

حياة الصوفى

نسخة إخبار آل الرسول

في

السلامة والعدل والعدل والعدل

مسألة

في الكمال والكمال

مِرَاةُ الْعُقُولِ

فِي شَرْحِ أَخْبَارِ آلِ الرَّسُولِ

تَأَلَّفَ

الْعَلَامُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

شَيْخُ كَلْبِ الْكَلْبِ فِي ثِقَاتِ الْإِسْلَامِ الْكَلْبِيُّ الْمُبْتَوِّ فِي سَنَةِ

الجزء الثالث والعشرون

حقوق الطبع محفوظة

للمناشر

الطبعة الاولى

١٤٠٨ هجرى ق

١٣٦٧ هجرى ش

نام کتاب : مرآة العقول جلد ٢٣

تأليف : علامه مجلسی

ناشر : دارالکتب الاسلاميه

تعداد : ٣٥٠٠ نسخه

نوبت چاپ : اول

چاپ از : خورشيد

تاريخ انتشار : ١٣٦٧

آدرس ناشر : تهران - بازار سلطانی ٤٨ دارالکتب الاسلاميه

تلفن ٥٢٠٤١٠ - ٥٢٨٦٣٩

مِرَاةُ الْعُقُولِ

إِخْرَاجُ وَمُقَابَلَةُ وَتَصْحِيحُ

الشیخ علی الآخوندی

بِنَقَّحَ

دَارُ الْكِتَابِ الْأِسْلَامِيَّةِ

لِصَلَابَتِهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْآخُونْدِي

تهران - بازار سلطانی

تلفن ۵۲۰۴۱۰

حمداً خالداً لو لى "النعم حيث أسعدنى بالقيام بنشر
هذا السفر القيم فى الملأ الثقافى الدينى بهذه الصورة الرائعة .
ولرواذا الفضيلة الذين وازرونا فى انجاز هذا المشروع المقدس
شكر متواصل .

الشيخ محمد الاخواندى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الوصايا

﴿ باب ﴾

﴿ الوصية وما امر بها ﴾

١ - حدثنا علي بن إبراهيم ، عن علي بن إسحاق ، عن الحسن بن حازم الكلبي ابن أخت هشام بن سالم ، عن سليمان بن جعفر ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : من لم يحسن وصيته عند الموت كان نقصاً في مروءته وعقله ، قيل : يا رسول الله وكيف يوصي الميت ، قال : إذا حضرته وفاته واجتمع الناس إليه قال : « اللهم فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم اللهم إني أعهد إليك في دار الدنيا أنني أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأنّ محمداً عبدك ورسولك ، وأنّ الجنة حق ، وأنّ النار حق ، وأنّ البعث حق ، وأنّ الحساب حق ، والقدر والميزان حق ، وأنّ الدين كما وصفت ، وأنّ الإسلام كما شرعت ، وأنّ القول كما حدثت ، وأنّ القرآن كما أنزلت ، وأنتك

كتاب الوصايا

باب الوصية وما أمر بها

الحديث الاول : مجهول .

قوله ﷺ : « والقدر حق » أي تقدير الله تعالى للأشياء خلافاً للمفوضة ، ويحتمل أن يكون المراد هنا المجازاة بقدر العمل . قوله ﷺ : « منشوراً » إمّا حال عن فاعل ألقاك ، أو صفة للعهد ، أي إجعل لي هذا العهد يوم القيامة منشوراً . قوله

أنت الله الحق المبين ، جزى الله محمدًا ﷺ خير الجزاء ، وحيا الله محمدًا وآل محمد بالسلام ، اللهم باعدني عند كربتي ويا صاحبي عند شدتي ، ويا ولي نعمتي ، إلهي وإله آبائي لا تكلني إلى نفسي طرفه حين أبدأ فإنك إن تكلني إلى نفسي طرفه عين أقرب من الشر وأبعد من الخير ، فأنس في القبر وحشتي و اجعل لي عهداً يوم ألقاك منشوراً .

ثم يوصي بحاجته وتصديق هذه الوصية في القرآن في السورة التي يذكر فيها مريم في قوله عز وجل : « لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً » فهذا عهد الميت والوصية حق على كل مسلم أن يحفظ هذه الوصية ويعلمها ، وقال أمير المؤمنين عليه السلام : علمنيها رسول الله ﷺ وقال رسول الله ﷺ : علمنيها جبريل عليه السلام .

٢- الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن حماد بن عثمان ، عن الوليد بن صبيح قال : صحبتني مولى لأبي عبد الله عليه السلام يقال له : أعين فاشتكى أياماً ثم برء ثم مات فأخذت متاعه وما كان له فأنيت به أبا عبد الله عليه السلام وأخبرته أنه اشتكى أياماً ثم برء ثم مات ، قال : تلك راحة الموت أما إنه ليس من أحد يموت حتى يرد الله عز وجل من سمعه وبصره وعقله للوصية أخذ أو ترك .

٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال له رجل : إني خرجت إلى مكة فصحبتني رجل وكان زميلي فلما أن كان في بعض الطريق مرض و ثقل ثقلًا شديدًا فكنت أقوم عليه ثم أفاق حتى لم يكن عندي به بأس فلما أن كان اليوم الذي مات فيه أفاق فمات في ذلك اليوم ، فقال أبو عبد الله عليه السلام :

تعالى : « إلا من اتخذ » قال البيضاوي : الضمير فيه للعباد ، أي إلا من تحلى بما يستعد به ، ويستأهل أن يشفع للعصاة من الإيمان ، والعمل بالمصالح ، وقيل : الضمير للمجرمين والمعنى « لا يملكون الشفاعة فيهم إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً » يستعد به أن يشفع له بالاسلام .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

الحديث الثالث : حسن .

(١) سورة مريم الآية - ٨٦ .

مامن ميت تحضرة الوفاة إلاً ردّ الله عزّ وجلّ عليه من سمعه و بصره و عقله للوصية أخذ الوصية أوترك وهي الراحة التي يقال لها : راحة الموت فهي حقّ على كلّ مسلم .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الوصية فقال : هي حقّ على كلّ مسلم .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم قال : قال أبو جعفر عليه السلام : الوصية حقّ و قد أوصى رسول الله عليه السلام فينبغي للمسلم أن يوصي .

﴿ باب ﴾

﴿ الإشهاد على الوصية ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى : « يا أيّها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو

الحديث الرابع : مجهول .

قوله عليه السلام : « هي حقّ » أي لازم وجوباً إذا كانت ذمّته مشغولة ، و لم يظن الوصول إلى صاحب الحقّ إلّا بها ، واستحباً بآهؤ كذا في غيره من الخيرات والمبرّات .
الحديث الخامس : صحيح .

باب الإشهاد على الوصية

الحديث الاول : مجهول .

قوله تعالى : « حين الوصية » قيل بدل من إذا حضر أو ظرف حضر ، والحاصل إنّ الإشهاد الذي شرع بينكم وأمرتم به فهي مبتدء و إثنان خبر للشهادة ، أو فاعل ساد مسدّ الخبر على حذف المضاف على التقديرين ، وقال البيضاوي : أي فيما أمرتم شهادة بينكم ، والمراد بالشهادة الإشهاد أو الوصية .

آخران من غيركم ^(١)، قلت : ما آخران من غيركم ؟ قال : هما كافران قلت : ذوا عدل منكم فقال : مسلمان .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ؛ ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته هل تجوز شهادة أهل ملّة من غير أهل ملّتهم قال : نعم ، إذا لم يوجد من أهل ملّتهم جازت شهادة غيرهم إنّه لا يصلح ذهاب حقّ أحد .

٣ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تبارك و تعالى : « أو آخران من غيركم » قال : إذا كان الرجل في بلد ليس فيه مسلم جازت شهادة من ليس بمسلم على الوصيّة .

٤ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن ربيعي ، عن

قوله عليه السلام : « هما كافران » بشرط فقد المسلمين مطلقاً على قول العلامة (ره) في التذكرة وجماعة ، أو بشرط عدم عدول المسلمين على قول آخر .

الحديث الثاني : حسن .

وقال الشهيد ان رحمهما الله في الروضة وشرحه : لا تقبل شهادة الكافر وإن كان ذمياً ، ولو كان المشهود عليه كافراً على الأصح ، خلافاً للشيخ حيث قبل شهادة أهل الذمّة ملّتهم وعليهم إستناداً إلى رواية ضعيفة وللصدوق حيث قبل شهادتهم على مثلهم وإن خالفهم في الملّة ، كاليهود على النصارى ، ولا تقبل شهادة غير الذمي إجماعاً ، ولا شهادة الذمي على المسلم إجماعاً إلّا في الوصيّة عند عدم عدول المسلمين .

الحديث الثالث : حسن كالصحيح .

الحديث الرابع : مجهول كالصحيح .

ويدلّ على أنه يثبت بشهادة المرأة الواحدة ربع الوصيّة ، كما ذكره الأصحاب قال في الدّروس في سياق أنواع الشهادات : سابعها ما يثبت بشهادة امرأة واحدة ، وهو الوصيّة بالمال والإستهلال ، فيثبت ربع الوصيّة ، وربع الميراث ، وبالمرأتين

أبي عبد الله عليه السلام في شهادة امرأة حضرت رجلاً يوصي ليس معها رجل فقال : يجاز ربع ما أوصى بحساب شهادتها .

٥- محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في وصية لم يشهد بها إلا امرأة فأجاز شهادة المرأة في الربع من الوصية بحساب شهادتها .

٦- محمد بن أحمد ، عن عبد الله بن الصلت ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن يحيى بن محمد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم » قال : اللذان منكم مسلمان واللذان من غيركم من أهل الكتاب فإن لم تجدوا من أهل الكتاب فمن المجوس لأن رسول الله عليه السلام سن في المجوس سنة أهل الكتاب في الجزية وذلك إذا مات الرجل في أرض غربة فلم يجد مسلمين أشهد رجلين من أهل الكتاب يحبسان بعد الصلاة فيقسمان بالله عز وجل لا نشترى به ثمناً ولو كان ذا قربي ولا نكتم شهادة الله إننا إذا لمن الآثمين قال : وذلك إذا ارتاب ولي الميت في شهادتهما فإن عثر على أنهما شهدا

النصف ، وبثلاث ، وثلاثة الأرباع ، وبأربع الجميع كل ذلك بغير يمين .

وقال في المسالك : هذا موضع وفاق بين الأصحاب في الأموال ، ويشترط عدالة النساء ، واعتبر العلامة توقف الحكم في جميع الأقسام على اليمين كما في شهادة الواحد ولا يخفى ما فيه ، ولو شهد رجل واحد ففي ثبوت النصف بشهادته بدون اليمين أو الربع خاصة أو سقوط شهادته أصلاً أو جهة أوسطها الوسط ، والخنثى كالمرأة على الأقوى ، ولا يشترط في قبول شهادة المرأة هنا تعدد الرجال عملاً بالعموم خلافاً لابن إدريس وابن الجنييد .

الحديث الخامس : مجهول .

الحديث السادس : مجهول .

قوله عليه السلام : « إذا مات الرجل » ظاهره اشتراط السفر في قبول شهادتهم ، ولم يعتبره الأكثر ، وجعلوه خارجاً مخرج الغالب ، والحلف أوجب العلامة بعد العصر

بالباطل فليس له أن ينقض شهادتهما حتى يجيىء بشاهدين فيقومان مقام الشاهدين الأولين فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا إنا إذا لمن الظالمين فإذا فعل ذلك فنقض شهادة الأولين وجازت شهادة الآخرين يقول الله عز وجل: «ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم» .

٧- علي بن إبراهيم ، عن رجاله رفعه قال : خرج تميم الداري وابن بيدى وابن أبي مارية في سفر وكان تميم الداري مسلماً وابن بيدى وابن أبي مارية نصرايين وكان مع تميم الداري خرج له فيه متاع وآنية منقوشة بالذهب وقلادة أخرجهما إلى بعض أسواق العرب للبيع فاعتل تميم الداري علّة شديدة فلمّا حضره الموت دفع ما كان معه إلى ابن بيدى وابن أبي مارية وأمرهما أن يوصلاه إلى ورثته فقدموا المدينة وقد أخذوا من المتاع الآنية والقلادة وأوصلا سائر ذلك إلى ورثته فافتقد القوم الآنية والقلادة فقال أهل تميم لهما :

بصورة الآية .

وقال في المسالك : هو حسن لعدم ظهور المسقط قوله تعالى «بعد الصلاة» قال الأكثر : هو صلاة العصر ، لأنّه وقت اجتماع الناس ، وقيل مطلق الصلاة «فيقسمان بالله إن ارتبتم» أي إن ارتاب وشك الوارث في صدقهم أو الحكم فهو إعتراض بناء على قاعدتهم بين القسم والقسوم عليه «لا نشتري به ثمناً» أي قليلاً يعنى لا نستبدل بالله ، أو بالقسم عوضاً من الدنيا ، فإن كلّ ما في الدنيا قليل بالنسبة إلى الآخرة وعقابه «ولو كان ذا قرى» يعنى يقسمان ويقولان لا نحلف بالله كاذباً ولو كان المحلوف له قريباً منه «و لانكتم شهادة الله» أي الشهادة التي أمر الله بإقامتها «ذلك» أي الحكم الذي تقدّم أو تحليف الشاهدين «أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها» أي على نحوها حملوها من غير تحريف و خيانة فيها «أو يخافوا» أي أقرب إلى أن يخافوا «أن ترد أيمان بعد أيمانهم» أن ترد اليمين على المدعين ، بعد أيمانهم فيفتضحوا بظهور الخيانة واليمين الكاذبة .

الحديث السابع : مرفوع .

هل مرض صاحبنا مريضاً طويلاً أنفق فيه نفقة كثيرة؟ فقالوا: لا ما مرض إلا أياماً قلائل قالوا: فهل سرق منه شيء في سفره هذا؟ قالوا: لا، قالوا: فهل اتّجر تجارة خسر فيها؟ قالوا: لا، قالوا: فقد افتقدنا أفضل شيء كان معه آنية منقوشة بالذهب مكلّلة بالجواهر وقلادة فقالوا: ما دفع إلينا فقد أدّيناه إليكم فقدموهما إلى رسول الله ﷺ فأوجب رسول الله ﷺ عليهما اليمين فحلفا فحلفا عنهما ثم ظهرت تلك الآنية والقلادة عليهما فجاء أولياء تميم إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله قد ظهر على ابن يدي وابن أبي مارية ما أدّيناه عليهما فانتظر رسول الله ﷺ من الله عز وجل الحكم في ذلك فأنزل الله تبارك وتعالى: «يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إن أنتم ضربتم في الأرض، فأطلق الله عز وجل شهادة أهل الكتاب على الوصية فقط إذا كان في سفر ولم يجد المسلمين فأصابتكم صبيحة الموت تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به ثمناً ولو كان ذا قربي ولا نكتبكم شهادة الله إننا إذا لمن الآثمين» فهذه الشهادة الأولى التي جعلها رسول الله ﷺ «فإن عثر على أنهما استحقا إثماً، أي أنهما حلفا على كذب» فأخران يقومان مقامهما، يعني من أولياء المدعي «من الذين استحقّ عليهم الأيمان فيقسمان بالله، يحلفان بالله أنهما أحقّ بهذه الدعوى منهما وأنهما قد كذبا فيما حلفا بالله» لشهادتنا أحقّ من شهادتهما وما اعتدينا إننا إذا لمن الظالمين» فأمر رسول الله ﷺ أولياء تميم الداري أن يحلفوا بالله على ما أمرهم به فحلفوا فأخذ رسول الله ﷺ القلادة والآنية من ابن يدي وابن أبي مارية وردّهما إلى أولياء تميم الداري «ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها أو يخافوا أن تردّ أيمان بعد أيمانهم».

وقال في الصحاح: الخرج من الأوعية معروف.

* * *

﴿ باب ﴾

﴿ الرجل يوصي الى آخر ولا يقبل وصيته ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن ربعي ، عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله قال : إن أوصى رجل إلى رجل و هو غائب فليس له أن يرد وصيته فإن أوصى إليه وهو بالبلد فهو بالخيار إن شاء قبل وإن شاء لم يقبل .

٢ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن ربعي ، عن فضيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يوصى إليه ، فقال : إذا بعث بها إليه من بلد فليس له ردّها ، وإن كان في مصر يوجد فيه غيره فذلك إليه .

٣ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن علي بن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أوصى الرجل

باب الرجل يوصي إلى آخر ولا يقبل وصيته

الحديث الأول : حسن .

والمشهور بين الأصحاب أن للموصى إليه أن يردّ الوصية مادام الموصى حيّاً بشرط أن يبلغه الردّ ، ولو مات قبل الردّ أو بعده ولم يبلغه لم يكن للردّ أثر ، وكانت الوصية لازمة للموصي ، وذهب العلامة في التحريير والمختلف إلى جواز الرجوع ما لم يقبل عملاً بالأصل ، ومستند المشهور الأخبار التي نقلها المصنف (ره) .

قال الشهيد الثاني بعد نقل الأخبار المذكورة : والحق أنّ هذه الأخبار ليست صريحة في المدعى ، لتضمنها أنّ الحاضر لا يلزمه القبول مطلقاً ، والغائب يلزمه مطلقاً ، وهي غير محلّ النزاع . نعم في تعليل رواية منصور بن حازم ^(١) إيماء إليه ، ثم قال : ولو حملت الأخبار على شدة الاستحباب كان أولى انتهى .

الحديث الثاني : مجهول كالصحيح .

الحديث الثالث : مجهول .

إلى أخيه وهو غائب فليس له أن يردَّ عليه وصيته لأنَّه لو كان شاهداً فأبى أن يقبلها طلب غيره .

٤- عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن القاسم بن الفضيل ، عن ربعي ، عن الفضيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في الرجل يوصي إليه قال : إذا بعث بها من بلد إليه فليس له ردُّها .

٥- عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يوصي إلى رجل بوصية فيكره أن يقبلها فقال أبو عبد الله عليه السلام : لا يخذله على هذه الحال .

٦- عدةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن عليِّ بن الريان قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام رجلٌ دعاه والده إلى قبول وصيته هل له أن يمتنع من قبول وصيته ؟ فوقع عليه السلام ليس له أن يمتنع .

الحديث الرابع : حسن .

وقال في المختلف : قال الصدوق : إذا دعى الرجل ابنه إلى قبول الوصية فليس له أن يأبى إن كان حيث لا يجد غيره . وإذا أوصى رجل إلى رجل وهو غائب عنه فليس إلا في الغائب عن ^(١) إمتناع الولد نوع عقوق ، ومتى لم يوجد غيره يتعين لأنه فرض كفاية . وبالجمللة فأصحابنا لم ينصوا على ذلك ، ولا بأس بقوله (ره) . ذلك ، ولا بأس بقوله (ره) .

الحديث الخامس : حسن وظاهره الاستحباب .

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

وظاهره الإختصاص بالولد كما فهمه الصدوق (ره) .

(١) هكذا في النسخ والصواب « وفي إمتناع الولد » .

﴿ باب ﴾

﴿ ان صاحب المال أحق بماله مادام حياً ﴾

١ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي ، عن ثعلبة ابن ميمون ، عن أبي الحسن الساباطي ، عن محمد بن موسى أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول : صاحب المال أحق بماله مادام فيه شيء من الروح يضعه حيث شاء .

٢ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن ، عن علي بن أسباط ، عن ثعلبة ، عن أبي الحسن عمر بن شداد الأزدي ؛ والسري جميعاً ، عن محمد بن موسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الرجل أحق بماله مادام فيه الروح إن أوصى به كلّ فهو جائز له .

٣ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن ؛ عن إبراهيم بن أبي بكر بن أبي السمال ، الأسدي ، ممن أخبره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الميّت أولى بماله مادام فيه الروح .

باب أنّ صاحب المال أحقّ بما له مادام حياً

الحديث الأول : مجهول .

والمشهور بين الأصحاب أنّ ما علّق بالمتوفى سواء كان في المرض أم لا هو من الثلث ، بل ربّما نقل عليه الإجماع ، و نسب إلى علي بن بابويه القول بكونها من الأصل مطلقاً ، وأمّا منجزات المريض فقد اختلف فيه ، والمشهور كون ما فيه المحاباة من الثلث ، واختلف في المرض فقيل المرض المخوف وإن برء ، والمشهور بين المتأخّرين المرض الذي إتفق فيه الموت وإن لم يكن مخوفاً و استدل بهذا الخبر على كونها من الأصل .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : مرسل .

و يدلّ أيضاً أنّه من الأصل ، و ربّما يحمل على الوصية فيما إذا لم يكن له وارث ، قال في الدرر : جوّز الشيخ الوصية بجميع المال ممن لا وارث له ، و هو

٤ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن ، عن أخيه أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد قال : أوصى أخورومي بن عمران بجميع ماله لأبي جعفر عليه السلام قال عمرو : فأخبرني رومي أنه وضع الوصية بين يدي أبي جعفر عليه السلام فقال : هذا ما أوصى لك به أخي وجعلت أقرأ عليه فيقول لي : فف ويقول : أحمل كذا ووهبت لك كذا حتى أتيت على الوصية فنظرت فإذا إنما أخذ الثلث قال : فقلت له : أمرتني أن أحمل إليك الثلث ووهبت لي الثلثين ؟ فقال : نعم ، قلت : أبعه وأحمله إليك ؟ قال : لا على الميسور عليك لاتبع شيئاً .

٥ - محمد بن يحيى ، وغيره ، عن محمد بن أحمد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبدالله بن جبلة ، عن سماعة قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل يكون له الولد أيسره أن يجعل ماله لقرباته ؟ قال : هو ماله يصنع به ما شاء إلى أن يأتيه الموت .

٦ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، وأبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار جميعاً ، عن صفوان ، عن مرازم ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يعطي الشيء من ماله في مرضه ، فقال : إذا أبان فيه فهو جائز وإن أوصى به

فتوى الصدوق وابن الجنيد لرواية السكوني ، ومنع الشيخ في الخلاف من الزيادة على الثلث مطلقاً .

الحديث الرابع : مجهول .

ولادلالة لهذا الخبر على أنه عليه السلام إنما أخذ الثلث ، لأنه لا يستحق الزائد ، بل يمكن أن يكون هذا على وجه التبرع كما أن نهيه عليه السلام عن البيع آخر أكذلك ، ولا يمكن الاستدلال بلفظ الهبة على خلافه ، إذ يمكن أن يكون لكون الأخ وارثاً وقد كان نفذ الوصية كما هو الظاهر .

الحديث الخامس : مجهول .

ويمكن أن يكون المراد بإتيان الموت ما يشمل حضور مقدماته ، فيشمل مرض الموت أيضاً .

الحديث السادس : مرسل .

فهو من الثلث .

٧ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن ابن أبي عمير ، عن مرزم ، عن عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الميِّت أحقُّ بماله مادام فيه الروح يبين به قال : نعم فإن أوصى به فإن تعدى فليس له إلا الثلث .

٨ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عبد الله بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة عن سماعة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : الرجل له الولد أيسعه أن يجعل ماله لقربته ؟ فقال : هو ماله يصنع به ما شاء إلى أن يأتيه الموت .

٩ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عثمان بن سعيد ، عن أبي المحامل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الإنسان أحقُّ بماله مادام الروح في بدنه .

١٠ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عبد الله بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة عن سماعة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : الرجل له الولد أيسعه أن يجعل ماله لقربته ؟ فقال : هو ماله يصنع به ما شاء إلى أن يأتيه الموت إن لصاحب المال أن يعمل بماله ما شاء مادام حيّاً إن شاء وهبه وإن شاء تصدّق به وإن شاء تركه إلى أن يأتيه الموت فإن أوصى به فليس له إلا الثلث إلا أن الفضل في أن لا يضيع من يعوله ولا يضرّ بورثته .

الحديث السابع : موثق .

الحديث الثامن : مجهول .

الحديث التاسع : مجهول .

و قال في المسالك : فأنّا نقول بموجبها ، وإنّ للإنسان أن يوصي بجميع ما له مادام حيّاً ، وهو لا ينافي توقف نفوذها بعد موته على إجازة الوارث ، وهذا أولى من حمل الشيخ (ره) لها على من لا وارث له ، لأنّا نمنع من الحكم فيه أيضاً لأنّ وارثه العام ، داخل في عموم ما دلّ على توقف الزايد على إجازته .

الحديث العاشر : مجهول وآخره مرسل .

وقد روي أن النبي ﷺ قال لرجل من الأنصار أعتق ممالك له لم يكن له غيرهم فعابه النبي ﷺ وقال : ترك صبية صفاراً يتكففون الناس .

﴿ باب ﴾

﴿ الوصية للوارث ﴾

- ١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي المغرا ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله ﷺ عن الوصية للوارث ، فقال : تجوز .
- ٢ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن أبي ولاد الحنطاط قال : سألت أبا عبد الله ﷺ عن الميت بوصي للوارث بشيء ، قال : نعم ، أوفال : جائز له .

وقال في الصحاح : استكف وتكفف بمعنى : وهو أن يمد كفه ويسأل الناس .

باب الوصية للوارث

الحديث الاول : حسن .

وقال في المسالك : إتفق أصحابنا على جواز الوصية للوارث كما يجوز لغيره من الأقارب والأجانب ، وأخبارهم الصحيحة به واردة ، وفي الآية الكريمة «كتب عليكم» إلى آخره ما يدل على الأمر به ، فضلاً عن جوازه . لأن معنى «كتب» فرض وهو هنا بمعنى الإحت والترغيب دون الفرض ، وذهب أكثر الجمهور إلى عدم جوازها للوارث كما ، وروا عن النبي ﷺ «انه قال : لا وصية للوارث»^(١) و اختلفوا في تنزيل الآية ، فمنهم من جعلها منسوخة بآية الميراث ، ومنهم من حمل الوالدين على الكافرين ، و باقى الأقارب على غير الوارث ، ومنهم من جعلها منسوخة بما يتعلق بالوالدين خاصة ،

الحديث الثاني : صحيح .

(١) سورة البقرة الآية - ١٨٠ .

(٢) سنن أبي داود ج ٣ ص ١١٤ ذيل حديث ٢٨٧٠ وفي المصدر «فلا وصية لوارث»

٣ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الوصية للوارث لا بأس بها .
الفضل بن شاذان ، عن يونس ، عن عبد الله بن بكير ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر نحوه .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن عبد الله بن بكير عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوصية للوارث ؟ فقال تجوز .
٥ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن ابن بكير ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الوصية للوارث فقال : تجوز قال : ثم تلا هذه الآية : «إن ترك خيراً الوصية للموالدين والأقربين» .

الحديث الثالث : مجهول كالصحيح ، والسند الآخر مجهول كالموثق .

الحديث الرابع : موثق .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

والآية هكذا « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين » ^(١) قوله تعالى « كتب » قيل : أي فرض أو أثبت وقرر عليكم إذا حضر أحدكم الموت أي إمارات وقوعه ، وقيل : المراد أن تقول حال الصحة إذا حضرنا الموت افعلوا كذا وكذا و بعده واضح وإن ترك خيراً قيل : هو المال قليلاً كان أو كثيراً ، وقيل : ألف درهم إلى خمسمائة ، وعن ابن عباس ثمانمائة درهم ، وروي عن علي عليه السلام أنه دخل على ولي له في مرضه وله سبعمائة درهم أو ستمائة ، قال : ألا أوصي ؟ فقال : لا إنما قال الله سبحانه «إن ترك خيراً» وليس لك كثير مال ، قال الراوندی بهذا تأخذ ، وفي مجمع البيان ^(٢) فهذا هو المأخوذ به عندنا ، لأن قوله حجة ، وكان ملخصه قول ابن عباس «الوصية» مرفوع

(١) سورة البقرة الآية - ١٨٠ .

(٢) المجمع ج ١ ص ٢٦٧ .

٦ - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن الحجاج، عن ثعلبة، عن محمد بن قيس قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يفضل بعض ولده على بعض قال : نعم ونسائه .

﴿باب﴾

﴿ ما للإنسان أن يوصي به بعد موته وما يستحب له من ذلك ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان البراء بن معمر الأنصاري بالمدينة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله بمكة وأنه حضره الموت وكان رسول الله صلى الله عليه وآله بمكة وأصحابه والمسلمون يصلون إلى بيت المقدس وأوصى البراء إذا دفن أن يجعل وجهه إلى تلقاء النبي صلى الله عليه وآله إلى القبلة وأوصى بثلك ماله فجرت به السنة .

٢ - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد قال : كتب أحمد بن إسحاق إلى أبي الحسن عليه السلام أن درة بنت مقاتل توفيت وتركته ضيعة أشقاصاً في مواضع وأوصت لسيدها من أشقاصها بما يبلغ أكثر من الثلث ونحن أوصياؤها وأحببنا أن ننهي إلى سيدتنا فإن هو

بكتب « بالمعروف » متعلق بالوصية ، أو بمقدّر حال عنها ، وقيل : المراد به المعلوم فلا يصح بمجهول ، وقيل : بالعدل بأن لا يزيد على الثلث ، وبفضل بالقرب والفقر والصالح ، وأن يقلل الوصية وإن كان الوارث غنياً ، « حقاً » نصب على المصدر ، تقديره أحق ذلك حقاً أو على الحال ، وقيل : مصدر كتب من غير لفظه « على المطّقين » أي حقاً ثابتاً على الذين يتقون عذاب الله أو معاصيه .

الحديث السادس : صحيح .

باب ما للإنسان أن يوصي به بعد موته وما يستحب له من ذلك

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

الحديث الثاني : صحيح .

أمر بامضاء الوصية على وجهها أمضيناها وإن أمر بغير ذلك انتبهنا إلى أمره في جميع ما يأمر به إن شاء الله قال : فكتب عليه السلام بخطه ليس يجب لها من تركتها إلا الثلث وإن تفضلتم وكنتم الورثة كان جائزاً لكم إن شاء الله .

٣ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن شعيب بن يعقوب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ماله من ماله ؟ فقال : له ثلث ماله وللمرأة أيضاً .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ و علي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه يقول : لئن أوصي بخمس ما لي أحب إلي من أن أوصي بالرُّبع ولئن أوصي بالرُّبع أحب إلي من أن أوصي بالثلث و من أوصي بالثلث فلم

الحديث الثالث : صحيح .

الحديث الرابع : حسن كالصحيح .

قوله عليه السلام : « فلم يترك » قال في المغرب : في لفظ علي عليه السلام « من أوصى بالثلث فما أترك » هو من قولهم فعل فما أترك ، ففعل من الترك غير معدى إلى مفعول ، وعلى أنه قد جاء في الشعر معدى ، فاطعنى أن من أوصى بالثلث لم يترك ممّا أذن له فيه شيئاً ، يعنى ما قصر فيه .

قوله « من أوصى بالثلث فلم يترك شيئاً » بالتخفيف مع شيئاً ، أو بالتشديد من غير ذكر شيئاً ، وهكذا لفظ علي عليه السلام « من أوصى بالثلث ما أترك » ففعل من الترك غير معدى إلى مفعول ، واطعنى أن من أوصى بالثلث لم يترك ممّا أذن له فيه شيئاً انتهى . وقال في المسالك : الأكثر عملوا بمضمون هذا الخبر مطلقاً وفصل ابن حمزة فقال إن كانت الورثة أغنياء كانت الوصية بالثلث أولى . وإن كانوا فقراء فبالخمس وإن كانوا متوسطين فبالرُّبع وأحسن منه ما فصله العلامة في التذكرة ، فقال : لا يبعد عندي التقدير بأنه متى كان المترك لا يفضل عن غنى الورثة لا يستحب الوصية ، ثم

يترك فقد بالغ .

قال : وقضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل توفي و أوصى بما له كله أو أكثره فقال : إن الوصية تردُّ إلى المعروف غير المنكر فمن ظلم نفسه و أتى في وصيته المنكر و الحيف فإنها تردُّ إلى المعروف و يترك لأهل الميراث ميراثهم .

وقال : من أوصى بثلك ماله فلم يترك وقد بلغ المدى ^(١) ، ثم قال : لئن أوصى بخمس مالي أحبُّ إليَّ من أن أوصي بالربع .

٥ - الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن الوشاء ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أوصى بالثلث فقد أضرَّ بالورثة والوصية بالخمس و الربع أفضل من الوصية بالثلث و من أوصى بالثلث فلم يترك .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ؛ و حفص بن البختري ؛ و حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أوصى بالثلث فلم يترك .

٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : من أوصى بثلك ما له ثم قتل خطأ فإن ثلك ديته داخل في وصيته .

﴿باب﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عن

يختلف الحال باختلاف الورثة ، وقلّتهم وكثرتهم و غناهم ولا يقدر بقدر من المال .

الحديث الخامس : صحيح .

الحديث السادس : حسن .

الحديث السابع : ضعيف على المشهور و به أفنى الاصحاب .

باب

الحديث الاول : حسن . والسند الثاني صحيح .

أبي عبد الله عليه السلام قال : في رجل أوصى بوصية وورثته شهود فأجازوا ذلك فلمّا مات الرجل نقضوا الوصية هل لهم أن يردّوا ما أقرّوا به ؟ قال : ليس لهم ذلك ، الوصية جائزة عليهم إذا أقرّوا بها في حياته .

أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

﴿ باب ﴾

﴿ الرجل يوصي بوصية ثم يرجع عنها ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : للموصي أن يرجع في وصيته إن كان في صحة أو مرض .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن فضال ، عن علي بن عقبة ، عن بريد العجلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لصاحب الوصية أن يرجع فيها ويحدث في

و أكثر الأصحاب أن إجازة الوارث مؤثرة متى وقعت بعد الوصية ، سواء كان في حال حياة الموصي أو بعد موته ، وقال المفيد وابن إدريس : لا تصح الإجازة إلا بعد وفاته ، لعدم استحقاق الوارث المال قبله ، فيلغو والاول أقوى .

باب الرجل يوصي بوصية ثم يرجع عنها

الحديث الاول : حسن أو موثق .

قوله عليه السلام : « إن كان » أي الوصية ، ويحتمل الرجوع أيضاً ، ولا خلاف في جواز رجوع الموصي في وصيته مادام حيّاً .

الحديث الثاني : موثق .

ج ٢٣ باب من أوصى بوصية فمات الموصى له قبل الموصي أو مات قبل أن يقبضها ٢٣

وصيته مادام حياً .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن ابن مسكان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام أن المدبر من الثلث وأن للرجل أن ينقض وصيته فيزيد فيها وينقص منها ما لم يمت .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن بعض أصحابه قال : قال علي بن الحسين عليه السلام : للرجل أن يغير وصيته فيعتق من كان أمر بملكه ويملك من كان أمر بعته ويعطي من كان حرمة ويحرم من كان أعطاه ما لم يمت .

﴿ باب ﴾

﴿ من أوصى بوصية فمات الموصى له قبل الموصي ﴾
﴿ أو مات قبل أن يقبضها ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أوصى لآخر والموصى له غائب فتوفي الذي أوصى له قبل الموصي ، قال : الوصية لو ارث الذي أوصى له ، قال : ومن أوصى لأحد شاهداً كان أو غائباً فتوفي الموصى له قبل الموصي ، فالوصية لو ارث الذي

الحديث الثالث : صحيح .

الحديث الرابع : مرسل .

باب من أوصى بوصية فمات الموصى له قبل الموصي

أو مات قبل أن يقبضها

الحديث الاول : حسن .

وهذا هو المشهور بين الأصحاب ، وذهب جماعة إلى بطلان الوصية بموت الموصى له قبل البلوغ ، سواء مات في حياة الموصي أو بعد موته ، وفصل بعض الأصحاب فيخص

أوصى له إلا أن يرجع في وصيته قبل موته .

٢ - محمد بن يحيى ، عن عمران بن موسى ، عن موسى بن جعفر ، عن عمرو بن سعيد المدائني ، عن محمد بن عمر الساباطي قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى إليّ وأمرني أن أعطي عمّا له في كل سنة شيئاً فمات العم ؟ فكتب عليه السلام أعطه ورثته .

٣ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن أيوب بن نوح ، عن العباس بن عامر قال : سألت عن رجل أوصى له بوصية فمات قبل أن يقبضها ولم يترك عبداً ؟ قال : أطلب له وارثاً أو مولى فادفعها إليه ، قلت : فإن لم أعلم له ولياً ؟ قال : اجهد على أن تقدر له على ولي فإن لم تجده وعلم الله عز وجل منك الجدد فتصدق بها .

﴿ باب ﴾

﴿ انفاذ الوصية على جهتها ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن غيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى بماله في سبيل الله فقال : أعطه لمن أوصى به له

البطلان بما إذا مات الموصى له قبل الموصي .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله عليه السلام : « أعطه ورثته » الظاهر إرجاع الضمير إلى الموصى له ، ويحتمل إرجاعه إلى الموصي ، ثم أعلم أن الرّوايات مجملة في كون موت الموصى له بعد القبول أو قبله ، والأصحاب فروا المسألة قبل القبول وهو اظهر .

الحديث الثالث : صحيح .

وقال في المسالك: فيه دلالة على جواز التصديق بالمال الذي لا يصل إلى مالكة.

باب إنفاذ الوصية على جهتها

الحديث الاول : حسن .

و قال في الدروس يشترط في الموصى له كونه غير حربى فتبطل الوصية للحربى وإن كان رجلاً، إلا أن يكون الموصي من قبيله ، ويظهر من المبسوط والمقنعة

وإن كان يهودياً أو نصرانياً إن الله تبارك وتعالى يقول: «فمن بدّله بعد ماسمعه فإنما إثمه على الذين يبدّلونه»^(١).

٢ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام في رجل أوصى بماله في سبيل الله قال : أعط لمن أوصى له به وإن كان يهودياً أو نصرانياً إن الله تبارك وتعالى يقول : «فمن بدّله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدّلونه» .

٣ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن مهزيار قال : كتب أبو جعفر عليه السلام إلى جعفر وموسى وفيما أمرتكما من الإشهاد بكذا وكذا نجات لكما في آخرتكما وإنفاذاً لما أوصى به أبواكما وبرأمنكما لهما واحذرا أن لا تكونا بدلتما وصيتهما ولا غيرتماها عن حالها لأنهما قد خرجا من ذلك رضي الله عنهما وصار ذلك في رقابكما وقد قال الله تبارك وتعالى في كتابه في الوصية : «فمن بدّله بعد ماسمعه فإنما إثمه على الذين يبدّلونه إن الله سميع عليم» .

٤ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الوليد ، عن يونس بن يعقوب أن رجلاً كان بهمذان ذكر أن أباه مات وكان لا يعرف هذا الأمر فأوصى بوصية عند الموت و

صحة الوصية له مع كونه رحمياً ، وأمّا الذمّي فكالواقف ، و منع القاضي من الوصية للكافر مطلقاً ، وفي رواية محمد بن مسلم إعطاه وإن كان يهودياً أو نصرانياً ، لقوله تعالى «فمن بدّله» الآية وتصح للمرتد عن غير فطرة لاعنها إلا أن نقول بملك الكسب المتجدد .

الحديث الثاني : صحيح .

و لعلّ السؤال مبنى على أن سبيل الله الجهاد ، إمّا واقعاً أو بزعم الموصي ، والمجاهدون في ذلك الزمان كانوا مخالفين ، فيرتبط الجواب بالسؤال ، ولا يبعد كون الحكم صدر على وجه التقية .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

أوصى أن يعطى شيء في سبيل الله فسمّل عنه أبو عبد الله عليه السلام كيف يفعل به فأخبرناه أنه كان لا يعرف هذا الأمر فقال : لو أن رجلاً أوصى إليّ أن أضع في يهودي أو نصراني لوضعتة فيهما إن الله عز وجل يقول : « فمن بدّله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدّلونه » فانظروا إلى من يخرج إلى هذا الوجه يعني [بعض] الثغور فابعثوا به إليه .

٥ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سليمان ، عن الحسين بن عمر قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن رجلاً أوصى إليّ بشيء في السبيل ؟ فقال لي : اصرفه في الحج قال : قلت له : أوصى إليّ في السبيل ، قال : اصرفه في الحج فإنني لأعلم شيئاً من سبيله أفضل من الحج .

و فيه دلالة على أن سبيل الله هو الجهاد ، إلا أن يقال : إنه لما كان الموصي مخالفاً كانت قرينة حاله ومذهبه دالة على إرادته الجهاد ، وأما التخصيص بالثغور فلأنهم كانوا يدفعون الكفار عن المؤمنين والمسلمين في ذلك اليوم ، فكان أفضل من الجهاد معهم ، ولعله يدلّ على جواز المراقبة في زمان الغيبة ، وعدم إستيلاء الإمام كما ذهب إليه جماعة من أصحابنا .

الحديث الخامس : مجهول .

قوله عليه السلام : « إصرف في الحج بدلّ على أن الحج من سبيل الله ، وأنه أفضل أفراد ، ويمكن أن يكون مختصاً بذلك الزمان ، لعدم تحقق الجهاد الشرعي فيه ، واختلف الأصحاب في ذلك ، فذهب الشيخ و جماعة إلى أن السبيل هو الجهاد ، وإن تعذر فأبواب البر كمعونة الفقراء والمساكين وابن السبيل وصلة آل محمد رسول الله ﷺ ، وذهب أكثر المتأخرين إلى شموله لكل ما فيه أجر ، وكثير من الأخبار يدلّ على كون الحج منه ، فمع تعذر الجهاد الصرف إليه أحوط ، وإن كان التعميم لا يخلو من قوة ، كما يؤمى إليه هذا الخبر .

﴿باب آخر منه﴾

- ١ - عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن حجاج الخشاب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن امرأة أوصت إليّ بمال أن يجعل في سبيل الله فقيل لها : نصح به ؟ فقالت : أجعله في سبيل الله فقالوا لها : فنعطيه آل محمد عليهم السلام ؟ قالت : أجعله في سبيل الله ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : أجعله في سبيل الله كما أمرت ، قلت : مرني كيف أجعله ؟ قال : أجعله كما أمرتك إن الله تبارك و تعالى يقول : « فمن بدّله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدّلونه إن الله سميع عليم » أرأيتك لو أمرتك أن تعطيه يهودياً كنت تعطيه نصرانياً ؟ قال : فمكثت بعد ذلك ثلاث سنين ثم دخلت عليه فقلت له مثل الذي قلت أوّل مرّة فسكت هنيئاً ثم قال : ها هنا قلت : من أعطيتها ؟ قال : عيسى شلقان .^(١)
- ٢ - محمد بن جعفر الرزّاز ، عن محمد بن عيسى ، ومحمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد ابن عيسى بن عبيد ، عن الحسن بن راشد قال : سألت العسكري عليه السلام بالمدينة عن رجل أوصى بمال في سبيل الله ؟ فقال : سبيل الله شيعتنا .

﴿باب آخر منه﴾

- ١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أبي طالب عبد الله بن الصلت قال : كتب الخليل بن

باب آخر منه

الحديث الاول : صحيح .

قوله عليه السلام : « ها هنا » أي إبعثها إليّ لأصرفها في مصارفها أو أعطاها الفقراء ، ويفهم منه أنّ ما ورد من الصرف في الجهاد محمول على النقيّة فتدبر .

الحديث الثاني : صحيح .

باب آخر منه

الحديث الاول : حسن .

ويدلّ على أنّه لو أوصى الكافر للفقراء يصرف إلى فقراء نحلته ، كما ذكره

(١) قال الفيض (ره) في الوافي : شلقان : لقب عيسى بن أبي منصور كان خيراً فاضلاً .

هاشم إلى ذي الرياستين وهو والي نيسابور أن رجلاً من المجوس مات وأوصى للمفقرات بشيء من ماله فأخذه قاضي نيسابور فجعله في فقراء المسلمين فكتب الخليل إلى ذي الرياستين بذلك فسأل المؤمنون عن ذلك فقال : ليس عندي في ذلك شيء فسأل أبا الحسن عليه السلام فقال أبو الحسن عليه السلام : إن المجوسي لم يوص لفقراء المسلمين ولكن ينبغي أن يؤخذ مقدار ذلك المال من مال الصدقة فيرد على فقراء المجوس (١).

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الريان بن شبيب قال : أوصت ماردة لقوم نصارى فرأشين بوصية فقال أصحابنا : أقسم هذا في فقراء المؤمنين (٢) من أصحابك فسألت الرضا عليه السلام فقلت : إن أختي أوصت بوصية لقوم نصارى وأردت أن أصرف ذلك إلى قوم من أصحابنا مسلمين ؟ فقال : امض الوصية على ما أوصت به قال الله تبارك وتعالى : « فإتوا إثمهم على الذين يبدلونهم » .

﴿ باب ﴾

﴿ من أوصى بعق أو صدقة أوجب ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن رجل ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : في رجل أوصى بأكثر من الثلث وأعتق مملوكه في مرضه ، فقال : إن الأصحاب .

قوله عليه السلام : « من مال الصدقة » أي الزكاة ، و ظاهره جواز احتساب الزكاة بعد إعطاء المستحق ، ولا يشترط النية في حال الإعطاء ، ويحتمل أن يكون المراد مال بيت المال ، لأنه من خطأ القاضي ، وهو على بيت المال .
الحديث الثاني : حسن .

قوله : « فرأشين » أي لكننا يسهم أو للبيت المقدس .

باب من أوصى بعق أو صدقة أوجب

الحديث الاول : حسن .

والمشهور بين الأصحاب أنه لا فرق بين العتق وغيره من الوصايا في التوزيع

كان أكثر من الثلث ردً ، إلى الثلث وجاز العتق .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن أعتق رجلٌ عند موته خادماً له ثم أوصى بوصية أخرى القيت الوصية وأعتق الخادم من ثلثه إلا أن يفضل من الثلث ما يبلغ الوصية .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن إسماعيل بن همام ، عن أبي الحسن عليه السلام في رجل أوصى عند موته بمال لذوي قرابته وأعتق مملوكاً له وكان جميع ما أوصى به يزيد على الثلث كيف يصنع في وصيته ؟ فقال : يبدأ بالعتق فينفذه .

٤ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل حضره أطول فأعتق مملوكه وأوصى بوصية فكان أكثر من الثلث قال : يمضى عتق الغلام ويكون النقصان فيما بقي .

٥ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن محمد بن إسماعيل ، عن علي بن النعمان ، عن سويد القلاء ، عن أيوب بن الحر ، عن أبي بكر الحضرمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : إن علقمة بن محمد أوصاني أن أعتق عنه رقبة فأعتقت عنه امرأة أفنجزه أو

مع عدم الترتيب وقصور الثلث ، والابتداء بالسابق مع الترتيب ، وذهب الشيخ وابن الجنيد إلى أنه يقدم العتق ، وإن تأخر على غيره كما يدل عليه هذه الأخبار ، ويمكن حملها على ما إذا كان العتق مقدماً لكنسه بعيداً ، والأولى أن يقال : هذه الأخبار لا تدل على مطلوبهم ، لأنها مفروضة في تنجيز العتق ، والمنجزات مقدمة على الوصايا كما هو المشهور ، وبه يجمع بينها وبين رواية معاوية بن عمار الآتية .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

الحديث الثالث : صحيح .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : حسن .

و يدل على أنه لو أوصى بعرق رقبة يجزى عنه الذكر والأنثى كما ذكره

أعتق عنه من مالي ؟ قال : يجزيه ، ثم قال لي : إن فاطمة أم ابني أوصت أن أعتق عنها رقبة فأعتقت عنها امرأة .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألتني رجل عن امرأة توفيت ولم تحج فأوصت أن ينظر قدر ما يحج به فسئل عنه فإن كان أمثل أن يوضع في فقراء ولد فاطمة وضع فيهم وإن كان الحج أمثل حج عنها فقلت له : إن كانت عليها حجة مفروضة فإن ينفق ما أوصت به في الحج أحب إلي من أن يقسم في غير ذلك .

٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار في رجل مات وأوصى أن يحج عنه ، فقال : إن كان ضرورة يحج عنه من وسط المال وإن كان غير ضرورة فمن الثلث .

٨ - عنه ، عن معاوية بن عمار في امرأة أوصت بمال في عتق وصدقة وحج فلم يبلغ قال : ابدء بالحج فإنه مفروض فإن بقي شيء فاجعله في الصدقة طائفة وفي العتق طائفة .

٩ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن علي بن أبي حمزة قال :

الأصحاب .

الحديث السادس : حسن .

وفيه إيحاء إلى أنه يجوز صرفه في غير الحج أيضاً وهو مشكل ، إلا أن يقال مع الصرف في غير الحج يخرج الحج من صلب المال على أن «أفعل» كثيراً ما يستعمل في غير معنى التفضيل .

الحديث السابع : حسن كالصحيح .

الحديث الثامن : حسن كالصحيح .

الحديث التاسع : ضعيف على المشهور .

وقال في المسالك لا خلاف في وجوب تحرري الوصف مع الإمكان ، فإن لم يجد مؤمنة قال المحقق وقبله الشيخ : أعتق من لا يعرف بنصب من أصناف المخالفين ،

سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أوصى بثلاثين ديناراً بعق بهارجل من أصحابنا فلم يوجد بذلك؟ قال: يشتري من الناس فيعتق.

١٠ - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة قال: سألت عبداً صالحاً عليه السلام عن رجل هلك فأوصى بعق نسمة مسلمة بثلاثين ديناراً فلم يوجد له بالذي سمّي؟ قال: ما أرى لهم أن يزيدوا على الذي سمّي، قلت: فإن لم يجدوا؟ قال: فليشتروا من عرض الناس ما لم يكن ناصباً.

١١ - الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبان، عن محمد بن مروان ^(١) عن الشيخ عليه السلام أن أبا جعفر عليه السلام مات وترك ستين مملوكاً فأعتق ثلثهم فأقرعت بينهم وأخرجت الثلث.

١٢ - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن هلي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن محررة أعتقها أخي وقد كانت تخدم مع الجواري وكانت في عياله فأوصاني أن أفق عليها من الوسط فقال: إن كانت مع الجواري وأقامت عليهن فأففق عليها واتبع وصيته.

١٣ - عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى أن يعتق عنه نسمة بخمسمائة درهم من ثلثه فاشتري نسمة بأقل من خمسمائة درهم وفضلت

والمستند، رواية علي بن حمزة وفيه ضعف، والأقوى أنه لا يجزي غير المؤمنة مطلقاً.

الحديث العاشر: ضعيف على المشهور.

الحديث الحادي عشر: ضعيف على المشهور، وعليه الفتوى.

الحديث الثاني عشر: ضعيف على المشهور.

ولعله محمول على ما إذا دلت الفرائن على الاشتراط، وعلى ما إذا وفي الثلث

لمجموع الإنفاق.

الحديث الثالث عشر: موثق.

وقال في المسالك: الرواية مع ضعف سندها بسماعة تدل على أجزاء الناقصة

فضلة فما ترى؟ قال: تدفع الفضلة إلى النسمة من قبل أن تعتق ثم تعتق عن الميت .
 ١٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار قال :
 أوصت إلي امرأة من أهلي بثلك مالها وأمرت أن يعتق ويحج ويتصدق فلم يبلغ ذلك فسألت
 أبا حنيفة عنها ، فقال : تجعل أثلاثاً ثلثاً في العتق وثلثاً في الحج وثلثاً في الصدقة فدخلت
 على أبي عبد الله عليه السلام فقلت : إن امرأة من أهلي ماتت وأوصت إلي بثلك مالها وأمرت
 أن يعتق عنها ويتصدق ويحج عنها فنظرت فيه فلم يبلغ؟ فقال : ابدء بالحج فإنه فريضة
 من فرائض الله عز وجل ويجعل ما بقي طائفة في العتق وطائفة في الصدقة فأخبرت أبا حنيفة
 بقول أبي عبد الله عليه السلام فرجع عن قوله وقال : بقول أبي عبد الله عليه السلام .

١٥ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ،
 عن ابن محبوب ، عن أبي جميلة ، عن حمران ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل أوصى عند موته
 أعتق فلاناً وفلاناً وفلاناً وفلاناً وفلاناً فنظرت في ثلثه فلم يبلغ أثمان قيمة الممالك الخمسة
 التي أمر بعتقهم ، قال : ينظر إلى الذين سماهم ويبدء بعتقهم فيقومون وينظر إلى ثلثه
 فيعتق منه أول شيء ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس فإن عجز الثلث كان في الذي
 سمى أخيراً لأنه أعتق بعد مبلغ الثلث ما لا يملك فلا يجوز له ذلك .

١٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن داود بن أبي يزيد قال :
 سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر ومعه جارية له وغلامان مملوكان فقال لهما :

وإن أمكنت المطابقة ، لأنه لم يستفصل فيها هل كانت المطابقة ممكنة أم لا ، إلا أن
 الأصحاب نزلوها على تعذر الشراء بالقدر ، ولا بأس بذلك مع اليأس من العمل
 بمقتضى الوصية ، لوجوب تنفيذها بحسب الإمكان وإعطاء النسمة الزائدة صرف له
 في وجوه البر .

الحديث الرابع عشر : حسن .

الحديث الخامس عشر : ضعيف على المشهور .

الحديث السادس عشر : موثق .

وبه أفتى الأكثر ، واختلفوا أن المنع من استرقاقهما على الحرمة أو الكراهة

أنتما حرّان لوجه الله وأشهدا أن ما في بطن جاريتي هذه منّي فولدت غلاماً فلمّا قدموا على الورثة أنكروا ذلك واسترقّوهم ، ثمّ إنّ الغلامين أعتقا بعد ذلك فشهدا بعد ما أعتقا أن مولاهما الأول أشهدهما أن ما في بطن جاريتي منه ، قال : يجوز شهادتهما للغلام ولا يسترقّهما الغلام الذي شهدا له لأنّهما أثبتا نسبه .

١٧ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أحمد بن زياد ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن رجل تحضره الوفاة وله ممالك لخاصّة نفسه وله ممالك في شركة رجل آخر فيوصي في وصيته ممالك لغيره ، ما حال ممالكه الذين في الشركة ؟ فقال : يقولون عليه إن كان ماله يحتمل ثمّ هم أحرار .

١٨ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن النضر بن شعيب المحاربي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل توفي وترك جارية أعتق ثلثها فتزوجها الوصي قبل أن يقسم

قال في المختلف : قال الشيخ في النهاية : لو أشهد رجل على عبيدين على نفسه بالإقرار بوارث فردّت شهادتهما ، و جازا لميراث غير مقرّ له ، فأعتقهما بعد ذلك ، ثم شهد للمقرّ له قبلت شهادتهما له ، ورجع بالميراث على من كان أخذه ، ورجعا عبيدين ، فإن ذكرّا أن مولاهما كان أعتقهما في حال ما أشهدهما ، لم يجز للمقرّ له أن يردّهما في الرق ، لأنّهما أحيا حقه ، وتبعه ابن البر ، والشيخ استدلّ على الحكم بصحيفة الحلبي ، وهذا يدلّ على ما أخرناه من قبول شهادة العبد لسيّده ، والمنع من شهادته على سيّده ، وإلّا لم يكن لعق العبد فائدة .

الحديث السابع عشر : مجهول .

ويدلّ على أنّه إذا أوصى بعق ممالكه يدخل فيها المختصة والمشتركة ، ويعتق نصيبه منها ، وأمّا تقويم حصّة الشركاء عليه فقد قال الشيخ به في النهاية ، وتبعه بعض المتأخّرين ونصره في المختلف ، وذهب أكثر المتأخّرين إلى أنّه لا يعتق منها إلا حصّة منها ، لضعف الرواية .

الحديث الثامن عشر : مجهول .

شيء من الميراث أنها تقوّم وتستسعى هي وزوجها في بقية ثمنها بعد ما يقوّم فما أصاب المرأة من عتق أوردق فهو يجري على ولدها .

﴿ باب ﴾

﴿ ان من خاف في الوصية فللوصي أن يردّها الى الحق ﴾

١- عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن رجاله قال : قال : إن الله عزّ وجلّ أطلق للوصي إليه أن يغيّر الوصية إذا لم يكن بالمعروف وكان فيها حيف ويردّها إلى المعروف لقوله عزّ وجلّ : « فمن خاف من موص جنفاً أو إثماً فأصلح بينهم فلا إثم عليه » .

٢- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن سودة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى : « فمن بدّله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدّلونه » قال : نسختها الآية التي بعدها قوله عزّ وجلّ :

و لعلّه محمول على ما إذا لم يخلف سوى الجارية ، فلذا لا يسري العتق فتستسعى في بقية ثمنها ، وتزوّج الوصي إما لشبهة الإباحة أو باذن الورثة ، و على التقديرين الولد حر ، ويلزمه على الاول قيمة الامة والولد وانما لم يلزمه هيهنا لتعلّق الاستسعاء بها سابقاً ، وبالجملّة تطبّق الخبر على قواعد الاصحاب لا يخلو من إشكال .

باب أن من خاف في الوصية فللوصي أن يردّها إلى الحق

الحديث الاول : مرسل .

قوله تعالى : « فمن خاف » قيل أي علم من موص « جنفاً » أي جوراً و غير مشروع في الوصية خطأ « أو إثماً » يعنى يفعل ذلك عمداً « فأصلح بينهم » أي بين الموصى لهم من الوالدين والأقرباء في الوصية المذكورة ، ويحتمل أن يكون المراد من يتوقع ويظنّ حين وصية الموصى أنّه يجور في الوصية فأصلح .

الحديث الثاني : صحيح .

فمن خاف من موص جنفاً أو إثمًا فأصلح بينهم فلا إثم عليه ، قال: يعني الموصى إليه إن خاف جنفاً من الموصي فيما أوصى به إليه مما لا يرضى الله به من خلاف الحق فلا إثم عليه أي على الموصى إليه أن يبدله إلى الحق وإلى ما يرضى الله به من سبيل الخير .

﴿باب﴾

﴿أن الوصي إذا كانت الوصية في حق فقيرها فهو ضامن﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ وحيد بن زياد ، عن عبد الله بن أحمد جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن زيد النرسي ، عن علي بن فرقد صاحب السابري قال : أوصى إلي رجل بتركته وأمرني أن أحج بها عنه فنظرت في ذلك فإذا شيء يسير لا يكفي للحج فسألت أبا حنيفة وفقهاء أهل الكوفة فقالوا : تصدق بها عنه فلمّا حججت لقيت عبد الله بن الحسن في الطواف فسألته وقلت له : إن رجلاً من مواليكم من أهل الكوفة مات وأوصى بتركته إليّ وأمرني أن أحج بها عنه فنظرت في ذلك فلم يكف للحج فسألت من قبلنا من الفقهاء فقالوا : تصدق بها فتصدقت بها فما تقول ؟ فقال لي : هذا جعفر بن محمد في الحجر فأتته وسله قال : فدخلت الحجر فإذا أبو عبد الله عليه السلام تحت الميزاب مقبل بوجهه على البيت يدعو ثم التفت إليّ فرآني فقال : ما حاجتك ؟ قلت : جعلت فداك إني رجل من أهل الكوفة من مواليكم قال : فدع ذا عنك ، حاجتك ؟ قلت : رجل مات وأوصى بتركته أن أحج بها عنه فنظرت في ذلك فلم يكف للحج فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا : تصدق بها ، فقال : ما

ولعل المراد بالنسخ معناه اللغو ، وأريد به التخصيص هنا .

باب أن الوصي إذا كانت الوصية في حق فقيرها فهو ضامن

الحديث الاول : مجهول .

ويدل على أنه مع إطلاق الوصية ينصرف إلى الحج من البلد ، ومع التعذر من الميقات ، ومع الفصور عنه أيضاً يتصدق وهو أحد القولين وأظهرهما ، وقيل : يرد

صنعت؟ قالت: تصدّقت بها، فقال: ضمنت إلا أن يكون لا يبلغ أن يحجّ به من مكّة فإن كان لا يبلغ أن يحجّ به من مكّة فليس عليك ضمان وإن كان يبلغ به من مكّة فأنت ضامن.

٢- محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي سعيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن رجل أوصى بحجّة فجعلها وصيّة في نسمة فقال: يغرمها وصيّة ويجعلها في حجّة كما أوصى به فإن الله تبارك وتعالى يقول: « فمن بدّله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدّلونه ».

٣- محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن محمد بن مارد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى إلى رجل وأمره أن يعتق عنه نسمة بستمئة درهم من ثلثه فانطلق الوصي فأعطى الستمئة درهم رجلاً يحجّ بها عنه قال: فقال: أرى أن يغرم الوصي من ماله ستمئة درهم ويجعل الستمئة درهم فيما أوصى به الميت من نسمة.

﴿ باب ﴾

﴿ أن المدبّر من الثلث ﴾

١- علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن زرارة، عن أحدهما عليه السلام قال: المدبّر من الثلث.

٢- عنه، عن أبيه؛ ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير،

إلى الوارث.

الحديث الثاني: ضعيف على المشهور.

الحديث الثالث: صحيح.

باب أن المدبّر من الثلث

الحديث الاول: حسن.

الحديث الثاني: حسن كالصحيح.

عن هشام بن الحكم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدبر مملوكه أله أن يرجع فيه ؟ قال : نعم ، هو بمنزلة الوصية .

٣ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المدبر من الثلث وقال : للرجل أن يرجع في ثلثه إن كان أوصى في صحة أو مرض .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المدبر قال : هو بمنزلة الوصية يرجع فيما شاء منها .

﴿ باب ﴾

﴿ انه يبدء بالكفن ثم بالدين ثم بالوصية ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الكفن من جميع المال .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن معاذ ، عن زرارة قال : سألت عن رجل مات وعليه دين بقدر ثمن كفنه ، فقال : يجعل ما ترك في ثمن كفنه إلا أن يتجر عليه بعض الناس

الحديث الثالث : صحيح .

الحديث الرابع : حسن كالأصح .

باب أنه يبدء بالكفن ثم بالدين ثم بالوصية

الحديث الاول : صحيح .

الحديث الثاني : صحيح .

قوله عليه السلام : « إلا أن يتجر » قال الزمخشري في الفائق : فأما ما روي أن رجلاً دخل المسجد وقد قضى النبي صلاته فقال : من يتجر فيقوم فيصلي معه فوجهه

فيكفنه و يقضى ما عليه مما ترك .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أوّل شيء يبديه به من المال الكفن ، ثم الدين ، ثم الوصية ، ثم الميراث .

﴿باب﴾

﴿من أوصى وعليه دين﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ وعدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه : إنّ الدين قبل الوصية ، ثم الوصية على إثر الدين ، ثم الميراث بعد الوصية ، فإن أوّل القضاء كتاب الله عز وجل .

٢ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن بعض أصحابه ، عن أبان بن عثمان ،

إن صحّت الرداية أن يكون من التجارة ، لأنّه يشترى بعمله المثوبة بعد ذكره أنّه لا يجوز أن لا يكون من الأجرة ، لأنّ الهمة لا تدغم في التاء .

وقال ابن الاثير في النهاية : إنّ الهروي قد أجاز في كتابه ، واستشهد بهذا

الحديث .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

باب من أوصى وعليه دين

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

قوله عليه السلام : « إن أوّل القضاء » استشهد لتقديم الوصية والدين على الميراث ، بقوله تعالى « من بعد وصية يوصي بها أو دين » .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

وحمله الأصحاب على ما إذا فرط في إيصاله إلى الغرماء .

ويؤيده ما رواه الشيخ ^(١) في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله « أنّه قال في رجل

عن رجل قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أوصى إلى رجل وعليه دين فقال : يقضي الرجل ما عليه من دينه ويقسم ما بقي بين الورثة ، قلت : فسرق ما كان أوصى به من الدين ممن يؤخذ الدين أمن الورثة ؟ قال : لا يؤخذ من الورثة ولكن الوصي ضامن لها .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن زكريّا بن يحيى الشعيري ، عن الحكم بن عتيبة قال : كنت على باب أبي جعفر عليه السلام ونحن جماعة ننتظر أن يخرج إذ جاءت امرأة فقالت : أيتكم أبو جعفر ؟ فقال لها القوم : ما تريد من منه ؟ قالت : أريد أن أسأله عن مسألة فقالوا لها : هذا فقيه أهل العراق فسله ، فقالت : إن زوجي مات وترك ألف درهم وكان لي عليه من صداقي خمسمائة درهم فأخذت صداقي وأخذت ميراثي ثم جاء رجل فادّعى عليه ألف درهم فشهدت له قال الحكم : فبينما أنا أحسب إذ خرج أبو جعفر عليه السلام فقال : ما هذا الذي أراك تحرّك به أصابعك يا حكم ؟ فقلت : إن هذه المرأة ذكرت أن زوجها مات وترك ألف درهم وكان لها عليه من صداقها خمسمائة درهم فأخذت صداقها وأخذت ميراثها ثم جاء رجل فادّعى عليه ألف درهم فشهدت له ، فقال الحكم : فوالله ما أتممت الكلام حتى قال : أقرت بثلث ما في يديها ولا ميراث لها ، قال الحكم : فما رأيت والله أفهم

توفى فأوصى إلى رجل و على الرجل المتوفى دين فعمد الذي أوصى إليه فعزل الذي للمغماء فرفعه في بيته و قسم الذي بقى بين الورثة ، فيسرق الذي للمغماء من الليل ممن يؤخذ ، قال : هو ضامن حين عزله في بيته يؤدّي من ماله ، و في الفقيه ^(١) في رواية أبان « فيفرّق الوصي ما كان أوصى به » فلا يحتاج إلى تكلف ، لكنّه تصحيف .

الحديث الثالث : ضعيف .

و يجيء في كتاب الموارث في باب إقرار بعض الورثة بدين عن زكريّا بن يحيى عن الشعيري . قوله عليه السلام « أقرت بثلث ما في يديها » يمكن أن يكون المراد بثلث ما في يديها ثلث صداقها ، إذ بإقرارها ينقص ثلث الخمسمائة ، و يمكن أن

من أبي جعفر عليه السلام قط .

قال ابن أبي عمير و تفسير ذلك أنه لا ميراث لها حتى تقضي الدين و إنما ترك ألف درهم و عليه من الدين ألف و خمسمائة درهم لها و للرجل فلها ثلث الألف و للرجل ثلثاها .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن بعض أصحابنا ،

يكون أقرت بصيغة المجهول ، ويكون حاصل المعنى أعطيت ثلث الألف ، وفي الفقيه بثلثي ما في يديها ، وسيأتي في كتاب الطوارث ، وقال في الدروس : من الوقائع ما رواه الحكم بن عتيبة من علماء العامة قال : كنت بباب أبي جعفر عليه السلام ، و ساق الخبير إلى قوله فقال : « أقرت بثلثي ما في يديها » ثم قال : قلت : هذا مبنى على أن الإقرار يبنى على الإشاعة ، وأن إقراره لا ينفذ في حق الغير ، والثاني لانزاع فيه ، و أمّا الاول فظاهر الاصحاب أن الاقرار انما يمضي في قدر ما زاد عن حق المقر بزعمه ، كما لو أقر ممتن هو مسأوله ، فانه يعطيه ما فضل عن نصيبه ، ولا يقاسمه فحينئذ يكون قد أقرت بثلث ما في يدها أعنى خمسمائة ، لأن لها بزعمها و زعمه ثلث الألف الذي هو ثلثا خمسمائة ، فيستقر ملكها عليه ، و يفضل معها ثلث خمسمائة و إذا كانت أخذت شيئاً بالارث فهو بأسره مردود على المقر له ، لأنه بزعمها ملك له ، والذي في التهذيب نقلا عن الفضل فقد أقرت بثلث ما في يدها « رأيت بخط مصنفه و كذا في الاستبصار ، و هذا موافق لما قلناه ، و ذكره الشيخ أيضاً بسند آخر غير الفضل و غير الحكم متصل بالفضيل بن يسار عنه عليه السلام » أقرت بذهب ثلث مالها ولا ميراث لها ، تأخذ المرأة ثلثي خمسمائة ، و ترد عليه ما بقى .

الحديث الرابع : مرسل .

والمشهور أن غرماً الميت سواء في التركة ، إلا أن يترك مثل ما عليه من الدين فصاعداً ، فيجوز لصاحب العين أخذها ، و خالف فيه ابن الجنيد ، و حكم بالاختصاص مطلقاً ، وإن لم يكن و فت التركة بالدين كما هو المشهور في الحى

عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل باع متاعاً من رجل فقبض المشتري المتاع ولم يدفع الثمن ثم مات المشتري والمتاع قائم بعينه ، قال : إذا كان المتاع قائماً بعينه ردّ إلى صاحب المتاع ، وقال : ليس للغرماء أن يخاصموه .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت وعليه دين فيضمنه ضامن للغرماء ؟ قال : إذا رضي الغرماء فقد برئت ذمّة الميت .

٦ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن يحيى الأزرق ، عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل قتل وعليه دين ولم يترك مالاً فأخذ أهله الدية من قاتله عليهم يقضون دينه ؟ قال : نعم ، قلت : وهو لم يترك شيئاً قال : إنما أخذوا الدية فعليهم أن يقضوا دينه .

٧ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن الحسن بن الجهم قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل مات وله عليّ دين وخلف ولداً رجالاً ونساءً وصبياناً فجاء رجل منهم فقال : أنت في حلّ مما لأبي عليك من حصتي وأنت في حلّ مما لإخوتي وأخواتي وأنا ضامن لرضاهم عنك ؟ قال : تكون في سعة من ذلك وحلّ ، قلت : فإن لم

المفلس ، فهذه الرواية إما محمولة على كون التركة مثل ما عليه قصاداً على المشهور أو مطلقاً على مذهب ابن الجنيد .

الحديث الخامس : صحيح .

ويدلّ على اشتراط رضی المضمون له كما هو المشهور وقيل بعدمه .

الحديث السادس : صحيح .

الحديث السابع : موثق .

قوله عليه السلام : « تكون في سعة » ظاهره أنّه يكفي في براءة ذمّة المضمون عنه ضمان الضامن ، ولا يحتاج برضى المضمون له ، ولعلّه محمول على ما إذا علم بعد ذلك رضاهم إذ المشهور بين الاصحاب اشتراط رضی المضمون له ، وللشيخ قول بعدم الاشتراط .

يعطهم؟ قال : كان ذلك في عنقه ، قلت : فإن رجع الورثة عليّ فقالوا : أعطنا حقنا ؟ فقال : لهم ذلك في الحكم الظاهر فأما بينك وبين الله عز وجل فأنت منها في حل . إذا كان الرجل الذي أحل لك يضمن لك عنهم رضاهم فيحتمل الضامن لك ، قلت : فما تقول في الصبي لأُمّه أن تحلل ؟ قال : نعم إذا كان لها ما ترضيه أو تعطيه ، قلت : فإن لم يكن لها ؟ قال : فلا ، قلت : فقد سمعتك تقول : أنه يجوز تحليلها ؟ فقال : إنما أعني بذلك ، إذا كان لها مال ، قلت : فالأب يجوز تحليله على ابنه فقال له : ما كان لنا مع أبي الحسن عليه السلام أمر يفعل في ذلك ما شاء ، قلت : فإن الرجل ضمن لي عن ذلك الصبي وأنا من حصته في حل فإن مات الرجل قبل أن يبلغ الصبي فلا شيء عليه ؟ قال : الأمر جائز على ما شرط لك .

﴿ باب ﴾

﴿ من أعتق وعليه دين ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، وأبو علي

قوله عليه السلام : « إذا كان لها ما ترضيه » لعلمه محمول على ما إذا رضي الولي بضمانها ، ويكون اشتراط المال لكون مصلحة الطفل في ذلك أو على أن يعطيهم أو وليهم ذلك المال .

قوله عليه السلام : « ما كان لنا مع أبي الحسن » يعني أباه الكاظم عليه السلام ، والغرض بيان أن للأب ولاية ذلك مع الإستهتاد بفعل والده صلوات الله عليهما .

قوله عليه السلام : « ما شرط لك » قال الوالد العلامة (ره) : أي شرط لك رضاهم ، فإذا لم يرضهم فيجب عليك ، أو يكون في ماله إذا كان غرضه الضمان كما هو الظاهر والظاهر منه عدم اشتراط رضی المضمون له في الواقع عند الله ، وإن كان يلزم رضاهم لرفع النزاع .

باب من أعتق وعليه دين

الحديث الاول : صحيح .

الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان؛ وابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألتني أبو عبد الله عليه السلام هل يختلف ابن أبي ليلى وابن شبرمة؟ فقلت: بلغني أنه مات مولى لعيسى بن موسى وترك عليه ديناً كثيراً وترك ممالك يحيط دينه بأثمانهم فأعتقهم عند الموت فسألتهما عيسى بن موسى عن ذلك فقال ابن شبرمة: أرى أن يستسعيهم في قيمتهم فيدفعها إلى الغرماء فإنه قد أعتقهم عند موته، وقال ابن أبي ليلى: أرى أن أبيعهم وأدفع أثمانهم إلي الغرماء فإنه ليس له أن يعتقهم عند موته وعليه دين يحيط بهم وهذا أهل الحجاز اليوم يعتق الرجل عبده وعليه دين كثير فلا يجيزون عتقه إذا كان عليه دين كثير، فرفع ابن شبرمة يده إلى السماء فقال: سبحان الله يا ابن أبي ليلى متى قلت بهذا القول؟ والله ما قلته إلا طلب خلافي، فقال أبو عبد الله عليه السلام: فعن رأي أيتهما صدر؟ قال: قلت: بلغني أنه أخذ برأي ابن أبي ليلى وكان له في ذلك هوى فباعهم وقضى دينه قال: فمع أيتهما من قبلكم؟ قلت له: مع ابن شبرمة وقد رجع ابن أبي ليلى إلى رأي ابن شبرمة بعد ذلك، فقال: أما والله إن الحق لفي الذي قال ابن أبي ليلى وإن كان قدرجع عنه، فقلت له: هذا ينكسر عندهم في القياس، فقال: هات قايستني، فقلت: أنا أقايسك؟ فقال: لتقولن بأشد ما يدخل فيه من القياس.

فقلت له: رجل ترك عبداً لم يترك مالا غيره وقيمة العبد ست مائة درهم ودينه خمسمائة درهم فأعتقه عند الموت كيف يصنع؟ قال: يباع العبد فيأخذ الغرماء خمسمائة درهم ويأخذ الورثة مائة درهم، فقلت: أليس قد بقي من قيمة العبد مائة درهم عن دينه؟ فقال: بلى، قلت: أليس للرجل ثلثه يصنع به ما يشاء؟ قال: بلى، قلت: أليس قد أوصى للعبد بالثلث من المائة حين أعتقه؟ فقال: إن العبد لا وصية له، إنما ماله لمواليه، فقلت له:

قوله: «وكان له في ذلك» أي كان لعيسى هوى وغرض في العمل بفتوى

ابن أبي ليلى.

قوله: «أنا أقايسك» استفهام للانكا وأمره بالمقايضة لبيان موضع الخطأ

في قياسهم.

قوله عليه السلام: «لا وصية له» لعل المعنى أن هذا ليس من قبيل الوصية،

فإذا كانت قيمة العبد ستمائة درهم ودينه أربعمائة درهم ؟ قال : كذلك يباع العبد فيأخذ الغرماء أربعمائة درهم ويأخذ الورثة مائتين ، فلا يكون للعبد شيء ، قلت له : فإن قيمة العبد ستمائة درهم ودينه ثلاثمائة درهم ، فضحك وقال : من ههنا أنمي أصحابك ، ففعلوا الأشياء شيئاً واحداً ولم يعلموا السنة ، إذا استوى مال الغرماء ومال الورثة أو كان مال الورثة أكثر من مال الغرماء لم يتهم الرجل على وصيته وأُجيزت وصيته على وجهها فالآن يوقف هذا فيكون نصفه للغرماء ويكون ثلثه للورثة ويكون له السدس .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه [عن ابن أبي عمير] عن جميل بن درّاج ، عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام في رجل أعتق مملوكه عند موته وعليه دين قال : إن كان قيمته مثل الذي

ولو كان وصية لبطل مطلقاً لعدم صحة الوصية لعبد الغير ، فلا ينافي ما سيأتى من حكمه عليه السلام بصحته في بعض الصور .

قوله عليه السلام : « أنى أصحابك » على بناء المجهول أي أنماهم الخطاء وهلكوا .
الحديث الثاني : حسن .

و قال في المسالك : إذا أوصى بعتق مملوكه تبرّعاً أو أعتقه منجزاً على أن المنجزات من الثلث وعليه دين ، فإن كان الدين يحيط بالتركة بطل العتق والوصية به ، وإن فضل وإن قل . صرف ثلث الفاضل في الوصايا ، فيعتق من العبد بحساب ما بقى من الثلث ، ويسعى في باقى قيمته ، هذا هو الذي يقتضيه القواعد ، ولكن وردت روايات صحيحة في أنه يعتبر قيمة العبد الذي أعتق في مرض الموت ، فإن كانت بقدر الدين مرتين أعتق العبد ، ويسعى في خمسة أسداس قيمته ، لأن نصفه حينئذ ينصرف إلى الدين ، فيبطل فيه العتق ، ويبقى منه ثلاثة أسداس ، للعتق منها سدس وهو ثلث التركة بعد وفاء الدين ، وللورثة سدسان ، وإن كانت قيمة العبد أقل من قدر الدين مرتين بطل العتق فيه أجمع ، وقد عمل بمضمونها المحقق و جماعة ، والشيخ و جماعة عدّوا الحكم من منطوق الرواية إلى الوصية بالعتق في المكاتب ، واقتصر المحقق على الحكم في المنجز ، وأكثر المتأخرين ردّوا الرواية لمخالفتها لغيرها من الروايات

عليه ومثله جاز عتقه ، وإلا لم يجز .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن فضال ، عن الحسن بن الجهم قال : سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول في رجل أعتق مملوكاً له وقد حضره الموت وأشهد له بذلك وقيمته ستمائة درهم وعليه دين ثلاثمائة درهم ولم يترك شيئاً غيره ، قال : يعتق منه سدسه لأنه إنما له منه ثلاثمائة درهم ويقضي منه ثلاثمائة درهم فله من الثلاثمائة ثلثها وهو السدس من الجميع .

﴿ باب ﴾

﴿ الوصية للمكاتب ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد ابن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام في مكاتب كانت تحت امرأة حرّة فأوصت له عند موتها بوصية فقال أهل الميراث : لا نجز وصيتها له ، إنه مكاتب لم يعتق ولا يرث ، ف قضى بأنه يرث بحساب ما أعتق منه ويجوز له من الوصية بحساب ما أعتق منه .

وقضى عليه السلام في مكاتب أوصى له بوصية وقد قضى نصف ما عليه فأجاز نصف الوصية .

وقضى عليه السلام في مكاتب قضى ربع ما عليه فأوصى له بوصية فأجاز ربع الوصية .

وقال عليه السلام في رجل حرّ أوصى لمكاتبه وقد قضت سدس ما كان عليها فأجاز لها

الصحيحة ، ولعله أولى .

الحديث الثالث : موثق كالصحيح .

باب الوصية للمكاتب

الحديث الاول : حسن .

و هذا هو المشهور للمكاتب إذا أوصى له غير المولى ، وقيل : يصح جميع ما أوصى له مطلقاً ، لا نقطاع سلطنة المولى عنه ، وقبول الوصية نوع إكتساب وأما إذا أوصى له المولى فيعتق به ويعطى ما يفضل عن قيمته .

بحساب ما أعتق منها .

﴿ باب ﴾

﴿ وصية الغلام والجارية التي لم تدرك وما يجوز منها وما لا يجوز ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد بن عيسى ، عن صفوان ابن يحيى ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذ أتى على الغلام عشر سنين فإنه يجوز له في ماله ما أعتق وتصدق وأوصى على حدّ معروف وحقّ فهو جائز .

باب وصية الغلام والجارية التي لم تدرك

وما يجوز منها وما لايجوز

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

وقال في المسالك : إختلف الأصحاب في صحة وصية الصبي الذي لم يبلغ بأحد الامور الثلاثة المعتمدة في التكليف ، فذهب الأكثر من المتقدمين والمتأخرين إلى جواز وصية من بلغ عشرين مميّزاً في المعروف ، وبه أخبار كثيرة ، وأضاف الشيخ (ره) إلى الوصية الصدقة والهبة والوقف والعق ، لرؤية زرارة ، وفي قول بعضهم لأقاربه وغيرهم إشارة إلى خلاف ما روي في بعض الأخبار من الفرق ، كصحيفة محمد بن مسلم ، ورواها الصدوق في الفقيه^(١) وهو يقتضي عمله بها ، والقائل بالاكْتفاء في صحة الوصية ببلوغ الثمان ابن الجنيد ، واكتفى في الأئمة بسبع سنين ، إستناداً إلى رواية الحسن ابن راشد^(٢) ، وهي مع ضعف سندها شاذة مخالفة لإجماع المسلمين من إنبات باقي الأحكام غير الوصية ، لكن ابن الجنيد إقتصر منها على الوصية ، و ابن ادريس سد الباب واشترط في جواز الوصية البلوغ كغيرها ، ونسبه الشهيد في الدروس إلى التفرّد بذلك .

(١) من لا يحضره الفقيه ج ٤ ص ١٤٦ ح ٤ (٢) التهذيب ج ٩ ص ١٨٣ ح

٢ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن علي بن النعمان ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن الغلام إذا حضره الموت فأوصى ولم يدرك جازت وصيته لذوي الأرحام ولم تجز للغرباء .

٣ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن بعض أصحابه ، عن أبان بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : قال أبو عبد الله عليه السلام إذا بلغ الغلام عشر سنين جازت وصيته .

٤ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن عبد الله بن جبلة ، عن أبي المغرا ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا بلغ الغلام عشر سنين فأوصى بثلك ماله في حق جازت وصيته فإذا كان ابن سبع سنين فأوصى من ماله باليسير في حق جازت وصيته .

﴿ باب ﴾

﴿ الوصية لأمهات الأولاد ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : نسخت من كتاب بخط أبي الحسن عليه السلام فلان مولاك توفي ابن أخ له وترك أم ولد له ليس لها ولد فأوصى لها بألف هل تجوز الوصية ، وهل يقع عليها عتق ، وما حالها ، رأيك فذلك نفسي ؟ فكتب عليه السلام تعتق في الثلث ولها الوصية .

الحديث الثاني : صحيح على الظاهر .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

الحديث الرابع : موثق .

باب الوصية لأمهات الأولاد

الحديث الاول : صحيح .

قوله عليه السلام : « تعتق في الثلث » لعل المعنى أنها تعتق من الوصية إلى الثلث كما ذهب اليه بعض الأصحاب ، و بالجملة الاستدلال به على كل من القولين لا يخلو

٢ - أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن حسين بن خالد الصيرفي ، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : كتبت إليه في رجل مات وله أمٌ ولد وقد جعل لها شيئاً في حياته ثم مات ، قال : فكتب لها ما أتابها به سيدها في حياته معروف ذلك لها ، تقبل على ذلك شهادة الرجل والمرأة والخادم غير المتهمين .

٣ - محمد بن يحيى ، عمن ذكره ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في أمٌ الولد إذا مات عنها مولاه وقد أوصى لها قال : تعتق في الثلث ولها الوصية .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن جميل بن صالح ، عن أبي عبيدة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له أمٌ ولد وله منها غلامٌ فلما حضرته الوفاة أوصى لها بألفي درهم أو بأكثر للورثة أن

من إشكال إذ ظاهره أنها تعتق مع وفاء الثلث ، وإلا فبقدر الثلث ، ثم تعطى جميع الوصية وهو غير مطابق لشيء من القولين المشهورين . نعم نقل الشهيد (ره) في شرح الإرشاد قولاً مطابقاً لظاهر الرواية ، ونسبه إلى الصدوق (ره) .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : مرسل .

الحديث الرابع : صحيح .

وقال في المسالك : لا خلاف في صحة وصية الإنسان لأمٌ ولده ، ولا في أنها تعتق من نصيب ولدها إذا مات سيدها ولم يوص لها بشيء ، وأما إذا أوصى لها بشيء هل تعتق منه أو من نصيب ولدها ، وتعطى الوصية على تقدير وفاء نصيب ولدها بقيمتها ؛ وتعطى الوصية على تقدير وفاء نصيب ولدها بقيمتها ، قولان : معتبران ، واستدل على القول الثاني برواية أبي عبيدة ، ولا يخفى أن الاستدلال بمجرد وجوده في كتاب أبي العباس لا يتم . وإن صح السند ، ورواية أبي عبيدة مشككة على ظاهرها ، لأنها إذا أعطيت الوصية لوجه لعنفها من ثلثه ، لأنها تعتق حينئذ من نصيب ولدها وربما حملت على ما لو كان نصيب ولدها بقدر الثلث أو على ما إذا أعنفها المولى

يسترقيها؟ قال : فقال : لا ، بل تعتق من ثلث الميت وتعطى ما أوصى لها به .
وفي كتاب العباس تعتق من نصيب ابنها وتعطى من ثلثه ما أوصى لها به .

﴿ باب ﴾

﴿ ما يجوز من الوقف والصدقة والنحل والهبة والسكنى والعمرى ﴾

﴿ والرقبى وما لا يجوز من ذلك على الولد وغيره ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا صدقة ولا عتق إلا ما أريد به وجه الله عز وجل .

٢- وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام ، وحماد ، وابن أذينة ، وابن بكير ، وغيرهم كلهم قالوا : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا صدقة ولا عتق إلا ما أريد به وجه الله عز وجل .

٣- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وأحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ،

وأوصى لها بوصية ، وكلاهما بعيدان ، إلا أن الحكم فيها بإعطائها الوصية كاف في المطلوب ، وعتقها حينئذ من نصيب ولدها يستفاد من دليل خارج .

باب ما يجوز من الوقف والصدقة والنحل والهبة والسكنى والعمرى

والرقبى وما لا يجوز من ذلك على الولد وغيره

الحديث الاول : حسن .

والمقطوع به بين الأصحاب لإشتراط الصدقة بالقرابة ، وعدم صحتها بدونها ، ولعل مرادهم عدم إجزائها في الواجب ، وعدم ترتب الثواب في المستحب والأحكام المختصة بها فيهما ، لعدم حصول الملك ، وإن أمكن القول به إذا وقع بلفظ الصدقة وفيه بعد .

الحديث الثاني : حسن .

الحديث الثالث : صحيح .

عن علي بن رئاب ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنما الصدقة محدثة إنما كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ينحلون ويهبون ، ولا ينبغي لمن أعطى الله عز وجل شيئاً أن يرجع فيه قال : وما لم يعط الله وفي الله فإنه يرجع فيه ، نحلة كانت أو هبة حيزت أو لم تحز ولا يرجع الرجل فيما يهب لامرأته ولا امرأة فيما تهب لزوجها حيز أو لم يحز أليس الله تبارك وتعالى يقول : « ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً » وقال : « فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً » وهذا يدخل في الصداق والهبة .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتصدق بالصدقة أله أن يرجع في صدقته؟ فقال : إن الصدقة محدثة إنما كان النحل والهبة ، ومن وهب أو نحل أن يرجع في هبته حيز أو لم يحز ، ولا ينبغي لمن أعطى [الله] شيئاً أن يرجع فيه .

٥ علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل قال : قلت لأبي عبد الله

وظاهر هذا الخبر وأمثاله أن الصدقة لا يجوز الرجوع فيها قبل القبض أيضاً والمشهور جوازه قبله ، وعدم جوازه بعده مطلقاً ، وجوز الشيخ في بعض كتبه الرجوع في الصدقة في كل ما يجوز الرجوع فيه إذا كانت هبة ، ويمكن حمل هذه الأخبار على كراهة الرجوع قبل القبض ، ولم أجد فرقاً بين الهبة والنحلة في اللغة وكلام الأصحاب ، ويمكن أن يكون المراد بالنحلة الهدية أو عطية الأقارب أو الوقف ، ويدل الخبر أيضاً على عدم جواز رجوع كل من الزوجين فيهما يهبه للآخر ، وبه قال بعض الأصحاب والمشهور بين المتأخرين الكراهة ، والأول أقوى .

الحديث الرابع : موثق كالصحيح .

قوله عليه السلام : « لمن أعطى شيئاً أي لله أو هو على الكراهة مطلقاً ، وفي التهذيب شيئاً لله عز وجل وهو أصوب .

الحديث الخامس : حسن .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ : الرَّجُلُ يَتَصَدَّقُ عَلَى وَلَدِهِ بِصَدَقَةٍ وَهُمْ صَغَارُ آلِهِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا ؟ قَالَ : لَا ، الصَّدَقَةُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

٦ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَا ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ صَدَقَةٍ مَا لَمْ تَقْسَمَ وَلَمْ تَقْبُضْ ، فَقَالَ : جَائِزَةٌ إِنَّمَا أَرَادَ النَّاسُ النَّحْلَ فَأَخْطَؤُوا .

٧ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ عَلَى وَلَدٍ قَدْ أَدْرَكُوا إِذَا لَمْ يَقْبُضُوا حَتَّى يَمُوتَ فَهُوَ مِيرَاثٌ فَإِنْ تَصَدَّقَ عَلَى مَنْ لَمْ يَدْرِكْ مِنْ وَلَدِهِ فَهُوَ جَائِزٌ لِأَنَّ وَالِدَهُ هُوَ الَّذِي يَلِي أَمْرَهُ ؛ وَقَالَ : لَا يَرْجِعُ فِي الصَّدَقَةِ إِذَا ابْتَغَى بِهَا وَجْهَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛

الحديث السادس : حسن .

قوله «عن صدقة ما لم تقسم» يحتمل أن يكون المراد الصدقة بشيء لم يقسمه المالك مع شريكه ، أو اشتراه ولم يقبضه بعد ، فحكم بجهلهم بجوازها ، وأنه ليس مثل بيع ما لم يقبض ، فالمراد بالنحل الصداق ، فانه ذهب بعض المخالفين إلى عدم جوازها قبل القبض ، و يحتمل أن يكون المراد بالصدقة الوقف أيضاً كما سيأتي في خبر الحلبي من جواز صدقة الجزء المشاع من الدار ، وخبر زرارة من جواز الصدقة المشتركة . وقال في النهاية : النحل : العطية ، والهبة ابتداء من غير عوض ولا استحقاق والنحلة بالكسر : العطية .

قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « جائزة » أى ماضية لازمة ، والناس توهّموا أنه مثل النحلة في جواز الرجوع وأخطأوا ، فيدلّ على عدم جواز الرجوع في الصدقة قبل القبض أيضاً ، أو يمكن حملها على الكراهة .

الحديث السابع : صحيح .

قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « هو الذي يلي أمره » ظاهره عدم اشتراط نيّة القبض كما ذهب إليه جماعة ، وقيل يشترط ، قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إذا ابتغى به وجه الله » يمكن أن يكون

وقال: الهبة والنحلة يرجع فيها إن شاء حيزت أو لم تحز إلا لذي رحم فإنه لا يرجع فيه .
 ٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن منصور بن حازم ،
 عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن تصدقت بصدقة لم ترجع إليك ولم تشتريها إلا أن
 تورث .

٩ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن عبدالرحمن بن
 الحجاج ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يجعل لولده شيئاً وهم صغار ثم يبدو له أن

المراد بالصدقة في هذا الخبر وأمثاله الوقف، فتدل على أن الوقف الذي لا يصح
 الرجوع فيه ولا بيعه هو ما أريد به وجه الله ، ويدل بعض الأخبار ظاهراً على
 اشتراط القرية في الوقف كما ذهب إليه بعض الأصحاب ، ويحتمل أن يكون المراد
 بالصدقة فيها أو في بعضها المعنى المعروف ، ولا خلاف ظاهراً في اشتراطها بالقرية .
 قوله عليه السلام : « إلا لذي رحم » ظاهره عدم جواز الرجوع في هبة ذي الرحم
 مطلقاً كما هو المشهور ، وذهب السيد (رض) في الانتصار إلى أنها جائزة مطلقاً ما لم
 يعوّض عنها وإن قصد بها التقرب ، ويفهم من كلام المحقق أن الإجماع متحقق في
 عدم جواز رجوع الولد فيما وهبه لوالديه ، وفي المختلف عكس ، فجعل الإجماع
 على لزوم هبة الأب لولده ولم يذكر الأم .

وقال في المسالك : الظاهر أن الاتفاق حاصل على الأمرين إلا من المرتضى ،
 واختلف في غيرهم من ذوى الأرحام، وذهب الأكثر إلى لزومها ، وإن كان المتهب
 أجنبياً فله الرجوع مادامت العين باقية ، فإن تلفت فلا رجوع على ما ذهب إليه
 المعظم ، خلافاً للمرتضى حيث جوزه مطلقاً ، ما لم يعوّض كما عرفت ، قال في
 المسالك : وفي حكم تلفها أجمع تلف بعضها .

الحديث الثامن : حسن .

قوله عليه السلام : « لم تشتريها » حمل على الكراهة .

الحديث التاسع : مجهول كالصحيح .

يجعل معهم غيرهم من ولده قال : لا بأس .

١٠- وبإسناده ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يتصدق على ولده وهم صغار بالجارية ثم تنجبه الجارية وهم صغار في عياله أترى أن يصيبها أو يقوّمها قيمة عدل فيشهد بشئها عليه أم يدع ذلك كله فلا يعرض لشيء منه؟ قال : يقوّمها قيمة عدل ويحتسب بشئها لهم على نفسه ويمسّها .

١١- عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وحماد بن عثمان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا كانت الهبة قائمة بعينها فله أن يرجع وإلا فليس له .

١٢- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام أنه سئل عن رجل كانت له جارية فأزنت امرأته فيها فقال: هي عليك صدقة فقال : إن كان قال ذلك لله عزّ وجلّ فليمضها وإن كان لم يقل فله أن يرجع إن شاء فيها .

قوله عليه السلام : « لا بأس » وذهب الأصحاب إلى أنه لو شرط إخراج من يريد بطل الوقف اتفاقاً ، ولو شرط إدخال من يريد مع الموقوف عليهم ، فالمشهور أنه جائز ، سواء وقف على أولاده أو غيرهم ، والمشهور أنه لو شرط نقله عن الموقوف عليهم إلى من سيوجد لم يجز و بطل الوقف ، و يظهر من بعضهم القول بالصحة ، وذهب الشيع في النهاية والقاضي إلى أنه إذا وقف على أولاده الأصغر جاز أن يشرك معهم وإن لم يشترط لكن شرط ، القاضي عدم قصره ابتداءً على الموجودين ، والمشهور عدم الجواز إلا مع الشرط في عقد الوقف .

الحديث العاشر : مجهول كالصحيح .

الحديث الحادي عشر : حسن .

الحديث الثاني عشر : صحيح .

و ظاهره جواز رجوع الزوج فيما يهبه للزوجة إذا لم يكن لله ، و لعلّه محمول على عدم القبض ، بل هو الأظهر من الخبر .

١٣ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل الدّراهم فيها له أله أن يرجع فيها ؟ قال : لا .

١٤ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تصدّق بصدقة على حميم أ يصلح له أن يرجع فيها ؟ قال : لا ولكن إن احتاج فليأخذ من حميمه من غير ما تصدّق به عليه .

١٥ - الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن بعض أصحابنا ، عن أبان بن عثمان ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يتصدّق بالصدقة أ يحلّ له أن يرثها ؟ قال : نعم .

١٦ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سألت عن رجل أعطى أمّه عطية فماتت وكانت قد قبضت الذي أعطها وبانت به قال : هو والورثة فيها سواء .

الحديث الثالث عشر : مجهول كالصحيح .

وقال في المسالك : هنا مسئلتان الأولى أن يهب الدين لغير من هو عليه، وفي صحّته قولان : أحدهما وعليه المعظم العدم ، لأنّ القبض شرط في صحة الهبة ، وما في الذمة يمتنع قبضه ، والثاني الصحة ، ذهب إليه الشيخ و ابن إدريس والعلامة في المختلف .

الثاني : أن يهب الدين لمن هو عليه ، وقد قطع المحقق وغيره بصحّته في الجملة وتزل الهبة بمنزلة الإبراء ، ويدلّ عليه صحيحة معاوية بن عمار .

الحديث الرابع عشر : موثق .

الحديث الخامس عشر : ضعيف على المشهور .

الحديث السادس عشر : موثق .

قوله : « وبانت به » كناية عن تمامية القبض .

ج ٢٣ باب ما يجوز من الوقف و الصدقة و النحل و الهبة و السكنى والعمرى ٥٥

١٧ - أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن محمد بن مسلم [عن محمد بن مسعود الطائي قال : قلت لابي الحسن عليه السلام : إن أمي تصدقت علي بدار لها - أو قال - بنصيب لها في دار فقالت : لي استوثق لنفسك فكتبت عليها أني اشترت وأنها قد باعتني وقبضت الثمن فلمّا ماتت قال الورثة : احلف أنك اشتريت ونقدت الثمن فإن حلفت لهم أخذته وإن لم أحلف لهم لم يعطوني شيئاً ؟ قال : فقال : فاحلف لهم وخذ ما جعلته لك .

١٨ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن ابن بكير ، عن الحكم بن أبي عقيلة قال : تصدق أبي علي بدار وقبضتها ثم ولد له بعد ذلك أولاد فأراد أن يأخذها مني ويتصدق بها عليهم فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك وأخبرته بالقصة فقال : لا تعطها إياهم ، قلت : فإنه إذا يخاصمني قال : فخاصمه و لا ترفع صوتك على صوته .

١٩ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا عوض صاحب الهبة فليس له أن يرجع .

٢٠ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان ، عن أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا تصدق الرجل بصدقة قبضها صاحبها أو لم يقبضها علمت أولم تعلم فهي جائزة .

الحديث السابع عشر : صحيح .

الحديث الثامن عشر : مجهول وفي كتب الرجال الحكم آخر عقيلة .

الحديث التاسع عشر : حسن .

ولا خلاف بين الأصحاب في أن الهبة المعوضة لا يرجع فيها بعد القبض .

الحديث العشرون : كالموثق .

ويمكن حمله على أن المراد به الصحة لا اللزوم إذا كان قبل القبض ، أو على أن المراد أن الصدقة إذا عزلها المالك للمستحق فتلف من غير تفريطه فهي جائزة لاضمان عليه، وإن لم يعلم به المستحق أيضاً .

٢١ - أبان ، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله ، عن حمران قال : سألته عن السكنى و العمرى فقال : إنَّ الناس فيه عند شروطهم إن كان شرطه حياته سكن حياته و إن كان لعقبه فهو لعقبه كما شرط حتى يفنوا ثمَّ يردُّ إلى صاحب الدار .

٢٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سئل عن السكنى و العمرى فقال : إن كان جعل السكنى في حياته فهو كما شرط و إن كان جعلها له ولعقبه من بعده حتى يفنى عقبه فليس لهم أن يبيعوا ولا يورثوا ثمَّ ترجع الدار إلى صاحبها الأوَّل .

الحديث الحادى والعشرون : مرسل لا يقصر عن الموثق والحسن . وعليه الفتوى .

قال في المسالك : كما يجوز تعليق العمرى على عمر المعمر ، يجوز إضافة عقبه اليه بحيث يجعل حق المنفعة بعده لهم مدَّة عمرهم أيضاً ، والنصوص دالة عليه ، و أولى منه لو جعله لبعض معيَّن من العقب ، و مثله ما لو جعله له مدَّة عمره و لعقبه مدَّة مخصوصة ، والعقد حينئذ مرَّكب من العمرى و الرقبى ، ثم قال : الأصل في عقد السكنى اللزوم ، فإن كان مدَّة معيَّنة لزم فيها ، وإن كان عمراً أحدهما لزم كذلك ولا يبطل العقد بموت غير من علقت على موته ، فإن كانت مقرَّنة بعمر المالك إستحقَّها المعمر كذلك ، فإن مات المعمر قبل المالك انتقل الحق إلى ورثته مدَّة حياة المالك كغيره من الحقوق و الأملاك ، وهذا ممَّا لا خلاف فيه ، أمَّا لو انعكس بأن قرنت بعمر المعمر فمات المالك قبله ، فالأصحَّ أنَّ الحكم كذلك ، وليس لورثة المالك إزعاجه قبل وفاته مطلقاً ، وفصل ابن الجنييد هنا فقال : إن كانت قيمة الدار تحيط بها ثلث الميِّت لم يكن لهم إخراجها ، و إن كان ينقص عنها كان ذلك لهم إستناداً إلى رواية خالد بن نافع .

الحديث الثانى والعشرون : مجهول .

قوله عليه السلام : « فليس لهم أن يبيعوا » أي للسَّاكنين أو المسكنين ، وعلى الثانى محمول على ما إذا أخرجوا الساكنين أو على ما إذا باعوا ولم يذكر السكنى

٢٣ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن يعقوب بن شعيب ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يكون له الخادم تخدمه فيقول: هي لفلان تخدمه ما عاش فإذا مات فهي حرّة فتأبى الأمة قبل أن يموت الرجل بخمس سنين أو ستة ثم يجدها ورثته ألهم أن يستخدموها قدر ما أبقت ؟ قال : إذا مات الرجل فقد عتقت .

٢٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن أحمد بن عمر الحلبي ، عن أبيه ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن دار لم تقسم فتصدق بعض أهل الدار بنصيبه من الدار ؟ قال : يجوز، قلت : أ رأيت إن كانت هبة ؟ قال : يجوز ، قال : وسألته عن رجل أسكن رجلاً داره حياته قال : يجوز له وليس له أن يخرجها ، قلت : فله ولعقبه ؟ قال : يجوز ؛ وسألته عن رجل أسكن رجلاً ولم يوقت له شيئاً ، قال : يخرجها صاحب الدار إذا شاء .

٢٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يسكن الرجل داره ولعقبه من بعده ، قال : يجوز ، وليس لهم أن يبيعوا ولا يورثوا ، قلت : فرجل أسكن داره رجلاً حياته ؟ قال : يجوز ذلك ، قلت : فرجل

للمشتري .

الحديث الثالث والعشرون : صحيح .

وفي بعض النسخ مكان صفوان سعدان بن مسلم فالخبر مجهول .
وقال في الدروس : إياك المدبر أو المدبرة يبطل تديره إلا أن يأتى من عند مخدومه المعلق عتقه على موته فلا يبطل .

الحديث الرابع والعشرون : موقوف كالصحيح .

الحديث الخامس والعشرون : حسن .

وقال في المسالك المشهور في السكنى أنّه لو أطلق المدّة ولم يعيّن لها الرجوع متى شاء ، وقال في التذكرة: إنّّه مع الإطلاق يلزمه الإسكان مسمّى العقد ولو يوماً ، والضابط ما يسمّى إسكاناً وبعده للمالك الرجوع متى شاء ، وتبعه على

أُسكن رجلاً داره ولم يوقت؟ قال : جائز ويخرجه إذا شاء .

٢٦ - أحمد بن محمد العاصمي ، عن علي بن الحسن ، عن علي بن أسباط ، عن محمد ابن حران ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يتصدق بالصدقة المشتركة قال : جائز .

٢٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة قال : كنت شاهد ابن أبي ليلى فقضى في رجل جعل لبعض قرابته غلّة داره ولم يوقت وقتاً فمات الرجل فحضر ورثته ابن أبي ليلى وحضر قرابته الذي جعل له الدار ، فقال ابن أبي ليلى : أرى أن أدعها على ما تركها صاحبها ، فقال له محمد بن مسلم الثقفي : أما إن علي بن أبي طالب عليه السلام قد قضى في هذا المسجد بخلاف ما قضيت ، فقال : وما علمك ؟ قال : سمعت أبا جعفر محمد بن علي عليه السلام يقول : قضى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام برد الحبيس وإنفاذ المواريث فقال ابن أبي ليلى : هذا عندك في كتاب ؟ قال : نعم ، قال : فأرسل واثنتي به قال له محمد بن مسلم : على أن لا تنظر في الكتاب إلّا في ذلك الحديث ، قال : لك ذلك ، قال : فأراه الحديث عن أبي جعفر عليه السلام في الكتاب فردّ قضيتّه .

٢٨ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن عبد الرحمن الخثعمي قال : كنت أختلف إلى ابن أبي ليلى في مواريث لنا ليقسمها ، و كان فيها حبيس وكان يدافعني فلمّا طال شكوته إلى أبي عبدالله عليه السلام فقال : أو ما علم أن رسول الله صلى الله عليه وآله أمر برد الحبيس وإنفاذ المواريث ؟ قال : فأثيمته ففعل كما كان يفعل ، ذلك المحقق الشيخ علي ، واحتج له برواية الحلبي وهي دالة على ضده .

الحديث السادس والعشرون : موقوف .

ويدلّ على جواز الصدقة والوقف في الحصة المشاعة كما مرّ .

الحديث السابع والعشرون : حسن .

ويدلّ على أنّه إذا لم يوقت وقتاً ومات الحابس يردّ ميراثاً على ورثته ، و يبطل الحبس كما هو مقطوع به في كلام الأصحاب .

الحديث الثامن والعشرون : مجهول .

فقلت له : إنني شكوتك إلى جعفر بن محمد عليه السلام فقال لي كيت وكيت قال : فحلفني ابن أبي ليلى أنه قال ذلك لك ؟ فحلفت له ففضى لي بذلك .

٢٩ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن جعفر بن حيان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقف غلة له على قرابة من أبيه و قرابة من أمه وأوصى لرجل و لعقبه من تلك الغلة ليس بينه وبينه قرابة بثلاثمائة درهم في كل سنة ويقسم الباقي على قرابته من أبيه وقرابته من أمه ؟ قال : جائز للذي أوصى له بذلك ، قلت : أرايت إن لم يخرج من غلة الأرض التي وقفها إلا خمسمائة درهم ؟ فقال : أليس في وصيته أن يعطى الذي أوصى له من الغلة ثلاثمائة درهم ويقسم الباقي على قرابته من أمه وقرابته من أبيه ؟ قلت : نعم قال : ليس لقرابته أن يأخذوا من الغلة شيئاً حتى يوفي الموصى له بثلاثمائة درهم ثم لهم ما يبق بعد ذلك ، قلت : أرايت إن مات الذي أوصى له قال : إن مات كانت الثلاثمائة درهم لورثته يتوارثونها ما بقي أحداً إذا انقطع ورثته ولم يبق منهم أحد كانت الثلاثمائة درهم لقرابة الميت ترد إلى ما يخرج من الوقف ثم يقسم بينهم يتوارثون ذلك ما بقوا و بقيت الغلة ، قلت : فللورثة من قرابة الميت أن يبيعوا الأرض إذا احتاجوا ولم يكفهم ما يخرج

الحديث التاسع والعشرون : مجهول .

قوله عليه السلام : « لورثته » يدل على أن المراد بالعقب ، الوارث أعم من أن يكون ولداً أو غيره .

قوله عليه السلام : « لقرابة الميت » قال الوالد العلامة (ره) : أي يرجع إلى قرابة الميت وفقاً بشرائطه ، لأن الميت وقفها وأخرج منها شيئاً ، وجعل الباقي بين الورثة فإذا انقطع القريب كان لهم ، ولا يخرج عن الوقف ، ويحتمل عوده إلى الملك ، ويحمل جواز البيع على بيع تلك الحصة ، لكنّها غير معيّنة المقدار لاختلافها باختلاف السنين في القيمة ، و يمكن حمل ما ورد في جواز البيع على الوقف الذي لم يكن لله تعالى ، وما ورد بعدمه على ما نوى القرابة فيه ، وبه يجمع بين الأخبار ويشهد عليه شواهد منه

من الغلّة ؟ قال : نعم إذا رضوا كلّهم وكان البيع خيراً لهم باعوا .

٣٠ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ وعده من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن عليّ بن مهزيار قال : كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام أن فلاناً ابتاع ضيعة فوقها وجعل لك في الوقف الخمس ويسأل عن رأيك في بيع حصّتك من الأرض أويقوّمها على نفسه بما اشتراها به أويدعها موقوفة ؟ فكتب عليه السلام إليّ : أعلم فلاناً أني أمره ببيع حقّي من الضيعة وإيصال ثمن ذلك إليّ وإنّ ذلك رأيي إن شاء الله أويقوّمها على نفسه إن كان ذلك أوفق له ؛ و كتبت إليه أن الرجل ذكر أن بين من وقف بقية هذه الضيعة عليهم

و قال في المسالك : القول بجواز البيع في الجملة للأكثر ، و مستنده صحيحة ابن مهزيار ، ومن فهم هذه الرواية اختلفت أقوال المجوّزين ، فمنهم من شرط في جواز بيعه حصول الأمرين ، وهما الاختلاف وخوف الخراب ، ومنهم من اكتفى بأحدهما والأقوى العمل بما دلت عليه ظاهراً من جواز بيعه إذا حصل بين أربابه خلف شديد وأنّ خوف الخراب مع ذلك أومنفرداً ليس بشرط ، لعدم دلالة الرواية عليه ، وأمّا مجوّز بيعه مع كون بيعه أنفع للموقوف عليهم وإن لم يكن خلف فاستند فيه الى رواية جعفر بن حيّان ، ومال إلى العمل بمضمونها من المتأخّرين الشهيد في شرح الإرشاد والشيخ علي ، مع أنّ في طريقها ابن حيّان و هو مجهول ، فالعمل بخبره فيما خالف الأصل والاجماع في غاية الضعف .

الحديث الثلاثون : صحيح .

قوله عليه السلام : « أمره ببيع حقّي » يحتمل أن يكون هذا الخمس حقّه عليه السلام وقد كان أوقفه السائل فضولاً ، فلما لم ينفذه عليه السلام بطل ، و أيضاً لا يصحّ وقف مال الإنسان على نفسه ، فلذا أمر عليه السلام ببيعه ، و يحتمل أن يكون من مال السائل ولما لم يحصل القبض بعد لم يقبله عليه السلام وفقاً حتّى يحصل القبض بل رده ، ثمّ بعد إبطال الوقف أمره ببعث حصّته هديّة ، وفي الأخير كلام .

اختلافاً شديداً وأنه ليس يأمن أن يتفاهم ذلك بينهم بعده فإن كان ترى أن يبيع هذا الوقف ويدفع إلى كل إنسان منهم ما كان وقف له من ذلك أمرته ؟ فكتب بخطه إلى وأعلمه أن رأيي له إن كان قد علم الاختلاف ما بين أصحاب الوقف أن يبيع الوقف أمثل فإنه ربما جاء في الاختلاف ما فيه تلف الأموال والنفوس .

٣١ - علي بن مهزيار قال : قلت : روى بعض مواليك عن آبائك عليه السلام أن كل وقف إلى وقت معلوم فهو واجب على الورثة وكل وقف إلى غير وقت معلوم جهل مجهول باطل

قوله عليه السلام : « أن يتفاهم » قال في الصحاح : تفاهم الامر عظم ، قوله عليه السلام : « أن يبيع الوقف أمثل » يخطر بالبال أنه يمكن حمل الخبر على ما إذا لم يقبض الضيعة الموقوفة ، ولم يدفعها إليهم وحاصل السؤال أنه يعلم أنه إذا دفعها إليهم يحصل بينهم الاختلاف وتشتد له حصول الاختلاف قبل الدفع بينهم بسبب الضيعة أو لأمر آخر أيدعها موقوفة ويدفعها إليهم أو يرجع من الوقف لعدم لزومه بعد ، ويدفع إليهم ثمنها أيتهما أفضل ؟ فكتب عليه السلام : البيع أفضل ، لما كان الاختلاف المؤدى إلى تلف النفوس والأموال ، فظهر أنه ليس بصريح في جواز بيع الوقف كما فهمه القوم ، واضطررنا إلى العمل به مع مخالفته لأصولهم ، والقرينة عليه أن أول الخبر أيضاً محمول على ذلك كما عرفت .

الحديث الحادي والثلاثون : صحيح .

قوله عليه السلام : « فهو باطل مردود » اختلف الأصحاب فيما إذا قرن الوقف بمدة كسنة مثلاً ، وقد قطع جماعة ببطلانه ، وقيل إنهما يبطل الوقف ، ولكن يصير حبساً وقواه الشهيد الثاني (ره) مع قصد الحبس ، ولو جعله لمن ينقرض غالباً ولم يذكر المصرف بعدهم ففي صحته وفقاً أو حبساً أو ببطلانه من رأس أقوال ، وعلى القول بصحته وفقاً اختلفوا على أقوال : فالأكثر على رجوعه إلى ورثة الواقف ، وقيل بانتقاله إلى ورثة الموقوف عليه ، وقيل : يصرف في وجوه البر .

و قال الوالد العلامة (ره) : نظاهره أن الوقف إذا كان مؤقتاً بوقت معين فهو

مردود على الورثة وأنت أعلم بقول آبائك ؟ فكتب عليه السلام هو عندي كذا .

٣٢- وكتب إبراهيم بن محمد الهمداني إليه عليه السلام ميت أوصى بأن يجري على رجل ما بقي من ثلثه ولم يأمر بإنفاذ ثلثه ، هل للوصي أن يوقف ثلث الميت بسبب الاجراء ؟ فكتب عليه السلام ينفذ ثلثه ولا يوقف

٣٣- محمد بن جعفر الرزاز ، عن محمد بن عيسى ، عن علي بن سليمان قال : كتبت إليه

صحيح واجب لازم على الورثة إعضاؤه في تلك المدة ومردود على الورثة بعد انقضائها فيكون حبساً وإن كان موقفاً بوقت مجهول ، كأن قال إلى وقت ما مثلاً ، فيكون باطلاً .

قوله عليه السلام : « عندي كذا » قال الوالد العلامة (ره) : إن كان مراد الراوي التفسير ، فتركه لمصلحة كما كانت في المكاتبات غالباً ، وإن كان مراده السؤال عن صحة الخبر فالجواب ظاهر .

الحديث الثاني والثلاثون : صحيح على الظاهر .

قوله : « ما بقي » أي الرّجل حياً ، قوله : « بإنفاذ ثلثه » أي ينفذ من ثلثه مادام الثلث باقياً ، فإن مات قبل التمام كان الباقي للورثة ، ولم يأمر بإنفاذ ثلثه أي لم يوص بأن يعطي الثلث أولم يوص بأن يجري عليه الثلث ، فإنه لو أوصى كذلك كان الباقي لورثته ، قوله وهل للوصي أن يوقف ثلث المال أي يجعله وقفاً بسبب الإجراء أي حتى يجري عليه من حاصله « فكتب عليه السلام ينفذ ثلثه ، ولا يوقف » لأنه ضرر على الورثة ، ولم يوص الميت بأن يوقف ، و يحتمل أن يكون المراد بقوله أن يوقف أن يجعله موقوفاً بأن يأخذ الوصي الثلث منهم ، و يجري عليه حتى يموت ، فإن فضل شيء يوصل إليهم ، و يكون الجواب أنه لم يوص هكذا بل على الوصي أن يأخذ كل يوم نفقته من الورثة ، و يؤدّي إليه ، لكنه بعيد ، بل الظاهر أن للوصي أن يجعل ثلثه موقوفاً لا يدعهم أن يتصرفوا .

الحديث الثالث والثلاثون : مجهول .

يعني أبا الحسن عليه السلام جعلت فداك ليس لي ولد ولي ضياع ورثتها من أبي وبعضها استنفدتها ولا آمن الحدثنان فإن لم يكن لي ولد وحدث بي حدث فما ترى جعلت فداك لي أن أوقف بعضها على فقراء إخواني والمستضعفين أو أبيعها وأتصدق بثمانها في حياتي عليهم؟ فأني أتخوف أن لا ينفذ الوقف بعد موتي فإن أوقفته في حياتي فلي أن آكل منها أيام حياتي أم لا؟ فكتب عليه السلام فهمت كتابك في أمر ضياعك وليس لك أن تأكل منها من الصدقة فإن أنت أكلت منها لم ينفذ إن كان لك ورثة فبع وتصدق ببعض ثمنها في حياتك وإن تصدقت أمسكت لنفسك ما يقوتك مثل ما صنع أمير المؤمنين عليه السلام.

٣٤ - محمد بن يحيى قال : كتب بعض أصحابنا إلى أبي محمد عليه السلام في الوقف وما روي فيها فوقع عليه السلام الوقوف على حسب ما يقفها أهلها إن شاء الله .

٣٥ - محمد بن جعفر الرزاز ، عن محمد بن عيسى ، عن أبي علي بن راشد قال : سألت أبا الحسن عليه السلام قلت : جعلت فداك اشتريت أرضاً إلى جنب ضيعتي بألفي درهم فلمّا وفيت المال خبّرت أن الأرض وقف فقال : لا يجوز شراء الوقف ولا تدخل الغلّة في مالك ادفعها

قوله عليه السلام : « وليس لك » إعلم أن الملقطوع به في كلام الأصحاب إشتراط إخراج نفسه في صحة الوقف، فلو وقف على نفسه بطل، وكذا لو شرط أداء ديونه أو الإردار على نفسه، إلا أن يوقف على قبيل فصار منهم كالفقراء، فالمشهور حينئذ جواز الأخذ منه ، ومنع ابن ادریس منه مطلقاً، وهذا الخبر يدلّ على الحكم في الجملة وإن احتمل أن يكون عدم النفوذ لعدم الإقباض، لأن الأكل منها يدلّ عليه، قوله عليه السلام : « وإن تصدقت » أي وقفت وأمسكت لنفسك ما يكفي لقوتك وتجعل البقية وقفا .

الحديث الرابع والثلاثون : صحيح .

الحديث الخامس والثلاثون : مجهول ، وفي الفقيه صحيح .

ويدلّ على وجوب التصدق إلى أن يعلم المصرف بعينه، ولعلّ الأوفق بأصول الأصحاب التعريف ، ثمّ التخيير بين التصدق والضمان، أو الضمان أو الوصية به إلا أن يخصّ الوقف بهذا الحكم ، والفرق بينه وبين غيره ظاهر ، فالعدول عن النصّ

إلى من أوقفت عليه ، قلت : لأعرف لها رباً ، قال : تصدَّق بفلتِها .

٣٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وأبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار جميعاً ، عن صفوان بن يحيى ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألتُه عن الرجل يوقف الضيعة ثمَّ يبدوله أن يحدث في ذلك شيئاً فقال : إن كان أوقفها لولده و لغيرهم ثمَّ جعل لها قيسماً لم يكن له أن يرجع فيها وإن كانوا صغاراً وقد شرط ولايتها لهم حتَّى يبلغوا فيحوزها لهم لم يكن له أن يرجع فيها ، وإن كانوا كباراً لم يسلمها إليهم ولم يخاصموا حتَّى يحوزوها عنه فله أن يرجع فيها لأنَّهم لا يحوزونها عنه وقد بلغوا .

٣٧ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن موسى بن جعفر ، عن علي بن محمد بن سليمان النوفلي قال : كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام أسأله عن أرض أوقفها جدي على المحتاجين من ولد فلان بن فلان وهم كثير متفرقون في البلاد فأجاب عليه السلام كرت الأرض التي أوقفها جدي على فقراء ولد فلان بن فلان وهي لمن حضر البلد الذي فيه الوقف وليس لك أن تتبع

الصحيح غير موَّجه .

الحديث السادس والثلاثون : صحيح .

قوله عليه السلام : « وقد شرط ولايتها لهم » ، اختلف الأصحاب في أنَّهُ هل يشترط نيَّة القبض من الولي أم يكفي كونه في يده والأشهر الثاني ، والخبر يدلُّ ظاهراً على الأول إلا أن يقرَّ شرط على بناء المجهول أي شرط الله وشرع ولايته .
ثم اعلم أنَّه لا خلاف في الاكتفاء بقبض الأب والجَدِّ له مع النيَّة ، وفي الوصي خلاف ، قوله عليه السلام : « حتَّى يحوزوها » أي لم يجبره الأولاد على القبض ولم يسلمها إليهم بالاختيار ، ولا ولاية له عليهم حتَّى يكفي قبضه عنهم فله الرجوع .

الحديث السابع والثلاثون : مجهول .

وما يتضمَّنُه الخبر هو المشهور بين الأصحاب في الوقف على غير المنحصر ، لكن قالوا : بجواز التتبع في غير البلد أيضاً ، ثم اختلفوا فيمن يوجد منهم في البلد فقيل : بوجوب الإstimاعاب ، وقيل يجوز الإقتصار على ثلاثة ، وقيل : على اثنين ، وقيل :

من كان غائباً .

٣٨- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن الحسين بن نعيم ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : سألته عن رجل جعل داراً سكنى لرجل إبان حياته أو جعلها له ولعقبه من بعده ؟ قال : هي له ولعقبه من بعده كما شرط ، قلت : فإن احتاج يبيعها ؟ قال : نعم ، قلت : فينقض بيعه الدار السكنى ؟ قال : لا ينقض البيع السكنى كذلك سمعت أبي عليه السلام يقول : قال أبو جعفر عليه السلام : لا ينقض البيع الإجارة ولا السكنى ولكن يبيعه على أن الذي يشتريه لا يملك ما اشترى حتى ينقضى السكنى على ما شرط والإجارة ، قلت : فإن رد على المستأجر ماله وجميع مالزمه من النفقة والعمارة فيما استأجره ؟ قال : على طيبة النفس ويرضى المستأجر بذلك لأبأس .

٣٩- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن خالد بن رافع البجلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل جعل لرجل سكنى دار له حياته يعني صاحب الدار

على واحد ، وظاهر الخبر هو الأول .

الحديث الثامن والثلاثون : حسن .

إذ الظاهر أن الحسين هو ابن نعيم الصحاف ، ولكن لم ينقل روايته عن الكاظم عليه السلام ، والمشهور بين الأصحاب أنه لا يبطل العمرى والسكنى والرقبى بالبيع ، بل يجب أن يوفي المعمار ما شرط له لهذه الحسنة ، واختلف كلام العلامة ، ففي الإرشاد قطع بجواز البيع ، وفي التحرير استقرب عدمه ، لجهالة وقت انتفاع المشتري ، وفي القواعد والمختلف والتذكرة استشكل الحكم ، والأوجه أنه بعد ورود الرواية المعتبرة لا إشكال .

الحديث التاسع والثلاثون : مجهول .

قوله : « حياته » أي فعل ذلك في حياته أي صحته ، أو المراد بصاحب الدار الساكن في الدار ، والظاهر أن الراوي أخطأ في التفسير .
قال الشيخ (ره) في التهذيب : ما تضمن هذا الخبر من قوله يعني صاحب

فلما مات صاحب الدار أراد ورثته أن يخرجوه ألهم ذلك ؟ قال : فقال : أرى أن تقوم الدار بقيمة عادلة وينظر إلى تلك الميت فإن كان في ثلثه ما يحيط بثمر الدار فليس للورثة أن يخرجوه وإن كان الثلث لا يحيط بثمر الدار فلهم أن يخرجوه ، قيل له : أرأيت إن مات الرجل الذي جعل له السكنى بعد موت صاحب الدار يكون السكنى لعقب الذي جعل له السكنى ؟ قال : لا .

٤٠ - الحسين بن محمد ؛ عن معلّى بن محمد ، عن بعض أصحابه ، عن أبان ، عن عجلان أبي صالح قال : أملا عليّ أبو عبد الله عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدّق الله به فلان بن فلان وهو حيّ سويّ بداره التي في بني فلان بحدودها صدقة لاتباع ولا توهب ولا تورث حتّى يرثها وارث السماوات والأرض وإنّه قد أسكن صدقته هذه فلاناً وعقبه فإذا انقضوا فهي على ذي الحاجة من المسلمين .

حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن أحمد بن عديس ، عن أبان ، عن

الدار حين ذكر أن رجلاً جعل لرجل سكنى دار له ، فأنه غلط من الراوي وهم منه في التأويل ، لأن الأحكام التي ذكرها بعد ذلك إنما يصحّ إذا كان قد جعل السكنى مدة حياة من جعلت له السكنى فحينئذ يقوم وينظر باعتبار الثلث وزيادته ونقصانه ، ولو كان الأمر على ما ذكره المتأول للحديث من أنه كان جعله مدّة حياته لكان حين مات بطلت السكنى ، ولم يحتج معه إلى تقويمه واعتباره بالثلث انتهى . وقد عرفت أن بهذا التفصيل قال ابن الجنيّد ، ولم يعمل به الأكثر لجهالة الخبر ، قال الشهيد الثاني (ره) : نعم لو وقع في مرض موت المالك اعتبرت المنفعة الخارجة من الثلث لجميع الدار .

أقول : يمكن حمل الخبر على ذلك بتكلف ، بأن يكون المراد بتقويم الدار تقويم منفعتها تلك المدّة ، وقوله عليه السلام : « فلهم أن يخرجوه » أي بعد استيفاء قدر الثلث من منفعة الدار .

الحديث الأربعون : ضعيف على المشهور . والسند الثاني مجهول .

عبدالرحمن ، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله .

٤١ - أبان ، عن أبي الجارود قال : قال أبو جعفر عليه السلام : لا يشتري الرجل ما تصدق به وإن تصدق بمسكن على ذي قرابته فإن شاء سكن معهم وإن تصدق بخادم على ذي قرابته خدمته إن شاء الله .

﴿ باب ﴾

﴿ من أوصى بجزء من ماله ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان ، عن عبدالرحمن بن سيابة قال : إن امرأة أوصت إلي فقال : ثلثي يقضى به ديني وجزء منه لفلانة فسألت عن ذلك ابن أبي ليلى فقال : ما أرى لها شيئاً ما أدري ما الجزء ، فسألت عنه أبا عبدالله عليه السلام بعد ذلك وخبرته كيف قالت المرأة وما قال ابن أبي ليلى فقال : كذب ابن أبي ليلى لها عشر الثلث إن الله عز وجل أمر إبراهيم عليه السلام فقال : « اجعل على كل جبل منهن جزءاً »^(١) وكانت الجبال يومئذ عشرة و الجزء هو

الحديث الحادي والأربعون : ضعيف .

قوله عليه السلام : « فإن شاء سكن » أي برضاهم ، والحاصل أنه لا يكره السكنى معهم كما يكره الشراء منهم ، على أنه يحتمل أن يكون فاعل شاء ذو القرابة ، لكنه بعيد ، وكذا القول في الخادم .

باب من أوصى بجزء من ماله

الحديث الاول : صحيح .

قوله عليه السلام : « وجزء منه » الضمير راجع إلى الثلث ، فلا يخالف الأخبار والآية ثم اعلم أنه ذهب المحقق وجماعة إلى أن الجزء هو العشر ، إستناداً إلى تلك الروايات كما اختاره الكليني (ره) ، وذهب أكثر المتأخرين إلى أنه السبع ، إستناداً إلى صحيحة البرزطي وغيرها ، حيث دلت عليه ، وعلمت بقوله تعالى : « لها سبعة أبواب لكل باب منهم جزء مقسوم »^(٢) وجمع الشيخ بينها بحمل أخبار السبع على أنه يستحب

العشر من الشيء .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ وعدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن فضال ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن معاوية بن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى بجزء من ماله ؟ قال : جزء من عشرة ، قال الله عز وجل : «اجعل على كل جبل منهن جزءاً» وكانت الجبال عشرة^(١)

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن أبان بن تغلب قال : قال أبو جعفر عليه السلام : الجزء واحد من عشرة لأن الجبال عشرة والطيور أربعة .

﴿ باب ﴾

﴿ من أوصى بشيء من ماله ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن عمرو ؛ عن جميل ، عن أبان ، عن علي بن الحسين عليه السلام أنه سئل عن رجل أوصى بشيء من ماله فقال : الشيء في كتاب علي عليه السلام واحد من ستة .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن فضال أو غيره ، عن جميل ، عن أبان ، عن علي بن الحسين عليه السلام قال : سئل عن رجل أوصى بشيء من ماله قال : الشيء في كتاب علي عليه السلام من ستة .

للورثة أن يعطوا السبع ، ويمكن حملها على ما إذا ما دلت القرائن على إرادته .

الحديث الثاني : موثق كالصحيح .

الحديث الثالث : حسن .

باب من أوصى بشيء من ماله

الحديث الأول : ضعيف وعليه الفتوى ولا يعلم فيه مخالف .

الحديث الثاني : مرسل .

(١) سورة البقرة الآية - ٢٦ .

﴿ باب ﴾

﴿ من أوصى بسهم من ماله ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل يوصي بسهم من ماله ، فقال : السهم واحد من ثمانية لقول الله تبارك وتعالى : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ » .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صفوان قال : سألت الرضا عليه السلام ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن صفوان ؛ وأحمد بن محمد بن أبي نصر قالوا : سألنا أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل أوصى بسهم من ماله ولا يدرى السهم أي شيء هو ؟ فقال : ليس عندكم فيما بلغكم عن جعفر ولا عن أبي جعفر عليه السلام فيها شيء ؟ قلنا له : جعلنا فداك ماسمعنا أصحابنا يذكرون شيئاً من هذا عن آبائك ، فقال : السهم واحد من ثمانية ، جعلنا فداك كيف صار واحداً من ثمانية ؟ فقال : أما تقرأ كتاب الله عز وجل ؟ قلت : جعلت فداك إني لأقرأه ولكن لا أدري أي موضع هو فقال : قول الله عز وجل : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ

باب من أوصى بسهم من ماله

الحديث الأول : ضعف على المشهور .

ويدل على أن السهم ينصرف إلى الثمن كما هو المشهور بين الأصحاب ، وذهب الشيخ في أحد قوليه إلى أنه السدس .

أقول لعل مراده إنه لما ذكر الله تعالى هذه الأصناف الثمانية ، وجعل لكل منهم حصّة واشتهر في السنة الناس التعبير عن حصصهم بالسهم ، فلذا ينصرف السهم عند الإطلاق إلى الثمن ، فلا يرد أن السهم غير مذكور في الآية فأبي وجه للإستشهاد بها .

الحديث الثاني : حسن .

والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله و ابن السبيل ، ثم عقد يده ثمانية قال : و كذلك قسمها رسول الله ﷺ على ثمانية أسهم ، فالسهم واحد من ثمانية .

﴿ باب ﴾

﴿ المريض يقر لوارث بدين ﴾

١ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : الرجل يقر لوارث بدين ؟ فقال : يجوز إذا كان مليئاً .
٢ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى لبعض ورثته أن له عليه ديناً فقال : إن كان وفيه دلالة على حجيّة خبر الواحد .

باب المريض يقر لوارث بدين

الحديث الاول : حسن .

قوله عليه السلام : « إذا كان مليئاً أي الوارث الذي أقر له » وملاءته قرينة صدقه أو المقر ويكون المراد الصدق والأمانة مجازاً ، وفي الثلث وما دونه بأن يبقى ملاءته بعد الإقرار ، بالثلاثين ، وهو الظاهر مما فهمه الأصحاب .
و اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في إقرار المريض إذا مات في مرضه ، فقيل : ينفذ من الأصل مطلقاً ، وقيدته جماعة منهم الشيخان والمحقق بل أكثر الأصحاب بما إذا لم يكن متهماً ، وإلا فمن الثلث ، وذهب المحقق في النافع إلى أن الإقرار للأجنبي من الأصل مع التهمة ، والإقرار للوارث من الثلث مع عدمها أيضاً ، وقوى العلامة في التذكرة إعتبار العدالة في المريض ، وجعلها هي الدافعة للتهمة ، ولعله أخذ من رواية ابن حازم .

الحديث الثاني : صحيح .

الميت مريضاً فأعطه الذي أوصى له .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن النعمان ، عن ابن مسكان ، عن العلاء بن سابع السابري قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة استودعت رجلاً مالاً فلما حضرتها الوفاة قالت له : إن المال الذي دفعته إليك لفلانة ، وماتت المرأة فأني أولياؤها الرجل فقالوا له : إنه كان لصاحبتنا مالٌ ولانراه إلا عندك فاحلف لنا أن مالها قبلك شيء ، أفيحلف لهم ؟ فقال : إن كانت مأمونة عنده فيحلف لهم وإن كانت متهممة فلا يحلف ويضع الأمر على ما كان فإنما لها من مالها ثلثه .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن إسماعيل بن جابر قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أقر لوارث له وهو مريض بدين عليه قال : يجوز عليه إذا أقر به دون الثلث .

٥ - ابن محبوب ، عن أبي ولاد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مريض أقر عند الموت لوارث بدين له عليه ؟ قال : يجوز ذلك ، قلت : فإن أوصى لوارث بشيء قال : جائز .

الحديث الثالث : مجهول .

الحديث الرابع : صحيح .

وظاهره إعتبار قصوره عن الثلث ، ولم يقل به أحد إلا أن يكون «دون» بمعنى عند أو يكون المراد به الثلث وما دون ، ويكون الإكتفاء بالثاني مبنياً على الغالب لأن الغالب إما زيادته عن الثلث أو نقصانه ، وكونه بقدر الثلث من غير زيادة ونقص نادر .

الحديث الخامس : صحيح .

* * *

﴿باب﴾

﴿بعض الورثة يقر بعق أودين﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرار ، عن يونس ، عن منصور ابن حازم ، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل مات وترك عبداً فشهد بعض ولده أن أباه أعتقه قال : يجوز عليه شهادته ولا يغرم ويستسعى الغلام فيما كان لغيره من الورثة .

٢ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن بعض أصحابه ، عن أبان بن عثمان ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن رجل مات وترك غلاماً مملوكاً فشهد بعض الورثة أنه حر فقال : إن كان الشاهد مرضياً جازت شهادته في نصيبه واستسعى فيما كان لغيره من الورثة .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن أبي حمزة ؛ وحسين بن عثمان ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل مات فأقر عليه بعض ورثته لرجل بدين ، قال : يلزمه ذلك في حصته .

باب بعض الورثة يقر بعق أو دين

الحديث الاول : مجهول .

و لعلّه محمول على طريقة الأصحاب على ما إذا رضى الورثة بالإستسعاء .

قال المحقق في الشرايع : إذا شهد بعض الورثة بعق مملوك لهم مضى العتق في نصيبه ، فإن شهد آخر وكانا مرضيين نفذ العتق فيه كله ، وإلا مضى في نصيبهما ، ولا يكلف أحدهما شراء الباقي .

الحديث الثاني : مرسل .

ولعلّ اشتراط كونه مرضياً للإستسعاء ، وإلا فيقبل إقراره على نفسه وإن لم يكن مرضياً ، إلا أن يحمل المرضي على ما إذا لم يكن سفيهاً .

الحديث الثالث : موثق .

﴿ باب ﴾

﴿ (الرجل يترك الشيء القليل وعليه دين أكثر منه وله عيال) ﴾

- ١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي نصر باسناد له أنه سئل عن رجل يموت ويترك عيالا وعليه دين أينفق عليهم من ماله ؟ قال : إن استيقن أن الدين الذي عليه يحيط بجميع المال فلا ينفق عليهم وإن لم يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال .
- ٢ - حميد بن زياد ، عن ابن سماعة ، عن الحسين بن هاشم ؛ ومحمد بن زياد جميعا ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي الحسن عليه السلام مثله إلا أنه قال : إن كان يستيقن أن الذي ترك يحيط بجميع دينه فلا ينفق عليهم وإن لم يكن يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال .
- ٣ - حميد بن زياد ، عن ابن سماعة ، عن سليمان بن داود أو بعض أصحابنا [عنه] عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : قلت له : إن رجلا من مواليك مات وترك

باب الرجل يترك الشيء القليل وعليه دين أكثر منه وله عيال

الحديث الاول : مرسل كالصحيح .

قوله عليه السلام : « من وسط المال » أي من أصل المال دون الثلث ، وقيل بالمعروف من غير اسراف وتقدير وهو بعيد .

الحديث الثاني : موثق .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

و قال الشيخ في التهذيب : هذا خبر مقطوع مشكوك في روايته ، فلا يجوز العدول إليه من الخبرين المتقدمين ، لأن خبر عبد الرحمن بن الحجاج مسند موافق للأصول كلها ، و ذلك أنه لا يصح أن ينفق على الورثة إلا مّا ورثوه ، و ليس لهم ميراث إذا كان هناك دين على حال ، لأن الله تعالى قال « من بعد وصية يوصي بها أو دين » ^(١) فشرط في صحة الميراث أن يكون بعد الدين . انتهى .

ولداً صغيراً وترك شيئاً وعليه دين وليس يعلم به الغرماء فإن قضاء لغرمائه بقي ولده وليس لهم شيء فقال : أنفقته على ولده .

﴿ باب ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أبي جميلة ، عن الرضا عليه السلام قال : سألته عن رجل أوصى لرجل بسيف وكان في جفن وعليه حلية ؛ فقال له الورثة : إنما لك النصل وليس لك المال ، قال : فقال : لأبل السيف بما فيه له ، قال : فقلت : رجلٌ أوصى لرجل بصندوق وكان فيه مال فقال الورثة : إنما لك الصندوق وليس

أقول يمكن حمل الخبر على أنه عليه السلام كان عالماً بأنه لاحق لأرباب الديون في خصوص تلك الواقعة، أو أنهم نواصب، فأذن له التصرف في مالهم، وأدعى أنهم كانوا بمعرض الضياع والتلف ، فكان يلزم الإنفاق عليهم من أي مال تيسر .

باب

الحديث الاول : ضعيف .

وقال المحقق في الشرائع : لو أوصى بسيف معين وهو في جفن دخل الجفن والحلية في الوصية ، وكذا لو أوصى بصندوق وفيه ثياب ، أو سفينة وفيها متاع أو جراب وفيه قماش ، فإن الوعاء وما فيه دخل في الوصية ، وفيه قول آخر بعيد .

وقال في المسالك : القول بدخول جميع ما ذكر في الوصية هو المشهور بين المتقدمين والمتأخرين ، والروايات الواردة فيها ضعيفة السند ، إلا إن العرف شاهد بدخول جفن السيف وحليته فيه ، وهو محكم في أمثال ذلك ، وأما الباقي فلا يدل العرف على تناول الظرف للمظروف غالباً ، والرواية قاصرة عن إثبات المطلوب ، فالحكم بعدم الدخول أجود ، والقول الذي أشار إليه للشيخ في النهاية فإنه حكم بدخول هذه الأشياء بشرط أن يكون الموصي عدلاً مأموناً ، وإلا لم ينفذ الوصية في أكثر من ثلثه ، وهو بعيد من وجوهه واعلم أنه لا فرق في الحكم على التقديرين

لك المال ، قال : فقال : أبو الحسن عليه السلام الصندوق بما فيه له .

٢ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبد الله بن هلال ، عن عقبة بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل قال : هذه السفينة لفلان ولم يسم ما فيها وفيها طعام أعطاهما الرجل وما فيها ، قال : هي للذي أوصى له بها إلا أن يكون صاحبها متسهماً وليس للورثة شيء .

٣ - وعنه ، عن محمد بن الحسين ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أبي حميلة المفضل ابن صالح قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن رجل أوصى لرجل بسيف فقال الورثة : إنما لك الحديد وليس لك الحلية ليس لك غير الحديد فكتب إلي السيف له وحليته .

٤ - عنه ، عن علي بن عقبة ، عن أبيه قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى لرجل بصندوق وكان في الصندوق مال فقال الورثة : إنما لك الصندوق وليس لك ما فيه فقال : الصندوق بما فيه له .

بين كون الصندوق مقفلاً والجواب مشدوداً وعدمه ، خلافاً للمفيد (ره) ، حيث قيدهما بذلك .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : ضعيف .

الحديث الرابع : حسن .

والظاهر إرجاع الضمير إلى ابن أبي نصر .

﴿ باب ﴾

﴿ من لا تجوز وصيته من البالغين ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من قتل نفسه متعمداً فهو في نار جهنم خالداً فيها ، قيل له : أرايت إن كان أوصى بوصية ثم قتل نفسه من ساعته تنفذ وصيته ؟ قال : فقال : إن كان أوصى قبل أن يحدث حدثاً في نفسه من جراحة أو فعل لعله يموت اجيزت وصيته في الثلث وإن كان أوصى بوصية بعد ما أحدث في نفسه من جراحة أو فعل لعله يموت لم تجز وصيته .

﴿ باب ﴾

﴿ من أوصى لقراباته ومواليه كيف يقسم بينهم ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد قال : كتبت إلى أبي محمد عليه السلام : رجل كان له ابنان فمات أحدهما وله ولد ذكور وإناث فأوصى لهم جدّهم بسهم أبيهم فهذا السهم الذكور والأنثى فيه سواء ؟ أم للذكور مثل حظ الأنثيين ؟ فوقع عليه السلام ينفذون وصية جدّهم كما أمر إن شاء الله ؟ قال : وكتبت إليه : رجل له ولد ذكور وإناث فأقر لهم بضعة أنثى لولده ولم يذكر أنها بينهم على سهام الله عز وجل وفرائض الذكور والأنثى فيه

باب من لا تجوز وصيته من البالغين

الحديث الأول : صحيح .

عمل به الأكثر وخالف فيه ابن إدريس .

باب من أوصى لقراباته ومواليه كيف يقسم بينهم

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

ولعلّ الاجمال في الجواب الأوّل للثقة .

وقال في المسالك: وردت رواية ضعيفة تقتضي قسمة الوصية بين الأولاد الذكور

سواء ؛ فوقع عليه السلام ينفذون فيها وصية أبيهم على ما سمى فإن لم يكن سمى شيئاً ردوها إلى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه عليه السلام إن شاء الله .

٢ - محمد بن يحيى قال : كتب محمد بن الحسن إلى أبي محمد عليه السلام رجل أوصى بثلاث ماله لمواليه ولمولياته الذكر والأنثى فيه سواء أو للذكر مثل حظ الأنثيين من الوصية فوقع عليه السلام جائز للميت ما أوصى به على ما أوصى به إن شاء الله .

٣ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل أوصى بثلاث ماله في أعمامه وأخواله فقال : لأعمامه الثلثان ولأخواله الثلث .

﴿باب﴾

﴿من أوصى إلى مدرك وأشرك معه الصغير﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن أخيه جعفر بن عيسى ، عن علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أوصى إلى امرأة فأشرك في الوصية معها صديقاً فقال : يجوز ذلك وتمضي المرأة الوصية ولا ينتظر بلوغ الصبي .

والإناث على كتاب الله ، وهي مع ضعفها لم يعمل بها أحد .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : حسن كالصحيح .

و عمل به الشيخ و جماعة ، والمشهور التسوية بينهم كغيرهم ، و حمله الشهيد (ره) : على ما إذا أوصى على كتاب الله و هو بعيد ، والعمل بالخبر المعتبر أقرب .

باب من أوصى إلى مدرك وأشرك معه الصغير

الحديث الاول : حسن .

ويدلّ على جواز إشراك الصبي مع البالغ في الوصية كما هو المشهور ، وقالوا :

فاذا بلغ الصبي فليس له أن لا يرضى إلا ما كان من تبديل أو تغيير فإن له أن يردّه إلى ما أوصى به الميت .

٢ - محمد قال : كتب محمد بن الحسن إلى أبي محمد عليه السلام رجل أوصى إلى ولده وفيهم كبار قد أدر كوا وفيهم صغار أيجوز للكبار أن ينفذوا وصيته و يقضوا دينه لمن صحّ على الميت بشهود عدول قبل أن يدرك الأوصياء الصغار ؟ فوقع عليه السلام نعم على الأكبر من الولدان أن يقضوا دين أبيهم ولا يحبسوه بذلك .

﴿ باب ﴾

﴿ من أوصى إلى اثنين فينفرد كل واحد منهما ببعض التركة ﴾

١ - محمد بن يحيى قال : كتب محمد بن الحسن إلى أبي محمد عليه السلام رجل مات و

بعدم جواز الوصية إلى الصبي منفرداً .

الحديث الثاني : صحيح .

و لا يخفى أن الجواب مخصوص بقضاء الدين ، ولا يفهم منه حكم الوصية ، وعمل الأصحاب بمضمون الخبرين ، قال الشهيد الثاني (ره) : ويدلّ على جواز تصرف الكبير قبل بلوغ الصغير مضافاً إلى الخبرين أنّه في تلك الحال وصيّ منفرداً وإنّما التشريك بعد البلوغ كما قال أنت وصيّى وإذا حضر فلان ، فهو شريكك ومن ثمّ لم يكن للحاكم أن يداخله ولا أن يضمّ إليه آخر ليكون نائباً عن الصغير وأمّا إذا بلغ الصغير فلا يجوز للبالغ التفرد ، انتهى ، و لو مات الصبي أو بلغ فاسد العقل فالأشهر أنّ للبالغ الإنفرد ولم يداخله الحاكم و قد تردّد فيه العلامة في التذكرة والشهيد في الدروس .

باب من أوصى إلى اثنين فينفرد كلّ واحد منهما ببعض التركة

الحديث الاول : صحيح .

والمشهور بين الأصحاب أنّه لو أوصى إلى اثنين وشرط إجتماعهما أو أطلق ،

أوصى إلى رجلين أيجوز لأحدهما أن ينفرد بنصف التركة والآخر بالنصف ؟ فوقع عليه السلام لا ينبغي لهما أن يخالفا الميت وأن يعملا على حسب ما أمرهما إن شاء الله .

فلا يجوز لأحدهما التصرف بدون إذن صاحبه .

وذهب الشيخ في أحد قوليّه . ومن تبعه إلى جواز إنفراد كل منهما مع الإطلاق ولعله إستند إلى رواية بريد .

قوله عليه السلام : « وأن يعملا » في الفقيه « ويعملان » وهو أظهر وعلى ما في الكتاب فالظاهر عطفه على « لا ينبغي » أي وقع أن يعملا .

ثم اعلم أنّ الخبر غير صريح فيما فهمه الأصحاب إذ يحتمل أن يكون المراد أنّه إن أمرهما بالتشريك يجب العمل به .

والحاصل أنّه يجب عليهما العمل بما فهمما من غرض الموصي ، لأنّ الإطلاق ظاهر في التشريك ، لكن ما فهمه القوم أظهر من الخبر ، ثم إنّ الصدوق (ره) بعد إيراد الخبر الثاني قال : لست أفتى بهذا الحديث ، بل أفتى بما عندي بخط الحسن ابن علي عليه السلام ، ولو صحّ الخبر ان جميعاً لكن الواجب الأخذ بقول الأخير كما أمر به الصادق عليه السلام .

و قال الشيخ (ره) في التهذيب^(١) راداً على الصدوق (قده) : ليس الأمر على ما ظنّ ، لأنّ قوله : « ذلك له » ليس في صريحه أنّ ذلك للمطالب الذي طلب الإستبداد بنصف التركة ، و ليس يمتنع أن يكون المراد الذي أبى على صاحبه الانقياد إلى ما أَرادَه ، فيكون تلخيص الكلام أنّ له أن يأبى عليه فلا تنافي بينهما ، وقال الشهيد الثاني (ره) : لا وجه لحمل تلك الرواية على ذلك الوجه البعيد ، ليوافق هذه ، لأنّه ليس في هذه ، ما يدلّ على وجوب الاجتماع ، لأنّ لفظة « لا ينبغي » ظاهرة في الكراهة لا الحظر ، ففيها دلالة على جواز الإنفراد على كراهية ، و تبقى تلك مؤيِّدة لها كما فهمه الشيخ في فتوى النهاية ، فإنّه أجود مما فهمه في التهذيب ، مع أنّ المتأخّرين كالعلامة في المختلف ومن بعده فهموا من الرواية المنع من الإنفراد ، و استحسنا

٢ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن ، عن أخويه محمد وأحمد ، عن أبيهما ، عن داود ابن أبي يزيد ، عن بريد بن معاوية قال : إن رجلاً مات وأوصى إليّ وإلى آخر أو إلى رجلين فقال : أحدهما خذ نصف ماترك وأعطني النصف مما ترك ، فأبى عليه الآخر فسألوا أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك ، فقال : ذلك له .

﴿ باب ﴾

﴿ صدقات النبي صلى الله عليه وآله وفاطمة والأئمة عليهم السلام ﴾
 ﴿ ووصاياهم ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن أبي الحسن الثاني عليه السلام قال : سألته عن الحيطان السبعة التي كانت ميراث رسول الله ﷺ لفاطمة عليها السلام فقال : لا إنما كانت وقفاً وكان رسول الله ﷺ يأخذ إليه منها ما ينفق على أضيافه والتابعة يلزمه فيها ، فلمّا

حمل الرواية الأخرى على ما ذكره الشيخ ، وربما يرجح العمل بأن الإباء أقرب من القسمة ، فعود إسم الإشارة إليه أولى ، وفيه الإشارة « بذلك » إلى البعيد ، حمّله على القسمة أنسب ، ويمكن أن يستدلّ لهم من الرواية الصحيحة لا من جهة قولهم لا ينبغي ، بل من قوله فإن يخالف الميت وأن يعمل على حسب ما أمرهما فإن ذلك يقتضى حمل إطلاقه على أمره بالاجتماع ، ومع أمره به لا يبقى في عدم جواز المخالفة إشكال ، ويتعين حمل لا ينبغي على التحريم لأنه لا ينافية ، بل غايته كونه أعم أو متجاوزاً به فيه بقرينة الألفاظ الباقية ، وهذا أحوط انتهى .

الحديث الثاني : موثق .

باب صدقات النبي ﷺ وفاطمة والأئمة ووصاياهم ﷺ

الحديث الاول : صحيح .

قوله ﴿ يتيم ﴾ : « التابعة » أي التوابع اللازمة ، ولعلّه تصحيف التبعة ، وهى ما

قبض جاء العباس يخاصم فاطمة عليها السلام فيها فشهد علي عليه السلام وغيره أنها وقف على فاطمة عليها السلام وهي الدلال ، والعواف ، والحسنى والصفية وما لأُم إبراهيم والميثب والبرقة .
٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبيد الله الحلبي ، ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألتنا عن صدقة رسول الله ﷺ و صدقة فاطمة عليها السلام قال : صدقتهما لبني هاشم وبني المطلب .

٣ - وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن إبراهيم بن أبي يحيى المدني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الميثب هو الذي كاتب عليه سلمان فأفاه الله عز وجل على رسول الله ﷺ فهو في صدقتها .

يتبع المال من نوائب الحقوق ، أدهى بمعناها ، وفي القرب الأسناد «النائبة» بالنون وهو الأصوب .

قوله عليه السلام : « جاء العباس » كان دعواه مبنياً على التعصيب ، وهذا يدل على عدم كونه مرضياً ، إلا أن يكون لمصلحة ، والميثب كمنبر ثاء مثلثة بعد الباء المثناة التحتانية ثم الباء الموحدة إحدى الصدقات النبوية ، كذا في تاريخ المدينة .

وقال في القاموس : الميثب بكسر الميم ماء لعبادة وماء لعقيل ، وماء بالمدينة إحدى صدقاته ﷺ ذكره في المعتل الفاء ، وقال في المهموز الفاء الميثب كمنبر الأرض السهلة والجدول ، وما ارتفع من الأرض والمائث جمع ، وموضع أو جبل كان فيه صدقاته ﷺ ، وقال في النهاية : فيموز كبرقة وهو بضم الباء وسكون الراء : موضع بالمدينة ، قال كانت صدقات رسول الله ﷺ منها .

الحديث الثاني : حسن .

الحديث الثالث : مجهول .

وفي رجال الكشي في ترجمة سلمان الفارسي (ره) : حمويه وإبراهيم ابناصير قالوا : حدثنا أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن عاصم بن حميد عن إبراهيم بن أبي يحيى عن أبي عبد الله الميثب هو الذي كاتب عليه سلمان فأفاه الله على رسوله ،

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن أحمد بن عمر ، عن أبيه ، عن أبي مريم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وصدقة علي عليه السلام فقال : هي لباحلال ؛ وقال : إن فاطمة عليها السلام جعلت صدقتها لبني هاشم و بني المطلب .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير قال : قال أبو جعفر عليه السلام : ألا قرئك وصية فاطمة عليها السلام ؟ قال : قلت : بلى قال : فأخرج حقاً أوسطاً فأخرج منه كتاباً فقرأه بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصت به فاطمة بنت محمد رسول الله صلى الله عليه وآله أوصت بحوائطها السبعة : العواف ، والدلال ، والبرقة ، والميثب ، والحسنى ، والصفية ، وما لأم إبراهيم إلى علي بن أبي طالب عليه السلام فإن مضى علي فإلى الحسن فإن مضى الحسن فإلى الحسين فإن مضى الحسين فإلى الأكبر من ولدي شهد الله على ذلك والمقداد بن الأسود والزبير بن العوام وكتب علي بن أبي طالب .

وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عاصم بن حميد مثله ولم يذكر حقاً ولا سبطاً وقال : إلى الأكبر من ولدي دون ولدك .

٦ - وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : ألا قرئك وصية فاطمة عليها السلام ؟ قلت : بلى قال : فأخرج إلي صحيفة : هذا ما عهدت فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله في مالها إلى علي بن أبي طالب عليه السلام وإن مات فإلى الحسن وإن مات فإلى الحسين فإن مات الحسين فإلى الأكبر من ولدي دون ولدك الدلال والعواف والميثب وبرقة والحسنى والصفية وما لأم إبراهيم شهد الله عز وجل على ذلك والمقداد بن الأسود والزبير بن العوام .

فهو في صدقتها يعني فاطمة سلام الله عليها انتهى .

الحديث الرابع : حسن كالصحيح .

الحديث الخامس : حسن .

وقال في الفقيه المسموع من ذكر أحد الحوائط الميثب ، ولكنني سمعت السيد أبا عبد الله محمد بن الحسن الموسوي أدام الله توفيقه يذكر أنها تعرف عندهم بالميثم .

الحديث السادس : حسن .

٧ - أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: بعث إلي أبو الحسن موسى عليه السلام بوصية أمير المؤمنين عليه السلام وهي:

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به وقضى به في ماله عبد الله علي ابتغاء وجه الله ليولجني به الجنة ويصرفني به عن النار ويصرف النار عني يوم تبيض وجوه وتسود وجوه أن ما كان لي من مال يئبغ يعرف لي فيها وما حولها صدقة ورقيقها غير أن رباحاً وأباً نيزرو جبراً أعتفاء ليس لأحد عليهم سبيل فهم موالى يعملون في أمارال خمس حجج وفيه نفقتهم ورزقهم وأرزاق أهاليهم؛ ومع ذلك ما كان لي بوادي القرى كلّه من مال لبني فاطمة ورقيقها صدقة وما كان لي بديمة وأهلها صدقة غير أن زريقاً له مثل ما كتبت لأصحابه؛ وما كان لي بازينة وأهلها صدقة والفقيرين كما قد علمتم صدقة في سبيل الله وإن الذي كتبت من أموال في هذه صدقة واجبة بتلة حياً أنا أو ميتاً ينفق في كل نفقة يبتغي بها وجه الله في سبيل الله ووجهه وذوي الرحم من بني هاشم وبني المطلب والقريب والبعيد، فإنه يقوم على ذلك الحسن بن علي يأكل منه بالمعروف وينفقه حيث يراه الله عز وجل في حل محل لا حرج عليه فيه، فإن أراد أن يبيع نصيباً من أمارال فيقضي به الدين فليفعل إن شاء ولا حرج عليه فيه، وإن شاء جعله سرى الملك وإن ولد علي ومواليهم وأموالهم إلى الحسن بن علي وإن كانت دار الحسن بن علي غير دار الصدقة فبداله أن يبيعها فليبيع إن شاء لا حرج عليه فيه وإن

الجديد السابع : صحيح .

وقال في القاموس : الينبع كينصر : حصن له عيون و نخيل و زرع بطريق

حاج مصر .

قوله عليه السلام : « غير أن زريقاً » في التهذيب غير أن « رقيقها لهم مثل ما كتبت لأصحابهم » قوله عليه السلام : « والفقيرين » وفي بعض النسخ الفقيرتين ، وفي بعضها الفقيرتين ، قال في تاريخ المدينة : موضعين بالمدينة ، يقال لهما الفقيران ، عن جعفر الصادق عليه السلام أقطع النبي ﷺ علياً أربع أرضين الفقيرين ، و بئر فيس والشجرة ، و قال الفقير

باع فأنه يقسم ثمنها ثلاثة أثلاث فيجعل ثلثاً في سبيل الله و ثلثاً في بني هاشم وبني المطلب ويجعل الثلث في آل أبي طالب ، وأنّه يضعه فيهم حيث يراه الله ، وإن حدث بحسن حدث وحسين حي فأنّه إلى الحسين بن علي وإن حسينا يفعل فيه مثل الذي أمرت به حسناً له مثل الذي كتبت للحسن وعليه مثل الذي على الحسن ، وإن لبني [ابني] فاطمة من صدقة علي مثل الذي لبني علي وإنّي إنما جعلت الذي جعلت لابني فاطمة ابتغاء وجه الله عز وجل وتكريم حرمة رسول الله ﷺ وتعظيمهما وتشريفهما ورضاهما وإن حدث بحسن وحسين حدث فإن الآخر منهما ينظر في بني علي ، فإن وجد فيهم من يرضى بهداً وإسلامه وأمانته فأنّه يجعله إليه إن شاء ، وإن لم ير فيهم بعض الذي يريد فأنّه يجعله إلى رجل من آل أبي طالب يرضى به ، فإن وجد آل أبي طالب قد ذهب كبارؤهم وذروا آرائهم فأنّه يجعله إلى رجل يرضاه من بني هاشم وأنه يشترط على الذي يجعله إليه أن يترك المال على أصوله وينفق ثمره حيث أمرته به من سبيل الله ووجهه وذوي الرحم من بني هاشم وبني المطلب والقريب والبعيد لا يباع منه شيء ولا يوهب ولا يورث وإن مال محمد بن علي

إسم حديقة بالعالية قرب بني قريظة من صدقة علي بن أبي طالب عليه السلام ، قال: ابن شيبه في كتاب علي عليه السلام الفقير لى كما قد علمتم صدقة في سبيل الله وأهل المدينة اليوم ينطقون مفرداً مصغراً ، وقال في القاموس: صدقة بتلة منقطعة عن صاحبها، قوله عليه السلام: «سرى الملك» السرى النفيس وفي بعض النسخ شراء .

قوله عليه السلام: «فليبيع» ظاهره جواز اشتراط بيع الوقف متى شاء الموقوف عليه وهو خلاف ما هو المقطوع به في كلام الأصحاب ، إلا أن يحمل على أنه عليه السلام إنما وهبها لهما وكتب الوقف لنوع من المصلحة .

قال في الدرر: لو شرط بيعه متى شاء أو هبته أو نقله بوجه من وجوه التملك بطل .

قوله عليه السلام: «فأنّه يجعله إليه إن شاء» في بعض نسخ التهذيب ^(١) بعد ذلك ، «وإن لم ير فيهم بعض الذي يريد ، فأنّه في بني ابني فاطمة ، فإن وجد فيهم من

على ناحيته وهو إلى ابني فاطمة وأن رقيقي الذين في صحيفة صغيرة التي كتبت لي عتقاء .

هذا ما قضى به علي بن أبي طالب في أمواله هذه الغد من يوم قدم مسكن ابتغاء وجه الله والدار الآخرة والله المستعان على كل حال ولا يحل لامرئ مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول في شيء قضيته من مالي ولا يخالف فيه أمري من قريب أو بعيد .

أما بعد فإن ولائدي اللائي أطوف عليهن السبعة عشر منهن أمهات أولاد معهن أولادهن ومنهن حبالى ومنهن من لا ولد له ففضاي فيهن إن حدث بي حدث أنه من كان منهن ليس لها ولد وليست بحبالى فهي عتيق لوجه الله عز وجل ليس لأحد عليهن سبيل ومن كان منهن لها ولد أو حبالى فتمسك على ولدها وهي من حفظه فإن مات ولدها وهي حية فهي عتيق ليس لأحد عليها سبيل ، هذا ما قضى به علي في ماله الغد من يوم قدم مسكن شهد أبو شمر بن أبرهة وصعصعة بن صوحان ويزيد بن قيس و هيتاج بن أبي هيتاج وكتب علي بن أبي طالب بيده لعشر خلون من جمادى الأولى سنة سبع و ثلاثين .

و كانت الوصية الاخرى [مع الاولى] : بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به علي بن أبي طالب أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، صلى الله

يرضى بهديه وإسلامه وأمانته ، فانه يجعله إليه إن شاء .

قوله ﷺ : « لي عتقاء » ليست كلمة «لي» في التهذيب ، وقال في الصحاح : مسكن بكسر الكاف موضع من أرض الكوفة على شاطئ الفرات ، وقال ابن حجر في التقریب : في حرف الشين المعجمة أبو شمر بكسر أوله ، وسكون الميم : الضبعي المصري .

قوله ﷺ : « ليظهره » أي الدين أو الرسول ، وقال الزمخشري في الفائق :

عليه وآله ثم إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين .

ثم إنني أوصيك يا حسن وجميع أهل بيتي ولدي ومن بلغه كتابي بتقوى الله ربكم ولا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «صلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصيام» وأن أميره الحالفة للدين فساد ذات البين ، ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، انظروا ذوي أرحامكم فصلوهم يهون الله عليكم الحساب .

الله الله في الأيتام فلا تغبوا أفواههم ولا يضيعوا بحضرتكم فقد سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من عال يتيماً حتى يستغني أوجب الله عز وجل له بذلك الجنة كما أوجب لآكل مال اليتيم النار» .

الله الله في القرآن فلا يسبقكم إلى العمل به أحد غيركم .

الله الله في جيرانكم فإن النبي ﷺ أوصى بهم وما زال رسول الله ﷺ يوصي بهم حتى ظننا أنه سيورثهم .

الله الله في بيت ربكم فلا يخلو منكم ما بقيتم فإنه إن ترك لم تناظروا وأدنى ما

فيه « دب إليكم داء الأمم البغضاء وتحالفه هي قطيعة الرحم . والتظالم ، لأنها تجتاح الناس وتهلكهم كما يخلق الشعر ، يقال : وقعت فيهم حالقة لاندع شيئاً إلا أهلكته وقال في النهاية : الحالقة الخصلة التي من شأنها أن تحلق أي تهلك و تستأصل الدين كما يستأصل موسى الشعر قوله (عليه السلام) : «الله الله» أي اتقوا الله أو اذكروا قوله (عليه السلام) : « فلا يغيروا أفواههم » في أكثر نسخ نهج البلاغة فلا تغبوا أفواههم .

قال ابن أبي الحديد : أي فلا تجيعوهم بأن تطعموهم يوماً وتتركوهم يوماً ، وروي فلا تغيروا أفواههم ، والمغنى واحد ، فإن الجايح يتغير فمه «فلا يخلو منكم» وفي نهج البلاغة لا تخلو ما بقيتم ، قال ابن ميثم : أوصى (عليه السلام) بيت ربهم ، والنهي عن ترك زيارته مدة العمر ، ونبه على فضيلة توجب ملازمته ، وهو ما تستلزم

يرجع به من أمته أن يغفر له ما سلف .

الله الله في الصلاة فإنها خير العمل ، إنها عمود دينكم .

الله الله في الزكاة فإنها تطفي غضب ربكم .

الله الله في شهر رمضان فإن صيامه الجنة من النار .

الله الله في الفقراء والمساكين فشاركوهم في معاشكم .

الله الله في الجهاد بأموالكم و أنفسكم وألسنتكم فإنما يجاهد رجالان إمام هدى أو مطيع له مقعد بهداه .

الله الله في ذرية نبيكم فلا يظلمن بحضرتكم وبين ظهرانيكم وأنتم تقدرون على الدفع عنهم .

الله الله في أصحاب نبيكم الذين لم يحدثوا حدثاً ولم يؤووا حدثاً فإن رسول الله عليه السلام أوصى بهم ولعن المحدث منهم ومن غيرهم والمؤوي للمحدث .

الله الله في النساء وفيما ملكت أيمانكم فإن آخر ما تكلم به نبيكم عليه السلام أن قال : أوصيكم بالضعيفين : النساء وما ملكت أيمانكم .

الصلاة الصلاة الصلاة ، لا تخافوا في الله لومة لائم ، يكفكم الله من آذاكم وبقى عليكم

تركه من عدم مناظرة الله لتاركيه ، وترك محافظته عليهم ومراقبته ، ويحتمل أن يريد لم يناظركم الأعداء ، ولم يراقبكم إذ في الاجتماع على بيت الله والمحافظة عليه عز بالله واعتصام به يوجب مراقبة ، الخلق للمعتصمين به وإفعال القلوب عنهم ومن كثرتهم ومناظرتهم .

وقال في النهاية : في حديث المدينة «من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً» الحدث الامر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف في السنة ، والحدث يروى بكسر الدال وبفتحها على الفاعل والمفعول فمعنى الكسر : من نصر جانباً ، أو آواه وأجاره من خصمه ، وحال بينه وبين أن يقتص منه ، وبالفتح هو الامر المبتدع نفسه ، ويكون معنى الإيواء فيه الرضا ، به والصبر عليه ، فإنه إذا رضى بالبدعة وأقر فاعلها ولم ينكر عليه

قولوا للناس حسناً كما أمركم الله عز وجل ، ولا تتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيؤاتي الله أمركم شراركم ثم تدعون فلا يستجاب لكم عليهم ، وعليكم يا بني بالتواصل والتبازل والتبار . وإيتاكم والتقاطع والتدابير والتفرق ، وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب ، حفظكم الله من أهل بيت وحفظ فيكم نبيكم ، أستودعكم الله وأقرأ عليكم السلام ورحمة الله وبركاته .

ثم لم يزل يقول : « لا إله إلا الله » ، « لا إله إلا الله » حتى قبض صلوات الله عليه ورحمته في ثلث ليال من العشر الأواخر ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان ليلة الجمعة سنة أربعين من الهجرة وكان ضرب ليلة إحدى وعشرين من شهر رمضان .

٨ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان ، وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صفوان ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجاج أن أبا الحسن موسى عليه السلام بعث إليه بوصية أبيه وبصدقته مع أبي إسماعيل مصادف :

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد جعفر بن محمد وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، وأن محمداً عبده ورسوله وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور ، على ذلك نحْيي وعليه نموت وعليه نبعث حياً إن شاء الله .

وعهد إلى والده ألا يموتوا إلا وهم مسلمون وأن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم

فقد آواه ، وقال : فيه « لا تقاطعوا ولا تدابروا » أي لا يعطى كل واحد منكم أخاه دبره وقفاه ، فيعرض عنه ويهجره . قوله عليه السلام : « وحفظ فيكم نبيكم » أي جعل الناس بحيث يرعون فيكم حرمة نبيكم أو حفظ سنن نبيكم ، وأطواره فيكم أو يحفظكم لا تنسابكم إليه عليه السلام ، وما اشتمل الخبر من تاريخ شهادته عليه السلام مخالف لأسائر الأخبار ، ولما هو المشهور بين الخاصة والعامة ولعله إشتباه من الرواة .

الحديث الثامن : صحيح .

ما استطاعوا فإتيهم لن يزالوا بخير ما فعلوا ذلك وأن كان دين يدان به وعهد إن حدث به حدث ولم يغير عهده هذا - وهو أولى بتغييره ما بقاء الله - لفلان كذا وكذا ولفلان كذا وكذا ولفلان كذا ولفلان حر وجعل عهده إلى فلان .

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به موسى بن جعفر بأرض بمكان كذا وكذا وحد الأرض كذا وكذا كلها ونخلها وأرضها وبياضها ومائها وأرجائها وحقوقها وشربها من الماء وكل حق قليل أو كثير هولها في مرفع أو مظهر أو مفيض أو مرفق أو ساحة أو شعبة أو مشعب أو مسيل أو عامر أو غامر تصدق بجميع حقه من ذلك على ولده من صلبه الرجال والنساء ، يقسم واليها ما أخرج الله عز وجل من غلتها بعد الذي يكفيها من عمارتها ومرافقها و بعد ثلاثين عذفاً يقسم في مساكن أهل القرية بين ولد موسى للذكر مثل حظ الأنثيين فإن تزوجت امرأة من ولد موسى فلا حق لها في هذه الصدقة حتى ترجع إليها بغير زوج فإن رجعت كان لها مثل حظ التي لم تتزوج من بنات موسى وأن من توفي من ولد موسى وله ولد فولده على سهم أبيه للذكر مثل حظ الأنثيين على مثل ما شرط موسى بن جعفر في ولده من صلبه وأن من توفي من ولد موسى ولم يترك ولداً رد حقه على أهل الصدقة ، وأن ليس لولد بناتي في صدقتي هذه حق إلا أن يكون آباءهم من ولدي وأنه ليس لأحد حق في صدقتي مع ولدي أو ولد ولدي وأعقابهم ما بقي منهم أحد وإذا انقضوا ولم يبق منهم أحد فصدقتي على ولد أبي من أمي ما بقي أحد منهم على ما شرطته بين ولدي وعقبى فإن انقض ولد أبي من أمي فصدقتي على ولد أبي وأعقابهم ما بقي منهم

قوله عليه السلام : « وأن كان دين يدان به » لعل أن مخففة عن المثقلة ، أي أن ما ذكرت من إصلاح ذات البين كان ديناً يتعبدون الله ، به لكن ينبغي أن يكون ديناً بالنصب ، ويمكن أن يقرأ بفتح الدال أي إن كان على دين يعمل به ، و يؤدى وفيه أيضاً بعد ، وقال في القاموس : المرفع : موضع البيدر ، وقال : المظهر : ما ارتفع من الأرض أو المصعد وقال : غلاض الماء قلت ونقص ، والغليضة بالفتح الأجمة ، و مجتمع الشجر في مفيض ماء ، وقال في المغرب : مرافق الدار المتوضأ والمطبخ ونحو ذلك ، والواحد مرفق بكسر الميم وفتح الفاء ، وقال في القاموس : الشعبة المسيل في الرمل و ما

أحدٌ على مثل ما شرطت بين ولدي وعقبِي ، فإذا انقضى من ولد أبي ولم يبق منهم أحد فصدقتي على الأول فالأول حتَّى يرثها الله الَّذي ورثها وهو خير الوارثين ، تصدَّق موسى بن جعفر بصدقته هذه وهو صحيح صدقة حبساً بقلّاً بئساً ، لامشوبة فيها ولا ردّاً أبداً ابتغاء وجه الله عزَّ وجلَّ والدار الآخرة ، لا يحلُّ لمؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيعها أو شيئاً منها ولا يهبها ولا ينجسها ولا يغيِّر شيئاً منها ثمَّ أوصعته عليها حتَّى يرث الله الأرض وما عليها . وجعل صدقته هذه إلى عليٍّ وإبراهيم فإن انقضى أحدهما دخل القاسم مع الباقي منهما ، فإن انقضى أحدهما دخل إسماعيل مع الباقي منهما ، فإن انقضى أحدهما دخل العباس مع الباقي منهما ، فإن انقضى أحدهما فالأكبر من ولدي ، فإن لم يبق من ولدي إلّا واحد فهو الَّذي يليه ، وزعم أبو الحسن أن أباه قدَّم إسماعيل في صدقته على العباس وهو أصغر منه .

٩ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد عن يحيى بن عمران الحلبيّ ، عن أيّوب بن عطية الحدّاء قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : قسم نبيُّ الله عليه السلام الفياء فأصاب عليّاً عليه السلام أرضاً فاحتقر فيها عيناً فخرج ماء ينبع في السماء كهيئة عنق البعير فسمّاهما ينبع فجاء البشير يبشّر فقال عليه السلام بَشِّر الوارث هي صدقة بتة بتلاً في حجيج بيت الله وعابري سبيل الله ، لا تباع ولا توهب ولا تورث فمن باعها أو وهبها فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً .

١٠ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن جميل بن صالح ، عن هشام بن أحمد ، وعليٍّ بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل ابن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد جميعاً ، عن سائلة مولاة أبي عبد الله عليه السلام قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام حين حضرته الوفاة فأغمي عليه فلمّا أفاق قال :

صغر من التلعة وما عظم من سواقى الاودية ، والمشعب الطريق ، وكنمبر المثقب . وأقول : يحتمل أن يكون المراد بالمشعب المقسم ، وقال أيضاً : الغامر : الخراب

قوله عليه السلام « لا مشوبة فيها » أي الاستثناء بالمشية .

الحديث التاسع : صحيح .

الحديث العاشر : مجهول .

أعطوا الحسن بن عليّ بن الحسين - وهو الأفضس - سبعين ديناراً وأعطوا فلاناً كذا وكذا
و فلاناً كذا وكذا فقلت : أتعطي رجلاً حمل عليك بالشفرة ؟ فقال : ويحك أما تقرئين
القرآن ؟ قلت : بلى قال : أما سمعت قول الله عز وجل : « الَّذِينَ يَصْلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ
يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ » .

قال ابن محبوب في حديثه حمل عليك بالشفرة يريد أن يقتلك .

فقال : أتريدني على أن لا أكون من الذين قال الله تبارك وتعالى : « الَّذِينَ يَصْلُونَ
مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ » نعم يا سائلة إن الله خلق
الجنة وطيبها وطيب ريحها وإن ريحها لتوجد من مسيرة ألفي عام ولا يجد ريحها عاق
ولا قاطع رحم .

١١ - أبو عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن عبد الجبار ، ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل
ابن شاذان جميعاً ، عن صفوان ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا الحسن عليه السلام
عما يقول الناس في الوصيّة بالثك والربع عند موته شيء صحيح معروف ؟ أم كيف صنع
أبوك ؟ فقال : الثك ذلك الأمر الذي صنع أبي - رحمه الله .

١٢ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن جعفر بن سماعة ؛ وغيره ،
عن أبان ، عن محمد بن مروان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال : إن أبا جعفر عليه السلام مات
وترك ستين غلاماً فأعتق ثلثهم فأقرعت بينهم فأخرجت عشرين فأعتقتهم .

١٣ - عنه ، عن عبد الله بن جبلة ؛ وغيره ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن
أبي عبد الله عليه السلام قال : أعتق أبو جعفر عليه السلام من غلمانته عند موته شرارهم وأمسك خیارهم
فقلت : يا أبا عبد الله تعني هؤلاء وتمسك هؤلاء ؟ فقال : إنهم قد أصابوا مني ضرراً فيكون
هذا بهذا .

الحديث الحادي عشر : صحيح .

الحديث الثاني عشر : مجهول .

الحديث الثالث عشر : موثق .

١٤ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي الوشاء ، عن عبد الله ابن سنان ، عن عمر بن يزيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : مرض علي بن الحسين عليه السلام ثلاث مرضات في كل مرضة يوصي بوصية فاذا أفاق أمضى وصيته .

﴿ باب ﴾

﴿ ما يلحق الميت بعد موته ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن عيسى ، عن منصور ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس يتبع الرجل بعد موته من الأجر إلا ثلاث خصال : صدقة أجراها في حياته فهي تجري بعد موته ، وسنة هدى سنتها فهي يعمل بها بعد موته ، أو ولد صالح يدعو له .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، ليس يتبع الرجل بعد موته من الأجر إلا ثلاث خصال : صدقة أجراها في حياته فهي تجري بعد موته ، وصدقة مبتولة لا تورث أو سنة هدى يعمل بها بعده ، أو ولد صالح يدعو له .

٣ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن محمد الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله إلا أنه قال : أو ولد صالح يستغفر له .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يتبع الرجل بعد موته إلا ثلاث خصال : صدقة أجراها لله في حياته فهي تجري له بعد موته ، وسنة هدى سنتها فهي يعمل بها بعد وفاته ، و ولد صالح

الحديث الرابع عشر : ضعيف على المشهور .

باب ما يلحق الميت بعد موته

الحديث الاول : موثق على الظاهر .

الحديث الثاني : حسن .

الحديث الثالث : مجهول كالصحيح .

الحديث الرابع : حسن أو موثق .

يدعو له .

٥- محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ، عن معاوية بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما يلحق الرجل بعد موته ؟ فقال : سنة سنّها يعمل بها بعد موته فيكون له مثل أجر من عمل بها من غير أن ينقص من أجرهم شيء ، والصدقة الجارية تجري من بعده ، والولد الصالح يدعو لوالديه بعد موتهما وبحجّ ويتصدق عنهما ويعتق ويصوم ويصلي عنهما . فقلت : أشر كهما في حجّي ؟ قال : نعم .

٦- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن شعيب ، عن أبي كهمس ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سنة تلحق المؤمن بعد وفاته ولد يستغفر له ، ومصحف يخلفه ، وغرس يغرسه ، وقلب يحفره ، وصدقة يجريها وسنة يؤخذ بها من بعده .

﴿ باب النوادر ﴾

١- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن علي بن عقبة ، عن بريد ابن معاوية ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : إن رجلاً أوصى إليّ فسألته أن يشرك معي ذا قرابة له ففعل وذكر الذي أوصى إليّ أن له قبل الذي أشركه في الوصية خمسين

الحديث الخامس : مجهول كالصحيح .

الحديث السادس : مجهول .

باب النوادر

الحديث الاول : موثق كالصحيح .

وقال في الشرايع : لو كان للوصي دين على الميت جاز أن يستوفي ممّا في يده

من غير إذن حاكم إذا لم يكن له حجة ، وقيل : يجوز مطلقاً .

و قال في المسالك : القول الأول للمشايخ في النهاية ، ويمكن الاستدلال له

ومائة درهم عنده رهناً بها جام من فضة فلمّا هلك الرجل أنشأ الوصي يدّعي أنّ له قبله أكرار حنطة قال : إن أقام البيّنة وإلا فلا شيء له قال : قلت له : أبجلّ له أن يأخذ ممّا في يده شيئاً ؟ قال : لا يجلّ له ، قلت : أرايت لو أنّ رجلاً عدا عليه فأخذ ماله فقدر على أن يأخذ من ماله ما أخذ أكان ذلك له ؟ قال : إنّ هذا ليس مثل هذا

٢ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أوصى رجلٌ بثلاثين ديناراً لولد فاطمة عليه السلام قال : فأتى بها الرجل إلى أبي عبد الله عليه السلام فقال أبو عبد الله عليه السلام : ادفعها إلى فلان شيخ من ولد فاطمة عليه السلام وكان معيلاً مقلّاً فقال له الرجل : إنّما أوصى بها الرجل لولد فاطمة فقال أبو عبد الله عليه السلام : إنّها لا تقع من ولد فاطمة وهي تقع من هذا الرجل وله عيال .

بموثقة بريد بن معاوية ، والقول بالجواز مطلقاً لابن إدريس ، وهو الأقوى ، والجواب عن الرواية مع قطع النظر عن سندها أنّها مفروضة في إستيفاء أحد الوصيّين على الإجتماع بدون إذن الآخر ، ونحن نقول بموجبه ، فإنّ أحد الوصيّين ، كذلك بمنزلة الأجنبيّ ليس له الإستيفاء إلّا باذن الآخر كباقي التصرفات ، وليس للآخر تمكينه منه بدون إثباته ، والكلام هنا في الوصيّ المستقل ، وقد نبّه عليه في آخر الرواية : « بأنّ هذا ليس مثل هذا » أي هذا يأخذ بإطلاع الوصيّ الآخر ، وليس له تمكينه بمجرد الدعوى ، بخلاف من يأخذ على جهة المقاصة ، حيث لا يطّلع عليه أحد .

الحديث الثاني : حسن .

قوله عليه السلام : « و هي تقع » قال الوالد العلامة : أي لا تقع فيهم موقعاً حسناً ، أي لا ينفع جميعهم لو بسط عليهم ، وهذه قرينة على أن الموصي لم يرد الجميع والبسط ، بل أراد المصروف وهي تقع من هذا الرجل أي موقعاً حسناً ، أو المراد أنّ بوقوعها في يد واحد يصدق مع أنّ له عيالا ، ويحصل أقلّ مراتب الجمع ، ويحتمل أن يكون ذكر العيال للتّرجيح .

٣ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن علي بن مهزيار ، عن أحمد بن حمزة قال : قلت له : إن في بلدنا ربما أوصى بالمال لآل محمد عليهم السلام فيأتوني به فأكره أن أحمله إليك حتى استأمر بك ؟ فقال : لا تأتني به ولا تعرض له .

٤ - محمد بن يحيى رفعه عنهم عليهم السلام قال : قال : من أوصى بالثلث احتسب له من زكاته .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه في رجل أقر عند موته لفلان و فلان لأحدهما عندي ألف درهم ثم مات على تلك الحال ، فقال : أيسهما أقام البيعة فله المال فإن لم يقم واحد منهما البيعة فالمال بينهما نصفان .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من عدل في وصيته كان بمنزلة من تصدق بها في حياته ومن جار في وصيته لقي الله عز وجل يوم القيامة وهو عنه معرض .

٧ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الريان قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن إنسان أوصى بوصية فلم يحفظ الوصي إلا باباً واحداً منها

الحديث الثالث : مجهول .

وقال الوالد العلامة (ره) : النهي إما للتقية ، أو عدم أهلية الراوي للوكالة وإن كان ثقة في الرواية .

الحديث الرابع : مرفوع .

قوله عليه السلام : « احتسب » أى لو كان قصر فيها يحسب الله ذلك منها .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

والمشهور بين الأصحاب أنه في الصورة المفروضة لو أقاماً بيعة أو نكلاً عن اليمين معاً يقسم بينهما نصفين .

الحديث السادس : ضعيف .

الحديث السابع : ضعيف على المشهور .

كيف يصنع في الباقي ؟ فوقع عليه السلام الأبواب الباقية يجعلها في البر .

٨ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن مهزيار ، عن بعض أصحابنا قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام إنني وقفت أرضاً على ولدي و في حجّ و وجوه برّ ولك فيه حقّ بعدي أو لمن بعدك وقد أزلتها عن ذلك المجرى فقال عليه السلام : أنت في حلّ و موسّع لك

٩ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن جعفر بن عيسى قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله في رجل أوصى ببعض ثلثه من بعد موته من غلة ضيعة له إلى وصيته يضع نصفه في مواضع سمّاها له معلومة في كل سنة والباقي من الثلث يعمل فيه بما شاء و رأي الوصي ، فأفخذ الوصي ما أوصى إليه من المسمّى المعلوم وقال في الباقي : قد صيرت لفلان كذا و لفلان كذا و لفلان كذا في كل سنة و في الحجّ كذا و كذا و في الصدقة كذا في كل سنة ، ثمّ بدا له في كل ذلك فقال : قد شئت الأول و رأيت خلاف مشيئتي الأولى و رأي أبي أله أن يرجع فيها و يصير ما صير لغيرهم أو ينقصهم أو يدخل معهم غيرهم إن أراد ذلك ؟ فكتب عليه السلام له أن يفعل ما شاء إلا أن يكون كتب كتاباً على نفسه .

١٠ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن [بن إبراهيم] بن محمد الهمداني

قوله عليه السلام : « يجعلها في البر » هذا هو المشهور بين الأصحاب ، و ذهب ابن إدريس إلى أنّه يعود ميراثاً .

الحديث الثامن : مرسل .

ولعله مجمول على عدم الإقباص .

الحديث التاسع : مجهول .

قوله عليه السلام : « إلا أن يكون كتب كتاباً » بأن يكون وقف عليهم أو ملكهم أو غير ذلك مما يجوز الرجوع فيه ، أو المعنى أنّه كتب كتاباً يكون حجة عليه عند القضاة لا يقبل منه الرجوع وإن جاز له واقعاً .

الحديث العاشر : مجهول .

قال : كتب محمد بن يحيى هل للوصي أن يشتري شيئاً من مال الميت إذا بيع فيمن زاد فيزيد ويأخذ لنفسه ؟ فقال : يجوز إذا اشترى صحيحاً .

١١- محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن أبي علي بن راشد ، عن صاحب العسكر عليه السلام قال : قلت له : جعلت فداك تؤتى بالشيء فيقال : هذا ما كان لأبي جعفر عليه السلام عندنا فكيف نصنع ؟ فقال : ما كان لأبي جعفر عليه السلام بسبب الإمامة فهو لي وما كان غير ذلك فهو ميراث على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ .

١٢- عنه ، عن محمد بن أحمد ، عن الحسين بن مالك قال : كتبت إليه رجل مات وجعل كل شيء له في حياته لك ولم يكن له ولد ثم إنه أصاب بعد ذلك ولداً ومبلغ ماله ثلاثة آلاف درهم وقد بعثت إليك بألف درهم فإن رأيت جعلني الله فداك أن تعلمني فيه رأيك لأعمل به ؟ فكتب أطلق لهم .

١٣- محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن جعفر ، عن الحسين بن مالك قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أعلم ياسيدي أن ابن أخ لي توفي فأوصى لسيدي بضبعة وأوصى أن يدفع كل شيء في داره حتى الأوتاد تباع ويجعل الثمن إلى سيدي وأوصى بحج وأوصى للقراء من أهل بيته وأوصى لعمته وأخته بمال فنظرت فإذا ما أوصى به أكثر من الثلث ولعله يقارب النصف مما ترك وخلف ابناً له ثلاث سنين وترك ديناً فرأى سيدي ؛ فوقع عليه السلام يقتصر من وصيته على الثلث من ماله ويقسم ذلك بين من أوصى له على قدر سهامهم إن شاء الله .

قوله عليه السلام : « إذا اشترى صحيحاً » لعل المراد به رعاية الغبطة .

الحديث الحادي عشر : صحيح .

الحديث الثاني عشر : صحيح .

قوله عليه السلام : « أطلق لهم » أقول ، لو كان جعل ماله له عليه السلام بالوصية ، فاطلاق

الثلثين لعدم تنفيذ الورثة ، أو لكونهم أيتاماً ، ولو كان بالهبة فإمّا تبرعاً أو لعدم تحقق الإقباض .

الحديث الثالث عشر : صحيح .

١٤- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن سعد بن إسماعيل ، عن أبيه ، قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل حضره الموت فأوصى إلى ابنه و أخوين شهد الابن وصيته وغاب الأخوان فلما كان بعد أيام أيا أن يقبلا الوصية مخافة أن يتوثب عليهما ابنه ولم يقدر أن يعمل بما ينبغي فضمن لهما ابن عم لهما وهو مطاع فيهم أن يكفيا ابنه فدخل بهذا الشرط فلم يكفهما ابنه وقد اشترط عليه ابنه وقال : نحن نبرء من الوصية ونحن في حل من ترك جميع الأشياء والخروج منه ، أستمقيم أن يخليا مما في أيديهما ويخرجنا منه ؟ قال : هو لازم لك فارق على أي الوجوه كان فانك ماجور لعل ذلك يحل بابنه .

١٥- الحسين بن محمد الأشعري ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي الوشاء ، و محمد بن يحيى ، عن وصي علي بن السري قال : قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام : إن علي بن السري توفي فأوصى إلي ، فقال رحمه الله ، قلت : وإن ابنه جعفر بن علي وقع على أم ولد له فأمرني أن أخرجه من الميراث قال : فقال لي أخرجه من الميراث وإن كنت صادقاً فسيصيبه خبل قال : فرجعت فقدمني إلى أبي يوسف القاضي فقال له : أصلحك الله أنا جعفر بن علي ابن السري وهذا وصي أبي فمره فليدفع إلي ميراثي من أبي فقال أبو يوسف القاضي لي :

وحل على عدم الترتيب بين الوصايا .

الحديث الرابع عشر : مجهول .

قوله : « فلم يكفهما » أي ابن العم قوله « و قد اشترط عليه » أي على ابن العم كفاية الابن ، قوله عليه السلام : « لعل ذلك » أي الرفق يحل بالابن ، و يحصل فيه بسبب رفقك له فيطيعك ، ويحتمل إرجاع اسم الإشارة إلى الموت بقريئة المقام .

الحديث الخامس عشر : ضعيف على المشهور .

و اختلف الأصحاب فيمن أوصى باخراج بعض ولده من ارثه هل يصح ؟ و يختص الارث بغيره من الورثة إن خرج من الثلث ، و يصح في ثلثه إن زاد أم يقع باطلا ؟ الأكثر على الثاني ، لأنه مخالف للكتاب والسنة ، والقول الأول رجحه العلامة ، ومعنى هذا القول أنه يحرم هنا الوارث من قدر حصته إن لم تكن زائدة عن الثلث ،

ما تقول ؟ فقلت له : نعم هذا جعفر بن علي بن السري . وأنا وصي علي بن السري قال : فادفع إليه ماله ، فقلت : أريد أن أكلمك قال : فادن إلي فدنوت حيث لا يسمع أحد كلامي فقلت له : هذا وقع على أم ولد لأبيه فأمرني أبوه وأوصى إلي أن أخرجه من الميراث ولا أورثه شيئاً فأتيت موسى بن جعفر عليه السلام بالمدينة فأخبرته وسألته فأمرني أن أخرجه من الميراث ولا أورثه شيئاً فقال : الله إن أبا الحسن عليه السلام أمرك ؟ قال : قلت : نعم ، قال : فاستحلفني ثلاثاً ثم قال لي : أنفذ ما أمرك به أبو الحسن عليه السلام فالقول قوله ، قال الوصي : فأصابه الخبل بعد ذلك ، قال : أبو محمد الحسن بن علي الوشاء : فرأيت به بعد ذلك وقد أصابه الخبل .

١٦- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن خالد بن بكير الطويل قال : دعاني أبي حين حضرته الوفاة فقال : يا بني اقض مال إخوانك الصغار فاعمل به وخذ نصف الربح وأعظم النصف وليس عليك ضمان فقد متني

وإلا فيحرم من الثلث ، ويشترك مع باقي الورثة في بقية المال ، وأما هذا الخبر فيمكن حمله على أنه لو كان عالماً بانتفاء الولد منه واقعاً فحكم بذلك ، قال الشهيد الثاني : قال الشيخ في كتابي الأخبار بعد نقله الحديث هذا الحكم مقصور على هذه القضية لا يتعدى به إلى غيرها ، وقال الصدوق عقيب هذه الرواية : من أوصى باخراج ابنه من الميراث ولم يحدث هذه الحدث لم يجز للوصي إنفاذ وصيته في ذلك ، وهذا يدل على أنهما عاملان بها فيمن فعل ذلك ، أما الشيخ فكلامه صريح فيه ، وأما ابن بابويه فلائه وإن لم يصرح به إلا أنه قد نص في أول كتابه على أن ما يذكره فيه يقتضى به ويعتمد عليه ، فيكون حكماً بمضمونه ، وما ذكره من نفيه من لم يحدث ذلك دفع لتوهم تعديته إلى غيره ، وإلا فهو كالمستغنى عنه انتهى . أقول : يمكن حمل كلام الشيخ على ما ذكره فلا تغفل .

الحديث السادس عشر : مجهول .

وقال في المسالك : جواز الوصية بالمضاربة هو المشهور بين الأصحاب ، ومستندهم عليه رواية خالد الطويل ، ورواية محمد بن مسلم ، ومقتضاها كون الأولاد صغاراً ، والمحقق

أُمُّ وَلَدٍ لِأَبِي بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي إِلَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى فَقَالَتْ لَهُ : إِنَّ هَذَا يَأْكُلُ أَمْوَالَ وَلَدِي قَالَ :
فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ مَا أَمْرُنِي بِهِ أَبِي فَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى : إِنْ كَانَ أَبُوكَ أَمْرَكَ بِالْبَاطِلِ لَمْ أَجْزِهِ ثُمَّ
أَشْهَدُ عَلَيَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى أَنْ أَنَا حَرَكْتُهُ فَأَنَالَه ضَامِنٌ فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ فَقَصَصْتُ
عَلَيْهِ قِصَّتِي ثُمَّ قُلْتُ لَهُ : مَا تَرَى ؟ فَقَالَ : أَمَّا قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى فَلَا أَسْتَطِيعُ رَدَّهَ وَأَمَّا فِيمَا
بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَيْسَ عَلَيْكَ ضَمَانٌ .

١٧ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ : قُلْتُ
لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِنْ أَبِي حَضَرَ الْمَوْتَ فَقِيلَ لَهُ : أَوْصِ ، فَقَالَ : هَذَا ابْنِي يَعْنِي عَمْرُفًا
صَنَعَ فَهُوَ جَائِزٌ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : فَقَدْ أَوْصَى أَبُوكَ وَأَوْجَزْتُ قُلْتُ : فَإِنَّهُ أَمْرُكَ
بِكُذَّاءٍ وَكَذَّاءُ فَقَالَ : أَجْرُهُ قُلْتُ : وَأَوْصَى بِنَسْمَةٍ مُؤْمِنَةٍ عَارِفَةٍ فَلَمَّا اعْتَقَنَاهُ بَانَ لَنَا أَنَّهُ لَيْسَ
رَشْدَةً فَقَالَ : قَدْ اجْزَأَتْ عَنْهُ إِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ رَجُلٍ اشْتَرَى أُضْحِيَّةً عَلَى أَنَّهَا سَمِينَةٌ

وَأَكْثَرُ الْجَمَاعَةِ أَطْلَقُوا الصَّحَّةَ فِي الْوَرِثَةِ الشَّامِلِ لِلْمُكَلَّفَيْنِ ، وَيَشْمَلُ إِطْلَاقُهُمْ وَإِطْلَاقُ
الرَّوَايَتَيْنِ مَا إِذَا كَانَ الرَّبْحُ بِقَدَرِ أَجْرَةِ الْمِثْلِ أَوْ الزَّائِدِ بِقَدَرِ الثَّلَاثِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ حَيْثُ
أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَرَكَ الْإِسْتِفْصَالَ ، وَهُوَ دَلِيلُ الْعُمُومِ عِنْدَ جَمِيعِ الْأَصُولِيِّينَ ، وَذَهَبَ ابْنُ إِدْرِيسَ
إِلَى أَنَّ الصَّحَّةَ مَشْرُوطَةٌ بِكَوْنِ الْمَالِ بِقَدَرِ الثَّلَاثِ فَمَا دُونَ ، وَبَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى
أَنَّ الْمَحَابَاةَ فِي الْحَقْصَةِ مِنَ الرَّبْحِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَجْرَةِ الْمِثْلِ مُحْسَبَةٌ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَلِكُلِّ
مِنْهُمَا وَجْهٌ ، وَالَّذِي يَخْتَارُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ أَنَّ الْوَارِثَ إِنْ كَانَ مَوْلَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْصِي
كَالْوَلَدِ الصَّغِيرِ فَالْوَصِيَّةُ بِالْمُضَارَبَةِ بِمَا لَهُ صَحِيحَةٌ مُطْلَقًا ، وَيَصِحُّ مَا دَامَ مَوْلَى عَلَيْهِ ، فَإِذَا
كَمَلَ كَانَ لَهُ فُسْخُ الْمُضَارَبَةِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ زِيَادَةِ الْحَقْصَةِ عَنْ أَجْرَةِ الْمِثْلِ وَعَدَمِهَا ،
وَلَا بَيْنَ كَوْنِ الْمَالِ بِقَدَرِ الثَّلَاثِ ، وَأَزِيدَ ، وَلَا بَيْنَ كَوْنِ الرَّبْحِ بِقَدَرِ الثَّلَاثِ وَأَزِيدَ إِنْ كَانَ
يَصِحُّ لِلْوَارِثِ مُطْلَقًا لَكِنْ لَهُ فُسْخُهَا .

الحديث السابع عشر : حسن .

وَقَالَ فِي النِّهَايَةِ : يُقَالُ هَذَا وَلَدَ رَشْدَهُ إِذَا كَانَ النِّكَاحُ صَحِيحًا ، كَمَا يُقَالُ فِي
ضَدِّهِ وَلَدَ زَنِيَّةٍ بِالْكَسْرِ فِيهِمَا ، انْتَهَى . وَيَسْتَفَادُ مِنْهُ عَدَمُ كَوْنِ وَلَدِ الزَّانَا مُؤْمِنًا كَمَا
ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْأَصْحَابِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ : أَرَادَ بِكَوْنِهَا لَيْسَ بِرَشْدَةٍ كَوْنِهَا نَاصِبِيَّةً لِيَلْزَمَ هُمَا

فوجدتها مهزولة فقد أجزأت عنه .

١٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه : من أوصى ولم يحف ولم يضار كان كمن تصدق به في حياته .

١٩ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن ، عن الحسن بن علي بن يوسف ، عن مثنى ابن الوليد ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل أوصى إلى رجل بولده وبمال لهم وأذن له عند الوصية أن يعمل بالمال وأن يكون الريح فيما بينه وبينهم فقال : لا بأس به من أجل أن أباه قد أذن له في ذلك وهو حي .

٢٠ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن صالح بن رزين ، عن ابن أشيم ، عن أبي جعفر عليه السلام في عبد لقوم مأذون له في التجارة دفع إليه رجل ألف درهم فقال له : اشتر منها نسمة وأعتقها عني وحج عني بالباقي ثم مات صاحب الألف درهم فانطلق العبد فاشترى أباه فأعتقه عن الميت ودفع إليه الباقي في الحج عن الميت فحج عنه فبلغ ذلك موالى أبيه و مواليه و ورثة الميت ، فاختصموا جميعاً في الألف درهم فقال : موالى المعتق : إنما اشتريت أباك بما لنا ، وقال الورثة : اشتريت أباك بما لنا ، وقال موالى العبد : إنما اشتريت أباك بما لنا ، فقال أبو جعفر عليه السلام : أما الحجة فقد مضت بما

لكنه بعيد ، قال المحقق في الشرايع : لو ظنّها مؤمنة فاعتقها ثم بانّت بخلاف ذلك أجزأت عن الموصي .

الحديث الثامن عشر : ضعيف على المشهور .

الحديث التاسع عشر : حسن .

الحديث العشرون : مجهول .

وقال في الدروس بعد إيراد الرواية : وعليها الشيخ ، وقدّم الحليون مولى المأذون لقوة اليد وضعف المستند ، وحملها على إنكار مولى الأب البيع بنافي منطوقها وفي النافع يحكم بإمضاء ما فعله المأذون ، وهو قوي إذا أقرّ بذلك ، لأنه في معنى الوكيل ، إلا أن فيه طرحاً للرواية المشهورة ، وقد يقال : إن المأذون بيده مال

فيها لا تردّ وأما المعتق فهو ردّ في الرقّ لموالي أبيه وأيّ الفريدين أقام البيّنة أنّ العبد اشترى أباه من أموالهم كان لهم رقاً .

٢١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي نجران أو غيره ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : رجل أوصى لرجل بوصيّة في ماله ثلث أربع فقتل الرجل خطأ يعني الموصي ؟ فقال : يحاز لهذه الوصيّة من ميراثه ومن دينه .

٢٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن يحيى قال : حدّثني معاوية بن عمار قال : ماتت أخت مفضل بن غياث فأوصت بشيء من مالها الثلث في سبيل الله والثلث في المساكين والثلث في الحجّ فإذا هو لا يبلغ ما قالت فذهبت أنا وهو إلى ابن أبي ليلى فقصّ عليه القصة فقال : اجعل ثلثاً في ذا وثلثاً في ذا وثلثاً في ذا ، فأتمينا ابن شهرمة فقال : أيضاً كما قال ابن أبي ليلى ، فأتمينا أبا حنيفة فقال كما قالنا ، فخرجنا إلى مكّة فقال لي : سل أبا عبد الله ، ولم تكن حجّت المرأة فسألت أبا عبد الله عليه السلام فقال لي : ابدأ بالحجّ فإنّه فريضة من الله عليها وما بقي فاجعل بعضاً في ذا وبعضاً في ذا ، قال : فتقدّمت فدخلت المسجد فاستقبلت أبا حنيفة وقلت له : سألت جعفر بن محمد عن الذي سألتك عنه فقال لي : ابدأ بحقّ الله أولاً فإنّه فريضة عليها وما بقي فاجعله بعضاً في ذا وبعضاً في ذا فوالله ما قال لي خيراً ولا شراً وجئت إلى حلقتي وقد طرحوها وقالوا : قال أبو حنيفة : ابدأ بالحجّ فإنّه فريضة من الله عليها ، قال : قلت : هو بالله كان كذا وكذا ؟ فقالوا : هو أخبرنا هذا .

٢٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن سعد بن إسماعيل بن الأحوص ، عن أبيه قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل مسافر حضره الموت فدفع ماله إلى رجل

لمولى الأب وغيره ، وبتصادم الدّعوى المتكافئة يرجع إلى أصالة بقاء الملك على مالكه ، ولا يعارضه فتواهم بتقديم دعوى الضحّة على الفساد ، لأنّ دعوى الصّحة هنا مشتركة بين متعاملين متكافئين ، فتساقط ، وهذا واضح لا غبار عليه .

الحديث الحادي والعشرون : صحيح .

الحديث الثاني والعشرون : موثق كالصحيح .

الحديث الثالث والعشرون : مجهول .

من التجار فقال : إن هذا المال لفلان بن فلان ليس لي فيه قليل ولا كثير فادفعه إليه يضعه حيث يشاء ، فمات ولم يأمر صاحبه الذي جعل له بأمر ولا يدري صاحبه ما الذي عمله على ذلك كيف يصنع به ؟ قال : يضعه حيث يشاء إذا لم يكن بأمره .

٢٤- وعنه ، عن رجل أوصى إلى رجل أن يعطي قرابته من ضيعته كذا وكذا جريباً من طعام فمرت عليه سنون لم يكن في ضيعته فضل بل احتاج إلى السلف والعينة على من أوصى له من السلف والعينة أم لا ، فإن أصابهم بعد ذلك يجبر عليهم لما فاتهم من السنين الماضية ؟ فقال : كأنني لا أبالي إن أعطاهم أو أخذ ثم يقضي .

٢٥- وعنه ، عن رجل أوصى بوصايا لقرابته وأدرك الوارث فقال : للوصي أن يعزل أرضاً بقدر ما يخرج منه وصاياه إذا قسم الورثة ولا يدخل هذه الأرض في قسمتهم أم كيف يصنع ؟ فقال : نعم كذا ينبغي .

٢٦- أحمد بن محمد ، عن عبد العزيز بن المهتدي [عن جده] عن محمد بن الحسين ، عن سعد

قوله عليه السلام : « يضعه حيث يشاء » أي هو ما له يصرفه حيث يشاء ، إن ظاهر إقراره أنه أقر له بالملك ، ويكفي ذلك في جواز تصرفه ، ولا يلزم علمه بسبب الملك ويحتمل أن يكون المراد أنه أوصى إليه يصرف هذا المال في أي مصرف شاء ، فهو مختير للمصرف فيه مطلقاً أو في وجوه البر .

الحديث الرابع والعشرون : مجهول .

قوله : « على من أوصى له » أي هل يلزم الموصى لهم أن يودوا ما استقرضه لإصلاح القرية فأجاب بالتخيير بين أن يعطيهم ما قرّر لهم قبل أن يخرج من القرية ، وبين أن يأخذ منهم ما ينفق على القرية ، وبعد حصول النماء يقضى ما أخذ منهم مع ما يخصهم من حاصل القرية ، ثم الظاهر أن الإعطاء أولاً على سبيل القرض تبرعاً لعدم استحقاقهم بعد ، ان الظاهر أن الاجراء بعد ما ينفق على القرية قوله : « فقال : للوصي » أي سأل عن الامام عليه السلام .

الحديث الخامس والعشرون : مجهول

الحديث السادس والعشرون : صحيح .

ابن سعد أنه [قال : سألته يعني أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل] كان له ابن يدعيه فنفاه و أخرجه من الميراث وأنا وصيته فكيف أصنع ؟ فقال - يعني الرضا عليه السلام - : لزمه الولد بإقراره بالمشهد لا يدفعه الوصي عن شيء قد علمه .

٢٧- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عبد الله بن جبلة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل كانت له عندي دنائير و كان مريضاً فقال لي : إن حدث بي حدثٌ فأعط فلاناً عشرين ديناراً ، و أعط أخي بقية الدنائير ، فمات ولم أشهد موته فأتاني رجلٌ مسلم صادق فقال لي : إنه أمرني أن أقول لك : انظر الدنائير التي أمرتك أن تدفعها إلى أخي فتصدق منها بعشرة دنائير اقسّمها في المسلمين ولم يعلم أخوه أن له عندي شيئاً ، فقال : أرى أن تصدّق منها بعشرة دنائير كما قال .

٢٨- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، و محمد بن إسماعيل ، عن الفضل ابن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن رجل كان غارماً فهلك فأخذ بعض ولده بما كان عليه فغرموا غراماً عن أبيهم فانطلقوا إلى داره فابتاعوها و معهم ورثة غيرهم نساء و رجال لم يطلقوا البيع ولم يستأمرهم فيه فهل عليهم في ذلك شيء ؟ فقال : إذا كان إنما أصاب الدار من عمله ذلك فإنما غرموا في ذلك العمل فهو عليهم جميعاً .

٢٩- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن إبراهيم بن مهزم ، عن عنبسة العابد قال :

الحديث السابع والعشرون : موثق .

والعمل بخبر العدل الواحد في مثل ذلك لا يخلو من إشكال ، إلا أن يحمل على حصول العلم بالقرائن المتضمنة إلى إخباره ، ويمكن أن يقال : إنما حكم عليه السلام بذلك في الواقعة المخصوصة لعلمه بها .

الحديث الثامن والعشرون : حسن كالصحيح .

قوله عليه السلام : « بما كان عليه » أي من مال السلطان قوله عليه السلام : « إذا كان فهو » أي الغرم .

الحديث التاسع والعشرون : صحيح .

قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أوصني ، فقال : أعدّ جهازك و قدّم زادك و كن وصي نفسك ولا تقل لغيرك يبعث إليك بما يصلحك .

٣٠ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن علي بن مهزيار قال : كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام أعلمه أن إسحاق بن إبراهيم وقف ضيعة على الحجّ و أمّ و لده و ما فضل عنها للفقراء ، وأنّ محمد بن إبراهيم أشهدني على نفسه بمال ليفرق على إخواننا و أنّ في بني هاشم من يعرف حقّه يقول بقولنا ثمّن هو محتاج فترى أن أصرف ذلك إليهم إذا كان سبيله سبيل الصدقة لأنّ وقف إسحاق إنّما هو صدقة ؛ فكتب عليه السلام فهمت يرحمك الله ما ذكرت من وصيّة إسحاق بن إبراهيم رضي الله عنه و ما أشهدك بذلك محمد بن إبراهيم رضي الله عنه و ما استأمرت فيه من إيصالك بعض ذلك إلى من له ميل و مودة من بني هاشم ثمّن هو مستحقّ فقير فأوصل ذلك إليهم يرحمك الله فهم إذا صاروا إلى هذه الخطة أحقّ به من غيرهم لمعنى لو فسّرته لك لعلمته إن شاء الله .

٣١ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن سعيد بن بسار ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل دفع إلى رجل مالاً وقال : إنّما أدفعه إليك ليكون ذخراً لابنتي فلانة و فلانة ، ثمّ بدا للشيخ بعد ما دفع المال أن يأخذ منه خمسة و عشرين و مائة دينار فاشترى بها جارية لابن ابنه ثمّ إن الشيخ هلك فوقع بين الجاريتين و بين الغلام أو أحدهما فقالتا له : ويحك والله إنّك لتنكح جاريتك حراماً إنّما اشتراها أبو نالك من مالنا الذي دفعه إلى فلان فاشترى لك منه هذه الجارية فأنت تنكحها حراماً لا تحلّ لك فأمسك الفتى عن الجارية فما ترى في ذلك ؟ فقال : أليس الرّجل الذي دفع المال أبا

الحديث الثلاثون : صحيح .

قوله عليه السلام : « لمعنى » أي إذا رغب بنو هاشم إلينا ، وقالوا بولايتنا فهم أحقّ من غيرهم لشرافتهم و قرابتهم من أهل البيت عليه السلام و لثلاثاً يحتاجوا إلى المخالفين فيميلوا بسبب ذلك إلى طريقتهم ، وفيه دلالة على جواز صرف الاوقاف و الصدقات المندوبة في بني هاشم كما هو المشهور .

الحديث الحادي و الثلاثون : صحيح .

الجاريّتين وهو جدّ الغلام وهو اشترى له الجارية ؟ قلت : بلى ، فقال : فقل له : فليأت جاريته إذا كان الجدّ هو الذي أعطاه وهو الذي أخذه

﴿ باب ﴾

﴿ من مات على غير وصية و له وارث صغير فيبيع عليه ﴾

١- محمد بن يحيى ؛ وغيره ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن إسماعيل بن سعد الأشعري قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل مات بغير وصية و ترك أولاداً ذكراناً [وإنثاء] و غلماناً صفاراً و ترك جوارى و ممالك هل يستقيم أن تباع الجوارى ؟ قال : نعم .
وعن الرجل يصحب الرجل في سفره فيحدث به حدث الموت ولا يدرك الوصية كيف يصنع بمتاعه وله أولاد صفار و كبار أيجوز أن يدفع متاعه و دوابّه إلى ولده الكبار أو إلى القاضي ؟ فإن كان في بلدة ليس فيها قاض كيف يصنع ؟ وإن كان دفع المال إلى ولده الأكبر ولم يعلم به فذهب ولم يقدر على ردّه كيف يصنع ؟ قال : إذا أدرك الصغار و طلبوا فلم يجد بداً من إخراجهم إلا أن يكون بأمر السلطان .

قوله عليه السلام : « إذا كان الجدّ » إمّا لأنّه لم يهب المال للجاريّتين بل أوصى لهما ، أو لكونهما صغيرتين فله الولاية عليهما ، فنصّرفه في مالهما جائز ممضى والأخير أظهر .

باب من مات على غير وصية وله وارث صغير فيبيع عليه

الحديث الاول : صحيح .

قوله عليه السلام : « بأمر السلطان » أي الحاكم الشرعي أو سلطان الجور للخوف والتقية ، قال في المسالك : أعلم أنّ الأمور المفتقرة إلى الولاية إمّا أن يكون أطفالاً أو صاباً و حقوقاً و ديوناً ، فإن كان الأول فالولاية فيهم لأبيه ثم لجدّه لأبيه ، ثم لمن يليه من الأجداد على ترتيب الولاية للأقرب منهم إلى الميت فالأقرب ، فإن عدم الجميع فالحاكم فالولاية في الباقي غير الأطفال للوصيّة ثم للحاكم ، والمراد به السلطان العادل أو نائبه الخاص أو العام مع تقدير الأولين ، و هو الفقيه الجامع

وعن الرجل يموت بغير وصية وله ورثة صغار وكبار أيحلّ شراء خدمه ومتاعه من غير أن يتولّى القاضي بيع ذلك فإن تولاه قاضٍ قد تراضوا به ولم يستأمره الخليفة أبطيب الشراء منه أم لا؟ فقال: إذا كان الأكبر من ولده معه في البيع فلا بأس به إذا رضي الورثة بالبيع وقام عدل في ذلك.

٢ - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل بيني وبينه قرابة مات وترك أولاداً صغاراً وترك ممالك له غلمان وجواري ولم يوص فما ترى فيمن يشتري منهم الجارية يتخذها أم ولد وما ترى في بيعهم؟ قال: فقال: إن كان لهم ولي يقوم بأمرهم باع عليهم ونظر لهم كان مأجوراً فيهم؛ قلت: فما ترى فيمن يشتري منهم الجارية فيتخذها أم ولد؟ قال: لا بأس بذلك إذا أنفذ ذلك القيم لهم، الناظر فيما يصلحهم وليس لهم أن يرجعوا فيما صنع القيم لهم الناظر فيما يصلحهم.

٣ - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن زرعة، عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وله بنون وبنات صغار وكبار من غير وصية وله خدم وممالك وعقد كيف يصنع الورثة بقسمة ذلك الميراث؟ قال: إن قام رجل ثقة قاسمهم ذلك كلّهم فلا بأس.

لشرائط الفتوى العدل، فإن تعذر الجميع هل يجوز أن يتولّى النظر في تركة الميّت من يوثق به من المؤمنين قولان: أحدهما المنع، ذهب إليه ابن إدريس، والثاني وهو مختار الأكثر تبعاً للشيخ الجواز، لقوله تعالى: «المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض» فيؤيّده رواية سماعة ورواية إسماعيل بن سعد.

الحديث الثاني: ضعيف على المشهور.

الحديث الثالث: موثق.

وفي القاموس العقدة: الضيقة، والجمع عقد.

﴿ باب ﴾

﴿(الوصي يدرك أيتامه فيمتنعون من أخذ ماله من يدرك)﴾

﴿(ولا يؤنس منه الرشد وحد البلوغ)﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن سعد بن إسماعيل ، عن أبيه قال : سألت الرضا عن وصيٍّ أيتام تدرك أيتامه فيعرض عليهم أن يأخذوا الذي لهم فيأبون عليه كيف يصنع ؟ قال عليه السلام : يرده عليهم ويكرهم على ذلك .

٢ - أحمد بن محمد بن عيسى [عن محمد بن عيسى] عن منصور ، عن هشام ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : انقطاع يتم اليتيم بالاحتلام وهو أشده وإن احتلم ولم يؤنس منه رشد و كان سفيهاً أضعيفاً فليمسك عنه وليه ماله .

٣ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن بعض أصحابه ، عن مثنى بن راشد ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن يتيم قد قرأ القرآن وليس بعقله بأس وله مال على يدي رجل فأراد الرجل الذي عنده المال أن يعمل بمال اليتيم مضاربة فأذن له الغلام في ذلك ؟ قال : لا يصلح أن يعمل به حتى يحتلم ويدفع إليه ماله قال : وإن احتلم ولم يكن له عقل لم يدفع إليه شيء أبداً .

حميد ، عن الحسن ، عن جعفر بن سماعة ، عن داود بن سرحان ، عن أبي عبد الله عليه السلام مثل ذلك .

٤ - عنه ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن علي بن رباط ؛ والحسين بن هاشم ؛ و صفوان بن يحيى ؛ عن عيسى بن القاسم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن اليتيمة متى

باب الموصي يدرك أيتامه فيمتنعون من أخذ ماله من

ومن يدرك ولا يؤنس منه الرشد وحد البلوغ

الحديث الاول : مجهول .

الحديث الثاني : صحيح على الظاهر .

الحديث الثالث : مجهول .

الحديث الرابع : موثق والسند الثاني أيضاً موثق .

يدفع إليها مالها؟ قال : إذا علمت أنها لا تفسد ولا تضيع ، فسألتها إن كانت قد تزوجت فقال : إذا تزوجت فقد انقطع ملك الوصي عنها .

٥ - عنه ، عن الحسن ، عن صفوان ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يدخل بالجارية حتى تأتي لها تسع سنين أو عشر سنين .

٦ - عنه ، عن الحسن ، عن جعفر بن سماعة ، عن آدم بن إسحاق اللؤلؤ ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا بلغ الغلام ثلاث عشرة سنة كتبت له الحسنه وكتبت عليه السيئة وعوقب ؛ وإذا بلغت الجارية تسع سنين فكذلك و ذلك أنها تحيض لتسع سنين .

٧ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الوشاء ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا بلغ أشده ثلاث عشرة سنة ودخل في الأربع عشرة وجب عليه ما وجب على المحتملين احتلم أو لم يحتلم كتبت عليه السيئات وكتبت له الحسنات وجاز له كل شيء إلا أن يكون ضعيفاً أو سفيهاً .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

الحديث السادس : موثق .

الحديث السابع : صحيح .

والمشهور بين الأصحاب أن بلوغ الصبي بتمام خمسة عشر سنة ، وقيل : بتمام أربعة عشر .

وقال المحقق في الشرايع : وفي أخرى إذا بلغ عشرأ وكان بصيراً أو بلغ خمسة أشبار جازت وصيته ، واقتصر منه ، وأقيمت عليه الحدود الكاملة .

وقال الشهيد الثاني (ره) : وفي رواية أخرى أن الأحكام تجري على الصبيان في ثلاث عشرة سنة وإن لم يحتلم ، وليس فيها تصريح بالبلوغ مع عدم صحة سندها والمشهور في الأئمة أنها تبلغ تسع ، وقال الشيخ في المبسوط : وتبعه ابن حمزة وإنما تبلغ بعشر ، وذهب ابن الجنييد فيما يفهم من كلامه على أن الحيجر لا ترفع عنها إلا بالتزويج ، وهما نادران .

٨ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن أبي محمد المدائني ، عن علي بن حبيب يساع الهروي قال : حدثني عيسى بن زيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه يشتر الصبي لسبع ، ويؤمر بالصلاة لتسع ، ويفرق بينهم في المضاجع لعشر ، ويحتلم لأربع عشرة ، وينتهي طوله لأحدى وعشرين سنة ، وينتهي عقله لثمان وعشرين إلا التجارب .

٩ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن عيسى ، عن محمد بن رواه ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات وأوصى إلى رجل وله ابن صغير فأدرك الغلام وذهب إلى الوصي فقال له : رد علي مالي لأتزوج ، فأبى عليه فذهب حتى زنى ؟ قال : يلزم ثلثي إثم زنا هذا الرجل ذلك الوصي لأنه منعه المال ولم يعطه فكان يتزوج .

ثم كتاب الوصايا والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمد وآله الطاهرين و يتلوهم إن شاء الله تعالى كتاب المواثيق .

الحديث الثامن : مجهول.

وقال في النهاية : « كانوا يحبون أن يعلموا الصبي الصلاة إذا ائغر » الأئغار : سقوط سن الصبي و نباتها ، يقال إذا سقطت روض الصبي قيل : ئغر ، فهو مئغور ، فإذا نبتت بعد السقوط قيل : ائغر ، و ائغر بالياء المثلثة والياء المنقوطة و تقديره ائغر ، و هو افتعل من الثغر وهو ما تقدم من الاسنان فمنهم من يقلب تاء الافتعال ثاء و يدغم فيها التاء الأصلية ومنهم من يقلب التاء الأصلية تاء و يدغمها في تاء الافتعال .

الحديث التاسع : مرسل .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الموارث

﴿باب﴾

﴿وجوه الفرائض﴾

قال : إن الله تبارك وتعالى جعل الفرائض على أربعة أصناف وجعل مخارجها من ستة أسهم .

فبدأ بالولد والوالدين الذين هم الأقربون وبأنفسهم يتقربون لا بغيرهم ولا يسقطون من الميراث أبداً ولا يرث معهم أحد غيرهم إلا الزوج والزوجة فإن حضر كلهم قسم المال بينهم على ما سمى الله عز وجل وإن حضر بعضهم فكذلك وإن لم يحضر منهم إلا واحد فالمال كله له ، ولا يرث معه أحد غيره إذا كان غيره لا يتقرب بنفسه وإنما يتقرب بغيره إلا ما خص الله به من طريق الإجماع أن ولد الولد يقومون مقام الولد وكذلك ولد الإخوة إذا لم يكن ولد الصلب ولا إخوة وهذا من أمر الولد مجمع عليه ولا أعلم بين الأئمة في

كتاب الموارث

باب وجوه الفرائض

قوله : «إلا ما خص الله به» فأنهم أجمعوا على أن أولاد الأولاد مع فقد الأولاد يقومون مقامهم في مقاسمة الأبوين ، ولا يعلم فيه خلاف إلا من الصدوق (ره) فإنه شرط في توريثهم عدم الأبوين تعويلاً على رواية قاصرة .

ذلك اختلافاً فهؤلاء أحد الأصناف الأربعة .

وأما الصنف الثاني فهو الزوج والزوجة فإن الله عز وجل تنسى بذكرهما بعد ذكر الولد والوالدين ، فلهم السهم المسمى لهم و يرثون مع كل أحد ولا يسقطون من الميراث أبداً .

و أما الصنف الثالث فهم الكلاله وهم الإخوة و الاخوات إذا لم يكن ولد ولا والدان لأنهم لا يتقرَّبون بأنفسهم وإنما يتقرَّبون بالوالدين فمن تقرَّب بنفسه كان أولى بالميراث ممن تقرَّب بغيره ، وإن كان للميت ولدٌ والدان أو واحد منهم لم تكن الإخوة والأخوات كلاله لقول الله عز وجل : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله إن امرؤ هلك ليس له ولدٌ وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها (يعني الأخ) إن لم يكن لها ولد » . وإنما جعل الله لهم الميراث بشرط وقد يسقطون في مواضع ولا يرثون شيئاً وليسوا بمنزلة الولد والوالدين الذين لا يسقطون عن الميراث أبداً ، فإذا لم يحضر ولد والوالدان فللكلاله سهامهم المسمّاه لهم ، لا يرث معهم أحدٌ غيرهم إذا لم يكن ولد إلا من كان في مثل معناهم .

وأما الصنف الرابع فهم أولوالأرحام الذين هم أبعد من الكلاله فإذا لم يحضر ولد ولا ولدان ولا كلاله فالميراث لأولى الأرحام منهم الأقرب منهم فلاقرب يأخذ كل واحد منهم نصيب من يتقرَّب بقربته ولا يرث أولوالأرحام مع الولد ولا مع والوالدين ولا مع الكلاله شيئاً وإنما يرث أولوالأرحام بالرحم فأقربهم إلى الميت أحقهم بالميراث وإذا استووا في البطون فلقرابة الأم الثلث ولقرابه الأب الثلثان وإذا كان أحد الفريقين أبعد فالميراث للأقرب على ما نحن ذاكره إن شاء الله .

قوله : « وقد يسقطون في مواضع » وهي التي لم يتحقق فيها الشرط المذكور .

قوله : « إلا من كان في مثل معناهم » وهم الأجداد لأنهم أيضاً يتقرَّبون بالاب .

قوله : « الذين لهم أبعد » أي الأعمام والأخوال وأولادهم ، فانهم يتقرَّبون

بالجد والجدة يتقرَّب بالأب أو الأم .

﴿باب﴾

﴿بيان الفرائض في الكتاب﴾

إن الله جلّ ذكره جعل المال كلّهُ للولد في كتابه ثمّ أدخل عليهم بعد الأبوين و الزوجين فلا يرث مع الولد غير هؤلاء الأربعة وذلك أنّه عزّ وجلّ قال : «يوصيكم الله في أولادكم، فأجعت الأمّة على أن الله أراد بهذا القول الميراث فصار المال كلّهُ بهذا القول للولد ثمّ فصل الأنثى من الذكر فقال : «للدّكر مثل حظّ الأنثيين» ، ولولم يقل عزّ وجلّ : «للدّكر مثل حظّ الأنثيين» لكان إجماعهم على ما عني الله به من القول يوجب المال كلّهُ للولد الذّكر والأنثى فيه سواء ، فلمّا أن قال : «للدّكر مثل حظّ الأنثيين» كان هذا تفصيل المال و تمييز الذّكر من الأنثى في القسمة و تفضيل الذّكر على الأنثى فصار المال كلّهُ مقسوماً بين الولد للدّكر مثل حظّ الأنثيين، ثمّ قال : «فإن كنّ نساء فوق اثنتين فلمنّ ثلثا ماترك» ، فلولّا أنّه عزّ وجلّ أراد بهذا القول ما يتصل بهذا كان قد قسم بعض المال و

باب بيان الفرائض في الكتاب

قوله : « وهذا بيان » .

أقول: هذا الوجه ذكره الزمخشري والبيضاوي و غيرهما ، قال البيضاوي: و اختلف في البنّتين فقال ابن عباس حكمها حكم الواحدة، لأنّه تعالى جعل الثلثين لما فوقها ، وقال الباقر : حكمها حكم ما فوقهما ، لأنّه تعالى لما بين أن حظّ الذّكر مثل حظّ الأنثيين إذا كانت معه أنثى و هو الثلثان اقتضى ذلك أن فرضهما الثلثان ، ثمّ لما أوهم ذلك أن يزداد النصيب بزيادة العدد وذلك ، بقوله : « فإن كنّ نساء فوق اثنتين انتهى » .

أقول : وفيه نظر ، لأنّ الظاهر أنّه تعالى بيّن أولاً حكم الأولاد مع اجتماع الذكور والإناث معاً بأن نصيب كلّ ذكر مثل نصيب اثنتين ، وما ذكره أخيراً بقوله «فإن كنّ نساء فوق اثنتين» مورده إنحصار الأولاد في الإناث اتفاقاً ، فاستنباط حكم

ترك بعضاً مهملاً ولكنّه جلّ وعزّ أراد بهذا أن يوصل الكلام إلى منتهى قسمة الميراث كلّهُ فقال : «وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكلّ واحد منهما السدس ممّا ترك إن كان له ولد ، فصار المال كلّهُ مقسوماً بين البنات وبين الأبوين فكان ما يفضل من المال مع الابنة الواحدة ردّاً عليهم على قدر سهامهم الّتي قسمها الله جلّ وعزّ وكان حكمهم فيما بقي من المال كحكم ما قسمه الله عزّ وجلّ على نحو ما قسمه لأنهم كلّهم أولوا الأرحام ، وهم أقرب الأقربين ، وصارت القسمة للبنات النصف والثلاثان مع الأبوين فقط وإذا لم يكن أبوان فالمال كلّهُ للولد بغير سهام إلا ما فرض الله عزّ وجلّ للأزواج على ما بيننا في أوّل الكلام وقلنا : إن الله عزّ وجلّ إنّما جعل المال كلّهُ للولد على ظاهر الكتاب ثمّ أدخل عليهم الأبوين والزوجين .

وقد تكلم الناس في أمر الابنتين من أين جعل لهما الثلثان والله جلّ وعزّ إنّما جعل الثلثين لما فوق اثنتين فقال قوم بإجماع وقال قوم قياساً كما أن كان للواحدة النصف كان ذلك دليلاً على أن لما فوق الواحدة الثلثين ، وقال قوم بالتقليد والرواية ولم يصب واحد منهم الوجه في ذلك فقلنا : إن الله عزّ وجلّ جعل حظّ الانثيين الثلثين بقوله : «لذكر مثل حظّ الانثيين» وذلك أنّه إذا ترك الرجل بنتاً وابناً فللذكر مثل حظّ الانثيين وهو الثلثان فحظّ الانثيين الثلثان و اكتفى بهذا البيان أن يكون ذكر الانثيين بالثلثين وهذا بيان قد جهله كلّهم والحمد لله كثيراً .

ثمّ جعل الميراث كلّهُ للأبوين إذا لم يكن له ولد فقال : «فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلاّمه الثلث» ولم يجعل للأب تسمية إنّما له ما بقي ثمّ حجب الأمّ عن الثلث بالإخوة فقال : «فإن كان له إخوة فلاّمه السدس» فلم يورث الله جلّ وعزّ مع الأبوين إذا لم يكن له ولد إلا الزوج والمرأة وكلّ فريضة لم يسمّ للأب فيها سهماً فإنّما له ما بقي وكلّ فريضة

البنيتين المنفردتين من الاول لا يتمشّي الا على وجه القياس فتدبّر .

قوله : «أو امرأة» عطف على رجل ، قوله : «وهذا فيه خلاف» لعلّ الخلاف في توريثهم مع الام والبنات بناء على التعصيب .

قوله : «إلا الإخوة والاخوات» أي ومن كان في مرتبتهم ليشمل الأجداد والجّدات .

سمي للأب فيها سهماً كان ما فضل من المال مقسوماً على قدر السهام في مثل ابنة وأبوين على ما بيننا أولاً ثم ذكر فريضة الأزواج فأدخلهم على الولد وعلى الأبوين وعلى جميع أهل الفرائض على قدر ماسمى لهم وليس في فريضتهم اختلاف ولا تنازع فاختصرنا الكلام في ذلك .

ثم ذكر فريضة الإخوة والأخوات من قبل الأم فقال : « وإن كان رجلٌ يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت (يعني لأم) فللكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ، وهذا فيه خلاف بين الأمة وكل هذا من بعد وصية يوصي بها أودين ، فللإخوة من الأم لهم نصيبهم المسمى لهم مع الإخوة والأخوات من الأب والأم والإخوة والأخوات من الأم لا يزدون على الثلث ولا ينقصون من السدس والذكر والأنثى فيه سواء وهذا كله مجمع عليه إلا أن لا يحضر أحد غيرهم فيكون ما بقي لأولي الأرحام ويكونوا هم أقرب الأرحام ، وذو السهم أحق ممن لا سهم له فيصير المال كله لهم على هذه الجهة .

ثم ذكر الكلاله للأب وهم الإخوة والأخوات من الأب والأم والإخوة والأخوات من الأب إذا لم يحضر إخوة وأخوات لأب وأم فقال : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، والباقي يكون لأقرب الأرحام وهي أقرب أولى الأرحام فيكون الباقي لها سهم أولى الأرحام ثم قال : « وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، يعني للأخ المال كله إذا لم يكن لها ولد فإن كانت اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ، ولا يصيرون كلاله إلا إذا لم يكن ولد ولا والد فحينئذ يصيرون كلاله ولا يرث مع الكلاله أحد من أولى الأرحام إلا الإخوة والأخوات من الأم والزوجة .

قوله فسمي ذلك ، قال الفاضل الاسترأبادي : حاصل الجواب أن في التسمية فابدين أحدهما بيان نصيب كل جهة من جهات القرابة ، و ثانيهما بيان كيفية الرد وبيان قدر ما نقص لوجود ما قدمه الله تعالى .

فإن قال قائل : فإن الله عز وجل و تقدس سمّاهم كلاله إذا لم يكن ولد فقال : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله إن امرء هلك ليس له ولد ، فقد جعلهم كلاله إذا لم يكن ولد فلم زعمت أنهم لا يكونون كلاله مع الأم ؟ »
 قيل له : قد أجمعوا جميعاً أنهم لا يكونون كلاله مع الأب وإن لم يكن ولد والأم
 في هذا بمنزلة الأب لأنتهما جميعاً يتقرّبان بأنفسهما و يستويان في الميراث مع الولد ولا يسقطان أبداً من الميراث .

فإن قال قائل : فإن كان مابقي يكون للأخت الواحدة وللأختين ومازاد على ذلك فما معنى التسمية لهنّ النصف والثلثان فهذا كله صائر لهنّ وراجع إليهنّ وهذا يدلّ على أن مابقي فهو لغيرهم وهم العصبه ؟ قيل له : ليست العصبه في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ وإنما ذكر الله ذلك و سمّاه لأنّه قد يجمعهنّ الإخوة من الأمّ و يجمعهنّ الزوج و الزوجة فسمّى ذلك ليدلّ كيف كان الفسمة وكيف يدخل النقصان عليهنّ وكيف ترجع الزيادة إليهنّ على قدر السهام والأنصباء إذا كنّ لا يحطن بالميراث أبداً على حال واحدة ليكون العمل في سهامهم كالعمل في سهام الولد على قدر ما يجمع الولد من الزوج والأبوين ولولم يسمّ ذلك لم يهتد لهذا الذي بيّنناه وبالله التوفيق .

ثمّ ذكر أولي الأرحام فقال عز وجل : « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » ليعيّن أن البعض الأقرب أولى من البعض الأبعد وأنّهم أولى من الحلفاء والموالي وهذا باجماع إن شاء الله لأنّ قولهم بالعصبه يوجب إجماع ما قلناه .

ثمّ ذكر إبطال العصبه فقال : « للرجال نصيب ممّا ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب ممّا ترك الوالدان والأقربون ممّا قلّ منه أو كثر نصيباً مفروضاً » ولم يقل فما بقي هو للرجال دون النساء فما فرض الله جلّ ذكره للرجال في موضع حرّم فيه على النساء بل أوجب للنساء في كلّ ما قلّ أو كثر .

قوله : « ولم يقل » إذ القائل بالتعصيب لا يورث الأخت مع الأخ ، ولا العمّة مع العمّ فيما يفضل عن أصحاب السهام .

وهذا ما ذكر الله عز وجل في كتابه من الفرائض فكل ما خالف هذا على ما بينناه فهو رد على الله وعلى رسوله ﷺ وحكمه بغير ما أنزل الله وهذا نظير ما حكى الله عز وجل عن المشر كين حيث يقول : وقالوا : «ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا . . .» وفي كتاب أبي نعيم الطحان رواه عن شريك ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن حكيم بن جابر ، عن زيد بن ثابت أنه قال : من قضاه الجاهلية أن يورث الرجال دون النساء .

١ - علي بن إبراهيم ، عن صالح بن السندي ، عن جعفر بن بشير ، عن عبد الله بن بكير ، عن حسين الرزاز قال : أمرت من يسأل أبا عبد الله عليه السلام المال من هو ، للأقرب أول للعصبة؟ فقال : المال للأقرب والعصبة في فيه التراب .

﴿باب﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ؛ وسهل بن زياد ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن يزيد الكناسي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إبنك أولى بك من ابن إبنك ، وابن إبنك أولى بك من أخيك ، قال : وأخوك لأبيك وأُمُّك أولى بك من أخيك لأبيك ، قال : وأخوك لأبيك وأُمُّك أولى بك من أخيك لأبيك ، قال : وابن أخيك لأبيك وأُمُّك أولى بك من ابن أخيك لأبيك ؛ قال : وابن أخيك من أبيك أولى بك من عمك ، قال : وعمك أخو أبيك من أبيه

الحديث الأول : ضعيف .

باب

الحديث الأول : صحيح على الظاهر أذ الظاهر ان الكناسي هو أبو خالد القمطاط .

قوله عليه السلام : «وأخوك لأبيك أولى بك» ليس المراد به التقدم في الارث بل يرثان معاً إجماعاً بل المراد إما كثرة النصيب أو عدم الرد عليه كما ذهب إليه كثير من الاصحاب

وأُمّه أولى بك من عمك أخي أبيك من أبيه ، قال : وعمك أخو أبيك لأبيه أولى بك من عمك أخي أبيك لأُمّه ، قال وابن عمك أخي أبيك من أبيه وأُمّه أولى بك من ابن عمك أخي أبيك لأبيه ؛ قال : وابن عمك أخي أبيك من أبيه أولى بك من ابن عمك أخي أبيك لأُمّه .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب قال : أخبرني ابن بكير عن زرارة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : «وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ» قال : إنما عني بذلك أولى الأرحام في المواريث ولم يعن أولياء النعمة ، فأولاهم بالميت أقربهم إليه من الرحم التي تجرُّ إليها .

وكذا القول فيما سيأتي من العتق وابني العتق ، و سيأتي القول فيه إن شاء الله تعالى .

الحديث الثاني : موثق .

قوله تعالى : «وَلِكُلِّ» قال البيضاوي : أي ولكل تركة جعلنا وراثاً يملونها ويحوزونها و«مما ترك» بيان لكل مع الفصل بالعامل أو ولكل ميت جعلنا وراثاً مما ترك على أن «من» صلة موالى لانه في معنى الوراث ، وفي ترك ضمير كل والوالدان والأقربون استئناف مفسر للموالى .

وفيه خروج الأولاد فإن الأقربون لا يقتناولهم كما يتناول الوالدين أو لكل قوم جعلناهم موالى حظّ مما ترك الوالدان . والأقربون ، على أن جعلنا موالى صفة كل ، والراجع إليه محذوف ، و على هذا فالجملة من مبتدأ وخبر ، و قال في الصحاح : الرحم : رحم الأنثى وهى مؤنثة ، والرحم أيضاً القرابة .

* * *

﴿ باب ﴾

﴿ان الميراث لمن سبق الى سهم قريبه و أن ذا السهم﴾
 ﴿(أحق ممن لا سهم له)﴾

١ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ؛ وعدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن في كتاب علي عليه السلام أن كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجر به إلا أن يكون وارث أقرب إلى الميت منه فيحجبه .

٢ - ابن محبوب ، عن حماد أبي يوسف الخزاز ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : إذا كان وارث ممن له فريضة فهو أحق بالمال .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال : إذا التقت القرابات فالسابق أحق بميراث قريبه فإن استوت قام كل منهم مقام قريبه .

﴿ باب ﴾

﴿ان الفرائض لا تقام الا بالسيف﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن

باب أن الميراث لمن سبق إلى سهم قريبه **أن**
 ذا السهم أحق ممن لا سهم له

الحديث الاول : صحيح .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : مرسل .

باب ان الفرائض لا تقام الا بالسيف

الحديث الاول : صحيح .

أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يستقيم الناس على الفرائض و
الطلاق إلا بالسيف .

٢ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد ، عن بعض أصحابه ، عن إبراهيم بن محمد بن
إسماعيل ، عن درست بن أبي منصور ، عن معمر بن يحيى ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا
تقوم الفرائض والطلاق إلا بالسيف .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن يحيى الحلبي ، عن شعيب
الحداد ، عن يزيد الصايغ قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النساء هل يرثن الرباع
فقال : لا ولكن يرثن قيمة البناء ، قال : قلت : فإن الناس لا يرضون بهذا ؟ قال : فقال :
إذا أولينا فلم يرض الناس بذلك ضربناهم بالسوط فإن لم يستقيموا ضربناهم بالسيف .

﴿ باب نادر ﴾

١ - أبو علي الأشعري ؛ والحسين بن محمد ، عن أحمد بن إسحاق ، عن سعدان بن
مسلم ، عن غير واحد من أصحابنا قال : أتى أمير المؤمنين عليه السلام رجل بالبصرة بصحيفة
فقال : يا أمير المؤمنين انظر إلى هذه الصحيفة فإن فيها نصيحة ، فنظر فيها ثم نظر إلى
وجه الرجل فقال : إن كنت صادقاً كافيناك وإن كنت كاذباً عاقبناك وإن شئت أن نريك
أقربناك ، فقال : بل تقيلني يا أمير المؤمنين ، فلمّا أدبر الرجل قال : أيتها الأمة المتهجرة بعد
نبيها أما إنكم لو قدّمتم من قدّم الله وأخّرتهم من أخّر الله وجعلتم الولاية والوراثة حيث

الحديث الثاني : ضعيف .

الحديث الثالث : ضعيف .

وقال في القاموس : الربع : المنزل ، والجمع رباع ، وسيأتي الكلام في هذا الخبر
في موضعه .

باب نادر

الحديث الاول : مجهول .

قوله : « لو قدّمتم من قدّم الله » أي في الإقامة أو في الميراث قوله : « ما عال

جعلها الله ماعال ولي الله ، ولا طاش سهم من فرائض الله ، ولا اختلف اثنان [في حكم الله ولا تنازعت الامة في شيء من أمر الله] إلا علم ذلك عندنا من كتاب الله فذوقوا وبال ما قدّمت أيديكم وما الله بظلام للعبيد ، وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون .

٢ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن التيمي ، عن محمد بن الوليد ، عن يونس بن يعقوب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه : الحمد لله الذي لا مقدّم لما أخّر ولا مؤخّر لما قدّم ، ثم ضرب بإحدى يديه على الأخرى ، ثم قال : يا أيّها الأمة المتحيّرة بعد نبيّها لو كنتم قدّمتم من قدّم الله وأخّرتم من أخّر الله وجعلتم الولاية والوراثة حيث جعلها الله ماعال ولي الله ولا عال سهم من فرائض الله ولا اختلف اثنان في حكم الله ولا تنازعت الأمة في شيء من أمر الله إلا وعندنا علمه من كتاب الله فذوقوا وبال أمركم ، وما فرطتم فيما قدّمت أيديكم ، وما الله بظلام للعبيد ، وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون .

ولي الله « أي ما مال عن الحق إلى الباطل ، أو ما احتاج إلى العول في الفرائض ، لعلمه من قدّم الله وعلى هذا كان الأنسب أعال ، وقد جاء عال بمعنى رفع ، وقال في الصحاح : طاش السهم عن الهدف أي عدل .

الحديث الثاني : موقوف .

وقال الشهيد الثاني في الروضة: العول إما مأخوذ من الميل، ومنه قوله تعالى «وذلك أدنى أن لاتعولوا» سميت الفريضة عائلة على أهلها بميلها بالجور عليهم بنقصان سهامهم، أو من عال الرجل إذا غلب، لغلبة أهل السهام بالنقص أو من عال الناقة ذبها إذا رفعت، لارتفاع الفرائض على أصلها بزيادة السهام .

* * *

﴿باب﴾

﴿في إبطال العول﴾

١ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن بعض أصحابنا ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي مریم الأنصاري ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن الذي يعلم عدد رمل عاليج ليعلم أن الفرائض لا تعول على أكثر من ستة .

٢ - علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن سماعة ، عن أبي بصير قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام ربما أُعيل السهام حتى يكون على المائة أو أقل أو أكثر ؟ فقال : ليس تجوز ستة ، ثم قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : إن الذي أحصى رمل عاليج ليعلم أن السهام لا تعول على ستة لو يبصرون وجهها لم تجز ستة .

٣ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن محمد بن يحيى ، عن علي بن عبد الله ، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال : حدثني أبي عن محمد بن إسحاق قال : حدثني الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : جالست ابن عباس فعرض ذكر الفرائض في المواريث فقال ابن عباس : سبحان الله العظيم أترون أن الذي أحصى رمل عاليج عدداً جعل في مال نصفاً و نصفاً وثلاثاً فهذان النصفان قد ذهبا بالمال فأين موضع الثلث ؟ فقال له زفر بن أوس البصري : يا أبا العباس فمن أول من أعال الفرائض ؟ فقال : عمر بن الخطاب لما التفت عنده

باب في إبطال العول

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

الحديث الثاني : موثق .

الحديث الثالث : ضعيف .

قوله : « نصفاً و نصفاً » مثال ذلك ان ماتت امرأة و تركت زوجاً و إخوتها لأمها وأختها لأبيها ، فإن للزوج النصف ثلاثة أسهم ، وللإخوة من الأم الثلث سهمين ، وللأخت من الأب أيضاً عندهم النصف ثلاثة أسهم . يصير من ستة تعول إلى الثمانية

الفرائض و دفع بعضها بعضاً قال : والله ما أدري أينكم قدم الله وأينكم أخر وما أجد شيئاً هو أوسع من أن أقسم عليكم هذا المال بالحصص فأدخل على كل ذي حق ما دخل عليه من عول الفريضة وأيم الله أن لو قدم من قدم الله وأخر من أخر الله ما عالت فريضة ، فقال له زفر بن أوس : وأيتها قدم وأيتها أخر ؟ فقال : كل فريضة لم يهبطها الله عز وجل عن فريضة إلا إلى فريضة فهذا ما قدم الله وأما ما أخر الله فكل فريضة إذا زالت عن فرضها ولم يكن لها إلا ما بقي فتلك التي أخر الله ، وأما التي قدم فالزوج له النصف فإذا دخل عليه ما يزيله عنه رجع إلى الربع ولا يزيله عنه شيء والزوجة لها الربع فإذا زالت عنه صارت إلى الثمن لا يزيلها عنه شيء ، والأُمُّ لها الثلث فإذا زالت عنه صارت إلى السدس ولا يزيلها عنه شيء فهذه الفرائض التي قدم الله عز وجل ، وأما التي أخر الله ففريضة البنات والأخوات لها النصف والثلاثان فإذا زالتهن الفرائض عن ذلك لم يكن لها إلا ما بقي فتلك التي أخر الله فإذا اجتمع ما قدم الله وما أخر بدأ بما قدم الله فأعطى حقه كاملاً فإن بقي شيء كان لمن أخر الله فإن لم يبق شيء فلا شيء له ، فقال له زفر بن أوس : ما منعك أن تشير بهذا الرأي على عمر ؟ فقال : هيبتة ، فقال الزهري : والله لولا أنه تقدمه إمام عدل كان أمره على الورع فأمضى أمراً فمضى ما اختلف على ابن عباس في العلم اثنان .

ويحتجّون بذلك بقوله تعالى : « وله أخت فلها نصف ما ترك » « وعندنا للاخت من الأب السدس ، وسيأتي قوله : « كل فريضة لم يهبطها الله » هذا لا يجري في كلاله الأم كما لا يخفى .

قوله : « وإن لم يبق شيء » قال في المسالك : مبالغة في تقديم من قدمهم الله عز وجل ، وإلا فهذا الفرض لا يقع ، إذ لا بد أن يفضل لهم شيء .

﴿ باب ﴾

﴿ آخر في ابطال العول وان السهام لاتزيد على ستة ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن محمد بن مسلم ؛ والفضيل بن يسار ؛ وبريد العجلي ؛ وزرارة ابن أعين ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : السهام لاتعول ولا تكون أكثر من ستة .
٢- وعنه ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن عمر بن أذينة مثل ذلك .

٣- وعنه ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن موسى بن بكر ، عن علي بن سعيد قال : قلت لزرارة : إن بكير بن أعين حدثني ، عن أبي جعفر عليه السلام أن السهام لاتعول ولا تكون أكثر من ستة ؟ فقال : هذا ما ليس فيه اختلاف بين أصحابنا عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام .
٤- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : السهام لاتعول .

٥- وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، عن جميل بن دراج ، عن زرارة قال : أمر أبو جعفر عليه السلام أبا عبد الله عليه السلام فأقرأني صحيفة الفرائض فرأيت جل ما فيها على أربعة أسهم .

باب آخر في ابطال العول وان السهام لاتزيد على ستة

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : ضعيف .

قوله بأربعة أسهم كما إذا اجتمعت البنت مع أحد الأبوين تقسم الفريضة عند الشيعة علي أربعة أسهم ، ولا يكون عند العامة فريضة تقسم بأربعة أسهم إلا نادراً .

- ٦- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام أن السهام لا تكون أكثر من ستة أسهم .
- ٧- الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي الوشاء ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي بصير قال : قرأ علي أبو عبد الله عليه السلام فرائض علي عليه السلام فكان أكثرهن من خمسة أو من أربعة وأكثره من ستة أسهم .
- ٨- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن خزيمة ابن يقطين ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن بكير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أصل الفرائض من ستة أسهم لا تزيد على ذلك ولا تعمل عليها ثم المال بعد ذلك لأهل السهام الذين ذكروا في الكتاب .

﴿ باب ﴾

﴿ معرفة إلقاء العول ﴾

- ١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة قال : قال زرارة : إذا أردت أن تلقي العول فأنما يدخل النقصان على الذين لهم الزيادة من الولد والاخت من الأب وأما الزوج والإخوة من الأم فأنهم لا ينقصون مما سمى لهم [الله] شيئاً .
- ٢- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن عبد الله بن جبلة ، عن أبي المغيرة عن إبراهيم بن ميمون ، عن سالم الأشل أنه سمع أبا جعفر عليه السلام يقول : إن الله عز و

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

الحديث السابع : ضعيف على المشهور .

الحديث الثامن : مجهول .

باب معرفة إلقاء العول

الحديث الاول : حسن موقوف .

الحديث الثاني : مجهول .

جلّ أدخل الوالدين على جميع أهل الموارث فلم ينقصهما من السدس [شيئاً] وأدخل الزوج والمرأة فلم ينقصهما من الربع والثلث [شيئاً] .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : أربعة لا يدخل عليهم ضرر في الميراث الوالدان والزوج والمرأة .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن درست بن أبي منصور ، عن أبي المغرا ، عن رجل ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن الله عزّ وجلّ أدخل الأبوين على جميع أهل الفرائض فلم ينقصهما من السدس لكل واحد منهما وأدخل الزوج والزوجة على جميع أهل الموارث فلم ينقصهما من الربع والثلث .

﴿باب﴾

﴿انه لا يرث مع الولد والوالدين الا الزوج او زوجة﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ وعدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب الخزاز ؛ وغيره ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يرث مع الأم ولا مع الأب ولا مع الابن ولا مع الابنة إلا الزوج والزوجة وإن الزوج لا ينقص من النصف شيئاً إذا لم يكن ولد ولا تنقص الزوجة من الربع شيئاً إذا لم يكن ولد فإذا كان معهما ولد فللزوج الربع وللمرأة الثلث .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر . و محمد بن

الحديث الثالث : حسن أو موثق .

الحديث الرابع : ضعيف .

باب أنه لا يرث مع الولد والوالدين إلا زوج أو زوجة

الحديث الاول : صحيح .

الحديث الثاني : صحيح .

ج ٢٣ باب العلة في أن السهام لا تكون أكثر من ستة وهو من كلام يونس ١٢٧

يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن جميل بن درّاج ، عن زرارة قال : إذا ترك الرجل أمّه أو أباه أو ابنه أو ابنته فإذا ترك واحداً من الأربعة فليس بالذي عنى الله عزّ وجلّ في كتابه قل الله يفتيكم في الكلالة ، ولا يرث مع الأمّ ولا مع الأب ولا مع الابن ولا مع الابنة أحد خلقه الله عزّ وجلّ غير زوج أو زوجة .

﴿ باب ﴾

﴿ العلة في أن السهام لا تكون أكثر من ستة وهو من كلام يونس ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس قال : العلة في وضع السهام على ستة لأقلّ ولا أكثر لعلّ وجوه أهل الميراث لأنّ الوجوه التي منها سهام الموارث ستة جهات لكلّ جهة سهم فأولّ جهاتها سهم الولد ، والثاني سهم الأب ، والثالث سهم الأمّ ، والرابع سهم الكلالة - كلاله الأب - والخامس سهم كلاله الأمّ ، والسادس سهم الزوج والزوجة فخمسة أسهم من هذه السهام الستة سهام القرابات والسهم السادس هو سهم الزوج والزوجة من جهة البيّنة والشهود فهذه علّة مجاري السهام وإجرائها من ستة أسهم لا يجوز أن يزداد عليها ولا يجوز أن ينقص منها إلّا على جهة الردّ لأنّه لا حاجة إلى زيادة في السهام لأنّ السهام قد استغرقت سهام القرابة ولا قرابة غير من جعل الله عزّ وجلّ لهم سهماً فصارت سهام

باب العلة في أن السهام لا تكون أكثر من ستة وهو من كلام يونس

الحديث الاول : صحيح موقوف .

ولعلّ المراد بيان نكتة لجعل السهام التي يؤخذ منها فرائض الموارث أولاً ستة، ثم يصير بالردّ أقلّ وبانضمام الزوج أو الزوجة أكثر، فيمكن تقريره بوجهين. الأول إن الفرق التي يرثون بنصّ الكتاب لا بالقرابة ست فرق، فلذا جعلت السهام ابتداء ستة، لا لتصحّ القسمة عليهم ، بل لمحض المناسبة بين العديدين ، الثاني أنّ الفرق ست ، خمس منها يرثون بالقرابة ، والسادسة بالسبب ، والذين يرثون

الموارث مجموعة في ستة أسهم مخرج كل ميراث منها فإذا اجتمعت السهام الستة للذين سمى الله لهم سهماً فكان لكل مسمى له سهم على جهة ماسمي له فكان في استغراقه سهمه استغراق لجميع السهام لاجتماع جميع الورثة الذين يستحقون جميع السهام الستة وحضورهم في الوقت الذي فرض الله لهم في مثل ابنتين وأبوين فكان للابنتين أربعة أسهم وكان للأبوين سهمان ، فاستغرقوا السهام كلها ولم يحتج أن يزداد في السهام ولا ينقص في هذا الموضع إذ لا وارث في هذا الوقت غير هؤلاء مع هؤلاء وكذلك كل ورثة يجتمعون في الميراث فيستغرقونه يتم سهامهم باستغراقهم تمام السهام وإذا تمت سهامهم وموارثهم لم يجر أن يكون هناك وارث يرث بعد استغراق سهام الورثة كمالاً التي عليها الموارث فإذا لم يحضر بعض الورثة كان من حضر من الورثة يأخذ سهمه المفروض ثم يرد ما بقي من بقية السهام على سهام الورثة الذين حضروا بقدرهم لأنه لا وارث معهم في هذا الوقت غيرهم .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرثد ، عن يونس قال : إنما جعلت الموارث من ستة أسهم على خلقه الإنسان لأن الله عز وجل بحكمته خلق الإنسان من ستة أجزاء فوضع الموارث على ستة أسهم وهو قوله عز وجل : « ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين » ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ، ففي النطفة دية ، ثم خلقنا النطفة علقه ، ففي العلقه دية ، « فخلقنا العلقه مضغة » وفيها دية ، « فخلقنا المضغة عظاماً » وفيها دية ، « فكسونا العظام لحماً » وفيه دية أخرى ، « ثم أنشأناه خلقاً آخر » وفيه دية أخرى ، فهذا ذكر آخر المخلوق .

بالقربة هم أولى بالرعاية ، فلذا أخذ أولاً عدد يكون مخرجاً لسهامهم من غير كسر ، لأن الستة مخرج السدس ، والثالث والنصف والثلاثين ، وهذه سهام أصحاب القربة وأما الربع والثلث فهما لأصحاب السبب ، والوجه الأول كأنه هو المتعين في الخبر الثاني والله يعلم .

الحديث الثاني : مجهول موقوف .

﴿ باب ﴾

﴿ علة كيف صار للذكر سهمان وللأنثى سهم ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرار ، عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : قلت له : جعلت فداك كيف صار الرجل إذا مات وولده من القرابة سواء تراث النساء نصف ميراث الرجال وهن أضعف من الرجال وأول حيلة ؟ فقال : لأن الله عز وجل فضل الرجال على النساء بدرجة ولأن النساء يرجعن عيلاً على الرجال .

٢ - علي بن محمد ، عن محمد بن أبي عبد الله ، عن إسحاق بن محمد النخعي قال : سألت الفهكي أبا محمد عليه السلام ما بال المرأة المسكينة الضعيفة تأخذ سهماً واحداً وتأخذ الرجل سهمين ؟ فقال أبو محمد عليه السلام : إن المرأة ليس عليها جهاد ولا نفقة ولا عليها معقلة إنما ذلك على الرجال ، فقلت في نفسي قد كان قيل لي : إن ابن أبي العوجاء سأل أبا عبد الله عليه السلام عن هذه المسألة فأجابه بهذا الجواب فأقبل أبو محمد عليه السلام علي فقال : نعم هذه المسألة مسألة ابن أبي العوجاء والجواب منّا واحد إذا كان معنى المسألة واحداً ، جرى لا خرنا ما جرى لأولنا و

باب علة كيف صار للذكر سهمان وللأنثى سهم

الحديث الاول : مجهول .

والعلة الأولى محض كون الرجل أشرف من المرأة ، والثانية كون النفقة على الرجل دون المرأة ، وقد تضمنها قوله تعالى : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم » ^(١) وفي الفقيه روى العلة الأخيرة عن الصادق عليه السلام وروى علة ثالثة .

الحديث الثاني : ضعيف .

قوله عليه السلام : « ولا عليها معقلة » أي لا نصير عاقلة في دية الخطاء .

أولنا وآخرنا في العلم سواء و لرسول الله ﷺ و أمير المؤمنين عليهما السلام فضلهما .
 ٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن هشام ، عن الأخول ، قال :
 قال لي ابن أبي العوجاء : ما بال المرأة المسكينة الضعيفة تأخذ سهماً واحداً و يأخذ الرجل
 سهمين ؟ قال : فذكر بعض أصحابنا لأبي عبد الله عليه السلام فقال : إن المرأة ليس عليها جهاد ولا
 نفقة ولا معقلة وإنما ذلك على الرجال ولذلك جعل للمرأة سهماً واحداً وللرجل سهمين .

﴿باب﴾

﴿ ما يرث الكبير من الولد دون غيره ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن أبي عبد الله

الحديث الثالث : حسن .

باب ما يرث الكبير من الولد دون غيره

الحديث الاول : حسن .

قوله : « فإن حدث به حدث » أي بالكبر في حياة الأب فلأكبر منهم أي
 من بقية الأولاد ويمكن إرجاع الضمير إلى الرجل .

وقال في المسالك : المراد بالحيوة إختصاص الولد بما ذكر من بين الوارث ،
 والكلام هنا يقع في مواضع الأول : هل هذا التخصيص على الوجوب أو الاستحباب
 الأكثر على الاول ، وذهب المرتضى و ابن الجنيد وأبو الصلاح والعلامة في المختلف
 إلى الثاني .

الثاني : هل هذا التخصيص محاباة أو بالقيمة ؟ الأكثر على الأول ، لإطلاق

النصوص .

الثالث : ما يقع فيه التخصيص ، والمشهور ثياب بدنه وخاتمه وسيفه ومصحفه ،
 مع أن هذه لم يوجد بخصوصها في رواية ، والروايات مختلفة ، ففي صحيحة ربعي
 ذكر سيفه ومصحفه وخاتمه ودرعه ، ولم يذكر الثياب و هم لم يذكروا الدرع ،

عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : إِذَا هَلَكَ الرَّجُلُ فَتَرَكَ بَنِينَ فَلَا كَبِيرَ السِّيفِ وَالذَّرْعِ وَالْخَاتَمِ وَالْمَصْحَفِ فَإِنْ حَدَّثَ بِهِ حَدَّثَ فَلَا كَبِيرَ مِنْهُمْ .

٢ - عليّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن بعض أصحابه ، عن أحدهما عليهما السلام أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَرَكَ سَيْفًا وَسِلَاحًا فَهَوْلَانَهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ بَنُونَ فَهَوْلَا كَبِيرَهُمْ .

و في صحيحة أخرى لرُبَعي إذا مات الرجل إلى آخره ولم يقل بدخول جملة هذه أحد ، و يظهر من الصدوق العمل بها حيث ذكر الرواية ، و في بعضها الاختصار على ذكر السلاح والسيف ، و في بعضها على ذكر السيف والرجل و ثياب الجلد ، وهذا الاختلاف يؤيد الاستحباب .

الرابع : المحبّو : هو الولد الذكر و أكبر الذكور إن تعددوا ، و يظهر من بعضهم التأمل فيما إذا كان الذكر واحداً ، ولو تعدد الأكبر اشترى كوا ، و قيل : بالسقوط وهو ضعيف ، و في اشتراط البلوغ قولان : والأصحّ العدم ، و كذا القول في اشتراط عقله ، و كذا في اشتراط انفصاله حيّاً ، و هل يشترط قضاء الصلاة والصوم في استحقاق المحبوبة المشهور العدم ، والمراد بثياب البدن ما كان يلبسه ، أو أَعَدّها للباس ، والأقوى أَنَّ العمامة منها وأن تعددت أو لم يلبس إذا اتخذها ، و كذا السرّ لو رُبل دون الوسط و ما في معناه و كذا لا يدخل القلنسوة ، و في الثوب من اللبد نظر ، والأظهر دخوله ، ولو تعددت هذه الأجناس فما كان منها بلفظ الجمع كالثياب تدخل أجمع ، و ما كان بلفظ الوحدة كالسيف والمصحف يتناول واحداً ، و إن تعدد أنصرف إلى ما يغلب نسبته إليه و إن تساوت ففي تخير الوارث أو القرعة و جهان : أجودهما الأول ، و لا يشترط قصور نصيب كل وارث عن قدرها على الأقوى ، و لا عدم زيادتها عن الثلث ، و يشترط خلوّ الميت عن دين مستغرق للتركة ، و أن يخلف الميت مالاً غير ذلك على المشهور .

الحديث الثاني : كالحسن .

٣ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن ربعي بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا مات الرجل فللاً كبير من ولده سيفه و مصحفه و خاتمه و درعه .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن ربعي بن عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا مات الرجل فسيفه و خاتمه و مصحفه و كتبه و راحلته و كسوته لا كبير ولده ، فإن كان الأكبر ابنة فللاً كبير من الذكور .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث الولد ﴾

- ١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : ورث علي عليه السلام علم رسول الله صلى الله عليه وآله وورثت فاطمة عليها السلام تركته .
- ٢ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن ، عن علي بن أسباط ، عن الحسن بن علي ابن عبد الملك حيدر ، عن حمزة بن حمران قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : من ورث رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فقال : فاطمة عليها السلام وورثته متاع البيت والخزني وكل ما كان له .
- ٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ،

الحديث الثالث : مجهول كالصحيح .

الحديث الرابع : صحيح .

وفي القاموس : الرحل : مسكنك وما تستصحبه من الأثاث .

باب ميراث الولد

الحديث الاول : حسن .

الحديث الثاني : مجهول ، وفي النهاية الخزني أثاث البيت ومتاعه .

الحديث الثالث : مجهول .

عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن سلمة بن محرز قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن رجلاً أرمانيّات وأوصى إليّ ، فقال لي : وما الأرمانيّ ؟ قلت : نبطيّ من أنباط الجبال مات وأوصى إليّ بتركته وترك ابنته ، قال : فقال لي : أعطها النصف ، قال : فأخبرت زارة بذلك ، فقال لي : اتقاك ، إنّما المال لها ، قال : فدخلت عليه بعد فقلت : أصلحك الله إنّ أصحابنا زعموا أنّك أتقيتني ، فقال : لا والله ما أتقيتك ولكن أتقيت عليك أن تضمن فهل علم بذلك أحدٌ ؟ قلت : لا ، قال : فأعطاها ما بقي .

٤ - أبو عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن عبد الله بن خدّاش المنقريّ : أنّه سأل أبا الحسن عليه السلام عن رجل مات وترك ابنته وأخاه قال : المال للابنة .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن زارة ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك ابنته وأخته لأبيه وأمه قال : المال للابنة وليس للأخت من الأب والأمّ شيء .

٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن عروة ، عن بريد العجليّ ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : رجل مات وترك ابنته وعمّه ؟ قال : المال للابنة وليس للعمّ شيء - أوقال : ليس للعمّ مع الابنة شيء - .

٧ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن عبد الله بن جبلة ، عن عبد الله ابن بكير ، عن حمزة بن حمران ، عن عبد الحميد الطائفيّ ، عن عبد الله بن محرز بياع القلائس قال : أوصى إليّ رجل وترك خمسمائة درهم أوستمائة درهم وترك ابنة وقال : لي عصبة

وقال في النهاية: النَّبَطُ جيل معروف كانوا ينزلون بالبطائح بين العراقيين وفي وصف سعد وأعرابي في حبّوته، نَبَطِيّ في حبّوته ، أراد أنّه في جباية الخراج وعمارة الأرضين كالنَّبَط ، حدّفاً بها ، ومهارة فيها، ومنه الحديث «أنباطاً من أنباط الشام» .

الحديث الرابع : ضعيف .

الحديث الخامس : صحيح .

الحديث السادس : مجهول .

الحديث السابع : مجهول .

بالشام فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال : أعط الابنة النصف والعصبة النصف الآخر ، فلمّا قدمت الكوفة أخبرت أصحابنا بقوله فقالوا : اتقاك فأعطيت الابنة النصف الآخر ثمّ حججت فلقيت أبا عبد الله عليه السلام فأخبرته بما قال أصحابنا وأخبرته أنّي دفعت النصف الآخر إلى الابنة فقال : أحسنت إنّما أفتيتك مخافة العصبة عليك .

٨ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن عبد الله ابن محرز ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل ترك ابنته وأخته لأبيه وأمه قال : امال كلّ الابنة وليس للأخت من الأب والأم شيء .

٩ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد الكندي ، عن أحمد بن الحسن الميثمي ، عن أبان بن عثمان ، عن عبد الله بن محرز قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى إليّ وهلك وترك ابنة فقال : أعط الابنة النصف واترك للموالي النصف ، فرجعت فقال أصحابنا : لا والله مال للموالي شيء فرجعت إليه من قابل فقلت له : إنّ أصحابنا قالوا : ليس للموالي شيء وإنّما اتقاك ، فقال : لا والله ما اتقيتك ولكنّي خفت عليك أن تؤخذ بالنصف فإن كنت لاتخاف فادفع النصف الآخر إلى الابنة فإن الله سيؤدّي عنك .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث ولد الولد ﴾

١ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ،

الحديث الثامن : مجهول .

الحديث التاسع : مجهول .

قوله عليه السلام : « سيؤدّي عنك » أي إن أعطيت النصف للولي فاغرم للابنة ، فإن الله يستعوضك عنه ، أو المعنى يدفع ضررهم عنك ، أو إخبار بأن الله يوفّقك لذلك ، أو دعاه له بالتوفيق ، أو إخبار بأن ما فعلت بولد غيرك من أداء حقه إليه سيفعل الله ذلك بولدك .

باب ميراث ولد الولد

الحديث الاول : صحيح .

عن ابن محبوب ، عن سعد بن أبي خلف ، عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال : بنات الابنة يقمن مقام البنت إذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهنّ ، وبنات الابن يقمن مقام الابن إذا لم يكن للميت بنات أولاد ولا وارث غيرهنّ .

٢ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن محمد بن سكين ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ابن الابن يقوم مقام أبيه .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عبد الرحمن بن الحجّاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : بنات الابنة يرثن إذا لم تكن بنات كنّ مكان البنات .

٤ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان ، عن عبد الرحمن بن الحجّاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : بنات الابنة يقمن مقام الابنة إذا لم تكن للميت بنات ولا وارث غيرهنّ ، وبنات الابن يقمن مقام الابن إذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيرهنّ .
قال الفضل وولد الولد أبداً يقومون مقام الولد إذا لم يكن ولد الصلب [ولا يرث معهم إلا الولدان والزوجة .

فإن ترك ابن ابن وابنة ابن فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

واستدل الصدوق^(١) (ره) بقوله عليه السلام : « ولا وارث غيرهن » على ما ذهب إليه من اشتراط فقد الأبوين في توريث أولاد الأولاد ، ولم يقل به غيره هما الوالدان لا غير ، وقال الشيخ^(٢) (ره) المراد بذلك إذا لم يكن للميت الابن الذي يتقرب ابن الابن به ، أو البنت التي يتقرب بنت البنت بها ، ولا وارث له غيره من الأولاد للصلب غيرهما .

أقول : مع أنه يلزم الصدوق أيضاً تخصيص الأخبار بالزوج والزوجة ، ويحتمل أن يكون المال بالشرط المذكور .

الحديث الثاني : موثق .

الحديث الثالث : صحيح .

الحديث الرابع : مجهول كالصحيح .

قوله : « فالمال بينهما » هذا إذا كانوا من أب واحد ، وإلا فيرث كل منهما

فإن ترك ابن ابن وابن ابنة فلا ابن الابن الثلاثين ولا ابن الابنة الثلث .
وإن ترك ابنة ابن وابن ابنة فلا ابنة الابن الثلاثين نصيب الابن ولا ابن البنت الثلث
نصيب الابنة .

وإن ترك ابنة ابن وابنة ابنة فلا ابنة الابن الثلاثين ولا ابنة الابنة الثلث فالحكم في
ذلك والميراث فيه كالحكم في البنين والبنات من الصلب ، يكون لولد الابن الثلاثين ولولد
البنات الثلث .

فإن ترك ثلاث بنين أو بنات ابن بعضهم أسفل من بعض فالمال للأعلى وليس لمن
دونه شيء لأنه أقرب بيطن ، وكذلك لو كانوا كلهم بنات فكان أسفل منهن بيطن غلام
فالمال كله لمن هو أعلى وليس لمن سفل شيء لأن من هو أقرب بيطن أحق بالمال من
الأبعد ، مثل ذلك إن ترك ابن الابنة وابن ابنة ابن فالمال كله لابن الابنة لأنه أقرب
بيطن .

وكذلك إن ترك ابنة ابنة وابن ابنة ابن فالمال كله لابنة الابنة لأنها أقرب
بيطن ؛ وكذلك إن ترك ابنة ابن ابنة وابن ابن ابن ابن فالمال كله لابنة ابن الابنة لأنها
أقرب بيطن .

وكذلك إن ترك ابن ابنة وبنت ابنة وامرأة وعصبة فللمرأة الثمن وما بقي فبين بنت
الابنة وابن الابنة للذكر مثل حظ الأنثيين يقسم المال على أربعة وعشرين سهماً للمرأة

نصيب أبيه .

وقال في المسالك : المشهور بين الأصحاب أن أولاد الأولاد يقومون مقام
آبائهم في الميراث ، فلكل نصيب من يتقرب به ذكر أو كان أم أنثى ، فلولد الابن نصيب
الابن وإن كان أنثى ، ولولد البنت نصيب البنت وإن كان ذكراً .

وقال المرتضى (ره) : وتبعه جماعة منهم معين الدين المصري وابن إدريس أن
أولاد الأولاد يقسمون تقاسم الأولاد من غير اعتبار من تقربوا به .

قوله : « وابن الإبنة للذكر مثل حظ الأنثيين » القسمة بين أولاد البنات للذكر

الثلث ثلاثة أسهم ولائبة الابنة سبعة أسهم ولابن الابنة أربعة عشر سهماً .

وإن ترك زوجاً وبنت ابنة وابن ابنة فللزوجة الربع وما بقي فبين ابنة الابنة وابن الابنة للذكر مثل حظ الأنثيين وهي من أربعة أسهم فللزوجة سهم ولابن الابنة سهمان ولائبة الابنة سهم .

وإن ترك ابن ابنة وابن ابن وزوجاً فللزوجة الربع وما بقي فبين ابن الابنة وابن الابن ولابن الابنة نصيب الابنة وهو الثلث ولابن الابن نصيب الابن وهو الثلثان وهي أيضاً من أربعة أسهم .

وإن ترك زوجاً وابنة ابنة فللزوجة الربع وما بقي فلائبة الابنة .

وإن ترك ابنة ابنة وأبوين فللأبوين السدسان ولائبة الابنة النصف وبقي سهم واحد مردود عليهم على قدر سهامهم يقسم المال على خمسة أسهم فللأبوين سهمان ولائبة الابنة ثلاثة أسهم .

وإن ترك ابن ابنة وأبوين فللأبوين السدسان ولابن الابنة النصف كذلك أيضاً يقسم المال على خمسة أسهم للأبوين سهمان ولابن الابنة ثلاثة أسهم .

فإن ترك ابنة ابن وأبوين فللأبوين السدسان وما بقي فلائبة الابن وهي من ستة أسهم للأبوين سهمان ولائبة الابن أربعة أسهم .

قال الفضل من الدليل على خطأ القوم في ميراث ولد البنات أنهم جعلوا ولد البنات ولد الرجل من صلبه في جميع الأحكام إلا في الميراث وأجمعوا على ذلك فقالوا : لا تحل حليلة ابن الابنة للرجل ولا حليلة ابن ابن الابنة لقول الله عز وجل : « فاحلّلوا أبناءكم الذين من أصلابكم » فإذا كان ابن الابنة ابن الرجل لصلبه في هذا الموضع لم لا يكون في الميراث ابنه وكذلك قالوا : لو أن رجلاً طلق امرأة له قبل أن يدخل بها لم تحل تلك المرأة لابن

مثل حظ الأنثيين هو المشهور بين الأصحاب، وذهب ابن البراج وجماعة إلى اقتسامهم بالسوية نظراً إلى تقربهم بأنثى كاخوة الأم .

قوله : « من الدليل » يريد بذلك الرد على العامة حيث ذهبوا إلى سقوط أولاد البنات في أحكام الموارث ، فلا يوجبون بهم كون فريضة الأم السدس ، ولا

ابنة لقول الله عز وجل: «ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء» فكيف صار الرجل ههنا أبا ابن ابنته ولا يصير أباه في الميراث، وكذلك قالوا: يحرم على الرجل أن يتزوج بامرأة كان تزوجها ابن ابنته وكذلك قالوا: لو شهد لأبي أمه بشهادة أو شهد لابن ابنته بشهادة لم تجز شهادته وأشباه هذه في أحكامهم كثيرة، فإذا جاؤوا إلى باب الميراث قالوا: ليس ولد الابنة ولد الرجل ولا هو له بأب، اقتداءً منهم بالأسلاف والذين أرادوا إبطال الحسن والحسين عليهما السلام بسبب أمهما والله المستعان، هذا مع ما قد نص الله في كتابه بقوله عز وجل: «كلّا هدينا ونوحاً هدينا من قبل ومن ذرية داود وسليمان وأيوب - إلى قوله - وعيسى وإلياس كل من الصالحين» فجعل عيسى من ذرية آدم ومن ذرية نوح وهو ابن بنت لأنّه لأب لعيسى فكيف لا يكون ولد الابنة ولد الرجل بلى لو أرادوا الانصاف والحق وبالله التوفيق.

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث الابوين ﴾

١ - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب؛ و عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد؛ وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن علي بن رئاب؛ و أبي أيوب الخزاز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك أبويه قال: للأب سهمان وللأم سهم.

٢ - الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن حماد بن عثمان قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل ترك أمه وأخاه قال: ياشيخ تريد على الكتاب؟

كون سهم الزوجين الفريضة السفلى بل لا يورثونهم مع الابوين.

باب ميراث الابوين

الحديث الاول: صحيح.

قوله عليه السلام: «وللام سهم» أي مع عدم الحاجب.

الحديث الثاني: ضعيف على المشهور.

قال : قلت : نعم ، قال : كان عليٌّ عليه السلام يعطي المال الأقرب فالأقرب ، قال : قلت : فالأخ لا يرث شيئاً ؟ قال : قد أخبرتك أن علياً عليه السلام كان يعطي المال الأقرب فالأقرب .

٣ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد ، عن علي بن الحسن بن حماد ، عن ابن مسكين ، عن مشعل بن سعد ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ترك أبويه قال : هي من ثلاثة أسهم للأمّ سهم وللأب سهمان .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث الأبوين مع الإخوة والأخوات لأب والإخوة ﴾
﴿ (و الأخوات لأم) ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ؛ ومحمد بن عيسى ، عن يونس جميعاً عن عمر بن أذينة قال : قلت لزراعة : إن أناساً حدثوني عنه يعني أبا عبد الله عليه السلام و عن أبيه عليه السلام بأشياء في الفرائض فأعرضها عليك فما كان منها باطلاً ، فقل : هذا باطل وما كان منها حقاً فقل : هذا حق ولا تروء واسكت

وقلت له : حدثني رجل عن أحدهما عليه السلام في أبوين وإخوة لأمّ أنهم يحجبون

الحديث الثالث : مجهول .

باب ميراث الأبوين مع الإخوة والأخوات لأب والإخوة
والأخوات لأمّ

الحديث الاول : صحيح .

قوله : « ولا تروء » لعل مراده أنّه لما كانت الرواية ممّا قد تقع فيه التقيّة لا تروء ، بل ما علمت أن لاتقيّة فيه قل هو حقّ ، و يمكن أن يكون هذا إتقاء على المعصوم ، أو يكون هذا لما سيأتي في خبر زرارة أنّ الصادق أخذ عليه العهد أن لا يروي ما رأى في كتاب الفرائض إلّا أن يأذن له .

قوله : « يحجبون » لاختلاف بين الأصحاب في حجب الأخوين والأخ مع الأختين

ولا يرثون فقال : هذا والله هو الباطل ولكنني سأخبرك ولا أروي لك شيئاً و الذي أقول لك هو والله الحق " إن الرجل إذا ترك أبويه فللأمّ الثلث وللأب الثلثان في كتاب الله عز وجل فإن كان له إخوة يعني للميت يعني إخوة لأب وأمّ أو إخوة لأب فلأمّه السدس وللأب خمسة أسداس وإنما وفر للأب من أجل عياله وأمّا الاخوة لأمّ ليسوا لأب فإنتهم لا يحبون الأمّ عن الثلث ولا يرثون وإن مات رجل وترك أمّه وإخوة وأخوات لأمّ وأب وإخوة وأخوات لأب وإخوة وأخوات لأمّ وليس الأب حياً فإنتهم لا يرثون ولا يحبونها لأنّه لم يورث كلاله .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن سعد بن أبي خلف ، عن أبي العباس ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا ترك الميت أخوين فهم إخوة مع الميت

وأربع أخوات ، ولا في اشتراط كونهم من أب وأمّ أو لأب ، ولا في اشتراط عدم كفرهم ولا إرقاء ، ونقل الإجماع على اشتراط عدم كونهم قاتلين أيضاً ، لكن خالف فيه الصدوقان وابن أبي عقيل .

قوله : « وليس الأب حياً » قال في المسالك : اشتراط حياة الأب في حجب الاخوة هو المشهور بين الأصحاب ، و ذهب بعض الأصحاب إلى عدم اشتراط ذلك ، وهو الظاهر من كلام الصدوق .

قوله : « لم يورث كلاله » أي من يكون كلاً على الأب في نفقته ، أو أنّهم لا يرثون ، لأنّ حكم الكلاله في الآية مختص بما إذا لم يكن وارث أقرب منهم ، ويمكن تلخيصه بأن يقال : هذا نوع استدلال ردّاً عليهم بأن الكلاله مشتقة عن الكل وهو الثقل ، وهو إمّا لأنهم كلّ على الأب فيحبون الأمّ عن الزائد عن السدس و لم يتحقق ههنا لعدم الأب ، أو لأنهم كلّ على الميت لأنهم يرثون مع عدم كونهم من الأبوين ، والأولاد ههنا لا حاجة إلى توريثهم لمكان الأمّ ، أو المراد أنّه لم يورث كلاله مع الأمّ في زمن النبي صلى الله عليه وآله .

الحديث الثاني : حسن .

حجباً الأم عن الثلث وإن كان واحداً لم يحجب الأم، وقال : إذا كن أربع أخوات حجبن الأم عن الثلث لأنهن بمنزلة الأخوين وإن كن ثلاثاً لم يحجبن .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محسن بن أحمد ، عن أبان بن عثمان ، عن فضل أبي العباس البقباق قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أبوين وأختين لأب وأم هل يحجبان الأم عن الثلث ؟ قال : لا ، قال : قلت : فثلاث ؟ قال : لا ، قلت : فأربع ؟ قال : نعم .

٤ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحجب الأم من الثلث إذا لم يكن ولد إلا أخوان أو أربع أخوات .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن عبد الله بن بكير ، عن فضل أبي العباس البقباق ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تحجب الأم عن الثلث إلا أخوان أو أربع أخوات لأب وأم أولاً .

٦ - وبإسناده ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن الإخوة من الأم لا يحجبون الأم عن الثلث .

٧ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن عبد الله بن بحر ، عن حرير ، عن زرارة قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : يا زرارة ما تقول في رجل ترك أبويه وإخوته من أمه ؟ قال : قلت : السدس لأمه وما بقي فللأب ، فقال : من أين قلت هذا ؟ قلت : سمعت الله عز وجل يقول في كتابه : « فإن كان له إخوة فلأمه السدس »

قوله عليه السلام : « فهم إخوة مع الميت » ليس المراد تصحيح صيغة الجمع كما يوهم ظاهره بل المعنى أن الإخوة الذين ذكرهم الله في الآية يشمل الإثنين أيضاً .

الحديث الثالث : مجهول .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : موثق .

الحديث السادس : موثق .

الحديث السابع : ضعيف .

فقال : ويحك يا زرة أولئك الإخوة من الأب فإذا كان الإخوة من الأم لم يحجبوا الأم عن الثلث .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث الولد مع الأبوين ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ؛ و محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس بن عبد الرحمن جميعاً ، عن صفوان أو قال ، عن عمر بن أذينة ، عن محمد بن مسلم قال : أقراني أبو جعفر عليه السلام صحيفة كتاب الفرائض التي هي إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام بيده فوجدت فيها رجل ترك ابنته وأمه للابنة النصف ثلاثة أسهم و للأم السدس سهم ، يقسم المال على أربعة أسهم فما أصاب ثلاثة أسهم فللابنة وما أصاب سهماً فهو للأم . قال : وقرأت فيها رجل ترك ابنته وأباه للابنة النصف ثلاثة أسهم و للاب السدس سهم ، يقسم المال على أربعة أسهم فما أصاب ثلاثة أسهم فللابنة وما أصاب سهماً فللأم . قال محمد : ووجدت فيها رجل ترك أبويه وابنته للابنة النصف ثلاثة أسهم وللأبوين لكل واحد منهما السدس [لكل واحد منهما سهم] يقسم المال على خمسة أسهم فما أصاب ثلاثة فللابنة وما أصاب سهمين فللأبوين .

باب ميراث الولد مع الأبوين

الحديث الاول : صحيح .

وما تضمنه من الرد على البنت وأحد الأبوين أرباعاً هو المشهور بين الأصحاب والمقطوع به في كلامهم ، كذا الرد على البنتين وأحد الأبوين أخماساً و لم يخالف فيه إلا ابن الجنيدي ، فإنه خصّ الفاضل في الصورة الأخيرة بالبنتين .

قوله : « وما أصاب سهمين » فللأبوين هذا مع عدم الحاجب ، وأمّا معه فيرد على الأب والبنت أرباعاً على المشهور ، وذهب الشيخ معين الدين المصري إلى أن الرد أيضاً خماسي ، لكن للأب منها سهمان سهم الأم و سهمه ، لأن حجب الأم للتوفير

٢ - عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة قال : وجدت في صحيفة الفرائض رجل مات وترك ابنته وأبويه فللابنة ثلاثة أسهم وللأبوين لكل واحد منهما سهم يقسم المال على خمسة أجزاء فما أصاب ثلاثة أجزاء فللابنة وما أصاب جزئين فللأبوين .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، ومحمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس جميعاً ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجد فقال : ما أجد أحداً قال فيه إلا برأيه إلا أمير المؤمنين عليه السلام قلت : أصلحك الله فما قال فيه أمير المؤمنين عليه السلام ؟ قال : إذا كان غداً فألقني حتى أفرئك في كتاب ، قلت : أصلحك الله حدثني فإن حديثك أحب إلي من أن تفرئني في كتاب ، فقال لي الثانية : اسمع ما أقول لك إذا كان غداً فألقني حتى أفرئك في كتاب فأثبته من الغد بعد الظهر وكانت ساعتى التي كنت أدخله فيها بين الظهر والعصر وكنت أكره أن أسأله إلا خالياً خشية أن يقتيني من أجل من يحضره بالتيقة فلما دخلت عليه أقبل على ابنه جعفر عليه السلام فقال له : إقرأ زرارة صحيفة الفرائض ثم قام لينام فبقيت أنا وجعفر عليه السلام في البيت فقام فأخرج إلي صحيفة مثل فخذ البعير فقال : لست أفرئكها حتى تجعل لي عليك الله أن لا أحدث بما تقرأ فيها أحداً أبداً حتى آذن لك ولم يقل : حتى يأذن لك أبي ، قلت : أصلحك الله ولم تضيق علي ولم بأمرك أبوك بذلك ؟ فقال لي : ما أنت بناظر فيها إلا على ما قلت لك ، قلت : فذاك لك ، وكنت رجلاً عالماً بالفرائض والصايات ، بصيراً بها ، حاسباً لها ، ألث الزمان أطلب شيئاً يلقي علي من الفرائض والصايات لا أعلمه فلا أقدر عليه فلما ألقى إلي طرف الصحيفة إذا كتاب غليظ يعرف أنه من كتب الأولين فنظرت فيها فإذا فيها خلاف ما بأيدي الناس من الصلة و

على الاب .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

الحديث الثالث : صحيح .

قوله : «ثم قام لينام» يدل على عدم كراهة النوم بين الظهرين ، بل على استحبابه ، والظاهر أنه داخل في القيلولة كما يظهر من كلام بعض اللغويين ، قوله : «من الصلة»

الأمر بالمعروف الذي ليس فيه اختلاف وإذا عامته كذلك فقرأته حتى أتيت على آخره
 بخبت نفس وقلة تحفظ و سقام رأي وقلت : وأنا أقرؤه ؟ باطل حتى أتيت على آخره ثم
 أدرجتها ودفعتها إليه فلمّا أصبحت لقيت أبا جعفر عليه السلام فقال لي : أقرأت صحيفة الفرائض ؟
 فقلت : نعم ، فقال : كيف رأيت ما قرأت ؟ قال : قلت : باطل ليس بشيء هو خلاف ما الناس عليه قال :
 فإن الذي رأيت والله يازرارة هو الحق ، الذي رأيت إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام
 بيده فأتاني الشيطان فوسوس في صدري فقال : وما يدريه أنه إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط
 علي عليه السلام بيده فقال لي قبل أن أنطق : يازرارة لا تشكّن ود الشيطان والله إنك شككت
 وكيف لأدري أنه إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام بيده وقد حدثني أبي عن جدي
 أن أمير المؤمنين عليه السلام حدثه ذلك ، قال : قلت : لا ، كيف جعلني الله فداك و ندمت على
 ما فاتني من الكتاب ولو كنت قرأته وأنا أعرفه لرجوت أن لا يفوتني منه حرف
 قال : عمر بن أذينة قلت : لزرارة فإن أناساً حدثوني عنه ، وعن أبيه عليه السلام بأشياء
 في الفرائض فأعرضها عليك فما كان منها باطلاً فقل : هذا باطل وما كان منها حقاً فقل :
 هذا حق ولا ترووه واسكت فحدثته بما حدثني به محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام في
 الابنة والأب والابنة والأُم والابنة والأبوين فقال : هو والله الحق .
 وقال الفضل بن شاذان في ابنة وأب للابنة النصف وللأب السدس وما بقي ردّ
 عليهما على قدر أنصائبهما .

وكذلك إن ترك ابنة وأُمّاً فللابنة النصف والأُم السدس وما بقي ردّ عليهما على
 قدر أنصائبهما وقد قال بعض الناس : وما بقي فللابنة لأنها أقرب من الوالدين و غلط في
 ذلك كله لأنّ الأبوين يتقرّبان بأنفسهما كما يتقرّب الولد وليسوا بأقرب من الأبوين و
 والصواب أن يردّ عليهم ما بقي على قدر أنصائبهم لأنهم استكملوا سهامهم فكانوا أقرب
 الأرحام فكان ما بقي من المال لهم بقراءة الأرحام فيقسم ذلك بينهم على قدر منازلهم فيكون

أي صلة القرابة بالتعصيب، ويحتمل أن يكون بياناً للخلاف أي كان فيه صلة الأقربين
 والردّ عليهم خلافاً لما يفعله الناس، فيكون بياناً لما يعتقده وقت الرواية لا وقت

حكم ما بقي من المال حكم ما قسمه الله عزّ وجلّ بينهم لا يخالف الله في حكمه ولا يتغير قسمته .

وإن ترك بنتاً وأبوين فللابنة النصف وللأبوين السدسان وما بقي ردّ عليهم على قدر أنصبتهم لأنّ الله جلّ وعزّ لم يردّ على أحد دون الآخر وجعل للنساء نصيباً كما جعل للرجال نصيباً وسوى في هذه الفريضة بين الأب والأمّ .

وإن ترك ابنتين وأبوين فللابنتين الثلثان وللأبوين السدسان .

وإن ترك ثلاث بنات أو أكثر فللأبوين السدسان وللبنات الثلثان .

وإن ترك أبوين وابناً وبنتاً فللأبوين السدسان وما بقي فين الابن والابنة للذكر مثل حظّ الانثيين .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث الولد مع الزوج والمرأة والأبوين ﴾

١ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ؛ و محمد بن عيسى ، عن يونس بن عبد الرحمن جميعاً ، عن عمر بن أذينة قال : قلت لزراعة : إنّي سمعت محمد بن مسلم وبكيراً يرويان عن أبي جعفر (عليه السلام) في زوج وأبوين وابنة فللزّوج الرّبع ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً وللأبوين السدسان أربعة أسهم من اثني عشر سهماً وبقي خمسة أسهم فهو للابنة لأنّها لو كانت ذكراً لم يكن لها غير خمسة من اثني عشر سهماً وإن كانتا اثنتين فلمّا خمسة من اثني عشر سهماً لأنّهما لو كانا ذكراً لم يكن لهما غير ما بقي خمسة من اثني عشر ، قال زراعة : هذا هو الحقّ إذا أردت أن تلقى العول فتجعل الفريضة لا تعول فإنّها تدخل النقصان

القراءة ، وهذه الأشياء كانت في بدو أمر زراعة قبل رسوخه في الدين ، فلا ينافي جلالته وعلوّ شأنه .

باب ميراث الولد مع الزوج والمرأة والأبوين

الحديث الاول : صحيح .

على الَّذِينَ لَهُم الزِّيَادَةُ مِنَ الْوَلَدِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِّ وَالْأُمِّ فَأَمَّا الزَّوْجُ وَالْأَخُوَّةُ لِلْأُمِّ فَإِنَّهُمْ لَا يَنْقُصُونَ مِمَّا سَمَّى اللَّهُ لَهُمْ شَيْئاً .

٢ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، وَتَجْدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ تَجْدٍ جَمِيعاً ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ ، وَعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ ، عَنْ تَجْدِ بْنِ مُسْلَمٍ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأَبُويَهَا وَابْنَتَهَا قَالَ : لِلزَّوْجِ الرَّبْعُ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ سَهْماً وَاللَّابُوتَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِثْمِينَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ سَهْماً وَبَقِيَ خَمْسَةُ أَشْهُمٍ فَهِيَ لِلْإِبْنَةِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَكَراً لَمْ يَكُنْ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ أَشْهُمٍ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ سَهْماً لِأَنَّ الْأَبُوتَيْنِ لَا يَنْقُصَانِ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ السُّدُسِ شَيْئاً ، وَأَنَّ الزَّوْجَ لَا يَنْقُصُ مِنَ الرَّبْعِ شَيْئاً .

٣ - حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ تَجْدِ بْنِ سَمَاعَةَ قَالَ : دَفَعَ إِلَيَّ صَفْوَانُ كِتَاباً لِمُوسَى ابْنِ بَكْرٍ فَقَالَ لِي : هَذَا سَمَاعِي مِنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ وَقَرَأْتُهُ عَلَيْهِ فَإِذَا فِيهِ مُوسَى بْنُ بَكْرٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ زُرَّادَةَ قَالَ : هَذَا مِمَّا لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُمَا سَأَلَا عَنْ امْرَأَةٍ تَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأُمَّهَا وَابْنَتَهَا ؟ فَقَالَ : لِلزَّوْجِ الرَّبْعُ وَاللَّامُ السُّدُسُ وَاللَّابْنَتَيْنِ مَا بَقِيَ لَأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا رَجُلَيْنِ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا شَيْءٌ إِلَّا مَا بَقِيَ وَلَا تَزَادُ الْمَرْأَةُ أَبَداً عَلَى نَصِيبِ الرَّجُلِ لَوْ كَانَ مَكَانَهَا .

وَإِنْ تَرَكَ الْمَيِّتُ أُمّاً وَأَباً وَامْرَأَةً وَابْنَةً فَإِنَّ الْفَرِيزَةَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ سَهْماً لِلْمَرْأَةِ الثَّمَنُ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ وَلِأَحَدِ الْأَبُوتَيْنِ السُّدُسُ أَرْبَعَةُ أَشْهُمٍ وَالْإِبْنَةُ النِّصْفُ اثْنَيْ عَشَرَ سَهْماً وَبَقِيَ خَمْسَةُ أَشْهُمٍ هِيَ مُرَدُّوَةٌ عَلَى سَهَامِ الْإِبْنَةِ وَأَحَدُ الْأَبُوتَيْنِ عَلَى

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « وَلَا تَزَادُ الْمَرْأَةُ » لَا يَنْتَقِضُ هَذَا بِمَا إِذَا اجْتَمَعَ الزَّوْجُ مَعَ الْأَبُوتَيْنِ ، وَلَمْ يَكُنْ حَاجِبَ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ نَصِيبُ الْأُمِّ أَكْثَرَ ، لِأَنَّهُ عليه السلام قَالَ : « لَوْ كَانَ مَكَانَهَا » وَهَذَا لَا يَنَافِي كَوْنُ نَصِيبِ الْأُنْثَى مَعَ الْاجْتِمَاعِ أَكْثَرَ عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ خُصُوصُ الْأَوْلَادِ .

قدر سهامهما ولا يردُّ على المرأة شيء .

وإن ترك أبوين وامرأة وبنثاً فهي أيضاً من أربعة وعشرين سهماً للأبوين السدسان ثمانية أسهم لكل واحد منهما أربعة أسهم وللمرأة الثمن ثلاثة أسهم وللابنة النصف اثني عشر سهماً و بقي سهم واحد مردودٌ على الابنة و الأبوين على قدر سهامهم ولا يردُّ على المرأة شيء .

وإن ترك أباً وزوجاً وابنة فللأب سهمان من اثني عشر وهو السدس ، و للزوج الربع ثلاثة أسهم من اثني عشر وللابنة النصف ستة أسهم من اثني عشر و بقي سهم واحد مردودٌ على الابنة والأب على قدر سهماهما ولا يردُّ على الزوج شيء ولا يرث أحد من خلق الله مع الولد إلا الأبوان والزوج والزوجة فإن لم يكن ولد وكان ولد الولد ذكوراً كانوا أو إناثاً فإنهم بمنزلة الولد، وولد البنين بمنزلة البنين يرثون ميراث البنين ، وولد البنات بمنزلة البنات يرثون ميراث البنات وبحجبون الأبوين والزوج والزوجة عن سهامهم الأكثر وإن سفلوا ببطنين وثلاثة وأكثر يرثون ما يرث ولد الصلب وبحجبون ما يحجب ولد الصلب .

﴿باب﴾

﴿ميراث الأبوين مع الزوج و الزوجة﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محسن بن أحمد ، عن أبان بن عثمان ، عن إسماعيل الجعفي ، عن أبي جعفر عليه السلام في زوج وأبوين قال : للزوج النصف وللأم الثلث

قوله عليه السلام : «وولد البنين» يردهما من مذهب السيد و ابن إدريس أن أولاد الأولاد يقتسمون تقاسم الأولاد من غير اعتبار من تقرّبوا به .

قوله عليه السلام : «ويحجبون» يدل على حجب أولاد الأولاد الأبوين عن الأكثر من السدس كما هو المشهور خلافاً للصدوق حيث قال : مع الأبوين لا يرث أولاد الأولاد كما مرّ ، وأمّا منعهما الزوجين عن نصيبهما الأعلى فلا خلاف فيه .

باب ميراث الأبوين مع الزوج و الزوجة

الحديث الاول : مجهول .

وللأب ما بقي ، وقال : في امرأة مع أبوين قال : للمرأة الربع والأُم الثلث وما بقي فللأب .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن إسماعيل ابن عبد الرحمن الجعفي ، عن أبي جعفر عليه السلام في زوج وأبوين قال : للزوج النصف وللأُم الثلث وما بقي فللأب .

٣ - وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ؛ ومحمد بن عيسى ، عن يونس جميعاً ، عن عمر بن أذينة ، عن محمد بن مسلم أن أبا جعفر عليه السلام أقرأه صحيفة الفرائض التي أملاها رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام بيده فقرأت فيها امرأة تركت زوجها وأبويها فللزوج النصف ثلاثة أسهم وللأُم سهمان الثلث تاماً وللأب السدس سهم .

٤ - وعنه ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة قال : قلت لزرارة : إن أناساً قد حدثوني عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام بأشياء في الفرائض فأعرضها عليك فما كان منها باطلاً فقل : هذا باطل وما كان منها حقاً فقل : هذا حق ، ولا ترويه واسكت فحدثته بما حدثني به محمد بن مسلم في الزوج والأبوين فقال : والله هو الحق .

٥ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن علي بن الحسن بن رباط ، عن عبد الله بن وضاح ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة توفيت وترك زوجها وأُمها وأباها قال : هي من ستة أسهم للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأُم الثلث سهمان وللأب السدس سهم .

الحديث الثاني : حسن .

الحديث الثالث : صحيح .

الحديث الرابع : حسن .

الحديث الخامس : موثق .

قوله عليه السلام : «فلامه الثلث» قال الفاضل الاسترآبادي في تفسير آيات الاحكام:

أي مما ترك ، حذف بقرينة ما تقدم ، فلها ثلث جميع ما ترك دائماً ، لا ثلث ما بقي بعد حصّة الزوجية ، كما هو رأي الجمهور ، و كان ما ذكرناه لا خلاف فيه بين

قال الفضل بن شاذان في هذه المسألة : و من الدليل على أنَّ للأُمَّ الثلث من جميع المال أنَّ جميع من خالفنا لم يقولوا في هذه الفريضة للأُمَّ السدس وإنما قالوا للأُمَّ ثلث ما بقي وثلث ما بقي هو السدس ولكنهم لم يستجيزوا أن يخالفوا لفظ الكتاب فأثبتوا لفظ الكتاب و خالفوا حكمه وذلك خلاف على الله وعلى كتابه و كذلك ميراث المرأة مع الأبوين للمرأة الرُّبُع وللأُمَّ الثلث كاملاً وما بقي فللأب لأنَّ الله جلَّ ذكره قد سمى في هذه الفريضة و في التي قبلها للمرأة الرُّبُع و للزوج النصف و للأُمَّ الثلث ولم يسم للأب شيئاً وإنما قال : « وورثه أبواه فلا مَهَّ الثلث » ، وكان ما بقي بعد ذهاب السهام للأب فإنما يرث الأب ما بقي .

باب الكلالة

١ - عدَّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ؛ وعليُّ

أصحابنا .

وقال في مجمع البيان ^(١) هو مذهب ابن عباس وأئمتنا عليهم السلام ، و هو الظاهر من الآية وقيد الجمهور « وورثه أبواه » بفحسب فقالوا : حينئذ يكون لها الثلث من جميع ما ترك ، وأما إذا كان معها وارث آخر مثل الزوج فلها حينئذ ثلث ما بقي بعد حصته ، كما قال في الكشف والبيضاوي : وذلك بعيد أمّا أولاً فلأنَّ التقدير خلاف الظاهر .

وأما ثانياً فلأنَّه ما كان يحتاج حينئذ إلى قوله فإن لم يكن له ولد .

وأما ثالثاً فلأنه لم يفهم حينئذ ثبوت فريضة للأُم مع وجود وارث غير الولد فكيف يكون لها ثلث ما بقي مع كونه سدس الأصل .

باب الكلالة

الحديث الاول : صحيح .

ابن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ؛ وعبدالله بن بكير ، عن محمد ابن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا ترك الرجل أباه أو أمه أو ابنه أو ابنته إذا ترك واحداً من هؤلاء الأربعة فليس لهم الذين عنى الله عز وجل "قل الله يفتيكُم في الكلالة" .

٢ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن علي بن رباط ، عن حمزة بن حمران قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الكلالة فقال : مالم يكن ولد ولا والد .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : الكلالة مالم يكن ولد ولا والد .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث الاخوة والاخوات مع الولد ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن الحسن الأشعري قال : وقع بين رجلين من بني عُمَيّ منازعة في ميراث فأشرت عليهما بالكتاب إليه في ذلك ليصدرا عن رأيه فكتبنا إليه جميعاً جعلنا الله فداك ماتقول في امرأة تركت زوجها وابتنتها لأبيها وأمها ؟ وقلت : جعلت فداك إن رأيت أن تجيبنا بمر الحق فخرج إليهما كتاب بسم الله الرحمن الرحيم عافانا الله وإيّاكما أحسن عافية فهمت كتابكما ذكرتما أن امرأة ماتت وترك زوجها وابتنتها واختها لأبيها وأمها فالفرضة للزوج الربع وما بقي فللابنة .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن عبدالله

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : حسن كالصحيح .

باب ميراث الاخوة والاخوات مع الولد

الحديث الاول : مجهول .

الحديث الثاني : مجهول .

ابن محرز قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل ترك ابنته و أخته لأبيه و أمه فقال : المال كله للابنة وليس للأخت من الأب و الأم شيء فقلت : فإننا قد احتجنا إلى هذا والميت رجل من هؤلاء الناس و أخته مؤمنة عارفة قال : فخذ النصف لها خذوا منهم كما يأخذون منكم في سنتهم وقضايهم قال ابن اذينة : فذكرت ذلك لزرارة فقال : إن على ماجاء به ابن محرز لنوراً .

٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن اذينة ، عن زرارة قال : قال زرارة : الناس والعامّة في أحكامهم و فرائضهم يقولون قولاً قد أجمعوا عليه وهو الحجّة عليهم يقولون في رجل توفي وترك ابنته أو ابنتيه وترك أخاه لأبيه وأمّه أو أخته لأبيه وأمّه أو أخته لأبيه أو أخاه لأبيه أنهم يعطون الابنة النصف أو ابنتيه الثلثين و يعطون بقيّة المال أخاه لأبيه وأمّه أو أخته لأبيه وأمّه دون عصبه بنبي عمّه و بني أخيه ولا يعطون الإخوة للأم شيئاً ، قال : فقلت لهم : فهذه الحجّة عليكم إنما سمى الله للإخوة للأمّ أنّه يورث كلاله فلم تعطوهم مع الابنة شيئاً وأعطيتم الأخت للأب و الأمّ والأخت للأب بقيّة المال دون العمّ والعصبه وإنما سمّاهم الله عزّ وجلّ كلاله كما سمى الإخوة للأمّ كلاله فقال عزّ وجلّ من قائل : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله » فلم فرقتم بينهما ؟ فقالوا : السنّة وإجماع الجماعة قلنا : سنّة الله وسنّة رسوله أو سنّة الشيطان وأوليائه فقالوا : سنّة فلان وفلان قلنا : قد تابعتونا في خصلتين وخالفتمونا في خصلتين قلنا : إذا ترك واحداً من أربعة فليس الميت يورث كلاله إذا ترك أباً أو ابناً قلتم : صدقتم ، فقلنا أو أمّاً أو ابنة فأبيتم علينا ثمّ تابعتونا في الابنة فلم تعطوا الإخوة من الأمّ معها شيئاً وخالفتمونا في الأمّ فكيف تعطون الإخوة للأمّ الثلث مع الأمّ وهي حيّة وإنما يرثون بحقها ورحمها وكما أنّ الإخوة والأخوات للأب و الأمّ والأخوة والأخوات للأب لا يرثون مع الأب شيئاً لأنهم يرثون بحق الأب كذلك الإخوة والأخوات للأمّ لا يرثون معها شيئاً وأعجب

قوله عليه السلام : « خذوا منهم » قال به الشيخ ، وذكر الشهيد في الدروس ولم ينكره .

الحديث الثالث : حسن .

من ذلك أنكم تقولون : إن الأخوة من الأم لا يرثون الثلث ويحبسون الأم عن الثلث فلا يكون لها إلا السدس كذباً وجهلاً و باطلاً قد أجمعتم عليه ، فقلت لزرارة : تقول هذا برأيك ؟ فقال : أنا أقول هذا برأيي ! إنني إذاً لفاجر أشهد أنه الحق من الله ومن رسوله ﷺ .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، ومحمد بن عيسى ، عن يونس جميعاً ، عن عمر بن أذينة ، عن بكير بن أعين قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : امرأة تركت زوجها وإخوتها وأخواتها لأبيها فقال : للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأخوة من الأم الثلث المذكور والانشى فيه سواء وبقي سهم فهو للأخوة والأخوات من الأب المذكور مثل حظ الانثيين لأن السهام لاتعول ولا ينقص الزوج من النصف ولا الأخوة من الأم من ثلثهم لأن الله عز وجل يقول : « فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » ، وإن كانت واحدة فلها السدس والذي عنى الله تبارك وتعالى في قوله : « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » إنما عنى بذلك الأخوة والأخوات من الأم خاصة ، وقال في آخر سورة النساء : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت (يعني أختاً لأم وأب أو أختاً لأب) فلها نصف ماترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللمذكر مثل حظ الأنثيين » فهم الذين يزدادون وينقصون وكذلك أولادهم الذين يزدادون وينقصون ولو أن امرأة تركت زوجها وإخوتها لأمها وأختها لأبيها كان للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأخوة من الأم سهمان وبقي سهم فهو للاختين لأب وإن كانت واحدة فهو لها لأن الأختين لأب لو كانتا أخوين لأب لم يزد على ما بقي ولو كانت واحدة أو كان مكان الواحدة أخ لم يزد على ما بقي ولا يزد انثى من الأخوات ولا من الولد على ما لو كان ذكراً لم يزد عليه .

قوله لا يرثون الثلث أي مع الابنة والابنتين كما مر ، والأظهر أن كلمة « لا » زيدت من النساخ .

الحديث الرابع : حسن .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ؛ ومحمد بن عيسى ، عن يونس ، عن
 عمر بن أذينة ، عن بكير قال : جاء رجل إلى أبي جعفر عليه السلام فسأله عن امرأة تركت زوجها
 وإخوتها لأُمِّها وأختها ، لأبيها فقال : للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأخوة من الأم الثلث
 سهمان وللأخت من الأب السدس سهم ، فقال له الرجل : فإن فرائض زيد وفرائض
 العامة والقضاء على غير ذلك يا أبا جعفر يقولون للأخت من الأب ثلاثة أسهم تصير من ستة
 تعول إلى ثمانية ، فقال أبو جعفر عليه السلام : ولم قالوا ذلك ؟ قال : لأن الله عز وجل يقول :
 «وله أخت فلها نصف ما ترك» فقال أبو جعفر عليه السلام : فإن كانت الأخت أختاً ؟ قال : فليس
 له إلا السدس ، فقال له أبو جعفر عليه السلام : فما لكم نقصتم الأخ إن كنتم تحتجبون للأخت النصف
 بأن الله سمى لها النصف فإن الله قد سمى للأخ الكل والكل أكثر من النصف لأنه
 قال عز وجل : «فلها النصف» وقال للأخ وهو يرثها يعني جميع مالها إن لم يكن لها ولد
 فلا تعطون الذي جعل الله له الجميع في بعض فرائضكم شيئاً و تعطون الذي جعل الله له
 النصف تاماً ، فقال له الرجل : أصلحك الله فكيف تعطى الأخت النصف ولا تعطى الذكر
 لو كانت هي ذكراً شيئاً قال : تقولون في أم وزوج وإخوة لأُمِّ وأخت لأب يعطون
 الزوج النصف والأم السدس والأخوة من الأم الثلث والأخت من الأب النصف ثلاثة فيجعلونها
 من تسعة وهي من ستة فترفع إلى تسعة قال : وكذلك تقولون قال : فإن كانت الأخت
 ذكراً أختاً لأب قال : ليس له شيء ، فقال الرجل لأبي جعفر عليه السلام : جعلني الله فداك
 فما تقول أنت ؟ فقال : ليس للإخوة من الأب والأم ولا للإخوة من الأم ولا للإخوة
 من الأب مع الأم شيء ، قال عمر بن أذينة : وسمعت من محمد بن مسلم يرويه مثل ما ذكر
 بكير المعنى سواء ولست أحفظه بحروفه وتفصيله إلا معناه ، قال : فذكرت ذلك لزرارة
 فقال : صدقا هو والله الحق .

٦ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ،
 عن ابن محبوب ، عن العلامة بن رزين ، وأبي أيوب ؛ وعبد الله بن بكير ، عن محمد بن مسلم ،

الحديث الخامس : صحيح .

الحديث السادس : صحيح .

عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : ما تقول في امرأة ماتت وترك زوجها وإخوتها لأُمِّها وإخوة وأخوات لأبيها ؟ فقال : للزوج النصف ثلاثة أسهم ولا إخوتها لأُمِّها الثلث سهمان الذكر والأنثى فيه سواء ، وبقي سهم فهو للإخوة والأخوات من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين لأن السهام لاتعمل وإن الزوج لا ينقص من النصف ولا الإخوة من الأم من ثلثهم لأن الله عز وجل يقول : « فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » وإن كان واحداً فله السدس ، وإنما عنى الله في قوله تعالى : « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس » ، وإنما عنى بذلك الإخوة والأخوات من الأم خاصة ، وقال : في آخر سورة النساء : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت (يعني بذلك أختاً لأب وأم أو أختاً لأب) فلهما نصف مترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » وهم الذين يزدادون وينقصون قال : ولو أن امرأة تركت زوجها وأختها لأُمِّها وأختها لأبيها كان للزوج النصف ثلاثة أسهم ولا أختها لأُمِّها الثلث سهمان ولا أختها لأبيها السدس سهم وإن كانت واحدة فهو لها لأن الأختين من الأب لا يزدادون على ما بقي ولو كان أخ لأب لم يزد على ما بقي .

٧- محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج عن بكير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله رجل عن أختين وزوج فقال : النصف والنصف فقال الرجل : أصلحك الله قد سمى الله لهما أكثر من هذا لهما الثلثان فقال : ما تقول في أخ وزوج ؟ فقال : النصف والنصف ، فقال : أليس قد سمى الله المال فقال : « وهو يرثها إن لم يكن لها ولد » .

٨- سعد بن أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن موسى بن بكر ، عن علي بن سعيد قال : قال لي زرارة ما تقول في رجل ترك أبويه وإخوته لأُمِّه ؟ فقلت : لأُمِّه السدس وللأب ما بقي فإن كان له إخوة فلا لأُمِّه السدس

الحديث السابع : مجهول كالحسن .

الحديث الثامن : ضعيف على المشهور .

وقال: إنما أولئك الإخوة للأب و الأخوة للأب والأم وهو أكثر لنصيبها إن أعطوا الإخوة للأم الثلث وأعطوها السدس وإنما صار لها السدس وحجبها الإخوة للأب و الأخوة من الأب والأم لأن الأب ينفق عليهم فوفر نصيبه وانتقصت الأم من أجل ذلك فأما الإخوة من الأم فليسوا من هذه في شيء لا يحجبون أمهم من الثلث قلت: فهل تترك الإخوة من الأم شيئاً؟ قال: ليس في هذا شك إنما كما أقول لك.

٩- محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي، عن عبدالله بن المغيرة، عن موسى بن بكر قال: قلت لزراعة: إن بكيراً حدثني عن أبي جعفر عليه السلام أن الإخوة للأب و الأخوات للأب و الأم يزادون و ينقصون لأنهن لا يكن أكثر نصيباً من الإخوة و الأخوات للأب و الأم لو كانوا مكانهن لأن الله عز وجل يقول: «إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد» يقول: يرث جميع مالها إن لم يكن لها ولد فأعطوا من سمى الله له النصف كملاً وعمدوا فأعطوا الذي سمى الله له المال كله أقل من النصف والمرأة لا تكون أبداً أكثر نصيباً من رجل لو كان مكانها، قال: فقال زراعة: وهذا قائم عند أصحابنا لا يختلفون فيه.

قوله وهو أكثر لنصيبها، قال الفاضل الاستر آبادي: في العبارة نوع حزاة و كأنه سقط من القلم شيء، و كأن المراد منها أن العامة زعموا أن الإخوة من الأم يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس، وهم يرثون معها الثلث.

و على التحقيق الحجب بهذا المعنى إكثار في نصيبها، لأنها أخذت السدس وأولادها أخذوا الثلث.

الحديث التاسع: ضعيف على المشهور.

قوله: «أن الإخوة» الظاهر الأخوات.

قوله: «والأخوات للأب» الظاهر زيادة الأخوات، من النسخ.

و قال الفاضل الاستر آبادي: في العبارة قصور واضح، وهو من سهو القلم، والمراد منها أن الأخت والأخوات للأب و الأم يزادون و ينقصون لأنهن لا يكن أكثر نصيباً من الأخ و الأخوة للأب و الأم.

١٠-عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن جميل عن عبد الله بن محمد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل ترك ابنته وأخته لأبيه وأمه فقال : المال كله لابنته .

قال الفضل : إن الله عز وجل إنما جعل للأخت فريضة إذا لم يكن لها ولد فقال : « إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك » فإذا كان له ولد فليس لها شيء فمن أعطاهما فقد خالف الله ورسوله وكذلك ولد الولد ذكوراً كانوا أو إناثاً وإن سفلوا فإن الأخوة والأخوات لا يرثون مع الولد وكذلك الأخوة والأخوات لا يرثون مع الوالدين ولا مع أحدهما .

قال الفضل : و العجب للقوم أنهم جعلوا للأخت مع الابنة النصف وهي أقرب من الأخت وأخرى أن تكون على مخالفة الكتاب ولم يجعلوا لابنة الابن مع الابنة نصفاً وهي أقرب من الأخت وأخرى أن تكون عصة من الأخت كما أن ابن الابن مع الأخ هو العصة دون الأخ ولا يجعلون أيضاً لها الثلث حتى كأنها ابنة مع ابنة ابن كما جعلوا للأخت النصف كأنها أخ مع الابنة فليس لهم في أمرا الأخت كتاب ولا سنة جامعة ولا قياس وابنة الابن كانت أحق أن تفضل على الأخت من الأخت [إن تفضل على ابنة الابن] إذا كانت ابنة الابن ابنة الميت والأخت ابنة الأم والله المستعان .

قال : والأخوة والأخوات من الأب يقومون مقام الأخوة والأخوات من الأب والأم إذا لم يكن إخوة وأخوات لأب وأم ويرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون وهذا مجمع عليه إن مات رجل وترك أخاً لأب [و] أم فالمال كله له وكذلك إن كانا أخوين أو أكثر من ذلك فالمال بينهم بالسوية .

الحديث العاشر : ضعف على المشهور قوله وأخرى ، أي قولهم .

قوله : « ولا يجعلون أيضاً لها الثلث » لا يخفى أن هذا لا يستقيم على ما رأينا من مذاهبهم إلا أن يكون النسخة في الأول « ولم يجعلوا لابنة الابنة » وفي هذا الموضع « السدس » مكان الثلث ، فإنهم لا يعطون ابنة الابنة مع البنت شيئاً ، ويعطون ابنة الابن السدس بقية نصيب البنتين والبنيات ، وفي بعض النسخ هناك مع ابن بنت ، وهو لا يستقيم

وإن ترك أختاً لأب وأُمّ فلها النصف بالتسمية والباقي مردودٌ عليها لأنها أقرب الأرحام وهي ذات سهم وكذلك إن ترك أختين أو أكثر من ذلك فلهن الثلثان بالتسمية والباقي يردّ عليهنّ بسهام ذوي الأرحام .

وإن كانوا إخوة وأخوات لأب وأُمّ فالمال بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين وكذلك إخوة وأخوات من الأب يقومون مقام الإخوة والأخوات من الأب والأُمّ إذا لم يكن إخوة وأخوات لأب وأُمّ .

وإن ترك أختاً لأب وأُمّ وأختاً لأب فالمال كلّهُ للأخت وللأب والامّ وسقط الأخ للاب ولا تراث الإخوة من الاب ذكوراً كانوا أو إناثاً مع الإخوة للأب والامّ ذكوراً كانوا أو إناثاً فإن ترك أختاً لأب وأُمّ وأختاً لأب فالمال كلّهُ للأخت للاب والامّ [وإن ترك أختاً لأب وأُمّ وأختاً لأب فالمال كلّهُ للأخت وللأب والامّ] يكون لها النصف بالتسمية ويكون ما بقي لها وهي أقرب أولي الأرحام لأنّ النبي ﷺ قال: أعيان بني الاب أحقّ بالميراث من ولد العلات وهذا يجمع عليه من قوله ﷺ .

وإن ترك أختاً لأب وأُمّ وأختاً لأُمّ فللأخت السدس وما بقي فللأخت وللأب والامّ وإنما تسقط الإخوة من الأب لأنّهم لا يقومون مقام الإخوة من الأب والامّ إذا لم يكن إخوة لأب وأُمّ كما يقوم الإخوة من الاب مقام الإخوة من الاب والامّ إذا لم يكن إخوة لاب وأُمّ .

وإن ترك إخوة وأخوات لاب وأُمّ وأختاً لأُمّ فللأخت والأخت من الأمّ

لأنّهم لا يعطون أولاد البنات شيئاً ، وظاهر التشبيه والتعليل أن يكون مع ابن الابن لكن لا يستقيم الثلث ، فانّهم يعطون ابن الابن بقية المال عن فرض البنت والبنّتين ، ويمكن أن يكون مع تخصيصه الثلث ، لأنّه جعلها بمنزلة البنت للصلب ، وهي مع بنت أخرى لها الثلث ، فالتشبيه في أصل إعطاء النصيب لا قدره ، و على أيّ وجه لا يخلو من تكلف .

قوله ﷺ : «أعيان بني الام» قال في النهاية^(١) في حديث عليّ رضي الله عنه : «أن أعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات» الأعيان : الإخوة لأب واحد وام واحدة ، مأخوذ من

الثلث بينهما بالسوية وما بقي فبين الأخوة والاخت للاب والام للذكر مثل حظ الأنثيين .

وإن ترك أختاً لاب وأماً وأخاً وأختاً لأماً فللاخ والأخت الأم الثلث وللأخت للاب والأم النصف وما بقي ردّ عليهما على قدر أنصائبهما .

وإن ترك إخوة لأماً وأخاً لاب فللاخوة من الأم الثلث الذكر والأنثى فيه سواء وما بقي فللاخ للاب .

وإن ترك أختين لاب وأماً وأخاً لأماً أو أختاً لأماً فللاختين للاب والأم الثلثان وللأخ أو الأخت من الأم السدس وما بقي ردّ عليهم على قدر أنصائبهم وإن ترك أختاً لاب وأماً وإخوة لأماً وابن أخ لاب وأماً فللاخوة من الأم الثلث والأخت للاب والأم النصف وما بقي ردّ عليهنّ على قدر أنصائبهنّ ويسقط ابن الاخ للاب والأم .

وإن ترك أختاً لاب وابن أخ لاب وأماً فالمال كله للاخ للاب لأنه أقرب يظن

عين الشيء وهو النفيس منه ، وبنو العلات الأخوة لأب واحد وأمهات شتى .

وقال في القاموس : العلة الضرة ، وبنو العلات بنو أمهات شتى من رجل .

وقال في الصحاح : بنو العلات هم أولاد الرجل من نسوة شتى ، سميت بذلك لأن الذي يتزوجهنّ على أولى قد كانت قبلها ناهل ، ثم علّ من هذه ، والعلل : الشرب الثاني يقال : علل بعد نهل .

قوله : « وما بقي ردّ عليهما » اختلف الأصحاب فيما إذا اجتمعت كلاله الأم

مع كلاله الأبوين ، وزادت التركة عن نصيبهما هل تختصّ الزيادة بالمتقرب بالأبوين ،

أو يرّد عليهما بنسبة سهامهما ؟ فالمشهور بين الأصحاب إختصاص المتقرب بالأبوين بالفاضل ، بل ادّعى عليه جماعة الإجماع ، وقال ابن أبي عقيل والفضل : الفاضل يرّد

عليهما على نسبة السهام ، ولو كان مكان المتقرب بالابوين المتقرب بالاب فقط فاختلفوا

فيه ، فذهب الصدوق والشيخ في النهاية والاستبصار وابن البراج وأبو الصلاح ،

وأكثر المتأخرين إلى الإختصاص هنا أيضاً ، لرواية محمد بن مسلم ، وذهب الشيخ في

المبسوط وابن الجنيد وابن ادريس والمحقق إلى أنّه يرّد عليهما ، والأوّل أقوى .

وقرابتهم من جهة واحدة ولا يشبه هذا أخاً لأمّ وابن أخ لاب لان قرابتهم من جهتين
فياخذ كل واحد منهما من جهة قرابته .

وإن ترك ثلاثة بني إخوة متفرقين فلابن الاخ للأمّ السدس وما بقي فلابن الاخ
للأب والأمّ وسقط الباقيون و بنو الاخوة من الأب وبنات الاخوة من الأب يقومون مقام
بني الاخوة و بنات الاخوة من الأب والأمّ إذا لم يكن بنو إخوة وأخوات لاب وأمّ .

فإن ترك ابن أخ لاب وأمّ وابن أخ لأمّ فلابن الاخ للأمّ السدس نصيب أمّه
وما بقي فلابن الاخ للأب والأمّ نصيب أبيه وكذلك ابنة أخت من الأمّ و بنت الاخت
من الأب والأمّ يقمن كل واحدة منهما مقام أمّها وترث ميراثها .

وإن ترك أخاً لأمّ وابن أخ لاب وأمّ فللاخ للأمّ السدس وما بقي فلابن الاخ للأب
والأمّ لانه يقوم مقام أبيه .

قوله «لان قرابتهم من جهتين» لم نعثر على هذا القول لاحد غيره قوله «فللاخ
من الأمّ السدس» .

قال الصدوق (ره) في الفقيه^(١) : فإن ترك أخاً لأمّ وابن أخ لأب وأمّ فالmaal كلّهُ
للأخ من الأمّ، وسقط ابن الأخ للأب والأمّ، وغلط الفضل بن شاذان في هذه المسألة
فقال: للأخ من الأمّ السدس سهمه المسمى له، وما بقي فلابن الأخ للأب والأمّ، واحتج في ذلك
بحجة ضعيفة ، فقال: لأن ابن الأخ للأب والأمّ يقوم مقام الأخ الذي لا يستحق المال
كلّه بالكتاب ، فهو بمنزلة الاخ للأب والأمّ ، وله فضل قرابة بسبب الأمّ .

قال مصنف هذا الكتاب (ره) : وإنما يكون ابن الأخ بمنزلة الأخ إذا لم يكن
أخ، فإذا كان له أخ لم يكن بمنزلة الأخ كولد الولد، إنما هو ولد إذا لم يكن للميت
ولد ولا أبوان .

وقال في الدرّوس : لاميراث لابن الأخ من الأبوين مع الأخ للأمّ ، ولا لابن

فإن ترك أخاً لأمّ وابنة أخ لاب وامّ ففلاخ للامّ السدس ولابنة الاخ من الاب والامّ النصف وما بقي ردّ عليها لانها ترث ميراث أبيها .

وإن ترك ابن أخ لاب وامّ وابنة أخ لاب وامّ فالمال بينهما للذكر مثل حظّ الانثيين .

فإن ترك ابن أخ لأمّ وابن [ابن] أخ لاب فلاين الاخ للامّ السدس وما بقي فلاين [ابن] الاخ للاب يأخذ كل واحد منهما حصة من يتقرّب به .

وكذلك إن ترك ابن أخ لأمّ وابن ابن [ابن] أخ لاب فلاين الاخ للامّ السدس وما بقي فلاين ابن [ابن] الاخ للاب .

وإن ترك ابنة أخيه وابن اخته فلابنة أخيه الثلثان نصيب الأخ ولابن أخته الثلث نصيب الاخت .

وإن ترك اختاً لأمّ وابن اخت لأب وامّ ففلاخت للامّ السدس ولابن الاخت للاب والامّ النصف وما بقي ردّ عليهما على قدر سهامهما .

فإن ترك اختين لأمّ وابن اخت لاب وامّ ففلاختين للامّ الثلث ولابن الاخت الثلثان [بينهما] .

إبن الأخ من الأبوين مع ابن أخ لأمّ، خلافاً للفضل في المسألتين، لاجتماع السبيين ويضعف بتفاوت الدرجتين .

قوله : « وما بقي ردّ عليها » الظاهر أن هذا سهو منه ، لأنّ الأخ للأب والأم ليس بذي سهم ، وابنته تقوم مقامه ، فلها ما بقي من المال ، ولاسهم لها حتى يردّ عليها ما بقي ، ولو كانت ذات سهم لكان يجب على قاعدة الفضل أن يردّ عليها وعلى الأخ على نسبة سهامها .

قوله : « فالمال بينهما » هذا إنما يستقيم إذا كان أبوهما واحداً ، وإلا فالمال بينهما نصفان .

قوله : « فلابنة أخيه الثلثان » هذا إذا كان الأخ والأخت للأب أو للأبوين ،

وكذلك إن ترك اختاً لأمّ وبنى أخوات لاب و أمّ فللاخت للامّ السدس ولبنى الأخوات للاب والامّ الثلثان للذكر مثل حظ الأنثيين وما بقي ردّ عليهم ولا يشبه هذا ولد الولد لأنّ ولد الولد هم ولديرون ما يرث الولد ويحبون ما يحب الولد فتحكمهم حكم الولد وولد الأخوة و الأخوات ليسوا بأخوة ولا يرثون في كلّ موضع ما يرث الأخوة ولا يحبون ما تحبّ الأخوة لأنّه لا يرث مع أخ لاب ولا يحبون الامّ وليس سهمهم بالتسمية كسهم الولد إنّما يأخذون من طريق سبب الارحام ولا يشبهون أمر الولد .

فإن ترك ابن ابن أخ لأمّ وابنة ابن أخ لأمّ فالمال بينهما نصفان .
فإن ترك ابن ابنة أخ لاب و أمّ وابنة ابن أخ لاب و أمّ فإن كانت بنت الاخ وابن الاخ أبوهما واحداً فللبن بنت الاخ للاب والامّ الثلث ولابنة ابن الاخ الثلثان وإن كان أبوا ابنة الاخ غير أبي ابن الاخ فالمال بينهما نصفان يرث كلّ واحد منهما ميراث جدّه .

فإن ترك ابن ابنة أخ لاب و أمّ وابنة ابنة أخ لاب و أمّ فإن كانت أمّهما واحدة فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وإن لم تكن أمّهما واحدة فالمال بينهما نصفان .
فإن ترك ابن ابنة أخ لأمّ وابن ابنة أخ لاب فللبن ابنة الاخ للامّ السدس وما

فإن كانا للام فالمال بينهما نصفان .

قوله : « ولابن الاخت الثلثان » كان يجب على قاعدته أن يعطى ابن الاخت النصف ، ويردّ السدس أخماساً كما لا يخفى .

قوله : « ولا يشبه هذا » الظاهر أن غرضه بيان الفرق ، بين أولاد الاولاد ، وأولاد الأخوة في منع الأقرب الأبعد في الأول ، ودون الثاني كما زعمه ، ولا يخفى ما في بيانه من الخط والتشويش ، و عدم الدلالة على مقصوده ، ولعلّ المعنى أن الاولاد و أولادهم إنّما يرثون بسبب واحد ، وهو كونهم أولاداً ، فلمّا كان السبب

بقي فلان ابنة الاخ للاب .

وإن ترك ابنة ابنة أخ لاب وام وابنة الاخ لام فلان ابنة الاخ للام السدس وما بقي
فلان ابنة الاخ للاب والام .

وإن ترك ابن ابنة اخت وابن ابن اخت فإلما بينهما على ثلاثة لابن ابن الاخت
الثلاثان ولابن ابنة الاخت الثلث إن كانت الام واحدة فإن كانا من اختين فإلما بينهما
نصفان .

وإن ترك ابن اخت لاب وام وابنة اخت لاب وام وابن ابن اخت اخرى لاب
وام فإن كانت ام ابنة الاخت وابن الاخت واحدة فإلما بينهما للذكر مثل حظ
الانثيين وسقط ابن ابن الاخت الاخرى وإن كانت ام ابن الاخت غير ام ابنة الاخت
فإلما بينهما نصفان .

﴿ باب الجدة ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ؛ و محمد بن عيسى ، عن يونس

في توريثهم واحداً يمنع الأقرب الأبعد، ومنها ليس كذلك ، لأن أولاد الإخوة
ليسوا بإخوة ، ولذا لا يحجبون ما يحجب الإخوة ، ولو كانوا إخوة لحجبوا بظاهر
الآية وأما قوله لا يرثون في كل موضع ترث الإخوة فمعناه أن أولاد الإخوة للاب
والام لا يرثون مع الاب بل إنما يرثون مع الإخوة للام ويرد عليه أن أولاد الأولاد
أيضاً كذلك لا يرثون مع الأولاد ، إلا أن يقال غرضه إنما لم نقل بتوريث أولاد
الإخوة كليّة ، بل إنما قلنا مع اختلاف الجهة ، ويمكن أن يقال : غرضه محض
بيان هذه الفروق بين أولاد الأولاد وأولاد الإخوة من غير بناء حكم عليه وعلى
أي حال لم تفهم لكلامه معنى محصلاً .

باب الجدة

الحديث الاول : صحيح والسند الثاني ضعيف على المشهور .

جميعاً ، عن عمر بن اذينة ، عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن فريضة الجدة فقال : ما أعلم أحداً من الناس قال فيها إلا بالآل أي إلا علي عليه السلام فإنه قال فيها بقول رسول الله صلى الله عليه وآله .

الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي الوشاء ، عن أبان بن عثمان عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام مثله .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن اذينة ، عن زرارة ؛ وبكير ؛ والفضيل ؛ ومحمد ؛ وبريد ؛ عن أحدهما عليهما السلام قال : إن الجدة مع الاخوة من الأب يصير مثل واحد من الاخوة ما بلغوا ، قال : قلت : رجل ترك أخاه لآبيه وامه وجدته أو قلت : ترك جدته وأخاه لآبيه وامه قال : المال بينهما وإن كانا أخوين أو مائة ألف فله مثل نصيب واحد من الاخوة ، قال : قلت : رجل ترك جدته واخته ؟ فقال : للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كانتا اثنتين فالنصف للجدة والنصف الآخر للثنتين وإن كن أكثر من ذلك فعلى هذا الحساب ؛ وإن ترك إخوة وأخوات لآب وام أو لأب وجدته فالجدة أحد الاخوة فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ؛ قال زرارة : هذا مما لا يؤخذ علي فيه قد سمعته من أبيه ومنه قبل ذلك وليس عندنا في ذلك شك ولا اختلاف

الحديث الثاني : حسن .

و تلك الأخبار محمولة على اتحاد الجهة ، بأن كان الجدة للأب مع الاخوة للأب أو للأب والأم ، أو كان الجدة للأم مع الاخوة من قبلها في خبر لم يذكر فيه فضل الذكور على الاناث ، وإن كان يمكن تعميم قوله « مثل واحد من الاخوة » بحيث يشمل صور الاختلاف أيضاً ، لأنه يصدق أنه مثل واحد من الاخوة ، لكن لا من الاخوة الموجودين ، بل لو كانت إخوة من تلك الجهة ، لكنه بعيد جداً .

وقال في الدروس : للجدة المنفرد المال لأب كان أو لأم ، وكذا الجدة ولو اجتمعا من طرف واحدة تقاسما المال ، للذكر مثل حظ الأنثيين إن كانا لأب ، وبالسوية إن كانا لأم .

٣ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن حماد بن عثمان ، عن إسماعيل الجعفي قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : الجد يقاسم الاخوة ما بلغوا وإن كانوا مائة ألف .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رئاب ، عن أبي عبيدة ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك امرأته واخوته وجدته قال : هذه من أربعة أسهم للمرأة الربع وللأخت سهم وللجد سهمان .

٥ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن عبد الله بن جبلة ، عن إسحاق ابن عمار ، عن أبي بصير قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في ستة إخوة وجدته قال : للجد السبع .

٦ - وعنه ، عن عبيس بن هشام ، عن مشعمل بن سعد ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ترك خمسة إخوة وجدته قال : هي من ستة لكل واحد منهم سهم .

٧ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن العلاء بن رزين ، عن عبد الله بن بكير ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الاخوة مع الجد - يعني أبا الأب - يقاسم الاخوة من الأب والأم والاخوة من الأب يكون الجد كواحد منهم من الذكور .

٨ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ترك أخاه لأبيه وأمه وجدته قال : المال بينهما نصفان ولو كانا أخوين أو مائة كان الجد معهم

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : موثق .

الحديث السادس : موثق .

الحديث السابع : موثق كالصحيح .

الحديث الثامن : صحيح .

كواحد منهم للجد ما يصيب واحداً من الإخوة ؛ قال : وإن ترك أخته فللجد سهمان و للأخت سهم وإن كانتا أختين فللجد النصف وللأختين النصف ، قال : وإن ترك إخوة و أخوات من أب وأم كان الجد كواحد من الإخوة للذكر مثل حظ الأنثيين .

٩ - ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن أبي عبيدة ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك امرأته وأخته وجدّه قال : هذا من أربعة أسهم للمرأة الربع وللأخت سهم وللجد سهمان .

١٠ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، وجميل بن درّاج ، عن إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : الجد يقاسم الإخوة ما بلغوا وإن كانوا مائة ألف .

١١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أخ لأب وجدّ قال : المال بينهما سواء .

﴿باب﴾

﴿الإخوة من الأم مع الجد﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ترك أخاه لأمّه ؟ لم يترك وارثاً غيره قال : المال له ، قلت : فإن كان مع الأخ للأم جدّ ؟ قال : يعطى الأخ للأمّ السدس ويعطى الجد الباقي ، قلت : فإن كان الأخ لأب وجدّ قال : المال بينهما سواء .

الحديث التاسع : صحيح .

الحديث العاشر : حسن .

الحديث الحادي عشر : صحيح .

باب الإخوة من الأم مع الجد

الحديث الاول : صحيح .

٢- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ؛ و علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس جميعاً ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإخوة من الأم مع الجد ؟ قال : الإخوة من الأم فريضة الثلاث مع الجد .

٣- وعنه ، عن أحمد بن محمد ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن حسين ابن عمار ، عن مسمع أبي سيار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وترك إخوة وأخوات لأم وجداً قال : فقال : الجد بمنزلة الأخ من الأب له الثلثان وللأخوة وللأخوات من الأم الثلث فهم فيه شركاء سواء .

٤- الحسين بن محمد الأشعري ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي الوشاء ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي بصير قال : قال أبو جعفر عليه السلام : أعط الأخوات من الأم فريضة مع الجد .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الإخوة من الأم مع الجد قال : للإخوة من الأم مع الجد نصيبهم الثلث مع الجد .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : مجهول .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

الحديث الخامس : صحيح .

قوله عليه السلام : « نصيبهم الثلث مع الجد » أقول : يحتمل وجوهاً .

الأول: أن يكون المراد أن الإخوة من الأم مع الجد من قبلها للجميع الثلث ،

والباقي لكالالة الأبوين أو الأب من الأخوة ، والأجداد إن كانوا وإلا يرده عليهم .

الثاني: أن الإخوة من الأم إذا كانوا أكثر من واحد إذا اجتمعوا مع الجد

للأب فلهم الثلث وللجد الثلثان ، وهو أظهر في أكثر أخبار الباب .

الثالث: أن الإخوة من الأم مع الجد من قبلها فريضة الجميع الثلث إذا

- ٦- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن جعفر بن سماعة ؛ وصالح بن خالد ، عن أبي جميلة ، عن زيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الإخوة من الأم مع الجد قال : للإخوة من الأم فريضتهم الثلث مع الجد .
- ٧- محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الإخوة من الأم مع الجد فقال : للإخوة للأم فريضتهم الثلث مع الجد .

﴿ باب ﴾

﴿ ابن أخ وجد ﴾

- ١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم قال : نشر أبو عبد الله عليه السلام صحيفة فأول ما تلقاني فيها ابن أخ وجد المال بينهما نصفان ، فقلت : جعلت فداك إن القضاة عندنا لا يقضون لابن الأخ مع الجد بشيء . فقال : إن هذا الكتاب خط علي عليه السلام وإملاء رسول الله صلوات الله عليه .

اجتمعوا مع الجد للأب وعلى الأولين يكون ذكر الجد ثانياً للتأكيد .

الحديث السادس : ضعيف .

الحديث السابع : مجهول كالصحيح .

باب ابن أخ وجد

الحديث الاول : حسن .

قوله : « المال بينهما نصفان » محمول على ما إذا كانا من جهة واحدة ، ولا يمنع هنا بعد ابن الأخ لاختلاف الجهة .

قال في المسالك : لا يمنع الجد وإن قرب ولد الأخ وإن بعد ، لأنه ليس من صنفه حتى يراعى فيه تقديم الأقرب فالأقرب ، كذا لا يمنع الأخ ، الجد الأبعد .

٢- علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن القاسم بن سليمان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن علياً عليه السلام كان يورث ابن الأخ مع الجد ميراث أبيه .
 ٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : حدثني جابر ، عن رسول الله ﷺ ولم يكذب [جابر] أن ابن الأخ يقاسم الجد .

٤- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة قال : روى أبو شعيب ، عن رفاعه ، عن أبان بن تغلب ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن ابن أخ وجد ، فقال : المال بينهما نصفان .

٥- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال : نظرت إلى صحيفة ينظر فيها أبو جعفر عليه السلام فقرأت فيها مكتوباً : ابن أخ وجد المال بينهما سواء ، فقلت لأبي جعفر عليه السلام : إن من عندنا لا يقضون بهذا القضاء ولا يجعلون لابن الأخ مع الجد شيئاً ؟ فقال أبو جعفر عليه السلام : أما إنه إمام رسول الله ﷺ وخط علي عليه السلام من فيه بيده .

٦- محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن عبدالله بن جبلة ، عن أبي المغرا ، عن سماعة ، عن أبي بصير قال : سمعت رجلاً يسأل أبا جعفر عليه السلام أو أبا عبدالله عليه السلام وأنا عنده عن ابن أخ وجد قال : يجعل المال بينهما نصفين .

٧- الفضل ، عن ابن محبوب ، عن سعد بن أبي خلف ، عن بعض أصحاب أبي عبدالله

الحديث الثاني : مجهول .

قوله : « يورث ابن الأخ » أي سواء كان من جهته أو من جهة أخرى .

الحديث الثالث : حسن .

الحديث الرابع : موثق .

الحديث الخامس : صحيح .

الحديث السادس : مجهول كالموثق .

الحديث السابع : مجهول .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في بنات اخت وجد ، فقال : لبنات الاخت الثلث وما بقي فللجد فأقام بنات الاخت مقام الاخت وجعل الجد بمنزلة الاخ .

٨ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ؛ وعدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن الحسن بن صالح قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة مملكة لم يدخل بها زوجها ماتت وترك أمها وأخوين لها من أبيها وأمها وجدها أبا أمها وزوجها ؟ قال : يعطى الزوج النصف وتعطى الأم الباقي ولا يعطى الجد شيئاً لأن ابنته حجبته عن الميراث ولا يعطى الإخوة شيئاً .

٩ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وترك أباه وعمته وجدته قال : فقال : حجب الأب الجد ، الميراث للاب وليس للعم وللجد شيء .

١٠ - وعنه ؛ وعلي بن عبد الله جميعاً ، عن إبراهيم ، عن عبد الله بن جعفر قال : كتبت إلى أبي محمد عليه السلام امرأة ماتت وترك زوجها وأبويها أو جدّها أو جدّها كيف يقسم ميراثها ؟ فوقع عليه السلام للزوج النصف وما بقي فللا بوين ؛ وقد روى أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وآله

قوله : « لبنات الأخت الثلث » محمول على ما إذا كان الجد والاخت كلاهما من جهة الأب كما لا يخفى .

الحديث الثامن : ضعيف على المشهور .

الحديث التاسع : ضعيف على المشهور .

الحديث العاشر : مجهول . وآخره مرسل ، ورواه الشيخ عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر .

وقال في المسالك : عدم ارث الجد مع الأبوين أو أحدهما هو المشهور بين الأصحاب لا نعلم فيه مخالفاً إلا ابن الجنيّد ، فإنه جعل الفاضل عن سهام البنت والأبوين للجد بن أو الجدّتين ، لكن على المشهور يستحب للأبوين أو أحدهما أن يقطع سدس الأصل للجد أو الجدّة من قبله إذا زاد نصيبه عن السدس ، ويشترط

أطعم الجدَّ والجدةَ السدس .

١١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن رسول الله ﷺ أطعم الجدَّة السدس .

١٢ - عنه ، عن جميل بن درّاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله ﷺ أطعم الجدَّة أمَّ الأب السدس وابنها حيَّ وأطعم الجدَّة أمَّ الأمَّ السدس وابنتها حيَّة .

١٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام أن رسول الله ﷺ أطعم الجدَّة السدس ولم يفرض لها شيئاً .

١٤ - أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن نبيَّ الله ﷺ أطعم الجدَّة السدس طعمة .

زيادة نصيب المطعم عن السدس أحد الأبوين ، وكون الطعمة ممَّن يتقرَّب به من الأبوين ، دون من يتقرَّب بالآخر ، فلو لم يحصل لأحد الأبوين سوى السدس لم يستحبَّ له الطعمة ، ولو زاد نصيب أحدهما دون الآخر اختص بالطعمة .

الحديث الحادي عشر : حسن .

الحديث الثاني عشر : حسن .

قوله عليه السلام : « وأبنتها حيَّة » قال في الشرايع : لا يطعم الجدَّ للأب ولا الجدَّة له إلّا مع وجوده ، ولا جدَّ للأم ولا الجدَّة لها إلّا مع وجودها .

الحديث الثالث عشر : موثق كالصحيح .

الحديث الرابع عشر : ضعيف على المشهور .

وقال في المسالك : ظاهر الأخبار أنه متى زاد نصيب أحد الأبوين عن السدس استحبَّ له طعمة السدس وإن بقي للمطعم أقلُّ من السدس ، وفي الدروس قيّد الإِستحباب بما إذا زاد نصيب المطعم بقدر السدس ، وربما قيل : باستحباب طعمة أقلَّ الأمرين من الزائد عن السدس ومعناه ، ووجهها من النص غير واضح .

١٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن سعد بن أبي خلف ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وعنده أбан بن تغلب فقلت : أصلحك الله إن انتي هلكت وامي حيّة ؟ فقال أبان : ليس لامك شيء ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : سبحان الله أعطها السدس .

١٦ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن أسباط ، عن إسماعيل بن منصور ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا اجتمع أربع جدّات : ثنتين من قبل الأم وثنتين من قبل الأب طرحت واحدة من قبل الأم بالقرعة فكان السدس بين الثلاثة وكذلك إذا اجتمع أربعة أجداد أسقط واحد من قبل الأم بالقرعة وكان السدس بين الثلاثة .

هذا قد روي وهي أخبار صحيحة إلا أن إجماع العصابة أن منزلة الجدّ منزلة

الحديث الخامس عشر : حسن .

الحديث السادس عشر : مجهول . ومرسل .

و قال الشيخ في الاستبصار بعد إيراد هذا الخبر و خبر آخر مثله : هذان الخبران مرسلان ، ومع كونهما كذلك فقد أجمعت الطائفة على خلاف العمل بهما ، لأنه لا خلاف بينهم أن الأقرب أولى بالميراث من الأبعد ، والجدّ الأدنى أقرب إلى الميّت بدرجة ، فينبغي أن يكون هو مستحقاً للميراث دون من هو أبعد منه ، وينبغي أن يحمل الرّوايتين على ضرب من التقية ، لأنه يجوز أن يكون في العامة المتقدمين من ذهب إلى ذلك .

قوله عليه السلام : « إذا اجتمع أربع جدّات » قال الفاضل الاسترآبادي : كأن المراد اجتماع هذه الجماعة مع الأبوين ، والسدس المقسم عليهم من باب الطعمة ، لامن باب الارث .

قوله : « أخبار صحيحة » قال الفاضل الاسترآبادي : أقول : قوله الأخبار صحيحة موافق لما تقدّم في صدر الكتاب من أن أحاديثه كلّها صحيحة ، و توضيح

الاخ من الاب يرث ميراث الاخ وإذا كانت منزلة الجدّ منزلة الاخ من الاب يرث ما يرث الاخ يجوز أن تكون هذه أخبار خاصة إلا أنه أخبرني بعض أصحابنا أن رسول الله ﷺ أطعم الجدّ السدس مع الاب ولم يعطه مع الولد، وليس هذا أيضاً مما يوافق إجماع العصاة أن منزلة الاخ والجدّ بمنزلة واحدة.

قال يونس: إن الجدّ ينزل منزلة الاخ بقرّبه بالقرابة التي رأى بمثلها يتقرّب الاخ وبمساواته إياه في موضع قرابته من الميت ولذلك لم يكن إلى تسمية سهمه حاجة مع الاخوة لأنّه بمنزلتهم في القرابة وهو واحد منهم ينزل بمنزلة الذكر منهم ما بلغوا كما سمى الله سهم الابوين فسمى سهم الام فقال: للام الثلث وكنى عن تسمية سهم الاب وإن كان له في الميراث سهم مفروض فكذلك سمى الله عزّ وجلّ ميراث الاخ وكنى عن ميراث الجدّ لأنّه يجري مجراه، وهو نظيره ومثله في وجه القرابة من الميت سواء هذا قرابته إلى الميت بالاب وهذا قرابته إلى الميت بالاب فصارت قرابتهما إلى الميت من جهة واحدة فلذلك استويا في الميراث وأما استواء ابن الاخ والجدّ في الميراث سواء إذا لم يكن غيرهما صاراً شريكين في استواء الميراث لأنّ العلة في استواء ابن الاخ والجدّ في الميراث غير علة استواء الاخ والجدّ في الميراث فاستواء الجدّ والاخ في الميراث سواء من جهة قرابتهما سواء واستواء الجدّ وابن الاخ من جهة أن كلّ واحد منهما يرث ميراث من سمى الله له سهماً فالجدّ يرث ميراث الاب لأنّ الله تعالى سمى للاب سهماً مسمى، وورث ابن الاخ ميراث الاخ لأنّ الله سمى للاخ سهماً مسمى، فورث الجدّ مع الاخ من جهة القرابة، وورث ابن الاخ مع الجدّ من جهة وجه تسمية سهم الاخ

كلامه أن القاعدة المجمع عليها ليست كلية، وجعل في كتاب الفقيه القاعدة هكذا الجد مع الاخ حكمه حكم الأخ لا مطلقاً، قوله: « والأخ في الميراث و استواء » قال الفاضل الاسترآبادي من هنا إلى قوله و ابن الاخ ليس في بعض النسخ، وفيه هكذا غير علة استواء الجد والاخ من جهة أن كلّ إلى آخره وفي بعضها موجود، وفي آخر مكتوب عليه إشارة إلى أنه زائد.

والجد أقرب إلى الميت من ابن الأخ من جهة القرابة وليس هو أقرب منه إلى من سمى الله له سهماً فإن لم يستويا من وجه القرابة فقد استويا من جهة قرابة من سمى الله له سهماً.

وقال الفضل بن شاذان: إن الجد بمنزلة الأخ يرث حيث يرث الأخ ويسقط حيث يسقط الأخ وذلك أن الأخ يتقرب إلى الميت بأبي الميت وكذلك الجد يتقرب إلى الميت بأبي الميت فلمّا أن استويا في القرابة وتقربا من جهة واحدة كان فرضهما وحكمهما واحداً.

قال: فإن قال قائل: فلم لا تحجب الأم بالجد والأخ أو بالجدين كما تحجب بالأخوين؟ قيل له: لأنّه لا يكون في الأجداد من يقوم مقام الأخوين لأب وأم في الميراث لأنّ الجد أب الأم بمنزلة أخ لام والأخوة من الأم لا يحجبون والجد وإن قام مقام الأخ فإنّه ليس بأخ وإنما حجب الله بالأخوة لأنّ كلّهم على الأب فوفر على الأب لما يلزمه من مؤنتهم وليس كلّ الجد على الأب من أجل ذلك ولما أن ذكر الله الإماء فقال: فعليه نصف أعلى المحصنات من العذاب ولم يذكر الحد على العبيد وكان العبيد في معانهم في الرق فلزم العبيد من ذلك ما لزم الإماء إذا كانت عليّتهما ومعانهما واحداً واستغنى بذكر الإماء في هذا الموضع عن ذكر العبيد وكذلك الجد لما أن كان في معنى الأخ من جهة القرابة وجهة من يتقرب إلى الميت كان في ذكر الأخ غنى عن ذكر الجد ودلالة على فرضه إذا كان في معنى الأخ كما كان في ذكر الإماء غنى عن ذكر العبيد في الحدود وبالله التوفيق.

فإن مات رجل وترك جدّاً وأخاً فالمال بينهما نصفان وكذلك إن كانوا ألف أخ

قوله قال الفضل بن شاذان: قال الفاضل الاسترآبادي: أقول: لما فرغ من الوجه الذي ذكره يونس شرع في نقل الوجه الذي ذكره الفضل، قوله: «ليس كلّ الجد، لا يخفى أن الجد مع فقره نفقته على الأب كما أن الولد مع عدم فقره ليس نفقته على الأب فلا فرق، إلا أن يبني على الغالب من حاجة الولد إلى الوالد

وجد فإلما بينهم بالسوية والجد كواحد من الأخوة وللأخوة من الأم فريضتهم المسمأة لهم مع الجد .

فإن ترك جدًا واختًا لاب و أم فإلما بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .
وكذلك إن ترك جدًا وأخوات لاب وأم أو أخوات لاب بالغًا ما بلغوا فإلما بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإن ترك جدًا وأختًا لأم أو اختًا لأم فإلما من الأم السدس وما بقي للجد .

فإن ترك أختين أو أخوين أو أخوة وأخوات لأم وجدًا فإلما للأخوة والأخوات من الأم فريضتهم الثلث الذكر والأنثى فيه سواء وما بقي للجد .

فإن ترك جدًا وابن أخ لاب وأم فإلما بينهما نصفان لأنهم قد أجمعوا أن ابن الأخ يقوم مقام الأخ إذا لم يكن الأخ كما يقوم ابن الابن مقام الابن إذا لم يكن ابن ، وهذا أصل مجمع عليه ؛ والجدّة بمنزلة الأخت حيث ترث الأخت وتسقط حيث تسقط الأخت وحكمها في ذلك كحكم الجد سواء ؛ والجدّة من قبل الأم وهي أم الأم بمنزلة الأخت للأم و الجدّة من قبل الأب بمنزلة الأخت للأب و الأم على هذا تجري مواريثهن في كل موضع ، فإذا اجتمع ثلاث جدّات أو أربع جدّات لم يرث منهن إلا جدّتان أم الأب و

بدون العكس ، قوله : « والجدّة بمنزلة الأخت » المشهور بين الأصحاب أن مع اجتماع الأجداد والجدّات فلمن تقرب بالأب منهم الثلثان ، و لمن تقرب منهم بالأم الثلث .

قال في المسالك : وفي المسألة أقوال نادرة ، منها قول ابن أبي عقيل والفضل أنه إذا اجتمع جدّة أم أم وجدّة أم أب ، فلأم الأم السدس ، ولأم الأب النصف ، والباقي يردّ عليهما بالنسبة ، ومنها قول الصدوق للجدّة من الأم مع الجدّة للأب أو الأخ للأب السدس ، والباقي للجدّة للأب أو الأخ ، ومنها قول التقي وابن زهرة والقطب الكيدري أن للجدّة أو الجدّة السدس ، ولهما الثلث بالسوية ، ولم تقف على ما أخذ هذه الأقوال

أمّ الأمّ وسقطن الباقيات .

فإن ترك جدّته أمّ أبيه وجدّته أمّ أمّه فلامّ الأمّ السدس ولا أمّ الأب النصف وما بقي ردّ عليهما على قدر أنصائهما لأنّ هذا مثل من ترك اختاً لاب وامّ واختالامّ وهذا الباب كلّه على مثال ما بيناه من الأخوة والاخوات .

فإن ترك اختيه لامّه وجدّته أمّ أمّه واختيه لاييه وأمّه وجدّته أمّ أبيه فلاختيه لامّه وجدّته أمّ أمّه الثلث بينهما بالسويّة ولاختيه لأبيه وأمّه وجدّته أمّ أبيه الثلثان بينهما بالسويّة .

وإن ترك اختاً لاييه وأمّه وجدّته أبا أبيه وجدّته أمّ أبيه وجدّته أمّ أمّه فلجدّته أمّ أمّه السدس لأنها بمنزلة أخت الأمّ وما بقي فبين الاخت والجدة والجدّة أمّ الأب وأبي الأب للذكر مثل حظّ الانثيين .

فإن ترك اختيه لأبيه وأمّه وأخاه واخته لاييه وجدّته أمّ أبيه وجدّته أمّ أمّه فإن لجدّته أمّ أمّه السدس وما بقي فبين الاختين للأب والأمّ والجدة أمّ الأب بينهما بالسويّة وسقط الأخوة والاخوات من الأب .

وإن ترك أخته لأبيه وأمّه وجدّته أمّ أمّه فلجدّته أمّ أمّه السدس فإنّها بمنزلة الاخت لامّ وللأخت للأب والأمّ النصف وما بقي ردّ عليهما على قدر

إلا إلحاق الأجداد بكلالة الأمّ وضعفه ظاهر ، قوله : « فلجدّته أمّ أمّه » المشهور الثلث كما عرفت .

قوله : « فما بقي فبين الاختين » كان ينبغى على قاعدته أن يردّ الفاضل على الثلثين على الجميع على قدر سهامهنّ ، لأنّ الجدّة بمنزلة الأخت فنصيبهنّ الثلثان ولست أدري قاعدته هي هنا .

قوله وجعل يونس ، قال في الدروس : نقل عن يونس مشاركة العمّة والخالة للجدّة والجد ، وأنّه جعل العمّة تساوى الجدّ ، وغلط في ذلك ، وفي قوله أنّه لو خلف عمّا وابن أخ اقتسما المال نصفين .

أنصباهما .

فإن ترك أمّا وامرأة وأخاً وجدّاً فللمرأة الربع وللأمّ الثلث وما بقي ردّ على الأمّ لأنّها أقرب الأرحام .

فإن ترك أمّا وأخاً لاب وأُمّ وأخاً لاب وجدّاً فالأمّ كلّها للأمّ .

وإن ترك زوجاً وأمّا واختاً لاب وأمّ وجدّاً [وهي كالأكدريّة] فللزوجة النصف وما بقي فللأمّ وسقط الباقي لأنّهم لا يرثون مع الأمّ .

فإن ترك جدّته أمّ أمّته وابنة ابنته فالأمّ لابنة الابنة لأنّ الجدّة أمّ الأمّ بمنزلة اخت لأمّ والاخت للامّ لا ترث مع الولد ولا مع ولد الولد شيئاً .

فإن ترك جدّته أمّ أبيه وعمّته وخالته فالأمّ للجدّة وجعل يونس المال بينهما .

قال الفضل : غلط ههنا في موضعين أحدهما أنّه جعل للمخالة والعمة مع الجدّة أمّ الأب نصيباً والثاني أنّه سوى بين الجدّة والعمة ، والعمة إنّما تقرّب بالجدّة .

فإن ترك ابن ابن ابن وجدّاً أباً الأب قال يونس : المال كلّها للجدّة ، قال الفضل :

غلط في ذلك لأنّ الجدّ لا يرث مع الولد ولا مع ولد الولد فالأمّ كلّها لابن ابن الابن وإن سفل لأنّه ولد الجدّ إنّما هو كالأخ ولا خلاف أنّ ابن ابن الابن أولى بالميراث من الأخ .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث ذوي الأرحام ﴾

١ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ؛

قول : « المال كلّها للجدّة » قال في الدروس : قال الشيخ يونس بن عبد الرحمن : الجدّ أبو الأب أولى عن ابن الابن وهو شاذ .

باب ميراث ذوي الأرحام

الحديث الاول : صحيح .

و علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ وحيد بن زياد ، عن الحسن بن محمد كلفهم ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شيء من الفرائض فقال لي : ألا أخرج لك كتاب علي عليه السلام ؟ فقلت : كتاب علي عليه السلام لم يدرس ، فقال : يا أبا محمد إن كتاب علي عليه السلام لم يدرس ؟ فأخرجه فإذا كتاب جليل وإذا فيه رجل مات وترك عمه وخاله قال : للعم الثلثان وللخال الثلث .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الخال والخالة يرثان إذا لم يكن معهما أحدٌ إن الله عز وجل يقول : « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » .

٣ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن وهيب ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : الخال والخالة يرثان إذا لم يكن معهما أحد يرث غيرهما إن الله تبارك وتعالى يقول : « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » .
٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محسن بن أحمد ، عن أبان ، عن أبي مريم ، عن أبي جعفر عليه السلام في عمه وخاله قال : الثلث والثلثان ، يعني للعمّ الثلثان وللخاله الثلث .

حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد ، عن المثنى ، عن أبان ، عن أبي مريم ، عن أبي جعفر عليه السلام مثله .

و يدل على ما هو المشهور بين الأصحاب من أنه لو اجتمع الأخوال والأعمام فلا خوال الثلث وإن كان واحداً ذكراً كان أو أنثى ، وللأعمام الثلثان وإن كان واحداً ذكراً كان أو أنثى ، وذهب جماعة منهم ابن أبي عقيل والمفيد والقطب الكيدري ومعين الدين المصري إلى تنزيل الخولة والعمومة منزلة الكلاله ، فلملواحد من الخولة السدس ، وللأكثر الثلث ، والباقي للأعمام .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث موثق .

الحديث الرابع : مجهول والسند الثاني حسن أو موثق .

٥ - حميد بن زياد ، عن الحسن ، عن وهيب ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ترك عمته وخالته قال : للعمّة الثلثان وللخاله الثلث .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حرير ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ويترك خاله وخالته وعمه وعمته وابنه وابنته وأخاه واخته فقال : كل هؤلاء يرثون ويحوزون فإذا اجتمعت العمّة والخاله فللعمّة الثلثان وللخاله الثلث .

٧ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن سهل ، عن الحسين بن الحكم ، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام في رجل مات وترك خالتيه ومواليه ، قال : أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض المال بين الخاليتين .

٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن درست بن أبي منصور ، عن أبي المغرا ، عن رجل ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال : إن امرؤ هلك وترك عمته وخالته فللعمّة الثلثان وللخاله الثلث .

قال الفضل : إن ترك الميّت عمين أحدهما لآب وأم والآخر لآب فالمال للعمّ الذي للآب والأم .

وإن ترك أعماماً وعمّات فالمال بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين .
وإن ترك أخوالاً و خالات فالمال بينهم الذّكر والآنثى فيه سواء .
وإن ترك خالاً لآب وأم وخالاً لآب فالمال للخال للآب والأم .
وكذلك العمّة والخاله في هذا إنما يكون المال للتي هي للآب والأم دون التي هي للآب .

الحديث الخامس : موثق .

الحديث السادس : موثق .

الحديث السابع : حسن .

قوله : « كل هؤلاء يرثون » أي على الأفراد لاجتماعهم .

الحديث الثامن : مجهول .

٩ - وقد قال النبي ﷺ : « د الخال وارث من لا وارث له » .

وإن ترك عمّا وخالاً فللعمّ الثلثان نصيب الأب و للخال الثلث نصيب الأم لأنّ ميراثهما إنّما يتفرّق عند الأب والأمّ . وكذلك إن كانوا أكثر من ذلك فعلى هذا المثال للأعمام الثلثان وللأخوال الثلث وكذلك بنو الأعمام وبنو الأخوال و بنو العمّات وبنو الخالات على مثال ما فسرنا إن شاء الله .

فإن ترك عمّا وابن اخت فالمال لابن الاخت لأنّ ولد الإخوة يقومون مقام الأخوة والعمّ لا يقوم مقام الجدّ ، لأنّ ابن الاخ يرث مع الجدّ ، وقد أجمعوا على أنّ ابن الجدّ لا يرث مع الاخ فلا يشبه ولد الجدّ ولد الاخوة إن شاء الله وإن ترك عمّا وابن أخ فالمال لابن الاخ .

وقال يونس في هذا : المال بينهما نصفان وغلط في ذلك و ذلك أنّه لمّا رأى أنّ بين العمّ وبين الميّت ثلاث بطون وكذلك بين ابن الاخ و بين الميّت ثلاث بطون وهما جميعاً من طريق الأب قال : المال بينهما نصفان وهذا غلط لأنّه وإن كانا جميعاً كما وصف فإنّ ابن الاخ من ولد الأب والعمّ من ولد الجدّ وولد الأب أحقّ وأولى من ولد الجدّ وإن سفلوا كما أنّ ابن الابن أحقّ من الاخ لأنّ ابن الابن من ولد الميّت والاخ من ولد الأب وولد الميّت أحقّ من ولد الأب وإن كانا في البطون سواء وكذلك ابن ابن ابن أحقّ من الاخ وإن كان الاخ أقعد منه لأنّ هذا من ولد الميّت نفسه وإن سفل و

الحديث التاسع : ضعيف .

قوله : « وقال يونس » لم أرفأئلا بهذا القول غيره ، قوله : « أقعد منه » في بعض النسخ أقعد بالقاف ، ولعلّه أظهر أي أقرب إلى الميّت أمّا من القعود لأنّه لقربه كاتّه أشد قعوداً معه ، أو من قولهم فلان قعيد النسب وقعود أقعد وقعد ود قريب الالباء من الجدّ الأكبر ، قاله الفيروز آبادي ، وفي بعض النسخ أبعد بالباء ، وهو تصحيف إلا أن يتكلف بأن يرجع ضمير منه إلى الاخ ، أي وإن كان الاخ هذا الابن أبعد منه فتدبّر ، قوله : « أحدهما أخ » كما إذا تزوّج أمّه عمّه ، فولدت منه ابناء ، وكان له ابن آخر من أمّ

ليس الاخ من ولد الميت وكذلك ولد الاب آحق وأولى من ولد الجد وكل من كانت قرابته من قبل الاب فإنه يأخذ ميراث الاب وكل من كانت قرابته من قبل الام فإنه يأخذ ميراث الام وكذلك كل من تقرب بالابنة فإنه يأخذ ميراث الابنة ، ومن تقرب بالابن فإنه أخذ ميراث الابن على نحو ما قلناه في الام والأب إن شاء الله .

وإن ترك الميت عمًا لأم وعمًا لاب وأم فللعم السدس وما بقي فللعم للاب والام .

وكذلك إن ترك عمّة وابنة أخ فامال لابنة الاخ لأنتها من ولد الاب والعمّة من ولد الجد .

وإن ترك ابني عم أحدهما أخ لأم فامال كله للاخ للام لأن العم لا يرث مع الاخ للام لأن الاخ للام إنما يتقرب بيطن وهو مع ذلك ذو سهم .

فإن ترك ابن عم لاب وهو اخ لأم وابن عم لاب وأم فامال لابن العم الذي هو اخ لأم لأن العم لا يرث مع الاخ للام .

وإن ترك ابنة عم لاب وأم وابنة عم لأم فلابنة العم من الام السدس وما بقي فلابنة العم^(١) للاب والام وكذلك ابن خال لاب وأم وابنة خال لأم فلابنة الخال للام السدس وما بقي فللابن الخال للاب والام .

وكذلك إن ترك خالاً لاب وأم وخالاً لأم فللخال للام السدس وما بقي فللخال للاب والام .

وإن ترك خالاً لاب وأم وأخوالاً لاب وأخوالاً لأم فللاخوال للام الثلث وما بقي فللخال للاب والام ويسقط الاخوال للاب .

وإن ترك عمًا لاب وخالة لاب وأم فللخال للاب والام الثلث وما بقي فللعم

اخرى .

قوله: «وما بقي فلابنة العم» الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب في هذه الفروض في اختصاص المتقرب بالأبوين أو بالأب بالفاضل من نصيهما ، وعدم الرد على كلاله

للأب .

وإن ترك ابنه عمّ وابن عمّة فلابنة العمّ الثلثان ولابن العمّة الثلث .
 وإن ترك بنات عمّ وبني عمّ فالمال بينهم للذّكر مثل حظّ الانثيين .
 وإن ترك بنات خال وبني خال فالمال بينهم بالسوية الذّكر والانثى فيه سواء .
 وإن ترك ابن عمّ لاب وأُمّ وابن عمّ لاب فالمال لابن العمّ للاب والامّ .
 وإن ترك ابن ابن عمّ لاب وامّ وابن عمّ لاب فالمال لابن العمّ للاب
 وإن ترك ابنتي ابن عمّ احديهما اخته لامّة فالمال للتي هي اخته لامّة .
 وإن ترك خالته وابن خالته فالمال للمخالّة لأنّها أقرب بيطن .
 وإن ترك عمّة امّه وخالّة امّه استويا في البطون وهما جميعاً من طريق الامّ فالمال

بينهما نصفان .

وإن ترك جدّاً أبا الامّ وخالاً وخالّة فالمال للجدّ أبي الامّ .
 وإن ترك عمّ امّ وخال امّ فالمال بينهما نصفان .
 وإن ترك خالته وابن اخته وابنة ابنة اخته فالمال لابن اخته وسقط الباقيون .
 وإن ترك ابن أخ لامّ وهو ابن أخت لأب وابنة أخ لأب وهي ابنة أخت لامّ

الأمّ كما صرّح الفضل أيضاً هنا بالاختصاص .

قوله : « فالمال بينهم » أي مع اتحاد الأب قوله « وإن ترك ابن ابن عمّ » هذا يدلّ على أنّ حكم المسألة الاجماعية لا يسري في الأولاد كما صرّح به الشهيد الثاني (ره) وغيره .

قوله : « فالمال بينهما نصفان » هذا هو المشهور ، وقيل : للمخالّة الثلث وللعمّة الثلثان .

قوله : « وهو ابن أخت » كأن تزوج أم زيد بعد مفارقة أبيه برجل ، فولدت منه ولداً ، وكان لأبيه ولد من غير أمّه ، فحصل التزويج بينهما فالولد الحاصل منهما ولد الآخ للأب ، والأخت للأمّ أو بالعكس .

لكل واحد منهما السدس من قبل أن أحدهما هو ابن أخ لأمّ فله السدس من هذه الجهة والأخرى هي بنت أخت لأمّ فلها أيضاً السدس من هذه الجهة وبقي الثلثان فلابن الأخت من ذلك الثلث ولابنة الأخ من ذلك الثلثان أصل حسابه من ستة يذهب منه السدسان فيبقى أربعة فليس للأربعة ثلث إلا فيه كسر يضرب ستة في ثلاثة فيكون ثمانية عشرين يذهب السدسان ستة فيبقى اثنا عشر الثلث من ذلك أربعة لابن الأخت والثلثان من ذلك ثمانية لابنة الأخ فيصير في يد ابن الأخت سبعة من ثمانية عشر ويصير في يد بنت الأخ إحدى عشر من ثمانية عشر .

فإن ترك ابنة أخت لأب وأمّ وابنة أخت لأب وابنة أخت لأمّ وامرأة فللمرأة الربع ولابنة الأخت من الأمّ السدس ولابنة الأخت للأب والامّ النصف وما بقي ردّ عليهما^(١) على قدر أنصباؤهما وسقطت الأخرى وهي من اثني عشر سهماً للمرأة الربع ثلاثة ولابنة الأخت للأمّ السدس سهماً ولابنة الأخت للأب والامّ النصف ستة أسهم وبقي سهم واحد بينهما على قدر سهامها ولا يردّ على المرأة شيئاً .

فإن تركت زوجها وخالتها وعمتها فللزّوج النصف وللخالثة الثلث ، وما بقي فللعمة بمنزلة زوج وأبوين وهي من ستة أسهم للزوج النصف ثلاثة وللخالثة الثلث سهماً وبقي سهم للعمة .

فإن تركت زوجها وجدّها أبا أمّها وخالاً فللزّوج النصف وللجدّ السدس وما بقي ردّ عليه وسقط الخال وإن ترك عمّاً لاب وخالاً لأب وأمّ فللخال الثلث نصيب الأمّ والباقي للعمّ لأنّه نصيب الأب .

قوله : « وما بقي ردّ عليهما » هذا على أصله خلافاً للمشهور كما عرفت .

قوله : « فالأمّال بينهما » هذا مع اتّحاد الأمّ ، وإلا فبالسويّة .

قوله : « واختاً لأب وأمّ » لعلّه كان وأخاً لأب وأمّ ، فصحّف أودكان ابنة عمّة

لاب وأم فيما سبق في الموضوعين ، فيكون غرضه تشبيه ميراث الأعمام بميراث الاخوة وبيان أن كلّاً منهم يأخذ نصيب من يتقرّب به .

فإن ترك ابنه عمّ وابن عمّة فلابنة العمّ الثلثان ولابن العمّة الثلث .
 فإن ترك ابن عمّته وبنت عمّته فاملأ بينهما للذكر مثل حظّ الأنثيين .
 وإن ترك ابنة عمّة لأب وأمّ وابن عمّ لأمّ فلابن العمّ للامّ السدس وما بقي فلابنة
 العمّة للأب والامّ لأنّ هذا كأنّ الأب مات وترك أخاً لأمّ واختاً لأب وأمّ . وههنا
 يفترقان .

فإن ترك ابن خالته وخالة أمّه فاملأ لابن خالته .
 فإن ترك ابن خال وابن خالة فاملأ بينهما نصفان .
 وإن ترك خالة الامّ وعمّة الأب فلخالة الامّ الثلث ولعمّة الأب الثلثان .
 وإن ترك عمّة الامّ وخالة الأب فلعمّة الامّ الثلث ولخالة الأب الثلثان .
 وإن ترك عمّة لأب وخالة لأب وأمّ فلخالة الأب والامّ الثلث وللعمة
 الثلثان .

فإن ترك ابن عمّ وابنة عمّ وابن عمّة وابنة عمّة وابن خال وابنة خال وابن خالة وابنة
 خالة فالثلث لولد الخال والخالة يقسم بينهما بالسوية الذكر والأنثى فيه سواء . والثلث من
 الثلثين الباقيين لولد العمّة للذكر مثل حظّ الأنثيين ، والثلثان الباقيان من الثلثين لولد
 العمّ للذكر مثل حظّ الأنثيين وأصل حسابه من تسعة لأنّه يؤخذ أقلّ شيء له ثلث و
 اثلثة ثلث وهو تسعة ، فثلث ثلثه لا يقسم بين ولد الأخوال لأنهم أربعة فتضرب تسعة في

فقوله : « وههنا يفترقان » أي افتراق نسب ابنة العمّ وابن العمّ من ههنا من
 عند الأب ، فهم في حكم وراث الأب ويحتمل أن يكون غرضه بيان أنّه لم يرد
 الزائد عن النصف ههنا على كلاله الأمّ ، لأنّ العمّ ليس بذى فرض ، وههنا كانت
 الأخت من الأب ذات فرض .

قوله : « يقسم بينهم بالسوية » إقتسام الخوالة مطلقاً بالسوية هو المذهب
 كغيرهم ممن ينسب إلى الميت بأمّ ، ونقل الشيخ في الخلاف عن بعض الأصحاب أنّ
 الخوالة للأبوين أو للاب يقسمون للذكر ضعف الأنثى ، نظراً إلى تفرّجهم بأب

أربعة فتكون ستة وثلاثين فيكون ثلثه اثني عشر وثلثا ثلثه ثمانية لا يقسم بين ولد العمّة لأنّه ينكسر فيضرب ستة و ثلاثين في ثلاثة فيكون مائة وثمانية ، الثلث من ذلك ستة و ثلاثون بين ولد الخال و الخالة لكل واحد منهم تسعة و بقي اثنان و سبعون من ذلك أربعة و عشرون لولد العمّة ولابن العمّة ستة عشر و لابنة العمّة ثمانية و بقي ثمانية وأربعون لابن العمّ اثنان وثلاثون ولابنة العمّ ستة عشر .

﴿ باب ﴾

﴿ المرأة تموت ولا تترك الازوجها ﴾

١- عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ؛ ومحمد بن عيسى ، عن يونس جميعاً ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة توفيت ولم يعلم لها أحدٌ وله زوج ؟ قال : الميراث كلّهُ لزوجها .

٢ - عنه ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن يحيى الحلبيّ ، عن أيّوب بن الحرّ ، (١)

في الجملة ، وهو ضعيف ، لأنّ تقرب الخوالة بالميّت بالأُم مطلقاً ، ولا عبرة لجهة قربها .

باب المرأة تموت ولا تترك إلاّ زوجها

الحديث الاول : صحيح .

و يدلّ على أنّه يرّدّ على الزّوج مع عدم الوارث الآخر بقيّة المال ، فيكون جميع المال له تسمية ورداً ، وهو المشهور بين الأصحاب بل ادّعى جماعة من الأصحاب منهم الشّيخان والمرتضى الاجماع فيه .

واختلف في الزّوجة إذا لم يكن وارث غيرها هل يرّدّ عليها أم لا؟ والمشهور عدم الرد مطلقاً ، وذهب المفيد إلى أنّه يرّدّ عليها وهو ظاهر عبارته في المقنعة وهو غير نصّ فيه ، وذهب الصدوق والشّرخ في كتابي الأخبار وجماعة إلى أنّه يرّدّ عليها مع غيبة الامام لامع حضوره ، وإليه مال جماعة من المتأخّرين .

الحديث الثاني : صحيح .

عن أبي بصير قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدعا بالجامعة فنظرنا فيها فإذا فيها امرأة هلكت و تركت زوجها لا وارث لها غيره له المال كله .

٣ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن وهيب بن حفص ، عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة موفيت وترك زوجها قال : المال للزوج - يعني إذا لم يكن لها وارث غيره - .

عنه ، عن عبد الله بن جبلة ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير مثل ذلك .
٤ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن بعض أصحابه ، عن أبان ، عن إسماعيل ابن عبد الرحمن الجعفي ، عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة ماتت وترك زوجها قال : المال للزوج - يعني إذا لم يكن لها وارث غيره - .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : امرأة ماتت وترك زوجها ، قال : المال له . - قال : معناه لاوارث لها غيره - .

٦ - علي ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة تموت ولا تترك وارثاً غير زوجها ؟ قال : الميراث كله له .

٧ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن أسباط ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عينة بن سماع القصب ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : امرأة هلكت وترك زوجها ، قال : المال كله للزوج .

الحديث الثالث : موثق والسند الآخر ضعيف على المشهور .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

الحديث الخامس : حسن .

الحديث السادس : صحيح .

الحديث السابع : ضعيف على المشهور .

﴿ باب ﴾

﴿ الرجل يموت ولا يترك إلا امرأته ﴾

١ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن محمد بن الحسن بن زياد العطار ، عن محمد بن نعيم الصحاف قال : مات محمد بن أبي عمير يتبع السابري وأوصى إليّ و ترك امرأة له ولم يترك وارثاً غيرها فكتبت إلى العبد الصالح عليه السلام فكتب إليّ أعط المرأة الربع واحمل الباقي إلينا ،

٢ - عنه ، عن الحسن بن محمد ، عن عليّ بن الحسن بن رباط ، عن محمد بن سكين ؛ و عليّ بن أبي حمزة ، عن مشعمل ؛ وعن ابن رباط ، عن مشعمل كلّهم ، عن أبي بصير قال : قرء عليّ أبو جعفر عليه السلام في الفرائض امرأة توفيت وترك زوجها قال : المال كله للزوج ورجل توفي وترك امرأته قال : للمرأة الربع وما بقي فللإمام .

٣ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد ، عن وهيب بن حفص ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل توفي وترك امرأته فقال : للمرأة الربع وما بقي فللإمام .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن عليّ بن مهزيار قال : كتب محمد بن حمزة العلوي إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام مولى لك أوصى إليّ بمائة درهم وكنت أسمعهم يقول : كل شيء هولي فهو لولائي فمات ، وتركها ولم يأمر فيها بشيء وله امرأتان أمّا احديهما فبيغداد ولا أعرف لها موضعاً الساعة والآخرى بممّ فما الذي تأمرني في هذه المائة درهم ؟ فكتب إليه انظر أن تدفع من هذه الدراهم إلى

باب الرجل يموت ولا يترك إلا امرأته

الحديث الاول : مجهول .

الحديث الثاني : موثق .

الحديث الثالث : موثق .

الحديث الرابع : صحيح .

زوجتي الرجل وحققهما من ذلك الثمن إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد فالربع وتصدق
بالباقى على من تعرف أن له إليه حاجة إن شاء الله.

٥ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن أسباط ، عن خلف بن حماد ، عن
موسى بن بكر ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام في زوج مات وترك امرأة فقال : لها
الربع وتدفع الباقي [إلينا] .

﴿باب﴾

﴿ان النساء لا يرثن من العقار شيئاً﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن محمد بن حران ، عن زرارة
عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار
قوله عليه السلام : «وتصدق بالباقى» إنما أمره عليه السلام بالتصدق لأنه كان ما له التصرف فيه
كيف يشاء ، فلا يدل على تعيين الصدقة .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

وقال في الصحاح : الربع : الدار يعينها حيث كانت ، وجمعها رباع وربوع وأرباع
وأربع .

باب ان النساء لا يرثن من العقار شيئاً

الحديث الاول : مجهول .

وقال في الصحاح : العقار بالفتح الأرض والضياع والنخل .

و قال في المسالك : اتفق علماءنا إلا ابن الجنيدي على حرمان الزوجة في
الجملة من شيء من أعيان التركة ، واختلفوا في بيان ما تحرم منه على أقوالاً أحدها -
وهو المشهور حرمانها من نفس الأرض ، سواء كانت بياضاً أو مشغولة بزرع وشجر
وغيرها عنه وقيمته ، ومن عين آلاتها وأبنيتها ، وتعطى قيمة ذلك ، ذهب إليه الشيخ

شيئاً .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ؛ وحيد ابن زياد ، عن ابن سماعة جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام أن المرأة لا تترك زوجهما من القرى والدور والسلاح والدواب شيئاً

في النهاية ، وأتباعه كالقاضي وابن حمزة وقبلهم أبو الصلاح والعلامة في المختلف والشهيد في اللّمة . وثانيها : حرمانها من جميع ذلك مع إضافة الشجر إلى الآلات في الحرمان من عينه دون قيمته ، وهذا صرح العلامة في القواعد والشهيد في الدرر ، وأكثر المتأخرين وادّعوا أنه المشهور .

وثالثها : حرمانها من الرباع ، وهي الدور والمسكن دون البساتين والضياع وتعطى قيمة الآلات والأبنية من الدور والمسكن ، وهو قول المفيد وابن إدريس ، وجماعة . ورابعها : حرمانها من عين الرباع خاصة لا من قيمته ، وهو قول المرتضى واستحسنه في المختلف ، وابن الجنيد منع من ذلك كله ، وحكم بإرثها من كل شيء كغيرها من الوراث ، وأما من يحرم من الزوجات فاختلف فيه أيضاً ، والمشهور خصوصاً بين المتأخرين إختصاص الحرمان بغير ذات الولد من الزوج ، وذهب جماعة منهم المفيد والمرتضى والشيخ في الاستبصار وأبو الصلاح وابن إدريس بل ادّعى ابن إدريس عليه الإجماع - إلى أن هذا المنع عام في كل زوجة عملاً بإطلاق الأخبار أو عمومها .

الحديث الثاني : صحيح .

قوله : « والسلاح والدواب » قال في المسالك : ما اشتمل عليه هذا الخبر من الدواب والسلاح منفي بالإجماع ، وحمله بعضهم على ما يحبى به الولد من السلاح كالسيف ، فإنها لا تترك منه شيئاً ، وعلى ما أوصى به من الدواب أو وقفه ، أو عمل به ما يمنع من الارث ، ولا يخفى كونه خلاف الظاهر ، إلا أن في جمعاً بين الأخبار وهو خير من إطراحه رأساً .

وترث من المال والفرش والثياب ومتاع البيت مما ترك ويقيم النقص والابواب والجذوع والقصب فتعطي حقها منه

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن اذينة ، عن زرارة ؛ و بكير ؛ وفضل ؛ و بريد ؛ و محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام منهم من رواه عن أبي عبد الله عليه السلام ومنهم من رواه عن أحدهما عليهما السلام أن المرأة لا ترث من تركة زوجها من تربة دار أو أرض إلا أن يقوم الطوب والخشب قيمة فتعطي ربعها أو ثمنها إن كان لها ولد من قيمة الطوب والجذوع والخشب .

٤ - علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن زرارة ؛ و محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا ترث النساء من عقار الأرض شيئاً .

٥ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : ترث المرأة من الطوب ولا ترث من الرباح شيئاً قال : قلت : كيف ترث من الفرع ولا ترث من الأصل شيئاً ؟ فقال لي : ليس لهن من نسب ترث به وإنما هي دخيل عليهم فترث من الفرع ولا ترث من الأصل ولا يدخل عليهم داخل بسببها .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن زرارة ؛

وقال في مصباح اللغة : النقص : مثل قتل وحمل : ما تساقط فعل بمعنى مفعول ، واقتصر الأزهرى على الضم قال : النقص : اسم لبناء المنقوض إذا هدم ، وبعضهم يقتصر على الكسر ويمنع الضم والجمع نقوض .

الحديث الثالث : حسن .

والطوب بالضم الأجر بلغة أهل مصر ذكره الجوهري .

الحديث الرابع : حسن .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

الحديث السادس : حسن .

[١] وأحمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا ترث النساء من عقار الدور شيئاً ولكن يفتون البناء والطوب و تعطى ثمنها أو ربعها ، قال : وإنما ذاك لئلا يتزوجن النساء فيفسدن على أهل المواريث موارثهم .

٧ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنما جعل للمرأة قيمة الخشب والطوب كيلا يتزوجن فيدخل عليهم يعني أهل المواريث من يفسد موارثهم

٨ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن يحيى الحلبي ، عن شعيب ، عن يزيد الصائغ قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النساء هل يرثن الأرض ؟ فقال : لا ولكن يرثن قيمة البناء ، قال : قلت فإن الناس لا يرضون بهذا ، فقال : إذا ولينا فلم يرضوا ضربناهم بالسوط فإن لم يستقيموا ضربناهم بالسيف .

٩ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن عمه جعفر بن سماعة ، عن مثنى

الحديث السابع : ضعيف على المشهور .

ولا يخفى أن ظواهر الأخبار والتعليقات الواردة فيها شاملة لذات الولد أيضاً وظاهر الكليني أنه أيضاً قال بعمومها ، والصدوق في الفقيه خصها بغير ذات الولد ، لموقوفة ابن أذينة ، وتبعه جماعة من الأصحاب ، ويمكن حمل تلك الرواية على الاستحباب وإنما دعاهم إلى العمل بها كونها أوفق بعموم الآية ، قال الصدوق بعد إيراد رواية تدل على حرمانها مطلقاً : هذا إذا كان لها منه ولد ، فإذا لم يكن لها منه ولد فلا ترث من الأصول إلا بقيمتها ، تصديق ذلك ما رواه محمد بن أبي عمير عن ابن أذينة في النساء ، إذا كان لهن ولد أعطين من الربع .

الحديث الثامن : ضعيف .

الحديث التاسع : ضعيف .

إن الظاهر من هذا السند مغايرة جعفر بن سماعة لجعفر بن محمد بن سماعة إذ في أكثر النسخ عن عمه جعفر بن سماعة واقفي غير موثق ، وظن أكثر المحققين .

عن عبد الملك بن أعين ، عن أحدهما عليه السلام قال : ليس للنساء من الدور والعقار شيء .

١٠ - محمد بن أبي عبدالله ، عن معاوية بن حكيم ، عن علي بن الحسن بن رباط ، عن مثنى

عن يزيد الصائغ قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : إن النساء لا يرثن من ربايع الأرض

شيئاً ولكن لهن قيمة الطوب والخشب ، قال : فقلت له : إن الناس لا يأخذون بهذا ،

فقال : إذا وليناهم ضربناهم بالسوط فإن انتهوا وإلا ضربناهم عليه بالسيف .

١١ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان الأحمر قال :

لأعلمه إلا عن ميسر بن يثاع الزطبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن النساء ما لهن

من الميراث ؟ قال : لهن قيمة الطوب والبناء والخشب والقصب ، وأما الأرض والعقارات

فلا ميراث لهن فيها ، قال : قلت : فالثياب ؟ قال : الثياب لهن نصيبهن قال : قلت : كيف

صار ذا ولهذه الثمن ولهذه الربع مسمى ؟ قال : لأن المرأة ليس لها نسب ترث به وإنما

هي دخيل عليهم وإنما صار هذا كذا كيلا يتزوج المرأة فيجبي زوجها أوولدها من قوم

آخرين فيزاحم قوماً في عقارهم .

﴿ باب ﴾

﴿ اختلاف الرجل و المرأة في متاع البيت ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي

عمير ، عن عبد الرحمن بن الحججاج ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألتني هل يقضي ابن أبي ليلى

بالقضاء ثم يرجع عنه ؟ فقلت له : بلغني أنه قضى في متاع الرجل و المرأة إزمات أحدهما فأدّاه

من المتأخرين اتّحادهما وجعفر بن محمد واقفي موثق ، فالخبر حسن أو موثق .

الحديث العاشر : ضعيف .

الحديث الحادي عشر : ضعيف على المشهور .

باب اختلاف الرجل و المرأة في متاع البيت

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

ورثة الحي وورثة الميت أو طلقها الرجل فادّعى الرجل وأدّعت النّساء بأربع قضيات فقال : وما ذلك؟ قلت : أمّا أوليهنّ فقضى فيه بقول إبراهيم النخعي كان يجعل متاع المرأة التي لا يصلح للرجال للمرأة ومتاع الرجل الذي لا يصلح للنساء للرجل وما كان للرجال والنساء بينهما نصفان ، ثمّ بلغني أنّه قال : إنهما مدّعيان جميعاً فالذي بأيديهما جميعاً بينهما نصفان ، ثمّ قال : الرجال صاحب البيت والمرأة الداخلة عليه وهي المدّعية فالمتاع كلّهُ للرجل إلّا متاع النّساء الذي لا يكون للرجال فهو للمرأة ثمّ قضى بعد ذلك بقضاء لولا أنّي شاهدته لم أردّه عليه ، ماتت امرأة منّا ولها زوجها وترك متاعاً فرفعته إليه فقال : اكتبوا المتاع فلما قرأه قال للزوج : هذا يكون للرجل والمرأة فقد جعلناه للمرأة إلّا الميزان فإنّه من متاع الرجل فهو لك فقال لي : فعلى أيّ شيء هو اليوم ؟ قلت : رجع إلى أن قال بقول إبراهيم النخعي أن جعل البيت للرجل ثمّ سألته عن ذلك فقلت له : ما تقول أنت فيه ؟ فقال : القول الذي أخبرتني أنّك شاهدته وإن كان قد رجع عنه فقلت : يكون المتاع للمرأة فقال : رأيت إن أقامت بيّنة إلى كم كانت تحتاج فقلت : شاهدين ، فقال : لو سألت من بينهما - يعني الجبلين و نحن يومئذ بمكة - لأخبروك أنّ الجهاز والمتاع يهدى علانية من بيت المرأة إلى بيت زوجها فهي

قوله : « رجع إلى أن قال بقول إبراهيم » لا يخفى أن قول إبراهيم الذي تقدّم ذكره لم يكن هكذا ، إلّا أن يقال : إن إبراهيم قال بهذا القول أيضاً ، وإن لم ينسبه إليه سابقاً ، والأصوب ترك قوله : أن قال بقول إبراهيم النخعي بأن يكون هكذا رجع إلى أن جعل البيت للرجل كما رواه في كتاب القضاء من التهذيب^(١) ، وإن كان ذكر في المواريث موافقاً لما في الكتاب والله يعلم .

و قال في الدروس : لو تداعى الزوجان متاع البيت ففي صحيحة رفاة عن الصادق عليه السلام « له ما للرجال ، ولها ما للنساء ، ويقسم بينهما ما يصلح لهما » وعليها الشيخ في الخلاف ، وفي صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عنه عليه السلام هو للمرأة ، وعليها في الاستبصار^(٢) ، ويمكن حملها على ما يصلح للنساء توفيقاً ، وفي المبسوط يقسم بينهما على الإطلاق سواء كانت الدار لهما أو لا ، وسواء كانت الزوجية باقية أو لا ، وسواء كانت

(١) التهذيب ج ٦ ص ٢٩٧ ح ٣٦ . (٢) الوسائل ج ١٧ ص ٥٢٥ ح ٤ .

(٣) الاستبصار ج ٣ ص ٤٤ .

التي جاءت به وهذا المدعي فإن زعم أنه أحدث فيه شيئاً فليأت عليه البيّنة .

﴿ باب نادر ﴾

١ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل تزوّج أربع نسوة في عقدة واحدة أو قال في مجلس واحد ومهورهنّ مختلفة قال : جائز له ولهنّ ، قلت : أرايت إن هو خرج إلى بعض البلدان فطلق واحدة من الأربع وأشهد على طلاقها قوماً من أهل تلك البلاد وهم لا يعرفون المرأة ثمّ تزوّج امرأة من أهل تلك البلاد بعد انقضاء عدّة تلك المطلقة ثمّ مات بعد ما دخل بها كيف يقسم ميراثه ؟ قال : إن كان له ولد فإن للمرأة التي تزوّجها أخيراً من أهل تلك البلاد ربع ثمن ما ترك وإن عرفت التي طلقت من الأربع بعينها ونسبها فلا شيء لها من الميراث وعليها العدّة ، قال : ويقسمن الثلاث نسوة ثلاثة أرباع ثمن ما ترك وعليهنّ العدّة وإن لم تعرف التي طلقت من الأربع اقتسمن الأربع نسوة

بينهما أو بين الوارث ، والعمل على الأول .

باب نادر

الحديث الاول : صحيح .

قوله (عليه السلام) : « وعليها العدّة » أقول : روى الخبر في التهذيب ^(١) في كتاب الطلاق عن ابن محبوب بهذا الاسناد ، وفيه « وليس عليها العدّة » وهو الصواب ، ولعله سقط هنا من الرواية أو من النسخ ، لأنّه إنّما تزوّج الخامسة بعد انقضاء عدّتها ، فليس عليها بعد الموت عدّة الوفاة ، إلّا أن يقال : المراد بها عدّة الطلاق في حياة الزوج ، ولا يخفى بعده .

قوله (عليه السلام) : « اقتسمن الأربع نسوة » قال في المسالك : هذا هو المشهور ، ولم يخالف فيه إلا ابن ادريس حيث قال : يقرع بينهما فمن آخرجتها القرعة بالطلاق

ثلاثة أرباع ثمن ما ترك بينهم جميعاً وعليهن جميعاً العدة .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث الغلام والجارية يزوجان وهما غير مدركين ﴾

١ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، وَتَجْدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ غُلَامٍ وَجَارِيَةٍ زَوَّجَهُمَا وَلَيَّانَ لَهُمَا وَهُمَا غَيْرُ مَدْرُكَيْنِ قَالَ : فَقَالَ : النِّكَاحُ جَائِزٌ وَأَيْتُهُمَا أُدْرِكُ كَانَ لَهُ الْخِيَارُ فَإِنْ مَاتَا قَبْلَ أَنْ يَدْرُكَمَا فَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا وَلَا مَهْرٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَا قَدْ أُدْرِكَمَا وَرَضِيَا ، قُلْتُ : فَإِنْ أُدْرِكَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ قَالَ : يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِنْ هُوَ رَضِيَ قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ الَّذِي أُدْرِكُ قَبْلَ الْجَارِيَةِ وَرَضِيَ بِالنِّكَاحِ ثُمَّ

منعت من الارث وحكم بالنصيب للباقيات بالسوية، وعلى المشهور هل يتعدى الحكم إلى غير المنصوص كما لو اشتبهت المطلقة في اثنتين أو ثلاث خاصة أو في جملة الخمس وجهان .

باب ميراث الغلام والجارية يزوجان وهما غير مدركين

الحديث الاول : صحيح .

وقال في المسالك^(١) : لا إشكال في صحة عقد الصغير إذا تزوجه أبوه أو جدّه له ، وترتب أحكامه التي من جملتها الإرث ، وإذا زوجهما غير الولي فهو يتوقف صحته على إجازة الولي أو إجازتهما بعد الكمال ، فإن أجاز الولي فذاك ، وإلا ترص بهما إلى حين الكمال ، فإن مات أحدهما قبل ذلك بطل أيضاً ، كما لو مات الكبير المعقود له فضلاً قبل الإجازة ، وإن بلغ أحدهما ورشد والآخر حيّ عرضت عليه الإجازة فإن أجاز لزم من حينه^(٢) ، وبقي موقوفاً على إجازة الآخر بعد كماله ، فإن مات قبلها بطل أيضاً ، وإن مات المجيز أولاً ثم كمل الآخر فإن رد العقد بطل أيضاً ، وهذا كله لا إشكال فيه .

(١) المسالك ج ٢ ص ٣٣٢ ، الطبعة الحجرية . (٢) في المصدر « لزم من جهته » .

مات قبل أن تدرك الجارية أثره ؟ قال : نعم يعزل ميراثها منه حتى تدرك وتحلف بالله ما ادعاهما إلى أخذ الميراث إلا رضاها بالتزويج ثم يدفع إليها الميراث و نصف المهر قلت : فإن ماتت الجارية ولم تكن أدركت أيرثها الزوج المدرك ؟ قال : لا ، لأن لها الخيار إذا أدركت ، قلت : فإن كان أبوها هو الذي زوجها قبل أن تدرك ؟ قال : يجوز عليها تزويج الأب ويجوز على الغلام والمهر على الأب للجارية .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب عن نعيم بن إبراهيم ، عن عباد بن كثير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن رجل زوّج ابناً له مدركاً من يتيمة في حجره قال : ترثه إن مات ولا يرثها لأن لها الخيار ولا خيار عليها .

وإن أجازته فقد روى أبو عبيدة الحذاء عن الباقر عليه السلام « أنه يحلف أنه لم يدعه إلى الإجازة الرغبة في الميراث ويعطى نصيبه من الميراث » ^(١) وعليها عمل الأصحاب وموردها الصغير إن كما ذكر ، ولو زوّج أحدهما الولي أو كان أحدهما بالغاً رشيداً وزوّج الآخر فضولي فمات الأول عزل للثاني نصيبه أيضاً وأحلف بعد بلوغه كذلك ، هذا وإن لم يكن منصوباً إلا أنه لا حق به بطريق أولى نعم لو كانا كبيرين وزوّجهما الفضوليان ففي تعدي الحكم إليهما نظر .

الحديث الثاني : مجهول .

قوله عليه السلام : « ترثه » أي بعد الحلف على المشهور ، وبدل على خصوص هذه المسألة ما رواه الصدوق في الفقيه بأسناده ^(٢) عن الحسن بن محبوب عن عبدالعزيز العبدى عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : في الرجل يزوّج ابنه يتيمة في حجره و ابنه مدرك ، واليتيمة غير مدركة ، قال عليه السلام : نكاحه جائز على ابنه ، فإن مات عزل ميراثها منه حتى تدرك ، فإذا أدركت حلفت بالله ما دعاها إلى أخذ الميراث إلا رضاها بالنكاح ، ثم يدفع إليها الميراث و نصف المهر ، قال عليه السلام : فإن ماتت هي قبل أن تدرك وقبل أن يموت الزوج لم يرثها الزوج ، لأن لها الخيار عليه إذا أدركت ولا خيار له

(١) الوسائل ج ١٧ ص ٥٢٧ ح ١ ، وفي المصدر . . . وتحلف بالله ما دعاها إلى

أخذ الميراث الا رضاها بالتزويج ثم يدفع إليها الميراث . . . » .

(٢) الفقيه ج ٤ ص ٢٧٧ ح ٢ .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن القاسم بن عروة ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الصبي يزوج الصبية هل يتوارثان ؟ قال : إذا كان أبواهما [هما] اللذان زوَّجاهما فنعم ، قلت : أيجوز طلاق الأب ؟ قال : لا .

﴿باب﴾

﴿ميراث المتزوجة المدركة ولم يدخل بها﴾

١ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن صفوان ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن رجل ، عن علي بن الحسين عليه السلام في المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها قال : لها نصف الصداق ولها الميراث وعليها العدة .

٢ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن أبان بن عثمان

عليها « و الشهيد الثاني (ره) غفل عنه حيث حكم بكونه غير منصوص .

وقال في الدروس : قال ابن الجنيد : لو زوج الأب ابنه بنتاً في حجره فمات الابن ورثته ، ولو ماتت لم ينهها الابن الآن يكون قد رضى بالعقد ورثتها ، ويشكل بأن العقد إن صح توارثاً ، والأفلا ، ورضى الورثة لاعتبر به إذا لم يكن فيهم ولي شرعي .

الجديد الثالث : مجهول .

باب ميراث المتزوجة المدركة و لم يدخل بها

الحديث الاول : مرسل .

قوله عليه السلام : « لها نصف الصداق » عمل به بعض الأصحاب ، و ذهب جماعة إلى لزوم كل الصداق .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور وعليه الأصحاب .

عن ابن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل توفي قبل أن يدخل بامرأته فقال : إن كان فرض لها مهرأ فلها النصف و هي ترثه و إن لم يكن فرض لها مهرأ فلا مهر لها و هو يرثها .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يموت وتحت المرأة لم يدخل بها قال : لها نصف المهر ولها الميراث كاملاً .

٤ - الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن الحسن بن علي ؛ ومحمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد ، عن علي بن الحكم جميعاً ، عن أبان بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل تتزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً فمات عنها أو طلقها قبل أن يدخل بها ما لها عليه ؟ فقال : ليس لها صداق و هي ترثه ويرثها .

﴿ باب ﴾

﴿ في ميراث المطلقات في المرض و غير المرض ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا طلقت المرأة ثم توفي عنها زوجها و هي في عدّة منه لم تحرم عليه فإنّها ترثه و هو يرثها مادامت في الدّم من حيضتها الثانية من التطليقتين

الحديث الثالث : صحيح .

الحديث الرابع : مجهول كالموتق .

باب ميراث المطلقات في المرض و غير المرض

الحديث الاول : حسن .

قوله عليه السلام : «من حيضتها الثانية» كذا في التهذيب^(١) أيضاً ، وفي سائر الاخبار «الثالثة»

وهو أظهر موافقاً للأخبار الدالة على أنّ العدّة ثلاث حيض ، و يمكن أن يتكلّف في هذا الخبر بأن يكون المراد كونها في حكم هذا الدّم من الحيضة و هو مستمر

الأولتين فإن طلقها الثالثة فإنها لا تراث من زوجها شيئاً ولا يرث منها .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن زرارة قال :

سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يطلق المرأة فقال : ترثه ويرثها مادام له عليها رجعة .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن

أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا طلق الرجل وهو صحيح لارجعة له عليها لم ترثه ولم يرثها ؛

وقال : هو يرث ويورث مالم ترالدّم من الحيضة الثالثة إذا كان له عليها رجعة .

٤ - علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبان ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام

في رجل طلق امرأته تطليقتين في صحة ثم طلق الثالثة وهو مريض قال : ترثه مادام في

مرضه وإن كان إلى سنة .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن أبي

العبّاس ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا طلق الرجل المرأة في مرضه ورثته مادام في مرضه

إلى رؤية الدم من الحيضة الثالثة ، و بالجملة مفهوم هذا الخبر على هذه النسخة

لا يعارض منطوق الأخبار الآخر .

الحديث الثاني : موثق كالصحيح .

الحديث الثالث : حسن .

ويدلّ على اعتبار العدة بالأطهار .

الحديث الرابع : مرسل .

وقال في الدروس : لو طلق رجعتاً ومات في العدة أو ماتت توارثا ، ولو كان

بائناً فلا إرث ، وإن مات في العدة إلا أن يكون الطلاق في المرض فترثه إلى سنة

ما لم تنزّج أو يبرء من مرضه ، و لو كان بسؤالها فيه وجهان مبنيان على تعلّق

الحكم بالطلاق في المرض ، أو باعتبار التهمة ، وكذا لو كانت أمة فأعتقت أو كافرة

فأسلمت ، ولو فسخ نكاحها بعيها ففي أجراء الحكم وجه بعيد .

الحديث الخامس : حسن .

ذلك وإن انقضت عدتها إلا أن يصح منه فقلت له : فإن طال به المرض ؟ قال : ما بينه وبين سنة .

٦ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن بعض أصحابنا ، عن أبان بن عثمان ، عن الحلبي ؛ وأبي بصير ؛ وأبي العباس جميعاً ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : ترثه ولا يرثها إذا انقضت العدة .

٧ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، ممن حدثه ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل المريض يطلق امرأته وهو مريض قال : إن مات في مرضه ذلك و هي مقيمة عليه لم تتزوج ورثته وإن كانت قد تزوجت فقد رخصت الذي صنع ولا ميراث لها .

﴿باب﴾

﴿ميراث ذوي الأرحام مع الموالى﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن زرعة ، عن سماعة قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إن علياً عليه السلام لم يكن يأخذ ميراث أحد من مواليه ، إذا مات وله قرابة كان يدفع إلى قرابته .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

ويدل على اختصاص الإرث في المطلقة في المرض بعد العدة بالزوجة ، و ذهب الشيخ و جماعة إلى أن الزوج أيضاً يرثها في الفرض المذكور وهو مخالف للمخبر .
الحديث السابع : مرسل .

باب ميراث ذوي الأرحام مع الموالى

الحديث الاول : موثق .

الحديث الثاني : حسن .

ابن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في خالة جاءت تخاصم في مولى رجل مات فقراً هذه الآية : «وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله» فدفع الميراث إلى الخالة ولم يعط المولى .

٣ - محمد بن يحيى ؛ وغيره ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن الجهم ، عن حنان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أي شيء للموالي ؟ فقال : ليس لهم من الميراث إلا ما قال الله عز وجل : «إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفاً» .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن أبي الحمراء قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أي شيء للموالي من الميراث ؟ فقال : ليس لهم شيء إلا التبراء - يعني التراب - .

٥ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الله ابن سنان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان علي عليه السلام إذا مات مولى له وترك ذاقربة لم يأخذ من ميراثه شيئاً ويقول : «أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض» .

قوله «وأولوا الأرحام» قال البيضاوي: ذود القرابة بعضهم أولى ببعض في التوارث وهو نسخ لما كان في صدر الاسلام بالهجرة والموالاة في الدين «في كتاب الله» في اللوح أو فيما ينزل ، وهو هذه الآية أو آية المواريث أو فيما فرض الله من المؤمنين والمهاجرين بيان أولى الأرحام أو صلة لاولى أي أولوا الأرحام بحق القران بالميراث من المؤمنين بحق الدين والمهاجرين بحق الهجرة «إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفاً» استثناء عن أعظم ما يقدر الأولوية فيه من النفع، المراد بفعل المعروف، التوصية أو منقطع .

الحديث الثالث : موثق على الظاهر .

الحديث الرابع : مجهول .

وقال الجوهري : التراب فيه لغات : تراب، وتربة ، وترباء ، والترباء الأرض نفسها .

الحديث الخامس : صحيح .

٦ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن التيمي ، عن محمد بن مسنم الكاتب ، عن عبد الرحمن بن عمرو ، عن محمد بن سنان ، عن عمرو الأزرق قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : وسأله رجل عن رجل مات وترك ابنة أخت له وترك موالى وله عندي ألف درهم ولم يعلم بها أحد فجاءت ابنة أخته فرهنت عندي مصحفاً فأعطيتها ثلاثين درهماً فقال لي أبو عبد الله عليه السلام حين قلت له : علم بها أحدٌ ؟ قلت : لا ، قال : فأعطها إياها قطعة قطعة ولا تعلم أحداً .

٧ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن محمد بن زياد ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان علي عليه السلام لا يأخذ من ميراث مولى له إذا كان له ذوق رابة وإن لم يكونوا ممن يجري لهم الميراث المفروض فكان يدفع ماله إليهم .

٨ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أبي ثابت ، عن حنان ، عن ابن أبي يعفور ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : مات مولى لعلي بن

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

الحديث السابع : موثق .

الحديث الثامن : مجهول .

و ظاهره أن الوارث البني " وإن كان رقاً مقدّم على المعتقد ، والمشهور بين الأصحاب أنه لا يشتري المملوك من الميراث إذا كان وارث غيره . ولو كان معتقاً أو ضامن جريرة ، ويمكن حمله على أنه عليه السلام تبرّع بذلك من حقه . ثم اعلم أنه لا خلاف بين الأصحاب في وجوب فكّ الوارث في الجملة ، واختلف في أنه هل يختص الفكّ بالأبوين كما ذهب إليه المقيد وجماعة أو بإضافة باقي الأقارب دون الأسباب كما ذهب إليه ابن الجتيد وجماعة ، أو بإضافة الأسباب أيضاً أي الزوج والزوجة كما هو فتوى الشيخ في النهاية ، وظاهر ابن زهرة وكذا اختلف فيما لو قصر المال عن الثمن ، فقيل : لا يفكّ والميراث للإمام ، وقيل : يفكّ بما وجد ويسعى في الباقي ، ولو كان العبد قد انتعت بعضه ورث من نصيبه بقدر حرّيته ، والباقي للأقارب البعيدة ، وإن لم يكن

الحسين عليه السلام فقال : انظروا هل تجدون له وارثاً ؟ فقيل : له ابنتان باليمامة مملوكتان فاشتراهما من مال مولاة الميت ثم دفع إليهما بقیة المال .

٩ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن أبي ثابت ، عن حنان بن سدير ، عن ابن أبي يعفور ، عن إسحاق قال : مات مولى لعلی بن الحسين عليه السلام قال : انظروا هل تجدون له وارثاً ، فقيل : له ابنتان باليمامة مملوكتان فاشتراهما من مال الميت ثم دفع إليهما بقیة المال .

علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبي ثابت مثله .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث الفرقى وأصحاب الهدم ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القوم يفرقون في السفينة أوقع عليهم البيت فيموتون فلا يعلم أيتهم مات قبل صاحبه فقال : يورث بعضهم من بعض كذلك هو في كتاب علي عليه السلام .

وارث غيره يشترى النصف الآخر ويعتق ، والبيع في الجميع قهري .

الحديث التاسع : مجهول بسنديه .

باب ميراث الفرقى وأصحاب الهدم

الحديث الاول : صحيح .

و قال في المسالك : من شرط التوارث علم تقدم موت المورث بحيث يكون الوارث حياً بعد موته فمع اقتران موتهما أو الشك لا يثبت الوارث ، وأستثنى من ذلك صورة واحدة بالنقص والاجماع ، وهي ما لو اتفق موتهما بالفرق أو الهدم واشتبه الحال ، فإنه يرث كل واحد منهما من الآخر ، والمشهور أن كلا منهما يرث من صلب مال الآخر لامّا ورث من الأول ، وذهب المفيد وسلاّر إلى أن الثاني يرث من الأول

٢- علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن عبد الرحمن بن الحجاج مثله
إلا أنه قال : كذلك وجدناه في كتاب علي عليه السلام .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ،
عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن بيت
وقع علي قوم مجتمعين فلا يدري أيهم مات قبل ، قال : فقال : يورث بعضهم من بعض ،
قلت : فإن أبا حنيفة أدخل فيها شيئاً ، قال : وما أدخل ؟ قلت : رجلين أخوين أحدهما
مولاي والآخر مولى لرجل لأحدهما مائة ألف درهم والآخر ليس له شيء ، ركبا في السفينة
ففرقا فلم يدرك أيهما مات أولاً كان المال لورثة الذي ليس له شيء ولم يكن لورثة الذي
له المال شيء ، قال : فقال أبو عبد الله عليه السلام : لقد سمعها وهو هكذا .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ؛
ومحمد بن زياد ، عن ابن سماعة ، عن محمد بن أبي حمزة ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي
عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل وامرأة سقط عليهما البيت فماتا ؟ قال : يورث الرجل
من المرأة والمرأة من الرجل ، قال : قلت : فإن أبا حنيفة قد أدخل عليهم في هذا شيئاً قال :

من ماله الأصل ومما ورث من الثاني ، ويقدم في التوريث الأضعف ، أي الأقل نصيباً
بأن يفرض موت الأقوى أولاً ، وهل هو على الوجوب أو الاستحباب ؛ ذهب إلى كل
فريق ، والفائدة على مذهب المفيد ظاهرة ، وعلى غيره تعبدى ، ولا خلاف في عدم
التوريث لو ماتا حتف أنفهما ، فأما لو ماتا بسبب آخر غير الهدم والفرق ، كالحرق
والقتل واشتبه الحال ففي توارثهما كالفرق قولان : أحدهما وبه قال المعظم لعدم
والثاني : وهو ظاهر كلام الشيخ في النهاية ، وابن الجنيد وأبي الصلاح ، تعميم الحكم
في كل الأسباب .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : حسن كالصحيح .

قوله : « أدخل » أى عاب و شنع ، قال الجزرى : الدخل بالتحريك : العيب

وأَيُّ شَيْءٍ أَدْخَلَ عَلَيْهِمْ قُلْتُ : رَجُلَيْنِ أَخَوَيْنِ أَعْجَمِيَيْنِ لَيْسَ لِهَما وَاِثْرٌ إِلَّا مَوَالِيَهُما أَحَدُهُما لَهُ مِائَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ مَعْرُوفَةٌ وَالْآخَرُ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ رَكْبَانِي سَفِينَةٌ فُغِرَ قَا فَأُخْرِجَتِ الْمِائَةُ أَلْفٌ كَيْفَ يَصْنَعُ بِهَا ؟ قَالَ : تَدْفَعُ إِلَى مَوَالِي الَّذِي لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ قَالَ : فَقَالَ : مَا أَنْكَرَ مَا أَدْخَلَ فِيهَا صَدَقَ وَهُوَ هَكَذَا ثُمَّ قَالَ : يَدْفَعُ الْمَالُ إِلَى مَوَالِي الَّذِي لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ وَلَمْ يَكُنْ لِلْآخَرِ مَالٌ يَرِثُهُ مَوَالِي الْآخَرِ فَلَا شَيْءَ لَوِ ارْثُهُ .

٥ - عليُّ بنُ إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن أحدهما عليهما السلام : قَالَ : قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِالْيَمَنِ فِي قَوْمٍ انْتَدَمَتْ عَلَيْهِمْ دَارُ لَهُمْ فَبَقِيَ مِنْهُمْ صَبِيَّانِ أَحَدُهُما مَمْلُوكٌ وَالْآخَرُ حُرٌّ فَأَسْهَمَ بَيْنَهُمَا فَخَرَجَ السَّهْمُ عَلَى أَحَدِهِمَا فَجَعَلَ الْمَالُ لَهُ وَاعْتَقَ الْآخَرَ .

٦ - عليُّ ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَسْقُطُ عَلَيْهِ وَعَلَى امْرَأَتِهِ بَيْتٌ قَالَ : تَوَرَّثَ الْمَرْأَةُ مِنَ الرَّجُلِ وَالرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ مَعْنَاهُ يَوَرَّثُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ مِنْ صُلْبِ أَمْوَالِهِمْ لَا يَرِثُونَ مِمَّا يَوَرَّثُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ شَيْئاً .

وَالْفُسْ وَالْفَسَادُ انْتَهَى . وَأَدْخَلَ فِي تِلْكَ الْقَاعِدَةِ شَيْئاً لَيْشْنَعَ بِهِ عَلَيْنَا عَلَى سَبِيلِ النِّقْضِ فَأُجَابَ بِحُجَّتِهِ بِأَنَّهُ وَإِنْ ذَكَرَهُ لِلتَّمْشِيعِ لَكُنْتهُ حَكَمَ اللَّهُ وَلَا يَرُدُّ حُكْمَهُ بِالْآرَاءِ الْفَاسِدَةِ .

الحديث الرابع : السند الاول صحيح . والثاني موثق .

الحديث الخامس : حسن .

وَقَالَ فِي الدَّرُوسِ : لَوْ سَقَطَ بَيْتٌ عَلَى قَوْمٍ فَمَاتُوا وَبَقِيَ مِنْهُمْ صَبِيَّانِ أَحَدُهُما حُرٌّ وَالْآخَرُ مَمْلُوكٌ لَهُ وَأَشْتَبَهَ ، فَاتَّهَ رَوِي عَنْ الصَّادِقِ عليه السلام « أَنَّهُ يَقْرَعُ لَتَعْيِينَ الْحَرِّ فَإِذَا تَعَيَّنَ اعْتَقَ الْآخَرَ وَصَارَ الْحَرُّ مَوْلَاً^(١) فَهَذَا مَنَعَ مِنْ ارْثِ الْحَرِّ الْعَبْدُ إِنْ أُوجِبْنَا عَتَقَ الْآخَرَ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ ، وَظَاهِرُ قَوْلِ الْحَسَنِ وَالصَّدُوقِ ، وَقَالَ الشَّيْخُ فِي النَّهْيَةِ^(٢) بَلْ يَرِثُهُ الْحَرُّ بَعْدَ الْقِرْعَةِ وَلَا عَتَقَ ، وَهُوَ قَوِيٌّ وَتَحْمِلُ الرِّوَايَةُ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ .

الحديث السادس : صحيح .

(١) من لا يحضره الفقيه ج ٤ ص ٢٢٦ ح ٥ .

(٢) النهاية : ص ٣٤٥ .

٧ - عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله رفعه أن أمير المؤمنين عليه السلام قضى في رجل وامرأة ماتا جميعاً في الطاعون ماتا على فراش واحد ويد الرجل ورجله على المرأة فجعل الميراث للرجل وقال : إنه مات بعدها .

٨ - عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار قال : قال أبو عبد الله عليه السلام لأبي حنيفة : يا أبا حنيفة مات قول في بيت سقط على قوم وبقي منهم صبيان أحدهما حرٌّ والآخر مملوك لصاحبه فلم يعرف الحر من المملوك ؟ فقال أبو حنيفة : يعتق نصف هذا ويعتق نصف هذا ويقسم امال بينهما ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : ليس كذلك ولكنه يقرع بينهما فمن أصابته القرعة فهو حرٌّ ويعتق هذا فيجعل مولى له .

﴿ باب ﴾

﴿ موارث القتلى و من يرث من الدية و من لا يرث ﴾

١ - عِدَّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ ومحمد بن يحيى ، عن سهل بن زياد ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن

الحديث السابع : مرفوع .

ويدل على أن أمثال تلك القرائن الضعيفة معتبرة في هذا الباب ، ويمكن أن يكون عليه السلام عمل بما علمه واقعاً ، واعتمد على هذه القرينة رعايةً للظاهر . والله يعلم .
الحديث الثامن : موثق .

باب موارث القتلى و من يرث من الدية و من لا يرث

الحديث الاول : مجهول .

و قال في المسالك : اختلف اصحاب في وارث الدية على أقوال : أحدها : أن وارثها من يرث غيرها من أمواله ذهب إليه الشيخ في المبسوط والخلاف وابن إدريس في أحد قوله .

حماد بن عيسى ، عن سوار ، عن الحسن قال : إن علياً عليه السلام لما هزم طلحة والزبير أقبل الناس منهزمين فمروا بامرأة حامل على الطريق ففزع منهن فطرح مافي بطنها حياً فاضطرب حتى مات ثم ماتت أمه من بعده فمر بها علي عليه السلام وأصحابه وهي مطروحة وولدها على الطريق فسألهم عن أمرها فقالوا له : إنها كانت حبلى ففزع حين رأت القتال والهزيمة قال : فسألهم أيهما مات قبل صاحبه ؟ فقيل : إن ابنها مات قبلها قال : فدعا بزوجه أبي الغلام الميت فورثه من ابنه ثلثي الدية وورث أمه ثلث الدية ثم ورث الزوج من امرأته الميتة نصف ثلث الدية الذي ورثته من ابنها وورث قرابة المرأة الميتة الباقي ثم ورث الزوج أيضاً من دية امرأته الميتة نصف الدية وهو ألفان وخمس مائة درهم وورث قرابة المرأة الميتة نصف الدية وهو ألفان وخمس مائة درهم وذلك أنه لم يكن لها ولد غير الذي رمت به حين فزعت ، قال : وأدى ذلك كله من بيت مال البصرة .

٢ - ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في دية المقتول أنه يرثها الورثة على كتاب الله وسهامهم إذا لم يكن على المقتول دين إلا الإخوة والأخوات من الأم فإنهم لا يرثون من ديته شيئاً .

٣ - ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان قال : قال أبو عبد الله : قضى أمير المؤمنين عليه السلام أن الدية يرثها الورثة إلا الإخوة والأخوات من الأم .

والثاني : أنه يرثها من عدا المتقرب بالأم ذهب إليه الشيخ في النهاية ^(١) وأتباعه وابن ادريس في القول الآخر لروايات دلت على حرمان الإخوة للام لا مطلق المتقرب بالأم ، وكأنهم غمطوا الحكم فيهم بطريق أولى ، ولو قيل : بقصر الحكم على موضع بالنصر كان وجهاً .

الثالث : أنه يمنع المتقرب بالأب وحده لا غير ، وهو قول الشيخ في موضع آخر من الخلاف .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : صحيح .

٤ - و عنه قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : قضى أمير المؤمنين عليه السلام أن الدية يرثها الورثة إلا الإخوة من الأم فإنهم لا يرثون من الدية شيئاً .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال الدية يرثها الورثة على فرائض الموارث إلا الإخوة من الأم فإنهم لا يرثون من الدية شيئاً .

٦ - حميد بن زياد ، عن ابن سماعة ، عن عبدالله بن جبلة ، وعلي بن رباط ، عن عبدالله ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يرث الإخوة من الأم من الدية شيئاً .

٧ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن النعمان ، عن يحيى الأزرق قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقتل و يترك ديناً و ليس له مال فيأخذ أولياؤه الدية أعلهم أن يقضوا دينه ؟ قال : نعم ، قلت : وإن لم يترك شيئاً ؟ قال : نعم إنما أخذوا دينه فعليه أن يقضوا دينه .

٨ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن داود بن الحصين ، عن أبي العباس ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته هل للإخوة من الأم من الدية شيء ؟ قال : لا .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : ^(١)

الحديث السادس : موثق .

الحديث السابع : صحيح على الظاهر .

قوله عليه السلام : « فعليه أن يقضوا » هذا هو المشهور ، و قيل لا يصرف منها في الدين شيء لتأخر إستحقاقها عن الحياة ، وهو شاذ .

الحديث الثامن : ضعيف على المشهور .

(١) صحيح على الظاهر ولم يذكره المصنف ولعله سقط من النسخ .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث القاتل ﴾

١ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي هِزْمَةَ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ : لَا يَتَوَارَثُ رَجُلَانِ قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ .

٢ - أَحْمَدُ ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ أُمَّهُ أَيْرِثَهَا ؟ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي عليه السلام يَقُولُ : أَيْمَارُ رَجُلٍ ذُو رَحِمٍ قَتَلَ قَرِيبَهُ لَمْ يَرِثْهُ .

٣ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ؛ وَنَجْدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُدَيْدٍ جَمِيعاً ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ ، عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام قَالَ : لَا يَرِثُ الرَّجُلُ إِذَا قَتَلَ وَلَدَهُ أَوْ وَالِدَهُ وَلَكِنْ يَكُونُ الْمِيرَاثُ لَوَرِثَةِ الْقَاتِلِ .

٤ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ؛ وَنَجْدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ ابْنِ رُثَابٍ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ قَتَلَ أُمَّهُ قَالَ : لَا يَرِثُهَا وَيَقْتُلُ بِهَا صَاحِراً وَلَا أَطْنَ قَتَلَهُ بِهَا كَفَّارَةٌ لَذَنْبِهِ .

٥ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ وَعَبْدَ اللَّهِ ابْنِي مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

باب ميراث القاتل

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « لَا يَتَوَارَثُ » كَانَ نَفْيَ التَّوَارَثِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ الْمُتَحَقِّقِ فِي ضَمَنِ حَرَمَانِ الْقَاتِلِ فَقَطْ ، فَإِنَّ الْمَقْتُولَ يَرِثُ مِنَ الْقَاتِلِ إِنْ مَاتَ الْقَاتِلُ قَبْلَهُ .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : حسن كالصحيح .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : صحيح .

سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لا ميراث للقاتل .

٦ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن الحسن بن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن أبي عبيدة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة شربت دواء وهي حامل ولم يعلم بذلك زوجها فألقت ولدها قال : فقال إن كان له عظم وقد نبت عليه اللحم عليها دية تسلمها لأبيه وإن كان حين طرحته علقه أو مضغة فإن عليها أربعين ديناراً أو غرة تؤدى بها إلى أبيه ، قلت له : فهي لا ترث ولدها من دية مع أبيه ؟ قال : لا لأنها قتلتة فلا ترثه .

٧ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن بعض أصحابه ، عن حماد بن عثمان ، عن فضيل بن يسار ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يقتل الرجل بولده إذا قتله ويقتل الولد بوالده إذا قتل والده ولا يرث الرجل أباه إذا قتله وإن كان خطاء .

٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : المرأة ترث من دية زوجها و يرث من ديتها مالم يقتل أحدهما صاحبه .

٩ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن أبان بن عثمان ، عن عبدالله بن أبي يعفور قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : هل للمرأة من دية زوجها و هل

الحديث السادس : صحيح .

وقال في القاموس : الفرة بالضم : العبد والأمة .

الحديث السابع : ضعيف على المشهور .

و قال في المسالك : إن كان القتل عمداً ظلماً فلا خلاف في عدم الارث ، وإن كان بحق لم يمنع اتفاقاً سواء ، جاز للقاتل تركه كالقصاص أو لا كرجم المصحن ، وإن كان خطأ ففي منعه مطلقاً أو عدمه مطلقاً أو منعه من الدية خاصة أقوال .

الحديث الثامن : حسن .

الحديث التاسع : ضعيف على المشهور .

واتفق الأصحاب على أن الزوجين لا يرثان القصاص ويرثان الدية .

للرجل من دية امرأته شيء؟ قال : نعم ، ما لم يقتل أحدهما الآخر .

١٠ - على بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا قتل الرجل أباه قتل به وإن قتله أبوه لم يقتل به ولم يرثه .
الفضل بن شاذان قال : لو أن رجلاً ضرب ابنه غير مسرف في ذلك يريد تأديبه فقتل الابن من ذلك الضرب ورثه الأب ولم تلزمه الكفارة لأن ذلك للاب لأنه مأمور بتأديب ولده لأنه في ذلك بمنزلة الإمام يقيم حداً على رجل فمات فلا دية عليه ولا يسمى

الحديث العاشر : حسن .

قوله : « لو أن رجلاً ضرب ابنه » قال في المسالك : ظاهرهم الاتفاق على أن تأديب الولد مشروط بالسلامة ، وأنه يضمن ما يجنى عليه بسببه وإنما الخلاف في تأديب الزوجة ، فالشيخ وجماعة إدّعوا أن الحكم فيها كذلك ، وبه قطع في الدروس والقتل يمنع القاتل من الارث إذا كان عمداً ظلماً ، ولو اشترى كوا في القتل منعوا ، وإن كان خطأ فالمشهور من الدية خاصة .

وقال ابن أبي عقيل : لا يرث مطلقاً ، وقال المفيد وسائر يرث مطلقاً وإن كان شبيه عمداً فكالعمد عند ابن الجنيد ، وكالخطأ عند سائر .

وقال الفضل : لو ضرب ابنه تأديباً غير مسرف فمات ورثه ، لأنه ضرب سائغ ولو أسرف لم يرث ، ولو بط جرحه أو خراجه فمات ورثه ، وكذا لو تلف بدابة يسوقها أو يقودها ، ولا يرثه لو ركب دابة فأوطأها إيّاه ، ولو أخرج كنيفاً أو ظلة أو حفز برأ في غير حقّه فمات قريبه به ورثته ، ولو قتل الصبي والمجنون قريبه ورثه وتبعه ابن أبي عقيل ونقله الكليني والصدوق ساكتين عليه .

وقال بعض الأصحاب : القتل بالسبب مانع وكذا قتل الصبي والمجنون والنائم ولا يحجب المتقرب بالقاتل .

قوله : « بمنزلة الامام » قال في الشرايع : من قتله الحد أو التعزير فلا دية له ، وقيل : يجب على بيت المال ، والأول مروى .

الإمام قاتلاً وإن ضربه ضرباً ممسراً لم يرثه الأب فإن كان بالابن جرح أو خراج فبطه الأب فمات من ذلك فإن هذا ليس بقاتل ولا كفارة عليه وهو يرثه لأن هذا بمنزلة الأدب والاستصلاح والحاجة من الولد إلى ذلك وإلى شبهه من المعالجات ولو أن رجلاً كان ركباً على دابة فأوطأت الدابة أباه أو أخاه فمات لم يرثه ولو كان يسوق الدابة أو يفودها فوطئت الدابة أباه أو أخاه فمات ورثه وكانت الدية على عاقلته لغيره من الورثة ولم تلزمه الكفارة ولو أنه حفر بئراً في غير حقه أو أخرج كنيفاً أو ظلة فأصاب شيء منها وارثاً له فقتله لم تلزمه الكفارة وكانت الدية على العاقلة وورثه لأن هذا ليس بقاتل، ألا ترى أنه لو كان فعل ذلك في حقه لم يكن بقاتل ولا وجب في ذلك دية ولا كفارة فأخراجه ذلك الشيء في غير حقه ليس هو بقاتل لأن ذلك بعينه يكون في حقه فلا يكون قتلاً وإنما ألزم الدية في ذلك إذا كان في غير حقه احتياطاً للدماء ولئلا يبطل دم امرئ مسلم، وكذا يتعدى الناس حقوقهم إلى ما لا حق لهم فيه، وكذلك الصبي والمجنون لو قتل لورثا وكانت الدية على العاقلة والقاتل يجب وإن لم يرث، قال: ولا يرث القاتل من المال شيئاً لأنه إن قتل عمداً فقد أجمعوا أنه لا يرث وإن قتل خطأ فكيف يرث وهو تؤخذ منه الدية وإنما منع القاتل من الميراث احتياطاً لدماء المسلمين كيلا يقتل أهل الميراث بعضهم

قوله: « فبطه الأب » قال في القاموس: بط الجرح: شقه.

وقال في الشرايع: من به سلعة فأمر بقطعها فمات فلادية له على القاطع، ولو كان مولى عليه فالدية على القاطع إن كان ولياً كالأب والجد للأب، وإن كان أجنبياً ففي القود تردد، والأشبهه الدية في ماله لا القود، لأنه لم يقصد القتل.

قوله: « لم تلزمه الكفارة » قال في المسالك: مذهب الأصحاب أن الكفارة في الخطأ لا تجب إلا مع مباشرة القتل دون التسبب، وإطلاق النص يقتضي عدم الفرق في القاتل بين كونه مكلفاً وغيره، فيجب على الصبي والمجنون فيخرج العتق والإطعام من مالهما، ولا يصام عنهما فإذا كمالا خو طبا به، ولو ماتا أخرجت الأجرة من مالهما، وفي المسألة وجه بعدم وجوب الكفارة عليهما.

(١) السلعة: بكسر السين، عقدة تكون في الرأس أو البدن.

بعضاً طمعاً في الموارث .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث اهل الملل ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ؛ و هشام ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال : فيما روى الناس عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : لا يتوارث أهل ملتين فقال : نرثهم ولا يرثونا لأن الإسلام لم يزد في حقه إلا شدة .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن

قوله : « والقاتل يحجب » المشهور بين الأصحاب أن القاتل لا يحجب بل ادعى بعضهم عليه الاجماع .

باب ميراث اهل الملل

الحديث الاول : حسن .

وقال في المسالك: اتفق المسلمون على أنه لا يرث كافر مسلماً ، و اتفق أصحابنا وبعض العامة على أنه يرث المسلم الكافر ، وذهب جماعة من العامة على أنه يرث المسلم الكافر ، وذهب أكثر العامة إلى نفي التوارث من الطرفين محتجاً بقول النبي صلى الله عليه وآله « لا يتوارث أهل ملتين » و أجيب بأنه مع تسليمه محمول على نفي التوارث من الجانبين ، وقد ورد هذا الجواب مصرحاً في رواية أبي العباس عن الصادق عليه السلام ، والمشهور بين الأصحاب أن المسلمين يتوارثون وان اختلفوا في النحل ، و خالف أبو الصلاح فقال: يرث كفار ملتنا غيرهم من الكفار ، ولا نرثهم الكفار ، و قال أيضاً : المجبر والمشبه و جاحد الإمامة لا يرثون المسلم ، و عن المفيد رحمه الله يرث المؤمن أهل البدع من المعتزلة ، والمرجئة والخوارج من الحشوية ، ولا يرث هذه الفرق مؤمناً .

الحديث الثاني : حسن .

قيس قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لا يرث اليهودي ولا النصراني المسلم ويرث المسلم اليهودي والنصراني .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن زرعة ، عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل المسلم هل يرث المشرك ؟ قال : نعم ، ولا يرث المشرك المسلم .

٤ - عنه ، عن موسى بن بكر ، عن عبد الله بن أعين قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : جعلت فداك النصراني يموت وله ابن مسلم أيرثه ؟ قال : فقال : نعم ، إن الله عز وجل لم يزد به إلا سلاماً إلا عزاً فنحن نرثهم ولا يرثونا .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن الحسن بن صالح ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المسلم يحجب الكافر ويرثه والكافر لا يحجب المؤمن ولا يرثه .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن محبوب ، عن أبي ولاد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : المسلم يرث امرأته الذميمة ولا يرثه .

﴿ باب ﴾

﴿ آخر في ميراث أهل الممل ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، و عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن مالك بن أعين ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن نصراني مات وله ابن أخ مسلم وابن

الحديث الثالث : موثق .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

الحديث الخامس : ضعيف .

الحديث السادس : حسن .

باب آخر في ميراث أهل الممل

الحديث الاول : حسن .

أُخت مسلم وللنصراني أولاد وزوجة نصراني قال : فقال : أرى أن يعطى ابن أخيه المسلم ثلثي ماترك و يعطى ابن أخته ثلث ماترك إن لم يكن له ولدصغار فإن كان له ولد صغار فإن على الوارثين أن ينفقا على الصغار ممّا ورثا من أبيهم حتى يدركوا ، قيل له : كيف ينفقان ؟ قال : فقال : يخرج وارث الثلثين ثلثي النفقة ويخرج وارث الثلث ثلث النفقة فإن أدر كوا قطعاً النفقة عنهم ، قيل له : فإن أسلم الأولاد وهم صغار ؟ قال : فقال : يدفع ماترك أبوهم

قوله : « وابن اخت مسلم » إذا كانا لأب وأم أو لأب. قوله **﴿يَتَّبِعُهُمُ الْوَلَدُ﴾** : « يدفع ما ترك أبوهم » قال في المسالك : قد تقرّر فيما سلف أنّ الولد يتبع أبيه في الكفر ، كما يتبعهما في الإسلام ، وإن من أسلم من الأقارب الكفار بعد إقتسام الورثة المسلمين لا يرث ، ومن أسلم قبله يشارك أو يختص ، لكن ذهب أكثر الأصحاب خصوصاً المتقدمين منهم كالشيخين والصدوق والأتباع على استثناء صورة واحدة ، وهى ما إذا خلف الكافر أولاداً صغاراً غير تابعين في الإسلام لأحد ، وابن أخ وابن أخت مسلمين ، فأوجبوا على الوارثين المذكورين مع حكمهم بارتثهما أن ينفقا على الأولاد بنسبة إستحقاقهما من التركة إلى أن يبلغ الأولاد ، فإن أسلموا دفعت إليهم التركة ، وإلا استقر ملك المسلمين عليها ، واستندوا في ذلك إلى صحيحة مالك بن أعين ، وقد اختلف في تنزيل هذه الرواية .
- لكونها معتبرة الإسناد على طرق أربع .

اولها : أن المانع من الارث هنا الكفر ، و هو مفقود في الأولاد و هو ضعيف لان المانع عدم الاسلام وهو حاصل ، بل الكفر أيضاً حاصل بالتبعية .
وثانيها : تنزيلها على أنّ الاولاد أظهروا الاسلام لكن لما لم يعتمد به لصغرهم كان إسلاماً مجازياً . بل قال بعضهم : بصحة إسلام الصغير ، فكان قائماً مقام إسلام الكبير لافي إستحقاق الإرث بل في المراعاة ، و منعهما من القسمة الحقيقية إلى البلوغ لينكشف الأمر .

وثالثها : تنزيلها على أنّ المال لم يقسم حتى بلغوا وأسلموا سبق منهم الاسلام في حال الطفولية أم لا . ويضعف بأن الرواية ظاهرة في حصول القسمة .

إلى الإمام حتى يدر كوا فإن بقوا على الإسلام دفع الإمام ميراثهم إليهم وإن لم يبقوا على الإسلام إذا أدر كوا دفع الإمام ميراثه إلى ابن أخيه وابن أخته المسلمين يدفع إلى ابن أخيه ثلثي ماترك ويدفع إلى ابن أخته ثلث ماترك .

٢ - ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن رجل مسلم مات وله أم نصرانية وله زوجة وولد مسلمون قال : فقال : إن أسلمت أمه قبل أن يقسم ميراثه أعطيت السدس ، قلت : فإن لم يكن له امرأة ولا ولد ولا وارث له سهم في الكتاب من المسلمين وأمه نصرانية وله قرابة نصارى ممن له سهم في الكتاب لو كانوا مسلمين لمن يكون ميراثه ؟ قال : إن أسلمت أمه فإن جميع ميراثه لها وإن لم تسلم أمه وأسلم بعض قرابته ممن له سهم في الكتاب فإن ميراثه له وإن لم يسلم من قرابته أحد فإن ميراثه للإمام .

ورابعها : وهو مختار المختلف تنزيلها على الاستحباب وهذا أولى ، وأفرط آخرون فطردوا حكمها إلى ذى القرابة المسلم مع الأولاد ، وردّها أكثر المتأخرين لمنافاتها للأصول ، ثم قال (ره) : والحق أن الرواية ليست من الصحيح ، وإن وصفها به جماعة من المحققين كالعلامة في المختلف والشهيد في الدروس والشرح وغيرهما ، لأن مالک بن أعين لم ينص الأصحاب عليه بتوثيق : بل ولا مدح ، فصحتها إضافية فيتجه القول باطراحها أو حملها على الاستحباب انتهى .

وأقول : أكثر الأصحاب لم يعملوا بالتفصيل الذي دلّ عليه الخبر إلا الشهيد (ره) : في الدروس ، حيث أورد الخبر بعينه ، إذ الخبر يدلّ على أن مع عدم إظهار الأولاد الاسلام المال للوارثين ، لكن يجب عليهم الاتفاق على الأولاد إلى أن يبلغوا و ليس فيه إنهم إذا أظهروا الاسلام يؤدّون إليهم المال ، و على أنه مع إظهارهم الاسلام في صغرهم لا يدفع الامام المال اليهما بل يأخذ المال و ينتظر بلوغهم ، فان بقوا على اسلامهم دفع إليهم المال ، و إلّا دفع إليهما ، فلو كانوا عاملين بالخبر كان ينبغي أن لا يتعدّوا مفاده والله يعلم .

الحديث الثاني : صحيح .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الله بن مسكان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله ميراثه وإن أسلم بعد ما قسم فلا ميراث له .

٤ - علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبان الأحمر ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : من أسلم على ميراث قبل أن يقسم الميراث فهو له ، و من أسلم بعد ما قسم فلا ميراث له ومن أعتق على ميراث قبل أن يقسم الموارث فهو له و من أعتق بعد ما قسم فلا ميراث له ، وقال : في المرأة إذا أسلمت قبل أن يقسم الميراث فلها الميراث .

﴿ باب ﴾

﴿ ان ميراث اهل الملل بينهم على كتاب الله و سنة ﴾

﴿ نبيه صلى الله عليه وآله ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن أبي حمزة ، عن أبي

الحديث الثالث : حسن .

الحديث الرابع : حسن أو موثق .

و قال في الدروس : من أسلم على ميراث قبل قسمته شارك إن كان مساوياً ، وانفرد إن كان أولى ، سواء كان الموروث مسلماً أو كافراً أو ثمناً كالأصل ولو اقتسموا أو كان الوارث واحداً فلا شيء له و في تنزيل الامام منزلة الوارث الواحد و اعتبار نقل التركة إلى بيت المال أو توريث الوارث مطلقاً أو وجهه ، ولو كان الوارث أحد الزوجين فالأقرب المشاركة مع الزوجة ، لأن الأقرب مشاركة الامام إياها دون الزوج ، لأن الأقرب إنفراده بالتركة ، وفي النهاية يشارك مع الزوجين .

باب أن ميراث أهل الملل بينهم على كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام

الحديث الاول : صحيح .

جعفر عليه السلام قال : إن علياً عليه السلام كان يقضي في الموارث فيما أدرك الإسلام من مال مشرك تركه لم يكن قسم قبل الإسلام أنه كان يجعل للنساء والرجال حظوظهم منه على كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي فجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الموارث ما أدرك الإسلام من مال مشرك لم يقسم فإن للنساء حظوظهن منه

١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس قال : إن أهل الكتاب والمجوس يرثون ويورثون ميراث الإسلام من وجه القرابة التي تجوز في الإسلام ويبطل ماسوى ذلك من ولادتهم مثل الذي يتزوج منهم أمه أو أخته أو غير ذلك من ذوات المحارم فإنهم يرثون من جهة الأنساب المستقيمة لامن وجه أنساب الخطأ .

وهذا الخبر والخبر الآتي يحتملان وجوهاً منها: أنه إذا أسلم واحد من الورثة أو أكثر قبل القسمة فإنه يشاركهم ولو كان امرأة، ردأ على بعض العامة أنه لا يرث منهم سوى الرجال كما يظهر من بعض الاخبار .

و منها: أن يكون المراد منها أنه يجري على أهل الذمة أحكام الموارث وليست كغيرها من الأحكام بأن يكون مخيراً في الحكم أو الرد إلى ملتهم .

ومنها: أن يكون المراد أنهم إذا أسلموا وكان لم يقسم بينهم على قانون الإسلام وليس لهم أن يقولوا إن المال ينتقل إلينا بموته على القانون السابق على الإسلام فنقسمه عليه ، والظاهر من العنوان أن الكليني حمله على أحد الأخيرين .

الحديث الثاني : حسن .

قوله عليه السلام : « حظوظهن منه » فإن أهل الجاهلية كانوا يحرمون النساء من الميراث ، وكذا في التهذيب وفي الاستبصار للنساء والرجال كالخبر الأول .

الحديث الثالث : صحيح موقوف .

وقال في المسالك: لما كان المجوس يستحلون نكاح المحرمات في شرع الاسلام

و قال الفضل : المجوس يرثون بالنسب ولا يرثون بالنكاح فإن مات مجوسي وترك أمّه وهي أخته وهي امرأته فالمال لها من قبل أنها أمٌ وليس لها من قبل أنها أخت وأنها زوجة شيء ، فإن ترك أمّاً وهي أخته وابنة فللأمّ السدس وللأبنة النصف وما بقي ردّ عليهما على قدر أنصبايهما وليس لها من قبل أنها أخت شيء لأن الأخت لا ترث مع الأم وإن ترك ابنته وهي أخته وهي امرأته فإن هذه أخته لأمّه فلها النصف من قبل أنها ابنته والباقي ردّ عليها ولا ترث من قبل أنها أخت ، ولا من قبل أنها زوجة شيئاً وإن ترك أخته وهي امرأته وأخاه فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ولا ترث من قبل أنها امرأته شيئاً وهذا كله على هذا المثال إن شاء الله .

فإن تزوّج مجوسي ابنته فأولدها ابنتين ثم مات فإنّه ترك ثلاث بنات فالمال بينهن بالسوية .

فإن مات إحدى الابنتين فإنّها تركت أمّها وهي أختها لأبيها وتركت أختها لأبيها وأمّها فالمال لأمّها التي هي أختها لأبيها لأنه ليس للإخوة والأخوات مع أحد الوالدين شيء .

جعل لهم بواسطة سبب فاسد، ويترتب عليه نسب فاسد فاختلف الأصحاب في توريثهم بهما بعد إتقافهم على توريثهم بالصحيح منهما عند ما على أقوال ثلاثة .

أحدها : الإقتصار على الصحيح منهما ، وهو مذهب يونس بن عبد الرحمن ، وأختاره أبو الصلاح وابن ادريس ، والعلامة في المختلف .

وثانيهما : أنهم يورثون بالنسب الصحيح والفاسدة ، وبالسبب الصحيح خاصة ، وهو خيرة الفضل بن شاذان ونقله المحقق عن المفيد وأستحسنه .

وثالثها : أنهم يورثون بالصحيح والفاسد منهما ، وهو إختيار الشيخ في النهاية وكتابي الأخبار، وأتباعه وسلاّ .

﴿ باب ﴾

﴿ من يترك من الورثة بعضهم مسلمون وبعضهم مشركون ﴾

١ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن التيمي ، عن أخيه أحمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن جعفر بن محمد ، عن ابن رباط رفعه قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لو أن رجلاً ذمياً أسلم وأبوه حيٌّ ولاً يبه ولد غيره ثم مات الأب ورثه المسلم جميع ماله ولم يرثه ولده ولا امرأته مع المسلم شيئاً .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن غير واحد ، عن أبي عبد الله عليه السلام في يهودي أو نصراني يموت وله أولاد مسلمون وأولاد غير مسلمين فقال : هم على موارثهم

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث المماليك ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن

باب من يترك من الورثة بعضهم مسلمون وبعضهم مشركون

الحديث الاول : مرفوع .

و ظاهر هذا الخبر والذي بعده أن الأولاد غير المسلمين يرثونه كما ذهب إليه أكثر العامة ، ولعل الكليني (ره) ارجع الضمير إلى الأولاد المسلمين .

الحديث الثاني : كالحسن .

وقال الشيخ (ره) : في التهذيب^(١) : معنى قوله عليه السلام : « هم على موارثهم » أي على ما يستحقون من ميراثهم ، وقد بينا أن المسلمين إذا اجتمعوا مع الكفار كان الميراث للمسلمين دونهم ، ولو حملنا الخبر على ظاهره لكان محمولاً على ضرب من التقية .

باب ميراث المماليك

الحديث الاول : صحيح .

الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول في الرجل الحر يموت وله أمٌ مملوكة قال : تشتري من مال ابنها ثم تعتق ثم يورثها .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي نجران ، عن عبدالله بن سنان قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول في رجل توفي و ترك مالا وله أمٌ مملوكة قال : تشتري أمه وتعتق ثم يدفع إليها بقية المال .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن ابن بكير ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا مات الرجل وترك أباه وهو مملوك أو أمه وهي مملوكة والميت حرٌ اشترى مما ترك أبوه أو قرابته وورث ما بقي من المال .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل يموت وله ابن مملوك قال : يشتري و يعتق ثم يدفع إليه ما بقي .

٥ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : في الرجل الحر يموت وله أمٌ مملوكة ، قال : تشتري من مال ابنها ثم تعتق ثم يورثها .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن جعفر ، عن عبدالله بن طلحة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن رجل مات و ترك مالا كثيراً و ترك أمماً مملوكة و أختاً

وقد سبق الكلام في تلك الاخبار في باب ميراث ذوى الارحام مع الموالي .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : مرسل .

الحديث الرابع : حسن .

الحديث الخامس : مجهول كالصحيح .

الحديث السادس : مجهول .

قوله : « واختاً مملوكة » الواو إما بمعنى أو ، أو الخبر مجمول على التقية .

مملوكة قال : تشتريان من مال الميت ثم تعتقان و تورثان ، قلت : رأيت إن أبي أهل الجارية كيف يصنع ؟ قال : ليس لهم ذلك و يقولون ما قيمة عدل ثم يعطى مالهم على قدر القيمة ، قلت : رأيت لو أنهما اشتريا ثم أعتقا ثم ورثا من بعد من كان يرثهما ؟ قال : يرثهما موالى ابنهما لأنهما اشتريا من مال الابن .

٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يموت وله أم مملوكة وله مال أن تشتري أمه من ماله و تدفع إليها بقية المال إذا لم يكن له ذوقرابة لهم سهم في الكتاب

٨ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن أبي ثابت ، عن حنان بن سدير ، عن ابن أبي يعفور ، عن إسحاق بن عمار قال : مات مولى لعلي عليه السلام فقال : انظروا هل تجدون له وارثاً ف قيل له : إن له بنتين باليمامة مملوكتين فاشتراهما من مال الميت ثم دفع إليهما بقية المال .

قال الفضل : فإن قال قائل : فإن أبي مولى المملوك أن يبيعه وامتنع من ذلك يجبر عليه ؟ قيل : نعم ، لأنه ليس له أن يمتنع وهذا حكم لازم لأنه يرد عليه قيمته تماماً ولا ينقص منه شيئاً وفي امتناعه فساد المال و تعطيله وهو منهي عن الفساد ، فإن قال : فإنها كانت أم ولد لرجل فيكره الرجل أن يفارقها و أحبها وخشي أن لا يصبر عنها و خاف الغيرة أن يصير إلى غيره هل تؤخذ منه ويفرق بينه وبينها وبين ولده منها ؟ قلنا : فالحكم يوجب تحريرها فإن خشي الرجل ما ذكرت وأحب أن لا يفارقها فله أن يعتقها

الحديث السابع : حسن .

قوله : «لهم سهم في الكتاب» أعم من السهم المخصوص ، بل يشمل من يرث بآية أولي الأرحام .

الحديث الثامن : مجهول .

قوله «وفي امتناعه فساد المال» أي القيمة أو المال الموروث .

ويجعل مهرها عتقها حتى لا يخرج من ملكه ثم يدفع إليها ماورثت ، فإن قال : فإنها ورثت أقل من قيمتها وورثت النصف من قيمتها أو الثلث أو الربع قيل له : يعتق منها بحساب ماورثت فإن شاء صاحبها أن يستسعيها فيما بقي من قيمتها فعل ذلك وإن شاء أن تخدمه بحساب ما بقي منها فعل ذلك ، فإن قال : فإن كان قيمتها عشرة آلاف درهم وورثت عشرة دراهم أو درهماً واحداً أو أقل من ذلك ؟ قيل له : لا تبلغ قيمة المملوكة أكثر من خمسة آلاف درهم الذي هو دية الحرّة المسلمة إن كانت ماورثته جزءاً من قيمتها أو أكثر من ذلك أعتق منها بمقدار ذلك و إن كان أقل من جزء من ثلاثين جزءاً لم يعبأ بذلك ولم يعتق منها شيء فإن كان جزءاً وكسراً أو جزئين وكسراً لم يعبأ بالكسر كما أن الزكاة تجب في المائتين ثم لا تجب حتى تبلغ مائتين وأربعين ثم لا تجب في ما بين الأربعين شيء كذلك هذا ، فإن قال قائل : لم جمعت ذلك جزءاً من ثلاثين دون أن تجعله جزءاً من عشرة أو جزءاً من ستين أو أقل أو أكثر ؟ قيل له : إن الله عز وجل يقول في كتابه « يسئلونك عن الأهلة قل هي موافقت للناس والحج » وهي الشهور فجعل الموافقت هي الشهور فأنتم الشهور ثلاثون يوماً وكان الذي يجب لها من الرق والعتق

قوله : « ثم يدفع إليها » لم أر من الأصحاب من تعرض لذلك .

قوله : « قيل له يعتق منها » قال في الدروس : و لو قصر المال عن قيمته لم يفك على الأظهر ، ونقل الأصحاب قولاً بالفك ويسمى في الباقي .

و قال الفضل بن شاذان : يفك إلى أن يقصر المال عن جزء من ثلاثين جزءاً من قيمته فلا يفك أخذاً من عدة الشهور ، وزعم أن الأمة لو تجاوزت قيمتها دية الحرّة ردّت إليها حكاهما عنه الكليني ساكتاً عليهما ، ويقهر المالك على البيع لو امتنع والمدبر والمكاتب كالقن ، ولو كان المدبر صالحاً للارث فحكمه ما مرّ ، وكذا أم الولد كالقن .

قوله : « لم يعبأ بذلك » ظاهره أنه لا يعطون قيمة الكسر ، ولا يخفى ما فيه ، ويمكن حمله على أن المعنى أن الكسر لا يمنع جواز البيع ، لأن الكسر بعد تمام

من طريق المواقيت التي وقتها الله عز وجل للناس ، فإن قال : فما قولك فيمن أوصى لرجل بجزء من ماله ومات ولم يبين هل تجعل له جزءاً من ثلاثين جزءاً من ماله كما فعلته للمعتق ، قيل له : لا ، ولكنّه نجعل له جزءاً من عشرة من ماله لأنّ هذا ليس هو من طريق المواقيت وإنّما هذا من طريق العدد فلمّا أن كان أصل العدد كلّهُ الذي لا تكرر فيه ولا نقصان فيه عشرة فأخذنا الأجزاء من ذلك لأنّ ما زاد على العشرة فهو تكرار لأنّك تقول : إحدى عشر واثنتا عشر وثلاثة عشر وهذا تكرار الحساب الأوّل وما نقص من عشرة فهو نقصان عن حدّ كمال أصل الحساب وعن تمام العدد فجعلنا لهذا الموصى له جزءاً من عشرة إذا كان ذلك من طريق العدد وهكذا روينا عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ له جزءاً من عشرة وجعلنا للمعتق جزءاً من ثلاثين لأنّه من طريق المواقيت وهكذا جعل الله المواقيت للناس المشهور كما ذكرنا فإن قال : فإن وهب رجل للمملوك مالاً هل يعتق بذلك المال كما اعتق بالأوّل ؟ قيل له : إن هذا لا يشبه ذاك فإنّ الميّت لما أن مات لم يكن لذلك المال ربٌّ غير المملوك ولم يستحقّه أحدٌ غير المملوك فيبقى مال لا ربّ له والهبة لها ربٌّ قائم بعينه إن أزلنا عن المملوك رجع إلى ربّه القائم وقد رضي ربّه بما صنع المملوك فهذا لا يشبه ذاك الحمد لله .

﴿باب﴾

﴿أنه لا يتوارث الحر والعبد﴾

١ - الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن الحسن بن عليّ الوشاء ، عن جميل بن

الجزء ، وإنّما المانع الكسر قبل تمامه وهو بعيد .

قوله : « من طريق المواقيت » لعل المراد أنّ العبد المبعّض إذا هباه مولاه كانت مهاباته بحساب الشهر فيخدم المولى أياً ما منه ويعمل لنفسه أياً ما .

باب أنه لا يتوارث الحر والعبد

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

در آج ؛ و محمد بن حمران ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يتوارث الحرّ والمملوك .
 ٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن أبي نجران ، عن محمد بن حمران ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يتوارث الحرّ والمملوك .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام قال : لا يتوارث الحرّ والمملوك .
 ٤ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن جعفر بن سماعة ، عن الحسن ابن حذيفة ، عن جميل ، عن الفضيل بن يسار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : العبد لا يرث والطلق لا يرث .

﴿ باب ﴾

﴿ الرجل يترك وارثين أحدهما حر والآخر مملوك ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن مهزم ، عن أبي عبد الله عليه السلام في عبد مسلم وله أم نصرانية وللعبد ابن حرّ قيل : رأيت إن
 قال الشيخ^(١) (ره) : الوجه في هذه الأخبار أنّه لا يتوارث الحرّ والمملوك بأن يرث كل واحد منهما صاحبه ، لأنّ المملوك لا يملك شيئاً فيرثه الحرّ ، وهو لا يرث الحرّ إلّا إذا لم يكن غيره من الأحرار فلا توارث بينهما على حال .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : صحيح .

الحديث الرابع : (٣)

والمراد بالطلاق المطلقة البايئة أو العبد الممتع مجازاً . قال الجوهري : الطلاق الأسير الذي أطلق عنه إيساره .

باب الرجل يترك وارثين أحدهما حرّ والآخر مملوك

الحديث الاول : مجهول .

(١) الاستبصار ج ٤ ص ١٧٧ باختلاف يسير .

(٢) لم يتعرض المصنف (ره) لسند هذا الحديث ولعل سقط من النسخ .

ماتت أمّ العبد وتركت مالا ؟ قال : يرثه ابن ابنها الحرّ .

﴿ باب ﴾

١- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل كانت له أمّ مملوكة فلمّا حضرته الوفاة انطلق رجل من أصحابنا فاشترى أمّه واشترط عليها أنّي أشتريك وأعتقك فإذا مات ابنك فلان بن فلان فورثته أعطيني نصف ما ترثني على أن تعطيني بذلك عهد الله وعهد رسوله فرضيت بذلك فأعطته عهد الله وعهد رسوله لتفني له بذلك فاشترأها الرجل فأعتقها على ذلك الشرط ومات ابنها بعد ذلك فورثته ولم يكن له وارث غيرها ، قال : فقال أبو جعفر عليه السلام : لقد أحسن إليها وآجر فيها إن هذا لفقير والمسلمون عند شروطهم وعليها أن تفني له بما عاهدت الله ورسوله عليه .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كاتب مملوكه واشترط عليه أن ميراثه له فرفع ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأبطل شرطه وقال : شرط الله قبل شرطك .

باب

الحديث الاول : صحيح .

قوله : « وعليها أن تفني له » لزومه إمّا من طريق الجمالة أو العهد والنداء أو الاشتراط في العتق ، فإنّه يجوز اشتراط المال في العتق على الأشهر ، والأخير أظهر .
الحديث الثاني : حسن .

وهذا موافق لما هو المشهور بين الأصحاب من عدم جواز بيع الولاء وهبته و اشتراطه ، وقال الشيخ : إن شرط عليه يعني المكاتب أن يكون له ولاؤه كان له الولاء دون غيره انتهى .

اقول : لا يتوهم التنافي بينه وبين الخبر السابق ، لأنّ الخبر السابق كان فيه

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث المكاتبين ﴾

- ١ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن منصور ابن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المكاتب يرث ويورث على قدر ما أدّى .
- ٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ؛ و عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مكاتب يموت وقد أدّى بعض مكاتبته و له ابن من جاريته قال : إن كان اشترط عليه أنه إن عجز فهو مملوك رجع ابنه مملوكاً و الجارية وإن لم يكن اشترط عليه ذلك أدّى ابنه ما بقي من مكاتبته وورث ما بقي .
- ٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ؛ و محمد بن عيسى ، عن يونس جميعاً ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مكاتب كانت تحته امرأة

إشترط ما له لغيره ، وهذا اشترط مال غيره لغيره ، فتأمل .

باب ميراث المكاتبين

الحديث الاول : صحيح .

و قال في الشرايع : إذا مات المكاتب و كان مشروطاً بطلت الكتابة ، و كلما تركه لمولاه و أولاده رقاً ، و إن لم يكن مشروطاً تحرّر منه بقدر ما أدّاه ، و كان الباقي رقاً لمولاه و لمولاه من تركته بقدر ما فيه من رق ، و لو رثته بقدر ما فيه من حرّية ، و يؤدّي الوارث من نصيب الحرّية ما بقي من مال الكتابة ، و لو لم يكن له مال سعى الأولاد فيما بقى على أبيهم ، و مع الأداء ينعتق الأولاد ، و هل للمولى إجبارهم على الأداء؟ فيه تردّد ، و فيه رواية أخرى يقتضي أداء ما تخلف من أصل التركة ، و يتحرّر الأولاد و ما يبقى فلهم ، و الأول أشهر .

الحديث الثاني : حسن .

الحديث الثالث : صحيح .

حرّة فأوصت عند موتها بوصيّة فقال : أهل الميراث لا يرث ولا تجيز وصيّتها له لأنهم مكاتب لم يعتق ولا يرث فقضى أنّه يرث بحساب ما أعتق منه .

٤ - وبالإسناد ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام في مكاتب توفي وله مال ، قال : يحسب ميراثه على قدر ما أعتق منه لورثته وماله يعتق منه لأربابه الذين كاتبوه من ماله .

٥ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل مكاتب مات ولم يؤدّ مكاتبته وترك مالا وولداً قال : إن كان سيّده حين كاتبه اشترط عليه إن عجز عن نجم من نجومه فهو ردّ في الرقّ وكان قد عجز عن نجم فما ترك من شيء فهو لسيّده وابنه ردّ في الرقّ إن كان له ولد قبل المكاتبه وإن كان كاتبه بعد ولم يشترط عليه فإنّ ابنه حرّ فيؤدّي عن أبيه ما بقي عليه ممّا ترك أبوه وليس لابنه شيء من الميراث حتّى يؤدّي ما عليه فإن لم يكن أبوه ترك شيئاً فلا شيء على ابنه .

٦ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد ، عن محمد بن زياد ، عن محمد بن حمران ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن مكاتب يؤدّي بعض مكاتبته ثم يموت ويترك ابناً له من جاريته قال : إن كان اشترط عليه صار ابنه مع أمّه مملوكين وإن لم يكن اشترط عليه صار ابنه

ولم يتعرض عليه السلام لحكم الوصية ف قيل : إنه يصحّ له تمام الوصية ، والمشهور أنّه كالمرث .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : صحيح .

وظاهره أنّه لو كان مكاتباً مطلقاً يتمحّرّ أولاده الذين كانوا له قبل الكتابة ، وهو خلاف المشهور إلّا أن يحمل على أنّه كاتبهم مع أبيهم .

الحديث السادس : مجهول .

وحمل على المشهور على أنّه يؤدّي ما بقي على ابنه مما يخصّه من المال لا من

حرّاً وأدّى إلى الموالى بقيمة المكتبة وورث ابنه ما بقي .

٧ - محمد بن يحيى ، عن عبدالله بن محمد ، عن عليّ بن الحكم ، عن أبان ، عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في مكاتب مات وقد أدّى من مكاتبته شيئاً وترك مالاً وله ولدان أحرار فقال : إن عليّاً عليه السلام كان يقول : يجعل ماله بينهم بالحصص .

٨ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرّار ، عن يونس ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : مكاتب اشتري نفسه وخلف مالاً قيمته مائة ألف ولا وارث له قال : يرثه من يلي جريرته قال : قلت : من الضامن لجريرته ؟ قال : الضامن لجرائر المسلمين .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث المرتد عن الاسلام ﴾

١ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن عثمان ذكره ، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل يموت مرتدّاً عن الاسلام وله أولاد فقال : ماله لولده المسلمين .

الجميع .

الحديث السابع : مجهول .

الحديث الثامن : مجهول .

قوله عليه السلام : « الضامن لجرائر المسلمين » أي الامام عليه السلام .

باب ميراث المرتدّ عن الاسلام

الحديث الاول : مرسل .

وقال في الدروس : المرتدّ يرثه المسلم ، ولو فقد فالامام ، ولا يرثه الكافر على الأقرب ، وقال الصدوق : لو ارتدّ من ملة فمات ورثه الكافر ، وفي النهاية : روي ذلك ، ورواه ابن الجنيد عن ابن فضال وابن يحيى عن الصادق عليه السلام .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً عن الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد الحنطاط ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل ارتد عن الإسلام لمن يكون ميراثه ؟ قال : يقسم ميراثه على ورثته على كتاب الله عز وجل .

٣ - ابن محبوب ، عن سيف بن عميرة ، عن أبي بكر الحضرمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا ارتد الرجل المسلم عن الإسلام بآت منه امرأته كما تبين المطلقة وإن قتل أو مات قبل انقضاء العدة فهي ترثه في العدة ولا يرثها إن ماتت و هو مرتد عن الإسلام .

٤ - ابن محبوب ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرتد فقال : من رغب عن دين الإسلام وكفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله بعد إسلامه فلا توبة له ، وقد وجب قتله وبات امرأته منه فليقسم ماترك على ولده .

﴿باب﴾

﴿ميراث المفقود﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن [يونس] عن هشام بن سالم قال : سأل خطاب الأور أبا إبراهيم عليه السلام وأنا جالس فقال : إنّه كان عند أبي أجير يعمل

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : حسن .

الحديث الرابع : صحيح .

قوله عليه السلام : « فلا توبة له » حمل على الفطري .

باب ميراث المفقود

الحديث الأول : صحيح .

و قال في الشرايع : من كان عليه دين وغاب صاحبه غيبة منقطعة يجب أن

عنده بالأجر ففقدناه و بقي له من أجره شيء ولا نعرف له وارثاً قال : فاطلبوه ، قال : قد طلبناه فلم نجد له قال : فقال : مساكين - حرّك يديه - قال : فأعاد عليه قال : اطلب واجهد فإن قدرت عليه وإلا فهو كسبيل مالك حتى يجيئ له طالب فإن حدث بك حدث فأوص به إن جاء له طالب أن يدفع إليه .

٢ - يونس ، عن أبي ثابت ؛ وابن عون ، عن معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كان له على رجل حق ففقدته ولا يدري أين يطلبه ولا يدري أحي هو أم ميت ولا يعرف له وارثاً ولا نسباً ولا بلداً ؟ قال : اطلب ، قال : إن ذلك قد طال فأصدق به قال : اطلبه .

٣ - يونس ، عن نصر بن حبيب صاحب الخان قال : كتبت إلى عبد صالح عليه السلام وقعت عندي مائتا درهم وأربعة دراهم وأنا صاحب فندق ومات صاحبها ولم أعرف له ورثة فرأيت في إعلامي حالها وما صنع بها فقد ضقت بها ذرعاً ، فكتب أعمل فيها وأخرجها صدقة قليلاً قليلاً حتى تخرج .

ينوي قضاءه ، وأن يعزل ذلك عند وفاته ، ويوصي به ليوصل إلى ربّه أو إلى وارثه إن ثبت موته ، ولو لم يعرفه اجتهد في طلبه ، ومع اليأس يتصدق به على قول .
وقال في المسالك : القول للشيخ وجماعة ، وتوقف المصنف والعلامة في كثير من كتبه لعدم النص على الصدقة ، ومن ثم ذهب ابن إدريس إلى عدم جوازها ، ولا شبهة في جوازها إنما الكلام في تعيينه .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : مجهول .

وقال في القاموس : الفندق كقنفذ الخان للسبيل ، وقال في مصباح اللغة : ضاق بالأمر ذرعاً ؛ شق عليه ، والأصل ضاق ذرعه أي طاقته وقوته ، وأسند الفعل إلى الشخص ونصب الذرع على التمييز .

٤ - يونس ، عن الهيثم أبي روح صاحب الخان قال : كتبت إلى عبد صالح عليه السلام إنني أتقبل الفنادق فينزل عندي الرجل فيموت فجأة لا أعرفه ولا أعرف بلاده ولا ورثته فيبقى المال عندي كيف أصنع به و لمن ذلك المال ؟ فكتب عليه السلام ان تركه على حاله .

٥ - يونس ، عن إسحاق بن عمار قال : قال لي أبو الحسن عليه السلام : المفقود يتربص بماله أربع - ثلاث ثم يقسم .

٦ - عذة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن مهزيار قال : سألت أبا جعفر الثاني عليه السلام عن دار كانت لامرأة وكان لها ابن وابنة فغاب الابن بالبحر وماتت المرأة فادعت ابنتها أن أمها كانت صيرت هذه الدار لها وباعت أشقاصاً منها وبقيت في الدار قطعة إلى جنب دار رجل من أصحابنا ، وهو يكره أن يشتريها لغيبة الابن وما يتخوف من أن لا يحل له شراؤها وليس يعرف للابن خبر فقال لي : ومنذ كم غاب ؟ فقلت : منذ سنين كثيرة

الحديث الرابع : مجهول .

الحديث الخامس : موثق .

قال في الشرايع^(١) : المفقود يتربص بماله ، وفي قدر التربص أقوال : قيل : أربع سنين وهي رواية عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله^(٢) ، وفي الرواية ضعف ، وقيل : تباع داره بعد عشر سنين ، وهو اختيار المفيد ، وهي رواية علي بن مهزيار^(٣) عن أبي جعفر عليه السلام في بيع قطعة من داره والاستدلال بمثل هذه تعسف ، وقال الشيخ : إن دفع إلى الحاضرين وكفلوا به جاز ، وفي رواية إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام : إذا كان الورثة ملاء اقتسموه فإن جاء ردوه عليه ، وفي إسحاق قول ، وفي طريقها سهل بن زياد وهو ضعيف ، وقال الشيخ في الخلاف : لا يقسم حتى تمضي مدة لا يعيش مثله اليها بمجرى العادة وهذا أولى .

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

وقال في القاموس : الشقص بالكسر : الجزء من الشيء والنصيب .

(١) شرائع الاسلام ج ٤ ص ٤٩ .

(٢) (٣٧٣ و ٣٧٤) الوسائل ج ١٧ ص ٥٨٤ - ٥٨٥ ح ٩ - ٧ - ٨ .

فقال : ينتظر به غيبته عشر سنين ثم يشتري فقلت له : فإذا انتظر به غيبته عشر سنين يحلّ شراؤها ؟ قال : نعم .

٧ - أبو عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار قال : سألته عن رجل كان له ولد فغاب بعض ولده ولم يدرك أين هو ومات الرجل كيف يصنع بميراث الغائب من أبيه ؟ قال : يعزل حتّى يجيىء قلت : فقد الرجل فلم يجيىء ؟ فقال : إن كان ورثة الرجل ملاء بماله اقتسموه بينهم فإذا جاء ردّوه عليه .

عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن حماد ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي إبراهيم عليه السلام مثله .

٨ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن ابن رباط ، وعبد الله بن جبلة ، عن إسحاق ابن عمار ، عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام قال : سألته عن رجل كان له ولد فغاب بعض ولده ولم يدرك أين هو ومات الرجل فأبى شيء يصنع بميراث الرجل الغائب من أبيه ؟ قال : يعزل حتّى يجيىء قلت : فعلى ماله زكاة ؟ قال : لا حتّى يجيىء ، قلت : فإذا جاء يزكّيه ؟ قال : لا ، حتّى يحول عليه الحول في يده ، فقلت : فقد الرجل فلم يجيىء ؟ قال : إن كان ورثة الرجل ملاء بماله اقتسموه بينهم فإذا هو جاء ردّوه عليه .

٩ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المفقود يحبس ماله الورثة على قدر ما يطلب في الأرض أربع سنين فإن لم يقدر عليه قسم ماله بين الورثة وإن كان له ولد حبس المال وأنفق على ولده تلك الأربع سنين .

الحديث السابع : موثق . والسند الآخر ضعيف على المشهور .

الحديث الثامن : موثق .

الحديث التاسع : موثق .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث المستهل ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ وعبد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن ربعي بن عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول في المنفوس إذا تحرك ورث ، إنه ربما كان أخرس .

٢ - علي ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن ربعي قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول في السقط إذا سقط من بطن أمه فتتحرك تحركاً بيناً يرث ويورث فإنه ربما كان أخرس

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ؛ وعدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً عن ابن محبوب ، عن عمر بن يزيد قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل مات وترك امرأته وهي حامل فوضعت بعد موته غلاماً ثم مات الغلام بعد ما وقع على الأرض فشهدت المرأة

باب ميراث المستهل

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

وقال في الدروس : إرث الحمل ممنوع إلا أن ينفصل حياً ، ولو سقط ميتاً لم يرث لقوله صلى الله عليه وآله : « السقط لا يرث ولا يورث » ولا يشترط حياته عند موت المورث فلو كان نطفة ورث إذا انفصل حياً ولا يشترط استقرار الحياة ، فلو سقط بجناية جان ، وتحرك حركة تدل على الحياة ورث وانتقل ماله إلى وارثه ، ولا اعتبار بالتقلص الطبيعي ، ولو خرج بعضه ميتاً لم يرث ، ولا يشترط الإستهلال ، لأنه قد يكون أخرس ، بل تكفي الحركة البينة ، ورواية عبدالله بن سنان باسقاط استماع صوته محمولة على التقية .

الحديث الثاني : حسن .

الحديث الثالث : صحيح .

ولا خلاف بين الأصحاب في قبول شهادة المرأة الواحدة في ربع ميراث المستهل

التي قبلتها أنه استهل وصاح حين وقع على الأرض ثم مات بعد ذلك قال : على الإمام أن يجيز شهادتها في ربع ميراث الغلام .

٤- ابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : تجوز شهادة القابلة في المولود إذا استهل وصاح في الميراث ويورث الربع من الميراث بقدر شهادة امرأة واحدة ، قلت : فإن كانتا امرأتين قال : تجوز شهادتهما في النصف من الميراث .

٥ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن محمد بن زياد ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام في ميراث المنفوس من الدية ، قال : لا يرث من الدية شيئاً حتى يصيح و يسمع صوته .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن ابن عون ، عن بعضهم قال : سمعته عليه السلام يقول : إن المنفوس لا يرث من الدية شيئاً حتى يستهل و يسمع صوته .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث الخنثى ﴾

١ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ؛ و محمد بن

وربع الوصية ، و كذا شهادة المرأتين في النصف والثلاث في ثلاثة الأرباع ، واختلف في ثبوت النصف بشهادة الرجل الواحد والمشهور الثبوت ، وقيل بثبوت الربع فيه وقيل بعدم الثبوت أصلاً .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : موثق على الظاهر .

الحديث السادس : مجهول .

باب ميراث الخنثى

الحديث الاول : صحيح .

إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن داود بن فرقد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن مولود ولد وله قبل وذكر كيف يورث ؟ قال : إن كان يبول من ذكره فله ميراث الذكر ، وإن كان يبول من قبل فله ميراث الأنثى .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يورث الخنثى من حيث يبول .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و محمد بن يحيى ، عن عبد الله محمد جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : المولود يولد له ما للرجال وله ما للنساء ؟ قال : يورث من حيث سبق بوله فإن خرج منهما سواء فمن حيث ينبعث

و قال في المسالك : من علامات الخنثى البول ، فإن بال من أحد المخرجين دون الآخر حكم بأنه أصلي إجماعاً ، فإن بالي منهما معاً إعتبر بالذي يخرج منه البول أولاً إجماعاً ، فإن اتفقا في الإبتداء فالمشهور أنه انقطع عن أحدهما البول أخيراً فهو الأصلي .

وقال ابن البراج : الأصلي ما سبق منه الإنقطاع كالإبتداء وهو شاذو ذهب جماعة منهم الصدوق و ابن الجنيد والمرضى إلى عدم اعتبار الإنقطاع أصلاً ، ثم اختلفوا بعد ذلك ، فذهب الشيخ في الخلاف إلى الفرعة وادعى عليه الإجماع ، وذهب في المبسوط والنهاية والایجاز و تبعه أكثر المتأخرين إلى أنه يعطى نصف نصيب ذكر ونصف نصيب أنثى .

وذهب المرضى والمفيد في كتاب الأعلام مدّعين عليه الإجماع إلى الرجوع إلى عدّ الأضلاع لرواية شريح^(١) :

الحديث الثاني : كالموتق .

الحديث الثالث : حسن كالصحيح .

قوله عليه السلام : «فمن حيث ينبعث» فسّر بأن المراد به من حيث ينقطع أخيراً ، ولا

يخفى بعده ، بل الظاهر أنّ المراد به أنه ينظر أيهما أشد استرسالاً وأدر ، و قال

فإن كانا سواء ورث ميراث الرجال والنساء .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن بعض أصحابنا ، عن أحدهما عليهما السلام في مولود له ما للذكور وما للأُنثى ؟ قال : يورث من الموضع الذي يبول إن بال من الذكر ورث ميراث الذكر وإن بال من موضع الأُنثى ورث ميراث الأُنثى ؛ وعن مولود ليس له ما للرجال ولا له ما للنساء إلا ثقب يخرج منه البول على أيِّ ميراث يورث ؟ قال : إن كان إذا بال نحس يبوله ورث ميراث الذكر وإن كان لا ينحس يبوله ورث ميراث الأُنثى .

٥ - وفي رواية أخرى ، عن أبي عبد الله عليه السلام في المولود له ما للرجال وله ما للنساء يبول منهما جميعاً ؟ قال : من أيِّهما سبق قيل : فإن خرج منهما جميعاً ؟ قال : فمن أيِّهما استدر قيل : فإن استدرَّ جميعاً ؟ قال : فمن أبعدهما .

في القاموس : بعثه كمنعه : أرسله فانبعث ، ويؤيده قوله عليه السلام في الرواية الآتية «فمن أيِّهما استدرَّ» .

و قال في الشَّرايع^(١) : لو اجتمع مع الخنثى ذكر متيقن قيل : يكون للذكر أربعة أسهم ، وللخنثى ثلاثة ، ولو كان معها أنثى كان لهما سهمان ، وقيل : بل تقسم الفريضة مرتين ، ويفرض في مرة ذكراً وفي الأخرى أنثى ، ويعطى نصف النصيبين . انتهى .

أقول : المشهور هو الثاني ، ولا يخفى أنَّ الأخبار لا تأبى عن شيء منهما .

الحديث الرابع : مرسل كالموثق وآخره مرسل .

الحديث الخامس : موثق .

قوله عليه السلام : «فمن أبعدهما» أي زماناً فيدلّ على ما ذهب إليه القائلون باعتبار تأخر

الانقطاع ، لكن سبق أن اعتبار الاستدرا يخالف مذهبهم ، أو مكاناً فيكون كناية عن شدة الإنبعث والإستدرا والله يعلم .

(١) شرائع الإسلام ج ٤ ص ٤٥ .

﴿ باب ﴾

﴿ (آخر منه) ﴾

١- محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ؛ وأبو علي الأشعري ، عن محمد عبد الجبار جميعاً ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الله بن مسكان ، عن إسحاق الفزاري قال : سئل وأنا عنده يعني أبا عبد الله عليه السلام عن مولود ولد وليس بذكر ولا أنثى وليس له إلا دبر كيف يورث؟ قال : يجلس الإمام ويجلس معه ناس فيدعوا لله ويجيل السهام على أي ميراث يورث ميراث الذكر أو ميراث الأنثى فأبي ذلك خرج ورثه عليه ثم قال : وأي قضية أعدل من قضية يجال عليها بالسهام إن الله عز وجل يقول : « فساهم فكان من المدحضين » .

باب آخر منه

الحديث الاول : مجهول ، وفي كتب الرجال إسحاق المرادي .

قال في القاموس : ودحضت الحجّة دحوضاً بطلت ، وقال في المسالك : من ليس له الفرجان إما بأن يفقد أو يخرج الفضلة من دبره أو يفقد الدبر أيضاً ، وتخرج من ثقبه بينهما أو يكون له هناك لحمة رابية يخرج منها ، أو بأن يتقياً ما يأكله كما نقل وقوع ذلك كله ، فالمشهور أنه يورث بالقرعة لأخبار كثيرة ، منها صحيحة الفضيل وباقي الأخبار خالية من الدعاء ، ويظهر من المصنف إعتباره في القرعة ، ولو حمل على الاستحباب أمكن كغير هذا الفرد من محالّ القرعة ، وفي رسالة ابن بكير في مولود ليس له مال للرجال إلى آخره وعمل بها ابن الجنيد ، ويظهر من الشيخ جواز العمل بها ، وإن كانت القرعة أحوط ، لأنه لما ذكرها مع تلك الاخبار قال أنه لا تنافي بينهما ، لأنه محمول على ما إذا لم يكن هناك طريق يعلم به أنه ذكر أو أنثى استعمل القرعة ، فأما إذا أمكن على ما تضمنته الرواية الأخيرة فلا تمنع العمل عليهما ، وإنّما الأولى أحوط وأولى ، والأصح اعتبار القرعة لما ذكرناه من صحة الرواية ، وكثرتها وضعف الأخرى بالإرسال والقطع فضلاً عن غيرهما .

٢ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن فضيل بن يسار ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولود ليس له مال الرجال ولا له ما للنساء ، قال : يقرع الإمام أو المقرع به يكتب على سهم عبد الله وعلى سهم آخر أمة الله ثم يقول الإمام أو المقرع : « اللهم أنت الله لا إله إلا أنت عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون فبيّن لنا أمر هذا المولود كيف يورث ما فرضت له في الكتاب » ثم يطرح السهمان في سهام مبهمّة ثم تجال السهام على ما خرج ورث عليه .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ؛ والحجّال ، عن ثعلبة بن ميمون عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن مولود ليس بذكر ولا أنثى ليس له إلا دبر كيف يورث ؟ قال : يجلس الإمام ويجلس عنده ناس من المسلمين فيدعوا الله عز وجلّ وتجال السهام عليه على أي ميراث يورثه أميراث الذكر أو ميراث الأنثى فأَيُّ ذلك خرج عليه ورثته ، ثم قال : وأي قضية أعدل من قضية تجال عليها السهام يقول الله تعالى : « فساهم فكان من المدحّضين » قال : وما من أمر يختلف فيه اثنان إلا وله أصل في كتاب الله ولكن لا تبلغه عقول الرجال .

﴿ باب ﴾

١ - علي بن محمد ، عن محمد بن سعيد الآذريجاني ؛ و محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن جعفر عن الحسن بن علي بن كيسان جميعاً ، عن موسى بن محمد أخى أبي الحسن الثالث عليه السلام أن

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : مرسل .

باب

الحديث الاول : مجهول .

وظاهره أنّ الرؤية بالانطباع وإن أمكن أن يقال: إنّ المراد إنهم يرون شيئاً بحسب ما يتمخّل ، ويتوهم ظاهراً أو ما نهى عنه من رؤية الأجنبية محمول على ما

يحيى بن أكرم سأل في المسائل التي سألها عنها قال : وأخبرني عن الخنثى وقول أمير المؤمنين عليه السلام فيه يورث الخنثى من المبال من ينظر إليه إذا بال وشهادة الجار إلى نفسه لا تقبل ؟ مع أنه عسى أن تكون امرأة وقد نظر إليها الرجال أو عسى أن يكون رجلاً وقد نظر إليه النساء وهذا مملاً يحل فأجابه أبو الحسن الثالث عليه السلام عنها أمّا قول علي عليه السلام في الخنثى أنه يورث من المبال فهو كما قال وينظر قوم عدول يأخذ كل واحد منهم امرأة ويقوم الخنثى خلفهم عريانة فينظرون في المرأة فيرون شبحاً فيحكمون عليه .

﴿باب آخر [منه]﴾

١- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وأحمد بن محمد ، عن علي بن أحمد بن أشيم ، عن القاسم بن محمد الجوهري ، عن حريز بن عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال ولد علي عهد أمير المؤمنين عليه السلام مولوداً له رأسان وصدران في حق واحد فسئل أمير المؤمنين عليه السلام يورث

هو المتعارف منها كما يشهد به العرف واللغة ، و على التقديرين يدل على جواز رؤية ما يحرم النظر إليه في المرأة والماء ونحوهما ، إلا أن يقال : إنَّما جَوَّزَ هذا للضرورة ، وإنَّما قدَّم هذا الفرد من الرؤية ، لأنَّه أقلُّ شناعة وأبعد من الريبة ، فلا ينافي كونه محرماً في حال الإختيار ، لكنَّه بعيد و المسألة في غاية الإشكال .

باب آخر [منه]

الحديث الاول : ضعيف بسنده .

وفيما رأينا من النسخ محمد بن القاسم الجوهري ، وكذا نقله الشيخ ، والظاهر القاسم بن محمد كما سيأتي آنفاً وقد تكرَّر في الأسانيد وعليه فتوى الأصحاب .
و ينبغي حمل الصياح على أن يكون بوجه يختص بإيقاظ أحدهما كأن يصيح في أذنه ، ولذا لم يذكر الأصحاب الصياح ، بل قالوا ، يوقظ أحدهما .
وقال في القاموس : الحقو بفتح الحاء وسكون القاف : معقد الازار عند الحضر .

ميراث اثنين أو واحد؟ فقال : يترك حتى ينام ثم يصاح به فإن انتبها جميعاً معاً كان له ميراث واحد وإن انتبه واحد وبقي الآخر فائماً يورث ميراث اثنين .
 عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن القاسم بن محمد الجوهري ، عن حريز بن عبدالله مثله .

٢ - عنه ، عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أبي جميلة قال : رأيت بفارس امرأة لها رأسان وصدران في حق واحد متزوجة ، تغار هذه على هذه ، وهذه على هذه ، قال : وحدّثنا غيره أنه رأى رجلاً كذلك وكانا حائكين يعملان جميعاً على حف واحد .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث ابن الملاعنة ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن سيف بن عميرة ، عن منصور ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان علي عليه السلام يقول : إذا مات ابن الملاعنة وله إخوة قسم ماله على سهام الله .

٢ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام أن ميراث ولد الملاعنة لأُمّه فإن كانت أمّه ليست بحيّة

الحديث الثاني : ضعيف موقوف .

وقال في الصحاح : قال الاصمعي : الحفة المنوال ، وهو الخشبة التي يلف عليها الحائك الثوب ، قال : والذي يقال له الحف : هو المنسج قال أبو سعيد : الحفة المنوال ولا يقال له حف وإنما الحف : المنسج .

باب ميراث ابن الملاعنة

الحديث الاول : حسن .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور بسنده .

وقال في الدرر : اللعان يقطع ميراث الزوجين والولد المنفى من جانب الأب والإبن ، فيرث الابن أمّه وترثه ، وكذا يرثه ولده وقرابة الأم وزوجه وزوجته .

فلا قرب الناس إلى أمّه أخواله .

محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام مثله .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الملاعن : إن أكذب نفسه قبل اللعان ردّت إليه امرأته وضرب الحد وإن أبي لاعن ولم تحلّ له أبداً وإن قذف رجل امرأته كان عليه الحد وإن مات ولده ورثه أخواله فإن ادّعاء أبوه لحق به وإن مات ورثه الابن ولم يرثه الأب .

٤ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن بعض أصحابه ، عن أبان بن عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ولد الملاعنة من يرثه ؟ قال : أمّه قفلت : إن ماتت أمّه من يرثه ؟ قال : أخواله .

و روى أبو بصير عن الصادق عليه السلام « أنه لا يرث أخواله » مع أنهم يرثونه ، و حملها الشيخ على عدم اعتراف الأب به بعد اللعان ، فان اعترف وقعت الموارثة بينه وبين أخواله ، وبه روايات ، والاقرب الموارثة مطلقاً ، لرواية زيد الشحام عن الصادق عليه السلام .

الحديث الثالث : حسن .

قوله عليه السلام : « و إن قذف رجل امرأته » أي غير الزوج ، قوله عليه السلام : « فإن ادّعاء أبوه » قال في المسالك : ذهب الشيخ والأكثر إلى أنه مع اعتراف الأب لا يرث الابن أقارب الأب ولا العكس ، وذهب أبو الصلاح والعلامة في بعض كتبه إلى التوارث حينئذ من الجانبين ، وقيل : يرثهم ولا يرثونه ، وفصل العلامة في بعض كتبه بأنهم إن صدّقوا الأب على اللعان لم يرثهم ولا يرثونه ، و إن كذبوه ورثهم و يرثونه ، و الأشهر الأول ، و أمّا توريث الابن من الأب و عدم توريث الأب من الابن فلا خلاف فيه .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

(١) الوسائل ج ١٧ ص ٥٦٢ ح ٤ - ٥ .

٥- عدةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن مثنى الحنّاط ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل لاعن امرأته وانتفى من ولدها ثم أكذب نفسه بعد الملاعنة وزعم أن ولدها ولده هل تردّ عليه ؟ قال : لا ولا كرامة لا تردّ عليه ولا تحلّ له إلى يوم القيامة ، قال : وسألته من يرث الولد ؟ قال : أمّه فقلت : أرايت إن ماتت الأمّ فورثها الغلام ثم مات الغلام بعد ، من يرثه ؟ قال : أخواله . فقلت : إذا أقرّ به الأب هل يرث الأب ؟ قال : نعم ، ولا يرث الأب [من] الابن .

٦- محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن سيف بن عميرة عن منصور ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان عليّ عليه السلام يقول : إدامات ابن الملاعنة وله إخوة قسم ماله على سهام الله عزّ وجلّ .

٧- عدةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن عليّ بن رئاب ، عن الحلبيّ قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل لاعن امرأته وهي حبلى فلمّا وضعت ادّعى ولدها وأقرّ به وزعم أنّه منه قال : يردّ إليه ولده ولا يرثه ولا يجلد لأنّ اللّعان قد مضى .

٨- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد ، عن جعفر بن سماعة ؛ وعليّ بن خالد العاقولي عن كرام ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل لاعن امرأته

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

الحديث السادس : مجهول كالصحيح .

قوله عليه السلام : « له إخوة » أي للأمّ أو للأب والأم ، وقال في الشرايع : لا عبرة بنسب الأب هنا فلو خلف أخوين أحدهما لآبيه وأمّه والآخر لامّه فهما سواء ، وكذا لو كانا أختين أو أخاً وأختاً وأحدهما للأب والأم أو خلف أخاً وأختاً لآبويه مع جدّ أو جدّة ، المال بينهم أثلاثاً وسقط اعتبار نسب الاب .

الحديث السابع : ضعيف على المشهور .

الحديث الثامن : موثق .

وانتفى من ولدها ثم أكذب نفسه بعد الملاعنة وزعم أن الولد له هل يرد إليه ولده قال : نعم يرد إليه ولا أدع ولده ليس له ميراث وأما المرأة فلا تحل له أبداً ، فسألته من يرث الولد ؟ قال : أخواله ، قلت : أرأيت إن ماتت أمه فورثها الغلام ؟ ثم مات الغلام من يرثه ؟ قال : عصبه أمه ، قلت : فهو يرث أخواله قال : نعم .

٩ - عنه ، عن وهيب بن حفص ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل لآعن امرأته قال : يلحق الولد بأمه ويرثه أخواله ولا يرثهم ، فسألته عن الرجل إن أكذب نفسه ؟ قال : يلحق به الولد .

١٠ - أبو علي الأشعري ، عن الحسن بن علي الكوفي ، عن عبيس بن هشام ، عن ثابت ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن ولد الملاعنة إذا تلاعنوا تفرقا وقال زوجها بعد ذلك : الولد ولدي وأكذب نفسه قال : أمّا المرأة فلا ترجع إليه ولكن أردد إليه الولد ولا أدع ولده ليس له ميراث فإن لم يدعه أبوه فإن أخواله يرثونه ولا يرثهم فإن دعاه أحد بابن الزانية جلد الحد .

قال الفضل : ابن الملاعنة لا وارث له من قبل أبيه وإنما يرثه أمه وإخوته لأمه وأخواله على نحو ميراث الإخوة من الأم وميراث الأخوال والخالات فإن ترك ابن الملاعنة ولداً فالmaal بينهم على سهام الله وإن ترك الأم فالmaal لها وإن ترك إخوة فعلى ما

الحديث التاسع : موثق .

الحديث العاشر : صحيح .

وقال في الاستبصار لا تنافي بين هذه الاخبار والأخبار الأولى ، لأن ثبوت الموارثة بينهم إنما تكون إذا أقربه الوالد بعد انقضاء الملاعنة ، لأن عند ذلك تبعد التهمة عن المرأة وتقوى صحة نسبه ، فيرث أخواله ويرثونه ، والأخبار الأخيرة متناولة لمن لم يقر والده به بعد الملاعنة ، فإن عند ذلك التهمة باقية فلا تثبت الموارثة ، بل يرثونه ولا يرثهم لأنه لم يصح نسبه .

قوله : « وإن ترك الأم » هذا هو المشهور ، وقيل : مع عدم عصبه الأم يرد .

بينهما من سهام الإخوة للأم فإن ترك خالاً وخالة فالمال بينهما بالسوية وإن ترك إخوة وجدّاً فالمال بين الإخوة والجدّ بينهم بالسوية الذكر والأنثى فيه سواء ؛ وإن ترك أخاً وجدّاً فالمال بينهما نصفان ، وإن ترك ابن أخته وجدّاً فالمال للجدّ لأنّه أقرب بطن ولا يشبه هذا ابن الأخ للأب والأم مع الجدّ ؛ وإن ترك أمّه وامرأته فللمرأة الربع وما بقي فللأمّ ، وإن ترك ابن الملاعنة امرأته وجدّه أبا أمّه وخاله فللمرأة الربع وللجدّ الثلث وما بقي ردّ عليه لأنّه أقرب الأرحام ، فإن ترك جدّة وأختاً فالمال بينهما نصفان . وإن ماتت ابنة ملاعنة وترك زوجها وابن أخيها وجدّها فللزوجة النصف وما بقي للجدّ لأنّه كأنّها تركت أخاً للأمّ وابن أخ للأمّ فالمال للأخ .

﴿ باب ﴾

﴿ آخر في ابن الملاعنة ﴾

١ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن أبي عبيدة ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : ابن الملاعنة

الزائد على الثلث على الإمام (عليه السلام) ، وفرّق الصدوق بين حضور الإمام (عليه السلام) وغيبته ، فحكم بالرد على الإمام على الأول .

قوله : « وإن ترك ابن أخته وجدّه » المشهور عدم الفرق ، وأنهما يرثان مع الجدّ ، وإن بعد ، لاختلاف الجهة ، ولا يخفى أنّ العلّة التي ذكرها سابقاً جارية هنا ، فلا يظهر للفرق وجه ، قوله : « وما بقي للجدّ » هو خلاف المشهور .

باب آخر في ابن الملاعنة

الحديث الاول : صحيح .

وحمله الشيخ في التهذيب على التقية ، وقال في الدروس : لو انفردت أمّه فلها الثلث تسميةً والباقي ردّاً لرواية أبي الصباح (١) وزيد الشحام (٢) عن الصادق (عليه السلام) ، وروى أبو عبيدة (٣) أنّ لها الثلث والباقي للإمام (عليه السلام) ، لأنّه عاقلته ، ومثله روى زرارة (٤) عنه (عليه السلام)

(١) (٢) التهذيب ج ٩ ص ٣٤٠ ح ٨-٩ .

(٣) (٤) الوسائل ج ١٨ ص ٥٦٠ ح ٣-٤ .

ترثه أمه الثلث والباقي لإمام المسلمين لأن جنابته على الإمام .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس بن عبد الرحمن قال : حدثني إسحاق بن عمار قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل أذنته النساء دون الرجال بغد ما ذهب رجالهن و انقضوا وصار رجالاً وزوجنه وأدخلنه في منازلهن و في يدي رجل دار فبعث إليه عصبة الرجال و النساء الذين انقضوا فنا شدوه الله أن لا يعطي حقهم من ليس منهم وقد عرف الرجل الذي في يديه الدار قصته وأنه مدع كما وصفت لك و اشتبه عليه الأمر لا يدري يدفعها إلى الرجل أو إلى عصبة النساء أو عصبة الرجال ؟ قال : فقال لي : يدفعه إلى الذي يعرف أن الحق لهم على معرفته التي يعرف يعني عصبة النساء لأنه لم يعرف لهذا المدعى ميراث بدعوى النساء له .

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث ولد الزنا ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن

أن علياً عليه السلام قضى بذلك ، وعليها الشيخ بشرط عدم عصبة الأم ، وهو خيرة ابن الجنيد وقال الصدوق بها حال حضور الإمام عليه السلام لاحال الغيبة .

الحديث الثاني : موثق .

قوله : « يعني عصبة النساء » لعله كلام الكليني أو بعض الرواة ، و يحتمل أن يكون مراده عليه السلام أنه إذا عرف أنه غير ملحق بهم و ادعوه كذباً فلا يعطه شيئاً وإن لم يعلم ذلك و ثبت عنده بشهادة النساء كونه ولداً لهم فليعطه ، وإن لم يثبت يعطي غير ميراث النساء سائر الوراث ، لعدم تعدى تعارفهن له إلى غيرهن كما هو المشهور بين الأصحاب .

باب ميراث ولد الزنا

الحديث الاول : حسن .

أبي عبد الله عليه السلام قال : أَيْمَنَ رجل وقع على وليدة قوم حراماً ثمَّ اشترأها ثمَّ ادَّعى ولدها فأبىته لا يورث منه شيء فإنَّ رسول الله ﷺ قال : «الولد للفراش وللعاهر الحجر» ولا يورث ولد الزنا إلا رجل يدَّعي ابن وليدته وأَيْمَنَ رجل أقرَّ بولده ثمَّ انتفى منه فليس ذلك له ولا كرامة يلحق به ولده إذا كان من امرأته أو وليدته .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن سيف ، عن محمد بن الحسن الأشعري قال : كتب بعض أصحابنا كتاباً إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام معي يسأله عن رجل فجر بامرأة ثمَّ إنَّه تزوجها بعد الحمل فجاءت بولد وهو أشبه خلق الله به فكتب بخطه وخاتمه الولد لغية لا يورث .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن علي بن سالم ، عن يحيى عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل وقع على وليدة حراماً ثمَّ اشترأها فأدعى ابنها قال : فقال : لا يورث منه إنَّ رسول الله ﷺ قال : «الولد للفراش وللعاهر الحجر» ولا يورث ولد الزنى إلا رجل يدَّعي ابن وليدته .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن مهزيار ، عن محمد بن الحسن الأشعري قال : كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام معي يسأله عن رجل فجر بامرأة ثمَّ إنَّه تزوجها بعد الحمل فجاءت بولد وهو أشبه خلق الله به ، فكتب بخطه وخاتمه : الولد لغية لا يورث .

قوله عليه السلام : «إلا رجل يدَّعي ابن وليدته» كان الاستثناء منقطعاً ، ويحتمل أن يكون المراد أنَّه إذا علم أنَّه زنى رجل بهذه الأمة ، واحتمل كون هذا الولد منه ، وادَّعى مالكه ذلك يلحق به وإن كان في الواقع ولد زنا .

الحديث الثاني : مجهول .

وفي القاموس : ولد غيبة ويكسر زنية .

الحديث الثالث : مجهول .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس قال : ميراث ولد الزنا لقرباته من قبل أمّه علي نحو ميراث ابن الملاعة .

﴿باب﴾

﴿آخر منه﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن ابن رئاب ، عن حنان بن سدير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل فجر بنصرانية فولدت منه غلاماً فأقرّ به ثمّ مات فلم يترك ولداً غيره أيرثه ؟ قال : نعم

الحديث الخامس : صحيح موقوف .

وقال الشيخ (ره) في التهذيب^(١) بعد إيراد هذه الرواية : موقوفة لم يسندها يونس إلى أحد من الأئمة عليهم السلام : ويجوز أن يكون ذلك كان اختياره لنفسه لامن جهة الرواية بل لضرب من الإعتبار ، وما هذا حكمه لا يعترض به الأخبار الكثيرة التي قدّمناها انتهى . وقال في الدروس : الزنا يقطع النسبة من الأبوين فلا يرثان الولد ولا يرثهما ولا من يتقرّب بهما ، وإثما يرثه ولده وزوجته ، ثم المعتقد ثم الضامن ثم الإجماع .

وروى إسحاق بن عمار^(٢) : «أنه يرثه أمّه وإخوته منها أو عصبتها» وكذا في رواية يونس^(٣) وهو قول ابن الجنيد والصدوق والحلي ، ونسب الشيخ الأولى^(٤) إلى توهّم الراوي أنّه ولد الملاعة ، والثانية إلى الشذوذ ، مع أنّها مقطوعة ، وروى حنان^(٥) عن الصادق عليه السلام إذا أقربه الأب ورثه وهي مطرحة .

باب آخر منه

الحديث الاول : مجهول .

لعلمه والخبر الآتي محمولان على عدم العلم بالفجور أو الشبهة في الوطئ .

(١) التهذيب ج ٩ ص ٣٤٥ .

(٢) الاستبصار ج ٤ ص ١٧٤ ح ٦-٧ .

(٣) التهذيب ج ٩ ص ٣٤٤ ح ٢٢ .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، و الحسن بن محبوب ، عن حنان بن سدير . قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم فجر بامرأة يهودية فأولدها ثم مات ولم يدع وارثاً قال : فقال : يسلم أولده الميراث من اليهودية قلت : فرجل نصراني فجر بامرأة مسلمة فأولدها غلاماً ثم مات النصراني وترك مالا لمن يكون ميراثه ؟ قال : يكون ميراثه لابنه من المسلمة .

﴿باب﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد عن سليم مولى طربال ، عن حريز ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كان يطأ جارية له وأنه كان يبعثها في حوائجه وأنه حبلى وأنه [اتهمها] وبلغه عنها فساد فقال أبو عبد الله عليه السلام : إذا هي ولدت أمسك الولد ولا يبيعه ويجعل له نصيباً من داره [وماله] قال : فقيل له: رجل يطأ جارية له وأنه لم يكن يبعثها في حوائجه وأنه اتهمها وحبلت ، فقال : إذا هي ولدت أمسك الولد ولا يبيعه ويجعل له نصيباً من دلوه وماله وليست هذه مثل تلك .

الحديث الثاني : موثق .

قوله من اليهودية أي لولده الحاصل من اليهودية ، ويحتمل أن يكون المراد ميراث اليهودية ، والأول أظهر و قال الشيخ (ره) في التهذيب^(١) : هاتان الروايتان الأصل فيهما حنان بن سدير و لم يروهما غيره ، والوجه فيهما ما تضمنته الرواية الأولى و هو أنه إذا كان الرجل يقرّ بالولد و يلحقه به مسلماً كان أو نصرانياً فإنه يلزمه نسبه و يرثه حسب ما تضمنه الخبر ، فأما إذا لم يعترف به و علم أنه ولد الزنى فلا ميراث له على حال .

باب

الحديث الاول : ضعيف .

قوله عليه السلام : « وليست هذه مثل تلك » أي في الصورة الأولى يوصى له بالدار فقط لقوة التهمة لخروجها من الدار ، وفي الثانية يوصى له بالدار والمال معاً لضعف

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن رجلاً من الأنصار أتى أبي فقال له : إني ابتليت بأمر عظيم إن لي جارية كنت أطاها فوطئتها يوماً وخرجت في حاجة لي بعد ما اغتسلت منها ونسيت نفقة لي فرجعت إلى المنزل لآخذها فوجدت غلامي على بطنها فعددت لها من يومي ذلك تسعة أشهر فولدت جارية ؛ قال : فقال له أبي : لا ينبغي لك أن تقر بها ولا تبعها ولكن أنفق عليها من مالك مادمت حياً ثم أوص عند موتك أن ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله لها مخرجاً .

﴿ باب الحميل ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ؛ وصفوان بن يحيى جميعاً ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام

التهمة .

الحديث الثاني : صحيح .

وقال في الشرايع : لو وطئ أمته وطأها آخر فجوراً لحق الولد بالمولى ، ولو حصل مع ولادته إمارة يغلب معها الظن أنه ليس منه لم يجز له إلحاقه به ولا نفيه عنه ، بل ينبغي أن يوصي له بشيء ولا يورثه ميراث الأولاد وفيه تردد انتهى . وما تردد فيه هو قول الشيخ وأكثر الأصحاب .

باب الحميل

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

و قال في النهاية ^(١) : فيه الحميل لا يورث إلا ببينة هو الذي يحمل من بلاده صغيراً الى دار الاسلام ، وقيل : هو المحمول النسب ، وذلك أن يقول الرجل لانسان هذا أخي أو ابني ليزوى ميراثه عن مواليه ولا يصدق إلا ببينة ، وقال في الصحاح :

(١) النهاية ج ١ ص ٤٤٢ . (٢) في الاصل : « المجهول النسب »

عن الحميل فقال : وأي شيء الحميل ؟ قال : قلت : المرأة تسبى من أهلها معها الولد الصغير فتقول : هذا ابني والرجل يسبى فيلقي أخاه فيقول : هو أخي وليس لهم بينة إلا قولهم قال : فقال : فما يقول فيهم الناس عندكم ؟ قلت : لا يورثونهم لأنه لم يكن لهم على ولادتهم بينة وإنما هي ولادة الشرك ، فقال : سبحان الله إذا جاءت بابنها أو ابنتها ولم تزل مكرمة به وإذا عرف أخاه وكان ذلك في صحة عنهما ولم يزل مكرماً بين بذلك ورث بعضهم من بعض .
٢ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن محمد بن إسماعيل ، عن علي بن النعمان ، عن سعيد الأعرج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجلين حميلين جئ بهما من أرض الشرك فقال أحدهما لصاحبه : أنت أخي فعرفا بذلك ثم اعتقا مكشامق بن بالإخاء ثم إن أحدهما مات ؟ فقال : الميراث للأخ بصدقان .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ؛ وعدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الحسن بن محبوب ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحميل فقال : وأي شيء الحميل ؟ فقلت : المرأة تسبى من أرضها ومعها الولد الصغير فتقول : هو ابني والرجل يسبى فيلقي أخاه فيقول : [هو] أخي ويتعارفان وليس لهما على ذلك بينة إلا قولهما فقال : ما يقول من قبلكم ؟ قلت : لا يورثونهم لأنهم لم يكن لهم على ذلك بينة إنما كانت ولادة في الشرك ، قال : سبحان الله إذا جاءت بابنها أو ابنتها معها ولم تزل بمكرمة وإذا عرف أخاه وكان ذلك في صحة من عقلمها ولا يزالان مكرماً بين بذلك ورث بعضهم من بعض .

الحميل الدعي ، والحميل الذي يحمل من بلده صغيراً ولم يولد في الإسلام انتهى .
وذهب الأصحاب إلى أن نسب الولد الصغير ثبت باقرار الأب ، ولا يشترط تصديق الولد ، وفي الأم خلاف ، وفي غير الولد يشترط تصديق المقر له فيثبت التوارث بينهما ولا يتعدى إلا مع البينة ، وفي البالغ خلاف ، والمشهور إعتبار التصديق .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : صحيح .

﴿ باب ﴾

﴿ الإقرار بوارث آخر ﴾

قال الفضل بن شاذان: إن مات رجل وترك ابنتين وابنين فأقر أحدهم بأخ آخر فإنه إنما أقر على نفسه وعلى غيره وإنما يجوز إقراره على نفسه ولا يجوز إقراره على غيره ولا على إخوته وأخواته فيلزمه في حصته للأخ الذي أقر به نصف سدس جميع المال .
و إن ترك ثلاث بنات فأقرت إحداهن بأخت ردت على التي أقرت لها ربع ما في يديها .

و إن ترك أربع بنات وأقرت واحدة منهن بأخ ردت على الذي أقرت له ثلث ما في يديها وهو نصف سدس المال .

و إن ترك ابنتين فادعى أحدهما أخاً وأنكر الآخر فإنه يرد هذا المقر على الذي ادّعاه ثلث ما في يديه .

و إن مات أحدهما لم يورثا لأن الدعوى إنما كان على أبيه ولم يثبت نسب المدّعي بدعوى هذا على أبيه .

باب الإقرار بوارث آخر

وقال السيّد (ره) في شرح النافع : إذا أقر الوارث ظاهراً بوارث أولى منه دفع إليه المال ، و إن أقر بوارث مشارك له في الميراث دفع إليه بنسبته من الأصل فلو خلف الميت ابناً فأقر بأخ شاركه ولم يثبت نسبه، فإن أقرّاً بثالث وكانا عدلين ثبت نسبه وإلا شارك، ولو أقرّ بالثالث أحدهما أخذ المنكر نصف التركة ، و المقرّ ثلثها لاعترافه بأنهم ثلاثة، والثالث سدس التركة ، وقيل: إنّ النصف يقسم بين المقرّ والثالث بالسوية ..

﴿ باب ﴾

﴿ اقرار بعض الورثة بدين ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن زكريّا بن يحيى ، عن الشعيري ، عن الحكم بن عتيبة قال : كنت على باب أبي جعفر عليه السلام ونحن جماعة ننتظره أن يخرج إذ جاءت امرأة فقالت : أيكم أبو جعفر؟ فقال لها القوم : ماتريدن منه؟ قالت : أريد أن أسأله عن مسألة فقالوا لها : هذا فقيه أهل العراق فسله ، فقالت : إن زوجي مات وترك ألف درهم وكان لي عليه من صدافي خمسمائة درهم فأخذت صدافي وأخذت ميراثي ثم جاء رجل فادّعى عليه ألف درهم فشهدت له ، فقال الحكم : فبيننا أنا أحسب ما يصيبها إذ خرج أبو جعفر عليه السلام فقال : ما هذا الذي أراك تحرّك به أصابعك يا حكم ؟ فأخبرته بمقالة المرأة وما سألت عنه فقال أبو جعفر عليه السلام : أقرت بثلك ما في يديها ولا ميراث لها . قال الحكم : فوالله ما رأيت أحداً أفهم من أبي جعفر عليه السلام .

باب اقرار بعض الورثة بدين على الميت

الحديث الاول : ضعيف .

قوله عليه السلام : « بثلك ما في يديها » كذا في أكثر الكتب ، وقد مرّ هكذا في كتاب الوصايا وفي الفقيه وبعض نسخ التهذيب ^(٣) بثلكي ما في يديها » ولعله كان هكذا في رواية الفضل ففسره بما فسره أو حمل قوله عليه السلام : « أقرت بثلك ما في يديها » على أن المعنى أقرت بأن لها ثلث ما في يديها أو قرء أقرت على البناء للمجهول ، أي تقرّ المرأة على الثلث ، ويردّ منها الباقي .

ثم أعلم أن نسخة الكتاب ظاهراً موافق للمشهور بين الأصحاب من عدم بناء الإقرار على الإخاعة ، وأن كلّ من أقرّ بوارث أو دين إنمّا يرّد ما فضل عما كان نصيبه

(١) ص ٣٩ . (٢) من لا يحضره الفقيه ج ٤ ص ١٦٦ ح ١

(٣) التهذيب ج ٩ ص ١٦٤ ح ١٧ . وفي هذه النسخة المطبوعة « بثلك ما في يديها »

قال الفضل بن شاذان : وتفسير ذلك أن الذي على الزوج صار ألفاً وخمسمائة درهم للرجل ألف ولها خمسمائة درهم هو ثلث الدين وإنما جاز إقرارها في حصتها فلها بما ترك الميت الثلث وللرجل الثلثان فصار لها بما في يديها الثلث ويرد الثلثان على الرجل والدين استغرق المال كله فلم يبق شيء يكون لها من ذلك الميراث ولا يجوز إقرارها على غيرها .

٢- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن أبي حمزة ؛ وحسين بن عثمان ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات وأقر بعض ورثته لرجل بدين ، قال : يلزمه ذلك في حصته .

لو كان هذا الغريم أو الوارث ، ففي هذا المثال لما كان الدين زائداً على التركة ، فيلزم قسمة التركة بينهم بالحصص ، فيأخذ كل غريم بقدر دينه ، فنصيب المرأة ثلث الألف وهو ثلثا الخمسمائة ، وترد الفاضل وهو ثلث الخمسمائة ، والنسخة الأخرى موافقة لما ذهب إليه بعض الأصحاب من بناء الإقرار على الإشاعة فقد أقرت المرأة للغريم من كل ما ترك الميت ثلثين ، فيلزمها أن ترد ثلثي ما في يديها عليه ، وسائر الورثة بزعمها غاصبون أخذوا من مالهما عدواناً فذهب منهما ، والأول هو الأقوى لما مر . ولما رواه الشيخ عن علي بن الحسن بن علي بن فضال عن محمد بن الحسن عن أبيه عن أبي جميلة عن محمد بن مروان عن الفضيل بن يسار قال : قال أبو جعفر عليه السلام في رجل مات وترك إمرأته وعصبته وترك ألف درهم فأقامت إمرأته البيئنة على خمسمائة درهم ، فأخذتها ، وأخذت ميراثها ، ثم إن رجلاً ادعى عليه ألف درهم ولم تكن له بيئنة ، فأقرت له المرأة ، فقال أبو جعفر عليه السلام : أقرت بذهاب ثلث مالها تأخذ المرأة ثلثي الخمسمائة وترد عليه ما بقي ، لأن إقرارها على نفسها بمنزلة البيئنة .

الحديث الثاني : موثق .

وجعل الشيخ وغيره على أن المراد إنما يلزمه بقدر حصته لجميع الدين .

﴿ باب ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن مروك بن عبيد ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : دخلت عليه وسلمت وقلت : جعلت فداك ما تقول في رجل مات وليس له وارث إلا أخ له من الرضاة يرثه قال : نعم أخبرني أبي عن جدي أن رسول الله عليه السلام قال : من شرب من لبننا أو أرضع لنا ولداً فنحن آباؤه .

﴿ باب ﴾

﴿ من مات وليس له وارث ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من مات وترك ديناً فقلنا دينه و إلينا عياله و من مات وترك

باب

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

وقال الوالد العلامة (ره) : لا خلاف في أن الرضاع لا يصير سبباً للارث ولعلّه عليه السلام إنما حكم بذلك مع كونه ماله لئلا يؤخذ ماله ، ويذهب به إلى بيت مال خلفاء الجور ، فان هذا الأخ أحق منهم .

باب من مات وليس له وارث

الحديث الاول : حسن .

وقال في المسالك^(١) : إذا عدم الوارث حتى ضامن الجريدة فالمشهور أن الوارث هو الامام عليه السلام ، وهو مصرّح به في روايات ، وعند العامة أنه بيت المال ، وهو ظاهر خيرة الشيخ في الاستبصار^(٢) والمذهب هو الاول ، ثم إن كان حاضراً دفع إليه يصنع به ما شاء ، وأمّا مع غيبته فقد اختلف فيه كلام الأصحاب فذهب جماعة منهم إلى وجوب

(١) المسالك ج ٢ ص ٣٣٨ (الطبعة الحجرية) باختلاف يسير .

(٢) الاستبصار ج ٤ ص ٢٠٠ .

مالاً فلورثته ومن مات وليس له موالى فماله من الأنفال .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : من مات وليس له وارث من قرابته ولا مولى عتاقه قد ضمن جريته فماله من الأنفال .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال : الإمام وارث من لا وارث له .

٤ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن صفوان بن يحيى ، عن ابن مسكان ، عن محمد الحلابي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى : «يسألونك عن الأنفال»^(١) قال : من مات وليس له مولى فماله من الأنفال .

﴿باب﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن داود ، عن ذكره ، عن

حفظه له بالوصاء أو الدفن إلى حين ظهوره كثيره من حقوقه ، و ذهب جماعة منهم المحقق إلى قسمته في الفقراء والمساكين ، سواء في ذلك أهل بلده و غيرهم ، وهذا هو الأصح .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : مرسل .

الحديث الرابع : صحيح .

باب

الحديث الاول : مرسل .

وقال في التهذيب^(١) : هذه رواية مرسل لا تعارض ما قدمناه من الأخبار مع أنه

ليس فيها ما ينافي ما تقدم ، لأن الذي تضمن أن أمير المؤمنين عليه السلام أعطى تركته همشاريجه ، ولعل ذلك فعل لبعض الاستصلاح ، لأنه إذا كان المال له خاصة على ما

أبي عبد الله عليه السلام قال : مات رجل على عهد أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن له وارث فدفع أمير المؤمنين عليه السلام ميراثه إلى همشريجه .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن خلاد السندي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان علي عليه السلام يقول في الرجل يموت ويترك مالا وليس له أحد اعط الميراث همشريجه .

﴿باب﴾

﴿ان الولاء لمن اعتق﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، و محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال النبي ﷺ : الولاء لمن أعتق .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام في حديث بريرة أن النبي ﷺ قال لعائشة : اعتقي فإن الولاء لمن أعتق .

قدمناه جاز له أن يعمل به ما شاء ، وليس في الرواية أنه قال : إن هذا حكم كل مال لا وارث له ، فيكون منافياً لما تقدم من الأخبار .

وقال الوالد العلامة (ره) : عليه يمكن أن يكون صلوات الله عليه دفعه إليهم ليوصلوا إلى وارثه ، أو يكونوا وراثه أو لمّا كان له أن يدفع إلى من يريد ، ويمكن أن يكون فعل ذلك لئلا يدفع إلى بيت المال ، ويصير بدعة لمن يجيء بعده من سلاطين الجور ، وكان غرضه أنهم أولى من بيت المال .

الحديث الثاني : مجهول وفي كتب الرجال خلاد السندي .

باب أن الولاء لمن أعتق

الحديث الاول : حسن .

قوله ﷺ : « لمن أعتق » أي لا يجوز إنتقاله إلى غيره بالاشتراط أو نحوه كما سيأتي .

الحديث الثاني : موثق كالصحيح .

٣- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن عيص بن القاسم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قالت عائشة لرسول الله ﷺ : إن أهل بريدة اشترطوا ولاؤها ؟ فقال رسول الله : الولاء لمن أعتق .

٤ - صفوان ، عن الميص بن القاسم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل اشترى عبداً له أولاد من امرأة حرة فأعتقه قال : ولاء ولده لمن أعتقه .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة أعتقت رجلاً من ولاؤه ولمن ميراثه ؟ قال : للذي أعتقه إلا أن يكون له وارث غيرها .

الحديث الثالث : صحيح .

وقال في الدروس : لا يصح بيع الولاء ولا هبته ولا اشتراطه في بيع أو غيره ولا نقله عن محله بوجه .

الحديث الرابع : صحيح .

و ظاهره أن الأم كانت حرة أصلية ، فعلى المشهور بين الأصحاب بل ظاهره الاتفاق عليه أن لا ولاء لأحد على الولد ، و ظاهر كثير من الاخبار أن الولاء ينتج إلى موالى الأب إذا أعتق ولو كانت الأم حرة أصلية ، ويمكن حمل هذا الخبر على أن الأم كانت معتقة ، فبعد العتق الأب ينتج ولاء الأولاد من موالى الأم إلى موالى الأب كما هو المشهور ، ويمكن إرجاع الضمير إلى الولد ، بناء على صحة اشتراط رقية الولد ، لكنّه بعيد ، وقال في المسالك : لو كانت الأم حرة أصلية والأب معتقاً ففي ثبوت الولاء عليه لمعتق الأب من حيث أن الإلتساب إلى الأب وهو معتق أو عدم الولاء عليه كما لو كان الأب حراً بناء على أنه يتبع أشرف الأبوين وجهان : أظهرهما عند الأصحاب الثاني ، بل ظاهرهم الاتفاق عليه ، وعلى هذا فشرط الولاء أن لا يكون في أحد الطرفين حرة أصلي .

الحديث الخامس : مجهول .

(١) هكذا في النسخة الأصلية و الظاهر « فبعد عتق الاب » .

٦ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد ، عن صفوان ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن جدته ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : مات مولى لحمزة بن عبد المطلب فدفن رسول الله صلى الله عليه وآله ميراثه إلى ابنة حمزة .

قال الحسن : فهذه الرواية تدل على أنه لم يكن للمولى ابنة كما تروي العامة وأن المرأة أيضاً تراث الولاء ليس كما تروي العامة .

﴿ باب ﴾

﴿ ولاء السائبة ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن عمر بن يزيد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أراد أن يعتق مملوكاً له وقد كان مولاه يأخذ منه ضريبة فرضها عليه في كل سنة ورزى بذلك منه المولى ورزى المملوك بذلك فأصاب المملوك في تجارته مالا سوى ما كان يعطي مولاه من الضريبة قال : فقال : إذا أدى إلى سيده ما كان فرض عليه فما اكتسبه بعد الفريضة فهو للمملوك ، قال : ثم قال أبو عبد الله عليه السلام : أليس قد فرض الله على العباد فرائض فإذا أدوها إليه لم يسألهم عما سواها ؟ فقلت له : فللمملوك أن يتصدق مما اكتسب ويعتق بعد الفريضة التي كان يؤدّيها إلى سيده ؟ قال : نعم وأجر ذلك له ، قلت : فإذا أعتق مملوكاً مما كان اكتسب سوى الفريضة لمن يكون ولاء المعتق ؟ قال : يذهب فيوالي من أحب فإذا ضمن جريرته وعقله كان مولاه وورثه ، قلت : أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الولاء لمن أعتق ؟ قال : هذا سائبة لا يكون ولاؤه لعبد مثله قلت : فإن ضمن العبد الذي أعتقه جريرته وحديثه أيلزمه ذلك ويكون مولاه وورثه ؟ قال : لا يجوز ذلك ولا يرث عبد حراً .

الحديث السادس : مرسل .

باب ولاء السائبة

الحديث الأول : مرسل .

٢ - ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن عمار بن أبي الأحوص قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبة فقال : انظروا في القرآن فما كان فيه « فتحرير رقبة » فتلك ياعمار السائبة التي لا ولاء لأحد عليها إلا الله فما كان ولاؤه لله فهو لرسوله وما كان ولاؤه لرسول الله عليه وآله فإن ولاء للإمام وجنابته على الإمام وميراثه له .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا والى الرجل الرجل فله ميراثه وعليه معقلته .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى عن شعيب العفريقي ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن المملوك يعتق

الحديث الثاني : صحيح .

وقال في الشرايع: العبد لا يملك ، وقيل: يملك فاضل الضريبة ، وهو المردي وأرش الجنابة على قول ، و لو قيل : يملك مطلقاً لكنّه محجور عليه بالرق حتى يأذن المولى كان حسناً .

وقال في المسالك: القول بالملك في الجملة للأكثر ، ومستنده الأخبار ، وذهب جماعة إلى عدم ملكه مطلقاً ، واستدلوا عليه بأدلة مدخولة ، ولعل القول بعدم الملك مطلقاً متجه ، ويمكن حمل الأخبار على إباحة تصرفه فيما ذكر لا بمعنى ملك الرقبة فيكون وجهاً للمجمع ، انتهى .

و قال في الدروس : صحيحة عمر بن يزيد مصرّحة بملكه فاضل الضريبة وجواز تصدّقه وعتقه منه ، غير أنه لا ولاء له بل هو سائبة ، ولو ضمن العبد جريزته لم يصح ، وبذلك أفتى في النهاية .

الحديث الثالث : مجهول و في بعض النسخ وعمار بن أبي الأحوص فيكون صحيحاً .

الحديث الرابع : حسن كالصحيح .

سائبة قال : يتولّى من شاء وعلى من يتولّى جريرته وله ميراثه ، قلنا له : فإن سكت حتى يموت ولم يتوال أحداً ؟ قال : يجعل ماله في بيت مال المسلمين .

٥ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ؛ وعليّ ابن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أعتق رجلاً سائبة فليس عليه من جريرته شيء وليس له من ميراثه شيء وليشهد على ذلك .

٦ - ابن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي الربيع قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن السائبة فقال : هو الرجل يعتق غلامه ثم يقول له : إذهب حيث شئت ليس لي من ميراثك شيء ولا عليّ من جريرتك شيء و يشهد على ذلك شاهدين .

٧ - ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن يزيد بن معاوية العجليّ قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل كان عليه عتق رقبة فمات من قبل أن يعتق رقبة ، فانطلق ابنه فابتاع رجلاً من كسبه فأعتقه عن أبيه و أنّ المعتق أصاب بعد ذلك مالا ثم مات وتركه لمن يكون ميراثه ؟ قال : فقال : إن كانت الرقبة التي على أبيه في ظاهر أو شكر أو واجبة عليه فإنّ المعتق

الحديث الخامس : صحيح .

وقال في الدروس : ويتبرئ المعتق من ضمان الجريرة عند العتق لابعده على قول قوي ، ولا يشترط الإشهاد في التبرّئ نعم هو شرط في ثبوته وعليه تحمل صحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام في الأمر بالإشهاد ، و ظاهر ابن الجنيد والصدوق والشيخ أنّه شرط الصحة .

الحديث السادس : مجهول .

الحديث السابع : صحيح .

وقال في الدروس : يثبت الولاء على المدبّر إجماعاً والموصى بعتقه ، وفي أمّ الولد قولان : وكذا في عتق القريب وأثبت الشيخ الولاء على المكاتب مع الشرط ، و على المشتري نفسه مع الشرط ، و ممن تبرّع بالعتق عن الغير حيّاً أو ميتاً قال : ولا يقع

سائبة لاسبيل لأحد عليه ، وإن كان توالى قبل أن يموت إلى أحد من المسلمين فضمن جنايته وحديثه كان مولا ووارثه إن لم يكن له قريب يرثه ، قال : وإن لم يكن توالى إلى أحد من المسلمين حتى مات فإن ميراثه لإمام المسلمين إن لم يكن له قريب يرثه ، قال : وإن كانت الرقبة على أبيه تطوعاً وقد كان أبوه أمره أن يعتق عنه نسمة فإن ولاء المعتق هو ميراث لجميع ولد الميت من الرجال ، قال : و يكون الذي اشتراه واعتقه بأمر أبيه كواحد من الورثة إذا لم يكن للمعتق قرابة من المسلمين أحرار يرثونه ، قال : وإن كان ابنه الذي اشترى الرقبة فأعتقها عن أبيه من ماله بعد موت أبيه تطوعاً منه من غير أن يكون أبوه أمره بذلك فإن ولاءه وميراثه للذي اشتراه من ماله فأعتق عن أبيه إذا لم يكن للمعتق وارث من قرابته .

٨ - علي بن إبراهيم [عن أبيه] ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن مملوك اعتق سائبة قال : يتولى من شاء وعلى من تولا جريرته وله ميراثه ، قلت : فإن سكنت حتى يموت ؟ قال : يجعل ماله في بيت مال المسلمين .

٩ - محمد بن يحيى ؛ وغيره ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن نكل بمملوكه أنه حر لاسبيل له عليه سائبة يذهب فيتولى إلى من أحب فإذا ضمن جريرته فهو يرثه .

العتق عن المعتق عنه إحداث ولاء له بعد موته ، فامتنع كما امتنع إلحاق نسب به لمساواته لولاء النسب ، و تبعه ابن حمزة وأثبتته على المنذور عتقه ، و نفوا الولاء عن المعتق في الكفارة ، صرح به الشيخ في مواضع ، وهو في صحيحة بريد بن معاذية عن الصادق عليه السلام وفيها أن العتق الواجب لا ولاء فيه وأن الولاء للمتبرع بالعتق عن أبيه بعد موته .

الحديث الثامن : صحيح .

الحديث التاسع : صحيح .

قوله عليه السلام : « فإذا ضمن جريرته » عليه الأصحاب .

﴿ باب ﴾

﴿ آخر منه ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن أحمد بن الحسن بن علي ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في مكتبة بين شريكين فيعتق أحدهما نصيبه كيف يصنع الخادم ؟ قال : تخدم الباقي يوماً وتخدم نفسها يوماً قلت : فإن ماتت وترك ما ؟ قال : المال بينهما نصفان بين الذي أعتق وبين الذي أمسك .

٢ - عنه ، عن الحسن بن موسى الخشاب ، عن غياث بن كلوب ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن مكتبة أتى أمير المؤمنين عليه السلام فقال : إن سيدي كاتبني و شرط عليّ نجوماً في كل سنة فجئته بالمال كله ضربة واحدة وسألته أن يأخذ كله ضربة واحدة ويجيز عتقي فأبى عليّ فدعاه أمير المؤمنين عليه السلام فقال : صدق فقال له : مالك لا تأخذ المال وتمضي عتقه ؟ فقال : ما آخذ إلا النجوم التي شرطت وأتعرض من ذلك لميرائه ، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام : فأنت أحق بشرطك .

تم كتاب الموارث والحمد لله رب العالمين ويتلوه كتاب الحدود

باب آخر منه

الحديث الاول : موثق . ومحمول على عدم تحقق شرائط السراية .

الحديث الثاني : حسن أو موثق .

وقال في المسالك : المشهور بين الأصحاب عدم إجبار المولى على القبول كما يدل عليه الخبر ، و ابن الجنيد أوجب على المولى قبوله قبل الأجل فيما إذا كان المكاتب مريضاً وأوصى وصايا وأقر بديون ، وبذل لمولاه المال فليس له الإمتناع ، لأن في امتناعه إبطال إقراره ووصيته وللبعض العامة قول باجبار المولى على القبول حيث لا ضرر عليه .

تم كتاب الموارث ويتلوه كتاب الحدود .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحدود

﴿ باب التحديد ﴾

١ - محمد بن يعقوب قال : حدثني محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن شاذ بن إسماعيل بن بزيع ، عن حنان بن سدير ، عن أبيه قال : قال أبو جعفر عليه السلام : حدّ يقام في الأرض أركبى فيها من مطر أربعين ليلة وأيامها .

٢ - أحمد بن مهران ، عن محمد بن علي ، عن موسى بن سعدان ؛ عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي إبراهيم عليه السلام في قول الله عز وجل : « يحيى الأرض بعد موتها » قال : ليس يحييها بالقطر ولكن يبعث الله رجلاً فيحيون العدل فتحبى الأرض لأحياء العدل ، ولا إقامة الحد لله أنفع في الأرض من القطر أربعين صباحاً .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلى ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : إقامة حد خير من مطر أربعين صباحاً .

كتاب الحدود

باب التحديد

الحديث الاول : حسن أو موثق .

قوله عليه السلام : « أركبى » أي أنمى أو أطهر .

الحديث الثاني : ضعيف .

قوله عليه السلام : « ليس يحييها بالقطر » لعل المراد ليس هذا فقط .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

٤ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ [الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ] رِبَاطٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ : إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا ، وَجَعَلَ عَلَى كُلِّ مَنْ تَعَدَّى حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَدًّا ، وَجَعَلَ مَادُونَ الْأَرْبَعَةِ الشَّهَدَاءِ مُسْتَوْرًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ .

٥ - عَنْهُ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ : فِي نِصْفِ الْجِلْدَةِ وَثَلَاثُ السُّوْطِ وَثَلَاثُ السُّوْطِ .

٦ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى ، عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ : إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا وَمَنْ تَعَدَّى ذَلِكَ الْحَدَّ كَانَ لَهُ حَدٌّ .

٧ - أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِي جَهْلَةَ ، عَنْ ابْنِ دَيْسِ الْكُوفِيِّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ قَالَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : يَا عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ أَشْعَرْتَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرْسَلَ رَسُولًا وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابًا وَأَنْزَلَ فِي الْكِتَابِ كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَجَعَلَ لَهُ دَلِيلًا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا وَلَمَنْ جَاوَزَ الْحَدَّ حَدًّا ؛ قَالَ : قُلْتُ : أَرْسَلَ رَسُولًا وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابًا وَأَنْزَلَ فِي الْكِتَابِ كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَجَعَلَ لَهُ دَلِيلًا وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَدًّا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتُ : وَكَيْفَ جَعَلَ لَمَنْ جَاوَزَ الْحَدَّ حَدًّا ؛ قَالَ : قَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَدٌّ فِي الْأَمْوَالِ أَنْ لَا تُؤْخَذَ إِلَّا مِنْ حِلِّهَا فَمَنْ أَخَذَهَا مِنْ غَيْرِ حِلِّهَا قَطَعْتَ يَدَهُ حَدًّا لِمَجَاوِزَةِ الْحَدِّ ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَدٌّ أَنْ لَا يَنْكَحَ النِّكَاحَ إِلَّا مِنْ حِلِّهِ وَمَنْ فَعَلَ غَيْرَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ عَزْبًا حَدٌّ وَإِنْ كَانَ مُحْصَنًا رَجِمَ لِمَجَاوِزَتِهِ الْحَدَّ .

٨ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَوْنٍ رَفَعَهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ : صَحِيح .

قَوْلُهُ عليه السلام : « مُسْتَوْرًا » أَيِ فِي حُكْمِ الْمُسْتَوْرِ يَجِبُ عَلَيْهِمْ سِتْرُهُ .

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ : صَحِيح .

الْحَدِيثُ السَّادِسُ : مَوْثُق .

الْحَدِيثُ السَّابِعُ : ضَعِيف .

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ : مَرْفُوع .

عليه السلام : ساعة من إمام عدل أفضل من عبادة سبعين سنة ، وحد يقام لله في الأرض أفضل من مطر أربعين صباحاً .

٩ - الحسين بن محمد الأشعري ، عن معلى بن محمد ، عن أبان بن عثمان ، عن سليمان ابن أخي حسان العجلي قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : ما خلق الله حلالاً ولا حراماً إلا وله حدود كحدود داري هذه ما كان من الطريق فهو من الطريق وما كان من الدار فهو من الدار حتى أرى الخدش فما سواه والجلدة ونصف الجلدة .

١٠ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن بعض أصحابه ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الرّجم حد الله الأكبر والجلد حد الله الأصغر .

١١ - علي ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن حسين بن المنذر ، عن عمرو بن قيس الماصر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة إلا أنزله في كتابه وبينه لرسوله عليه السلام وجعل لكل شيء حداً وجعل عليه دليلاً يدل عليه وجعل على من تعدى الحد حداً .

١٢ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن داود بن فرقد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله قالوا لسعد بن عباد : رأيت لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت صانعاً به ؟ قال : كنت أضربه بالسيف ، قال : فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : ماذا ياسعد ؟ قال سعد : قالوا : لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت تصنع به ؟ فقلت : أضربه بالسيف ، فقال : ياسعد وكيف بالأربعة الشهود ؟ فقال : يا رسول الله بعد رأي عيني وعلم الله أنه قد فعل ؟ قال : إي والله بعد رأي عينك وعلم الله أنه قد فعل لأن الله عز وجل قد جعل

الحديث التاسع : ضعيف على المشهور .

الحديث العاشر : مرسل .

الحديث الحادي عشر : ضعيف .

الحديث الثاني عشر : صحيح .

قوله عليه السلام : «أي والله» لعل هذا باعتبار الثبوت عند الحاكم والنجاة عن القود

لكل شيءٍ حداً وجعل لمن تعدى ذلك الحدَّ حداً .

١٣ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب الخزاز عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنّ في كتاب علي عليه السلام أنّه كان يضرب بالسوط وبنصف السوط وبيعضه في الحدود وكان إذا نسي بعلام وجارية لم يدركا لا يبطل حدّ أمن حدود الله عزّ وجلّ ، قيل له : وكيف كان يضرب ؟ قال : كان يأخذ السوط بيده من وسطه أو من ثلثه ثمّ يضرب به على قدر أسنانهم ولا يبطل حدّاً من حدود الله عزّ وجلّ .

﴿ باب ﴾

﴿ الرجم والجلد ومن يجب عليه ذلك ﴾

١ - حدّ ثني محمد بن يحيى ؛ وغيره ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الرّجم حدّ الله الأكبر والجلد حدّ الله الأصغر فإذا زنى الرّجل المحصن يرمم ولم يجلد .

٢ - عليّ بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الحرّ والحرّة إذا زنيا جلد كل واحد منهما مائة جلدة فأما المحصن والمحصنة فعليهما الرّجم .

بالحكم الظاهر ، فلا يتنافى ما ورد من جواز قتلها مع المشاهدة والأمن وعمل به الأصحاب .

الحديث الثالث عشر : صحيح .

باب الرجم والجلد و من يجب عليه ذلك

الحديث الاول : صحيح .

و يدلّ على عدم اجتماع الجلد مع الرجم كما هو المشهور في غير الشّيخ والشيخة ، وقيل : باجتماعهما في المحصن مطلقاً شيخاً كان أو شاباً .

الحديث الثاني : موثق .

٣ - وبإسناده ، عن يونس ، عن عبدالله سنان قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : الرجم في القرآن قول الله عز وجل : إذا زنى الشيخ و الشيخة فارجموهما البتة فإنتهما قضيا الشهوة .

٤ - وبإسناده ، عن يونس ، عمن رواه ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : المحصن يرجم والذي قد أملك ولم يدخل بها فجلد مائة و نفي سنة .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبان ، عن أبي العباس ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : رجم رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يجلد ، وذكروا أن علياً عليه السلام رجم بالكوفة وجلد فأنكر ذلك أبو عبدالله عليه السلام وقال : ما نعرف هذا . أي لم يحد رجلاً حد بن

الحديث الثالث : صحيح . وعدت هذه الآية ممّا نسخت تلاوتها دون حكمها ، ورويت بعبارات آخر أيضاً ، و على أيّ حال فهي مختصة بالمحصن منهما على طريقة الأصحاب ، ويحتمل التعميم كما هو الظاهر .

الحديث الرابع : مرسل .

ولا خلاف بين الأصحاب في أنه يجب على البكر الجلد والتغريب عن مصره إلى آخره ، عاماً عن البلد وجزء رأسه ، واختلف في تفسير البكر فقيل : من أملك أي عقد على امرأته دواماً ولم يدخل بها كما يدل عليه الخبر ، وذهب إليه الشيخ في النهاية وأتباعه ، واختاره العلامة في المختلف والتحريز ، ويدل عليه كثير من الروايات ، وذهب الشيخ في كتابي الفروع وابن إدريس وأكثر المتأخرين إلى أن المراد بالبكر غير المحصن ممكناً أو غير ممكّن لرؤية عبدالله بن طلحة .

الحديث الخامس : موثق .

قوله : « أي لم يجد » من كلام يونس كما يظهر من التهذيب ، وحمل الشيخ أمثال هذا الخبر على التقيّة ، لشهرة عدم الجمع بين العامة ، وإن كان الخلاف واقعاً بينهم أيضاً ، ويؤيده أنهم نسبوا رواية الجمع إلى علي عليه السلام والله يعلم .

رجم وضرب في ذنب واحد .

٦ - عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الذي لم يحصن بجلد مائة جلدة ولا ينفي والذي قد أملك ولم يدخل بها بجلد مائة وينفي .

٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الشيخ والشيخة أن يجلدا مائة وقضى للمحصن الرجم ، وقضى في البكر والبكرة إذا زنيا جلد مائة ونفي سنة في غير مصرهما وهما اللذان قد أملكا ولم يدخلها بها .

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

وهذا الخبر وكثير من الأخبار خالية عن ذكر الخبر ولذا لم يقل به بعضهم .

الحديث السابع : حسن .

ويدل على اشتراك التغريب بين الرجل والمرأة كما ذهب إليه ابن أبي عقيل وابن الجنيد ، والمشهور بين الأصحاب بل ادعى الشيخ في الخلاف الإجماع على اختصاصه بالرجل .

وقال الشيخ في التهذيب^(١) ليس يمتنع أنه لم يذكر الرجم ، لأنه مما لا خلاف في وجوبه على المحصن ، وذكر الجلد الذي يختص بإيجابه عليه مع الرجم ، فاقصر على ذلك لعلم المخاطب بوجوب الجمع بينهما ، على أنه يحتمل أن تكون الرواية مقصورة على أنهما إذا كانا غير محصنين ، ألا ترى أنه قال بعد ذلك وقضى في المحصن الرجم^(٢) وهو للمحصن مجمع عليه سواء كان شيخاً أو شاباً .

(١) التهذيب ج ١٠ ص ٦ .

(٢) في المصدر ، وقضى في المحصنين الرجم . مع ان وجوب الرجم للمحصنين

مجمع عليه سواء كانت شيخاً أو شاباً .

﴿باب﴾

﴿ما يحصن وما لا يحصن وما [لا] يوجب الرجم على المحصن﴾

١ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ؛ عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل إذا هو زنى وعنده السرية و الأمة يطأها تحصنها الأمة وتكون عنده ؟ فقال : نعم إنما ذلك لأنَّ عنده ما يفنيه عن الزنى ، قلت : فإن كانت عنده أمة زعم أنه لا يطأها فقال : لا يصدق ، قلت : فإن كانت عنده امرأة متعة أتحصنه ؟ قال : لا إنما هو على الشيء الدائم عنده .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام ؛ وحفص بن البختري عمن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يتزوج المتعة أتحصنه ؟ قال : لا إنما ذاك على الشيء الدائم عنده .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن ربيع الأصم ، عن الحارث ابن المغيرة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل له امرأة بالعراق فأصاب فجوراً وهو

باب ما يحصن وما لا يحصن وما لا يوجب الرجم على المحصن

الحديث الاول : موقوف .

و قال في المسالك : لا فرق في الموطوءة التي يحصل بها الإحصان بين الحرّة والأمة عندنا ، واحترز بالدائم عن المنقطع ، فإنّه لا يحصن ، وذهب جماعة من أصحابنا منهم ابن الجنيد وابن أبي عقيل وسأدر إلى أن ملك اليمين لا تحصن ، لصحيفة محمد بن مسلم و رواية الحلبي ، قوله عليه السلام : « لا يصدق » المشهور أنّه يقبل قوله في عدم الدخول ، إلّا أن يحمل على أنه يدعى أنّه لا يطأها بالفعل بعد ما كان وطأها سابقاً .

الحديث الثاني : مرسل .

الحديث الثالث : مجهول . وربما يعدّ حسناً إذ ورد في الأصم أنّ له أصلاً . وقال في المسالك : من شرائط الإحصان أن يكون متمكناً من الفرج يغدو

بالحجاز فقال : يضرب حد الزاني مائة جلدة ولا يرحم، قلت : فإن كان معها في بلدة واحدة وهو محبوس في سجن لا يقدر أن يخرج إليها ولا تدخل هي عليه أرايت إن زنى في السجن؟ قال : هو بمنزلة الغائب عن أهله يجلد مائة جلدة .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن حرير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحصن قال : فقال : الذي يزني وعنده ما يغنيه .

٥ - علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن محمد بن مسلم قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : المغيب والمغيبة ليس عليهما رجم إلا أن يكون الرجل مع المرأة والمرأة مع الرجل .

٦ - علي ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن إسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي إبراهيم عليه السلام : الرجل تكون له الجارية أتحصنه؟ قال : فقال : نعم إنما هو على وجه الاستغناء ، قال : قلت : والمرأة المتعة؟ قال : فقال : لا إنما ذلك على الشيء الدائم ، قال : قلت : فإن زعم أنه لم يكن يطأها؟ قال : فقال : لا يصدق وإنما يوجب ذلك عليه لأنه يملكها .

٧ - عنه ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن أبي بصير قال : قال : لا يكون محصناً حتى تكون عنده امرأة يغلق عليها بابه .

٨ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن

عليه وروح ، بمعنى القدرة عليه في أي وقت أراد ممتاً يصلح لذلك ، والغدو والرواح كناية عن غنة ، ويحتمل إعتبار حقيقته بمعنى التمكن .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : حسن .

وقال في القاموس : امرأة مغيب ومغيبة ومغيب كمحسن : غاب زوجها .

الحديث السادس : موثق .

الحديث السابع : صحيح .

الحديث الثامن : صحيح .

أيوب ، عن رفاة ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يزني قبل أن يدخل بأهله أيرجم ؟ قال : لا .

٩ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في العبد يتزوج الحرّة ثم يعتق فيصيب فاحشة قال : فقال : لا رجم عليه حتى يواقع الحرّة بعد ما يعتق ، قلت : فللحرّة عليه خيار إذا أعتق ؟ قال : لا [قد] رضيت به وهو مملوك فهو على نكاحه الأول .

١٠ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن ابن سنان ، عن إسماعيل بن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت : ما المحصن رحمك الله ؟ قال : من كان له فرج يفتدو عليه ويروح فهو محصن .

١١ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين رفعه قال : الحد في السفر الذي إذا زنى لم يرجم إن كان محصناً ، قال : إذا قصر وأفطر .

١٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن أبي عبيدة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل الذي له امرأة بالبصرة فجهر بالكوفة أن يدرأ عنه الرجم ويضرب حد الزاني ، قال : وقضى عليه السلام في رجل محبوس في السجن وله امرأة حرّة في بيته في مصر وهو لا يصل إليها فزنى في السجن قال : عليه

الحديث التاسع : صحيح .

ويدل على أنه لا يكفي في إحصائه الوطء حال الرقية كما هو المقطوع به في كلامهم .

وقال في الشرايع : لو راجع المخالعة لم يتوجه عليه الرجم إلا بعد الوطء وكذا المملوك لو أعتق والمكاتب إذا تحرر .

الحديث العاشر : ضعيف على المشهور .

الحديث الحادي عشر : مرفوع .

الحديث الثاني عشر : حسن .

الجلد ويدراً عنه الرجم .

١٣- عليّ ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن حماد ، عن عمر بن يزيد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أخبرني عن الغائب عن أهله يزني هل يرجم إذا كانت له زوجة وهو غائب عنها ؟ قال : لا يرجم الغائب عن أهله ولا المملك الذي لم يبين بأهله ولا صاحب المتعة ، قلت : ففي أيّ حدّ سفره لا يكون محصناً ؟ قال : إذا قصر وأفطر فليس بمحصن .

﴿ باب ﴾

﴿ (الصبي يزني بالمرأة المدركة والرجل يزني بالصبية) ﴾
﴿ (غير المدركة) ﴾

١- عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام

الحديث الثالث عشر : مجهول .

وقال في الشرايع : لا يثبت الإحصان الذي يجب معه الرجم حتى يكون الواطئ بالغاً حراً وبطاً في فرج مملوك بالعقد الدائم ، والرق فيمكن منه ، يفد و عليه ويروح ، وفي رواية مهجورة دون مسافة التقصير .

باب الصبي يزني بالمرأة المدركة والرجل يزني بالصبية

الحديث الاول : صحيح .

ويدلّ على أنّه لو زنى غير البالغ بالمحصنة لا يرجم ، وذهب إليه الشيخ وجماعة من المتأخرين ، وذهب جماعة منهم ابن الجنيد وأبو الصلاح وابن إدريس وهو ظاهر المفيد إلى وجوب الحدّ على الكامل منهما كمالاً بالرجم إن كان محصناً ، لو ردّ الرّوايات باطلاق حدّ البالغ منهما ، وهو محمول على الحدّ المعهود عليه بحسب حاله من الإحصان وغيره ، وكذا الكلام فيمن وطأها المجنون ، وأمّا المجنون نفسه

في غلام صغير لم يدرك ابن عشر سنين زنى بامرأة قال : يجلد الغلام دون الحد وتجلد المرأة الحد كاملاً ، قيل له : فإن كانت محصنة ؟ قال : لا ترجم لأن الذي نكحها ليس بمدرک ولو كان مدرکاً رجعت .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام في آخر ما لقيناه عن غلام لم يبلغ الحلم وقع على امرأة أو فجر بامرأة أي شيء يصنع بهما ؟ قال : يضرب الغلام دون الحد ويقام على المرأة الحد ، قلت : جارية لم تبلغ وجدت مع رجل يفجر بها ؟ قال : تضرب الجارية دون الحد ويقام على الرجل الحد [الكامل] .

٣ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن أبان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحد الصبي إذا وقع على امرأة ويحد الرجل إذا وقع على الصبية .

﴿ باب ﴾

﴿ ما يوجب الجلد ﴾

١ - حدثني علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى

فاختلف في حكمه ، فذهب الشيخان وجماعة إلى ثبوت الحد كاملاً حتى لو كان محصناً رجم ، وذهب الشيخ في كتابي الفروع وأكثر المتأخرين إلى عدم وجوب الحد على المجنون لعدم تكليفه ، قال في الشرايع : لو زنى البالغ المحصن بغير البالغة أو بالمجنونة فعليه الحد لا الرجم ، وكذا المرأة لو زنى بهاطفل ، ولو زنى بها المجنون فعليها الحد تماماً ، وفي ثبوته في طرف المجنون تردد ، والمروى أنه يثبت .

الحديث الثاني : موثق كالصحيح .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

باب ما يوجب الجلد

الحديث الاول : صحيح .

جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : حدّ الجلد أن يوجد في لحاف واحد فالرجلان يجلدان إذا أخذنا في لحاف واحد الحدّ والمرأتان يجلدان إذا أخذنا في لحاف واحد الحدّ .

٢- علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن مفضل بن صالح ، عن زيد الشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد قال : يجلدان مائة مائة غير سوط .

وقال في المسالك : اختلف الأصحاب والروايات في الذكركين المجتمعين تحت إزار واحد ونحوه ، فذهب الشيخ وابن ادریس والمحقق وأكثر المتأخرين إلى أنهما يعزّزان من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين ، وقال الصدوق وابن الجنيد : أنهما يجلدان مائة جلدة تمام الحدّ ، وبه أخبار كثيرة ، وأجاب في المختلف عنها بحمل الحدّ على أقصى نهايات التعزير وهي مائة سوط غير سوط ، وفيه نظر لأن هذه الروايات أكثر وأجود سنداً وليس فيه التقييد بعدم الرّحم بينهما ، لأن المحرمية لا يجوز الاجتماع المذكور إن لم يؤكّد التحريم .

الحديث الثاني : ضعيف .

وقال في المسالك : اختلف الأصحاب والروايات في حكم المجتمعين في إزار واحد وما أشبهه ، والإستمتاع بما دون الفرج ، فقال الشيخ في النهاية : يجب به التعزير وأطلق ، وقال في الخلاف : روي أصحابنا في الرّجل إذا وجد مع امرأة أجنبية يتقبلها أو يعانقها في فراش واحد أن عليهما مائة جلدة ، روي ذلك عن علي عليه السلام وقد روي أنّ عليهما أقلّ من الحدّ وقريب منه قوله في المبسوط ، وقال المفيد : وإن شهدوا عليه بما عاينوه من اجتماع في إزار أو إلصاق جسم بجسم وما أشبه ذلك ولم يشهدوا عليه بالزنا قبلت شهادتهم ، ووجب على المرأة والرّجل التعزير حسب ما يراه الإمام من عشر جلدات إلى تسع وتسعين ، ولا يبلغ التعزير في هذا الباب حدّ الزنا المختص به في شريعة الإسلام ، والمعتمد ثبوت التعزير مطلقاً ، وهو اختيار

٣ - عليّ ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول : حدّ الجلد في الزنى أن يوجدا في لحاف واحد والرجلان يوجدان في لحاف واحد والمرأتان توجدان في لحاف واحد .

٤ - حميد بن زياد ، عن ابن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ بن الحكم ، عن أبان ، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : إذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد وقامت عليهما بذلك بيّنة ولم يطلع منهما على ما سوى ذلك جلد كل واحد منهما مائة جلدة .

٥ - أبو عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبدالرحمن الحدّاء قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : إذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد جلدا مائة جلدة .

٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكنانيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد جلدا مائة مائة .

٧ - محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ؛ وعليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبدالرحمن بن الحجاج قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : كان عليّ عليه السلام إذا أخذ الرجلين في لحاف واحد ضربهما الحدّ فإذا أخذ المرأتين في لحاف واحد ضربهما الحدّ .

المحقق والمتأخرين .

الحديث الثالث : حسن .

الحديث الرابع : موثق كالصحيح .

الحديث الخامس : مجهول .

الحديث السادس : مجهول .

الحديث السابع : حسن كالصحيح .

٨ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا شهد الشهود علي الزاني أنه قد جلس منها مجلس الرجل من امرأته أقيم عليه الحد ، قال : وكان علي عليه السلام يقول : اللهم إن أمكنتني من المغيرة لأرمينه بالحجارة .

٩ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم [عن أبان] عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن امرأة وجدت مع رجل في ثوب واحد فقال : يجلدان مائة جلدة .

١٠ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن أبي عبيدة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان علي عليه السلام إذا وجد رجلين في لحاف واحد مجردين جلدتهما حد الزاني مائة جلدة كل واحد منها وكذا المرأمان إذا وجدت في لحاف واحد مجردين جلد كل واحد منهما مائة جلدة .

١١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه عباد البصري ومعه أناس من أصحابه فقال له : حدثني إذا أخذ الرجلان في لحاف واحد ، فقال له : كان علي عليه السلام إذا أخذ الرجلين في لحاف واحد ضربهما الحد ، فقال عباد : إنك قلت لي : غير سوط فأعاد عليه ذكر الحديث

الحديث الثامن : موثق كالصحيح .

الحديث التاسع : ضعيف على المشهور .

الحديث العاشر : حسن .

الحديث الحادي عشر : حسن .

والظاهر في الجمع بين الأخبار مع قطع النظر عن الشهرة بين الأصحاب أن يؤخذ بالأخبار الدالة على تمام الحد ، بأن يقال : لا يشترط في ثبوت الجلد المعاينة كالليل في المسكحلة ، ويحمل الأخبار الدالة على اشتراط ذلك على الرجم كما هو الظاهر من أكثرها ، ويحمل الأخبار الدالة على ما نقص عن الحد على التقيّة

حتى أعاد عليه ذلك مراراً فقال : غير سوط فكتب القوم الحضور عند ذلك الحديث .

﴿ باب ﴾

﴿ صفة حد الزاني ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : يضرب الرجل الحد قائماً و المرأة قاعدة ، ويضرب كل عضو ويترك الرأس والمذاكير .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن إسحاق بن عمار قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الزاني كيف يجلد ؟ قال : أشد الجلد ، قلت : فمن فوق

لموافقتها لمذاهبهم ، و يؤمى إليه خبر عبدالرحمن بن الحجاج أيضاً ، ولعل الكليني أيضاً فهم الخبر كذلك حيث ذكره في سياق الأخبار الدالة على تمام الحد ، ويمكن الجمع بين الأخبار بتخيير الإمام أيضاً ، وأما قصة المغيرة فإن الشهود شهدوا فيها بالمعينة كما هو المشهور .

باب صفة حد الزاني

الحديث الاول : موقوف كالصحيح .

قوله عليه السلام : « والمذاكير » هي جمع الذكر على خلاف القياس ، و لعله إنما جمع لشموله للخصيتين تغليباً ، أو لما حوله أيضاً ، قال المطرزي في المغرب ، فيه : قطع هذا كيره ، أي استأصل ذكره ، وإنما جمع على ما حوله كقولهم شابت مفارق رأسه .

وقال في الشرايع : يجلد الزاني مجزّداً ، وقيل : على الحال التي وجد عليها قائماً أشد الضرب ، وروي متوسطاً ويفرق على جسده ويتقى رأسه و وجهه وفرجه والمرأة تضرب جالسة وتربط ثيابها .

الحديث الثاني : موقوف .

ثيابه؟ قال : بل يخلع ثيابه ، قلت : فإلقتري ؟ قال : يضرب بين الضربين يضرب جسده كله فوق ثيابه .

٣ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق ابن عمار قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الزاني كيف يجلد ؟ قال : أشد الجلد ، فقلت : فوق الثياب فقال : بل يجرد .

﴿ باب ﴾

(ما يوجب الرجم) ❦

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : حدّ الرجم أن يشهد أربعة أنهم رأوه يدخل ويخرج .

الحديث الثالث : موثق .

باب ما يوجب الرجم

الحديث الاول : صحيح .

ولا خلاف بين الأصحاب في أنه لا بدّ في شهادة شهود الزنا من ذكر المشاهدة للولوج كالميل في المكحلة ، و أمّا الإخراج الذي يدلّ عليه بعض الروايات : فلم يتعرّض له أكثر المتأخّرين فيمكن أن يكون ذكره مبهيناً على الغالب من كون مشاهدتهما معاً على أنه لا استبعاد في اشتراط مشاهدته أيضاً فإنّ هذا الحكم مخالف لسائر الأحكام في الشهادة كما هو ظاهر كلام ابن الجنيد ، و بعض القدماء قال ابن الجنيد على ما حكى عنه : ليس يصحّ الشهادة بالزنا حتّى يكونوا أربعة عدول ، وليس فيهم خصم لأحد المشهود عليهما ، ويقولوا : إنا رأيناه يولج ذلك منها ويخرجه كالمرود في المكحلة إلى آخر ما قال والله يعلم .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ وعبد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام لا يرمم رجل ولا امرأة حتى يشهد عليه أربعة شهود على الإيلاج والإخراج .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يجب الرجم حتى تقوم البيّنة الأربعة أنهم قد رأوه يجامعها .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن سماعة ، عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا يرمم الرجل والمرأة حتى يشهد عليهما أربعة شهداء على الجماع والإيلاج والإدخال كالليل في المحكلة .

٥ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن البصري ، عن حماد ابن عيسى ، عن شعيب العنقروفي ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : حدّ الرجم في الزنى أن يشهد أربعة أنهم رأوه يدخل ويخرج .

﴿ باب ﴾

﴿ (صفة الرجم) ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن إسحاق بن عمار عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : تدفن المرأة إلى وسطها إذا أرادوا أن يرموها ويرمي

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

الحديث الرابع : موثق .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

باب صفة الرجم

الحديث الاول : موثق .

قوله عليه السلام : « إلى وسطها » وقال أكثر الأصحاب الرجل : يدفن إلى حقويه ،

الإمام ثمّ الناس بعد بأحجار صغار .

٢ - عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة بن مهران ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : تدفن المرأة إلى وسطها ثمّ يرمي الإمام ثمّ يرمي الناس بأحجار صغار .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن صفوان ، عن حمّان رواه ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا أقرّ الزاني المحصن كان أوّل من يرميه الإمام ثمّ الناس فإذا قامت عليه البيّنة كان أوّل من يرميه البيّنة ثمّ الإمام ثمّ الناس .

٤ - عليّ بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن سماعة ، عن أبي عبدالله عليه السلام : قال : تدفن المرأة إلى وسطها ثمّ يرمي الإمام ويرمي الناس بأحجار صغار

والمرأة إلى صدرها .

وقال في المسالك : الظاهر أنّ ذلك على الوجوب و وجهه التأسى ، لكن في كثير من الروايات أنّ المرأة تدفن إلى وسطها من غير تقييد بالصدر ، ويحتمل الاستحباب بل إنكّال الأمر إلى الإمام

قوله عليه السلام : « بأحجار صغار » قال في الروضة ، ينبغي كون الحجارة صفاراً لئلا يسرع تلفه بالكبار ، وليكن ممّا يطلق عليه إسم الحجر فلا يقتصر على الحصاء لئلا يطول يعذبه أيضاً .

الحديث الثاني : موثق .

الحديث الثالث : مرسل .

وبهذا التفصيل حكم المحقق وغيره ، وقال في المسالك : مستند التفصيل مرسله صفوان ، وفي كثير من الأخبار بدأة الإمام ويحتمل حمل ذلك على الاستحباب لضعف المستند ، ويظهر من كلام الشيخ عدم وجوب بدأة الشهود ، لأنّه لم يوجب عليهم حضور موضع الرجم .

الحديث الرابع : موثق .

وهو أيضاً يدلّ على دفن المرأة إلى وسطها ، وهو مخالف للمشهور أيضاً كما

ولا يدفن الرجل إذا رجم إلا إلى حقويه .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسين بن خالد قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : أخبرني عن المحصن إذا هو هرب من الحفيرة هل يرد حتى يقام عليه الحد ؟ فقال : يرد ولا يرد ، فقلت : وكيف ذلك ؟ فقال : إذا كان هو المقر على نفسه ثم هرب من الحفيرة بعد ما يصيبه شيء من الحجارة لم يرد وإن كان إنما قامت عليه البيضة وهو يجحد ثم هرب رد وهو صاغر حتى يقام عليه الحد وذلك أن ما عاز بن مالك أقر عند رسول الله صلى الله عليه وآله بالزنى فأمر به أن يرجم فهرب من الحفيرة فرماه الزبير بن العوام بساق بعير فقتله ^(١) فسقط فلاحقه الناس فقتلوه ثم أخبروا رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك فقال لهم : فهلا تركتموه إذا هرب يذهب فإنما هو الذي أقر على نفسه وقال لهم : أما لو كان علي حاضرًا معكم لما ضللتكم ، قال : ووداه رسول الله صلى الله عليه وآله من بيت مال المسلمين .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبان ، عن أبي العباس قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : أتى النبي صلى الله عليه وآله رجل فقال : إني زني [فطهرني] فصرف النبي صلى الله عليه وآله وجهه عنه فأتاه من جانبه الآخر ثم قال مثل ما قال ، فصرف وجهه عنه ، ثم جاء

عرفت ، ونفى عنه في المختلف البأس واختلف في دخول الغابتين في المغيا .

الحديث الخامس : مجهول ، والمشهور بين الأصحاب أن المرجوم إن فرأى أعيد إن ثبت زناه بالبيضة كما ذكره الأصحاب ، وإن ثبت بالإقرار قال المفيد و سائر جماعة : لم يعد مطلقاً ، وقال الشيخ في النهاية : إن فرأى قبل إصابة الحجارة أعيد وإلا فلا ، وفي القاموس : عقل فلاناً صرعه .

الحديث السادس : موثق كالصحيح .

و يدل على عدم اعتبار تعدد المجلس إلا أن يقال يكفي في ذلك إنتقاله من جهة إلى أخرى ومن جانب إلى آخر .

وقال في المسالك : إنفق الأصحاب إلا من شذ على أن الزنا لا يثبت على المقر به على وجه يثبت به الحد إلا أن يقر به أربع مرّات ، ويظهر من ابن أبي عقيل الإكتفاء

الثالثة فقال له : يا رسول الله ! إنني زنيت و عذاب الدنيا أهون لي من عذاب الآخرة. فقال رسول الله ﷺ : أبصاحبكم بأس - يعني جنة - ؟ فقالوا : لا فأقرّ على نفسه الرابعة فأمر به رسول الله ﷺ أن يرحم فحفروا له حفيرة فلما وجد مس الحجارة خرج يشتد فلقبه الزبير فرماه بساق بعير فسقط فعقله به فأدركه الناس فقتلوه فأخبروا رسول الله ﷺ بذلك فقال : هلاّ تركتموه ، ثم قال : لو استتر ثم تاب كان خيراً له .

﴿ باب ﴾

﴿ آخر منه ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير عن عمران بن ميثم أو صالح بن ميثم ، عن أبيه قال : أتت امرأة مجحّ أمير المؤمنين عليه السلام فقالت يا أمير المؤمنين : إنني زنيت فطهرني طهرك الله فإن عذاب الدنيا أيسر من عذاب الآخرة الذي لا ينقطع ، فقال لها مما أطهرك ؟ قالت : إنني زنيت فقال لها : أوزات بعل أنت أم غير ذلك ؟ قالت : بل ذات بعل ، فقال لها : أفحاضراً كان بعلك إذ فعلت ما فعلت أم غائباً كان

بمرّة ، وهو قول أكثر العامة ، واختلف القائلون باشتراط الأربع في اشتراط تعدّد مجالسه بأن يقع كلّ إقرار في مجلس أم يكفي وقوع الأربع في مجلس واحد ، فذهب جماعة منهم الشيخ في الخلاف والمبسوط وابن حمزة إلى الأوّل ، وأطلق الأكثر ومنهم الشيخ في النهاية والمفيد وأتباعهما وابن إدريس ثبوته بالإقرار أربعاً ، والأقوى عدم الاشتراط ، انتهى ، والاشتداد العدوّ .

باب آخر منه

الحديث الاول : ضعيف على المشهور ، والسند الثاني صحيح ظاهراً وإن كان رواية خلف عن الصادق بعيداً .

و قال في النهاية فيه « أنّه مرّ بامرأة مجحّ » المصحح ، الحامل المقرب التي

عنك ؟ فقالت : بل حاضراً ، فقال لها : انطلقني فضعي ما في بطنك ثم ائتمني أطهرتك فلماً ولّت عنه المرأة فصارت حيث لا تسمع كلامه قال : اللهم إنيها شهادة فلم يلبث أن أتمته فقالت : قد وضعت فطهرني قال : فتجاهل عليها فقال : أطهرتك يا أمة الله مما ذا ؟ فقالت : إني زيت فطهرني فقال : وذات بعل إن فعلت ما فعلت ؟ قالت : نعم ، قال : وكان زوجك حاضراً أم غائباً ؟ قالت : بل حاضراً ، قال : فانطلقني وارضعيه حولين كاملين كما أمرك الله ، قال : فانصرفت المرأة فلماً صارت من حيث لا تسمع كلامه قال : اللهم إنيها شهادتان ، قال : فلماً مضى حولان أنت المرأة فقالت : قد أرضعته حولين فطهرني يا أمير المؤمنين ، فتجاهل عليها وقال : أطهرتك مما ذا ؟ فقالت : إني زيت فطهرني ، قال : وذات بعل أنت إذ فعلت ما فعلت ؟ فقالت : نعم ، قال : وبعلك غائب عنك إذ فعلت ما فعلت أو حاضر ؟ قالت : بل حاضر ؟ قال : فانطلقني فاكفليه حتى يعقل أن يأكل ويشرب ولا يتردى من سطح ولا يتهور في بئر قال : فانصرفت وهي تبكي فلماً ولّت فصارت حيث لا تسمع كلامه قال : اللهم إنيها ثلاث شهادات ، قال : فاستقبلها عمرو بن حريث المخزومي فقال لها : ما يبكيك يا أمة الله وقد رأيتك تختلفين إلى عليّ تسألينه أن يطهرتك فقالت : إني أئمت أمير المؤمنين عليه السلام فسألته أن يطهرني فقال : اكفلي ولدك حتى يعقل أن يأكل ويشرب ولا يتردى من سطح ولا يتهور في بئر

قرب ولادها ، والمشهور بين الأصحاب أنه لا يقام الحدّ على الحامل سواء كان جلدأ أو رجماً ، فاذا وضعت فإن كان جلدأ ينتظر خروجها عن النفاس ، لأنّها مريضة ، ثم إن كان للولد من يرضعه أقيم عليها الحدّ ولو رجماً بعد شربه اللبناء على المشهور من أنه لا يعيش غالباً بدونه ، وإلا انتظر بها استغناء الولد عنها ، كذا ذكره الشهيد الثاني (ره) ، ويشكل الاستدلال عليها بهذا الخبر ، لأنّه كانت تلك التأخيرات مدافعة عن الحدّ قبل ثبوته ، ولهذا لم يؤخّر عليه السلام بعد الثبوت بالأقارير الأربعة عمّا أخره عنها قبله ، والله يعلم .

قوله عليه السلام : «لا يتهور» وفي بعض النسخ «لا يتهوى» قال في القاموس : هوى

وقد خفت أن يأتي عليّ الموت ولم يطهرني فقال لها عمرو بن حريث : ارجعي إليه فانا أكفله فرجعت فأخبرت أمير المؤمنين عليه السلام بقول عمرو فقال لها أمير المؤمنين عليه السلام : و هو متجاهل عليها ولم يكفل عمرو ولدك؟ فقالت : يا أمير المؤمنين إنني زينت فطهرني فقال : وذات بعل أنت إذ فعلت ما فعلت؟ قالت : نعم قال : أفغائباً كان بعلك إذ فعلت ما فعلت أم حاضراً؟ فقالت : بل حاضراً قال : فرفع رأسه إلى السماء وقال : اللهم إنه قد ثبت لك عاينها أربع شهادات وإنك قد قلت لنبيك عليه السلام فيما أخبرته به من دينك : يا محمد من عطل حداً من حدودي فقد عاندني وطلب بذلك مضادّي اللهم فإني غير معطل حدودك ولا طالب مضادّتك ولا مضيق لأحكامك بل مطيع لك ومتبوع سنة نبيك عليه السلام قال : فنظر إليه عمرو بن حريث وكانتما الرّمان يققاً في وجهه فلمّا رأى ذلك عمرو قال : يا أمير المؤمنين إنني إنما أردت أكفله إذ ظننت أنك تحبّ ذلك فأما إذا كرهته فإني لست أفعل فقال أمير المؤمنين عليه السلام : أبعد أربع شهادات بالله! لتكفلنّه وأنت صاصر فصعد أمير المؤمنين عليه السلام المنبر فقال : يا قنبر ناد في الناس الصلاة جامعة ، فنادى قنبر في الناس فاجتمعوا حتّى غصّ المسجد بأهله وقام أمير المؤمنين صلوات الله عليه فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال : أيّها

الشيء كاهوى وانهوى ، وقال ، تهوّر الرجل : وقع في الامر بقلةً مبالاته .
وقال فقاً العين والبشرة ونحوهما كمنع : كسرها أو قلعها أو بخفها كفقأها
فانفقات ونفقات وناظريه أذهب غضبه .

قوله عليه السلام : « الصلاة جامعة » قال الوالد العلامة (ره) : أي كنداء الصلّاة جامعة أوّلها بأن يكون المعهود أن ينادى الصلّاة جامعة عند أوقات الصلوة ثمّ غلب حق نودى بها عند وقوع الغرائب أيضاً ، ولو لم تكن وقت صلاة ، ويمكن أن يكون قبيله فناداهم ليسمعوا الخطبة ويصلّوا بعدها ، وقال في مصباح اللّغة : جامعة في قول المنادي الصلاة جامعة حال من الصلاة والمعنى عليكم الصلّاة في حال كونها جامعة لكل الناس ، وهذا كما قيل للمسجد الذي تصلّى فيه الجمعة الجامع : لأنّه يجمع الناس لوقت معلوم .

الناس إن إمامكم خارج بهذه المرأة إلى هذا الظهر ليقم عليها الحدّ إن شاء الله فعزم عليكم أمير المؤمنين لما خرجتم وأنتم متسكرون ومعكم أحجاركم لا يتعرّف أحد منكم إلى أحد حتّى تنصرفوا إلى منازلكم إن شاء الله قال : ثمّ نزل فلما أصبح الناس بكرة خرج بالمرأة وخرج الناس متسكرين متلثمين بعمايمهم وبأرديتهم والحجارة في أرديتهم وفي أكمامهم حتّى انتهى بها والناس معه إلى الظهر بالكوفة فأمر أن يحفر لها حفرة ثمّ دفنها فيها ثمّ ركب بغلته وأثبت رجله في غرز الركاب ثمّ وضع إصبعيه السبّابتين في أذنيه ثمّ نادى بأعلى صوته بأيتها الناس إن الله تبارك وتعالى عهد إلي نبيّه ﷺ عهداً عهده محمد ﷺ إليّ بأنّه لا يقم الحدّ من الله عليه حدّ فمن كان عليه حدّ مثل ما عليها فلا يقم عليها الحدّ قال : فانصرف الناس يومئذ كلّهم ما خلا أمير المؤمنين ﷺ والحسن والحسين ﷺ فأقام هؤلاء الثلاثة عليها الحدّ يومئذ وما معهم غيرهم قال : وانصرف فيمن انصرف يومئذ محمد بن أمير المؤمنين ﷺ .

عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن خالد ، عن خلف بن حماد عن أبي عبد الله ﷺ قال : جاءت امرأة حامل إلى أمير المؤمنين ﷺ فقالت : إنّي فملت فظهرني ثمّ ذكر نحوه .

٢ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عمن رواه ، عن أبي جعفر أو أبي عبد الله ﷺ قال : أنّي أمير المؤمنين ﷺ برجل قد أقرّ على نفسه بالفجور فقال :

وقال في الصحاح : المنزل غاص بأهله أي ممثلي بهم .

قوله ﷺ : «متسكرون» أي بحيث لا يعرف أحد أحداً وقال في القاموس غرز رجله في الغرز : وهو ركاب من جلد وضعها فيه .

قوله ﷺ : «مثل ماله عليها» يحتمل أن يكون المماثلة في الجنس ليشمل ما يوجب التعزير أيضاً ، ولذا رجح محمد بن الحنفية (رض) وقال في الشرايع : قيل لا يبرحه من الله قبله حق ، وهو على كراهة .

الحديث الثاني : حسن .

أمير المؤمنين عليه السلام لأصحابه : اعدوا غداً عليّ متلثمين فعدوا عليه متلثمين فقال لهم : من فعل مثل فعله فلا يرجه فليصرف . قال : فانصرف بعضهم و بقي بعض فرجمه من بقي منهم .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أحمد بن محمد بن خالد رفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام قال : أتاه رجل بالكوفة فقال : يا أمير المؤمنين إنني زيت فطهرني قال : ممن أنت ؟ قال : من مزينة قال : أتقرء من القرآن شيئاً ؟ قال : بلى قال : فاقراء فقرأ فأجابه فقال : أبك جنة ؟ قال : لا ، قال : فاذهب حتى نسأل عنك فذهب الرجل ثم رجع إليه بعد فقال : يا أمير المؤمنين إنني زيت فطهرني ، فقال : ألك زوجة ؟ قال : بلى ، قال : فمقيمة معك في البلد ؟ قال : نعم ، قال : فأمره أمير المؤمنين عليه السلام فذهب وقال : حتى نسأل عنك فبعث إلى قومه فسأل عن خبره فقالوا : يا أمير المؤمنين صحيح العقل فرجع إليه الثالثة فقال له مثل مقالته ، فقال له : اذهب حتى نسأل عنك فرجع إليه الرابعة فلما أقر قال أمير المؤمنين عليه السلام لقنبر : احتفظ به ثم غضب ثم قال : ما أقبح بالرجل منكم أن يأتي بعض هذه الفواحش فيفضح نفسه على رؤوس الملأ أفلا تاب في بيته فوالله لتوبته فيما بينه وبين الله أفضل من إقامتي عليه الحد ثم أخرجه ونادى في الناس يا معشر المسلمين اخرجوا ليقام على هذا الرجل الحد ولا يعرف أحدكم صاحبه فأخرجه إلى الجبان فقال : يا أمير المؤمنين أنظرني أصلي ركعتين ثم وضعه في حفرة واستقبل الناس بوجهه ، فقال : يا معشر المسلمين إن هذا حق من حقوق الله عز وجل فمن كان لله في عنقه حق فليصرف ولا يقيم حدود الله من في عنقه لله حد فانصرف الناس وبقي هو والحسن والحسين عليهما السلام فأخذ حجراً فكبر ثلاث تكبيرات ثم رماه بثلاثة أحجار في كل حجر ثلاث تكبيرات ثم رماه الحسن عليه السلام مثل ما رماه أمير المؤمنين عليه السلام ثم رماه الحسين عليه السلام فمات الرجل فأخرجه أمير المؤمنين عليه السلام فأمر فحفر له و صلى عليه و دفنه

الحديث الثالث : مرفوع .

وقال في القأموس : الجبان والجبانة بالتشديد : الصحراء ، والمشهور بين الأصحاب وجوب تغسيل المرحوم إن لم يغتسل ، قبل . و لعله عليه السلام أمره بالفسل قبل الرجم ،

فقيل : يا أمير المؤمنين ألا نفسله؟ فقال : قد اغتسل بما هو طاهر إلى يوم القيامة لقد صبر على أمر عظيم .

﴿باب﴾

﴿الرجل يغتصب المرأة فرجها﴾

- ١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن يزيد العجلي قال : سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل اغتصب امرأة فرجها ، قال : يقتل محصناً كان أو غير محصن .
- ٢ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن علي بن حديد ، عن جميل ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل غصب امرأة نفسها قال : قال : يضرب ضربة بالسيف بلغت منه ما بلغت .

وإن كان ظاهر التعليل عدمه .

باب الرجل يغتصب المرأة فرجها

الحديث الاول : صحيح .

الحديث الثاني : ضعيف .

وظاهر الرواية تركه إن لم يقتل بالضربة، وهو خلاف المشهور، وقال الشهيدان في اللعة و شرحها القتل للزاني بالمحرم كالأم والأخت والزاني مكرهاً ، ولا يعتبر الإحصان هنا ، يجمع له بين الجلد والقتل على الأقوى جمعاً بين الأدلة ، فإن الآية دلّت على جلد مطلق الزاني ، والروايات دلّت على قتل من ذكره ، ولا منافاة بينهما فيجب الجمع ، وقال ابن إدريس إن هؤلاء إن كانوا محصنين جلدوا ثم رجوا ، وإن كانوا غير محصنين جلدوا ثم قتلوا بغير الرجم جمعاً بين الأدلة و ما اختاره المصنف أوضح في الجمع .

٣- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام في رجل غصب امرأة نفسها قال : يقتل .

٤- علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا كابر الرجل المرأة على نفسها ضرب ضربة بالسيف مات منها أو عاش .

٥- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي نجران ، عن جميل بن دراج ، ومحمد بن حمران جميعاً ، عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : الرجل يغصب المرأة نفسها ؟ قال : يقتل .

﴿ باب ﴾

﴿ من زنى بذات محرم ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب قال : سمعت بكير

الحديث الثالث : حسن .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : صحيح .

باب من زنى بذات محرم

الحديث الاول : حسن .

وقال في المسالك : لا خلاف في ثبوت القتل بالزنا بالمحارم النسبية ، وزنا الذمّي بالمسلمة ، وزنا المكروه للمرأة ، والنصوص واردة بها ، وإنما الخلاف في إلحاق المحرّمة بالسبب كأمراة الأب والنص ورد على الزنا بذات محرم ، والمتبادر من ذات المحرم النسبية ، ويمكن شمولها للسببية ، و ظاهر النصوص الدالة على قتل المذكورين الإقتصار على ضرب أعناقهم ، سواء في ذلك المحصن وغيره ، والحرّ والعبد ، والمسلم والكافر ، وذهب ابن إدريس إلى وجوب الجمع بين قتله وما وجب عليه لو لم يكن

ابن أعين يروي عن أحدهما عليهما السلام قال : من زنى بذات محرم حتى يواقعها ضرب ضربة بالسيف أخذت منه ما أخذت وإن كانت تابعته ضربت ضربة بالسيف أخذت منها ما أخذت ، قيل له : فمن يضربهما وليس لهما خصم ؟ قال : ذاك على الإمام إذا رفعنا إليه .

٢ - أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن ، عن علي بن أسباط ، عن الحكم بن مسكين عن جميل بن دراج قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أين يضرب الذي يأتي ذات محرم بالسيف أين هذه الضربة ؟ قال : يضرب عنقه - أوقال : تضرب رقبتة - .

٣ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن بعض أصحابه ، عن محمد بن عبد الله بن مهران عمن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل وقع على أخته ؟ قال : يضرب ضربة بالسيف ، قلت : فإنه يخلص ؟ قال : يحبس أبداً حتى يموت .

٤ - عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن ابن بكير ، عن رجل قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يأتي ذات محرم ؟ قال : يضرب ضربة بالسيف ، قال : ابن بكير حدثني حريز عن بكير بذلك .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن سالم ، عن بعض أصحابنا ، عن الحكم بن مسكين

موصوفاً بذلك ، فإن كان غير محصن جلد ثم رجم ، ويؤيده رواية أبي بصير^(١) عن أبي عبد الله عليه السلام « قال إذا زنى الرجل بذات محرم حُددَ حدّ الزاني إلا أنه أعظم ذنباً » .

وقال الشيخ^(٢) عقيب هذا الخبر : فلا ينافي ما قد مناه من الأخبار من أنه يجب عليه ضربة بالسيف ، لأنه إذا كان الغرض بالضربة قتله ، وفيما يجب على الزاني الرجم وهو يأتي على النفس ، فالإمام مخير بين أن يضربه ضربة بالسيف أو يرميه ونفى عنه في المختلف البأس ، وقول ابن إدريس أوجه منه .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : ضعيف و لم أرقأ لها بل المقطوع به في كلامهم القتل .

الحديث الرابع : مرسل وسند الثاني حسن أو موثق .

الحديث الخامس : مجهول .

عن جميل قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يأتي ذات محرم أين يضرب بالسيف ؟ قال : رقبته .

٦ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن أسباط ، عن عبد الله بن بكير عن أبيه قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : من أتى ذات محرم ضرب ضربة بالسيف أخذت منه ما أخذت .

٧ - سهل ، عن علي بن أسباط ، عن الحكم بن مسكين ، عن جميل بن دراج قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أين تضرب هذه الضربة ؟ - يعني من أتى ذات محرم - قال : بضرب عنقه - أو قال : رقبته - .

﴿ باب ﴾

﴿ في أن صاحب الكبيرة يقتل في الثالثة ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن إسحاق بن عمار عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : الزاني إذا زنى جلد ثلاثاً و يقتل في الرابعة - يعني إذا جلد ثلاث مرّات - .

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

الحديث السابع : ضعيف على المشهور .

باب في أن صاحب الكبيرة يقتل في الثالثة

الحديث الاول : موثق .

وقال في المسالك : اختلف الأصحاب فيه على أقوال أظهرها قتله في الثالثة ، وهو قول الصدوقين و ابن إدريس و أشهرها أنه يقتل في الرابعة ، إختاره الشيخ في النهاية والمبسوط ، والمفيد والمرضى والأتباع والعلامة ، وأغربها أنه يقتل في الخامسة ذكره الشيخ في الخلاف .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن صفوان ، عن يونس ، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : أصحاب الكبائر كلها إذا أُقيم عليهم الحدّ مرتين قتلوا في الثالثة .

﴿ باب ﴾

﴿ المجنون والمجنونة يزنيان ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة مجنونة زنت فجلبت قال : هي مثل السائبة لا تملك أمرها وليس عليها رجم ولا جلد ولا نفي ، وقال في امرأة أقرت على نفسها أنه استكرهها رجل على نفسها قال : هي مثل السائبة لا تملك نفسها فلو شاء قتلها فليس عليها جلد ولا نفي ولا رجم .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام في امرأة مجنونة زنت قال : إنها لا تملك أمرها وليس عليها شيء .

الحديث الثاني : صحيح .

وجله الشيخ في الاستبصار على غير الزنا كشرب الخمر .

باب المجنون والمجنونة يزنيان

الحديث الاول : حسن .

قوله عليه السلام : « مثل السائبة » قال في القاموس : السائبة : المهملة والعبد يعتق على

أن لا دلاء عليه .

أقول : لعل المعنى أنها كحيوان سائبة وطأها رجل ، فكما أن الحيوان لعدم

اختياره وشعوره لا حدّ عليه ، فكذا ههنا .

الحديث الثاني : صحيح .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن إبراهيم بن الفضل ، عن أبان بن تغلب قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا زنى المجنون أو المعتوه جلد الحدّ وإن كان محصناً رجم ، قلت : وما الفرق بين المجنون والمجنونة والمعتوه والمعتوهة ؟ قال : المرأة إنما تؤنّى والرجل يأتي وإنما يزني إذا عقل كيف يأتي اللذة وإن المرأة إنما تستكره و يفعل بها وهي لا تفعل ما يفعل بها .

﴿ باب ﴾

﴿ حد المرأة التي لها زوج فتزوج أو تتزوج وهي في عدتها ﴾
 ﴿ والرجل الذي يتزوج ذات زوج ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن جميل بن صالح ، عن أبي عبيدة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن امرأة تزوجت رجلاً ولها

الحديث الثالث : مجهول .

و قال في النهاية : المعتوه المجنون المضار بعقله ، و قال الشهيد في الروضة : لا يجب الحدّ على المجنونة إجماعاً والأقرب عدم ثبوته على المجنون لانتفاء التكليف ولا فرق فيه بين المطبق وغيره إذا وقع الفعل منه حالته ، و هذا هو الأشهر ، و ذهب الشيخان و تبعهما ابن البراج إلى ثبوت الحدّ عليه كالعاقل من جلد و رجم ، لرواية ابن تغلب و هي مع عدم سلامة سندها مشعرة بالمجنون إذا كان حالة الفعل غافلاً أمّا لكون الجنون يعتريه أوداراً أو لغيره كما يدلّ عليه التعليل ، فلا يدلّ على مطلوبهم . انتهى ولا يخفى ما فيه .

باب حدّ المرأة التي لها زوج فتزوج أو تتزوج وهي في عدّها
 عدّها والرجل الذي يتزوج ذات زوج

الحديث الاول : صحيح .

زوج قال : فقال : إن كان زوجها الأول مقيماً معها في المصر الذي هي فيه تصل إليه ويصل إليها فإن عليها ما على الزاني المحصن الرجم قال : وإن كان زوجها الأول غائباً عنها أو كان مقيماً معها في المصر لا يصل إليها ولا تصل إليه فإن عليها ما على الزانية غير المحصنة ولا لعان بينهما ولا تفريق ، قلت : من يرميها أو يضربها الحد و زوجها لا يقدمها إلى الإمام ولا يريد ذلك منها ؟ فقال : إن الحد لا يزال لله في بدنها حتى يقوم به من قام أو تلقى الله وهو عليها غضبان ، قلت : فإن كانت جاهلة بما صنعت ؟ قال : فقال : أليس هي في دار الهجرة ؟ قلت : بلى ، قال : فما من امرأة اليوم من نساء المسلمين إلا وهي تعلم أن المرأة المسلمة لا يحل لها أن تزوج زوجين قال : ولو أن المرأة إذا فجرت قالت ، لم أدرا وجهلت أن الذي فعلت حرام ولم يقم عليها الحد إذا لتعطلت الحدود .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن يزيد الكناسي قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوجت في عدتها قال : إن كانت تزوجت في عدة طلاق لزوجها عليها الرجعة فإن عليها الرجم وإن كانت تزوجت في عدة ليس لزوجها عليها الرجعة فإن عليها حد الزاني غير المحصن وإن كانت تزوجت في عدة من بعد موت زوجها من قبل انقضاء الأربعة أشهر و العشرة أيام فلا رجم عليها و عليها ضرب مائة جلدة ، قلت : أرايت إن كان ذلك منها بجهالة ؟ قال : فقال : ما من امرأة اليوم من نساء المسلمين إلا وهي تعلم أن عليها عدة في طلاق أو موت ولقد كن نساء الجاهلية يعرفن ذلك ، قلت : فإن كانت تعلم أن عليها عدة

وقال في المسالك: يسقط الحد مع الشبهة، ويقبل قولهما فيها إن كانت ممكنة في حقهما بأن كانا مقيمين في بادية بعيدة عن معالم الشرع ، وقريب من العهد بالاسلام ونحو ذلك، ولو تزوجه المزدوجة بغير الزوجة فكذلك المطلق رجعي وأولى بالحكم.

الحديث الثاني : حسن .

وقال في الشرايع : لا تخرج المطلقة الرجعية عن الإحصان فلو تزوجت عاملة كان عليها الحد تاماً ، وكذلك الزوج إن علم التحريم والعدة ولو جهل فلا حد ، ولو

ولا تدري كم هي ؟ قال : فقال : إذا علمت أن عليها العدة لزمتهما الحجة فتسأل حتى تعلم .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مرار ، عن يونس ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن امرأة تزوجها رجل فوجد لها زوجاً ؟ قال : عليه الجلد و عليها الرجم لأنه قد تقدم بغير علم و تقدمت هي بعلم و كفارته إن لم يتقدم إلى الإمام أن يتصدق بخمسة أصوع دقيق .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن يونس بن يعقوب ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سئل عن امرأة كان لها زوج غائب عنها فتزوجت زوجاً آخر قال : إن رفعت إلى الإمام ثم شهد عليها شهود أن لها زوجاً غائباً وأن مادته وخبره يأتيها منه وأنها تزوجت زوجاً آخر كان على الإمام أن يحدها ويفرق بينها وبين الذي

كان أحدهما عالماً حدّحداً تاماً دون الجاهل ، ولو ادعى أحدهما الجهالة قبل إذا كان ممكناً في حقه ، ويخرج بالطلاق البائن عن الإحصان .

الحديث الثالث : مجهول .

وحمل على التعزير لتقصيره في التفتيش أو على ما إذا ظن أن لها زوجاً ، واحتمل الشيخ أن يكون متهماً في دعوى التزويج .

و قال في الدروس : لو تزوج في العدة أو بذات البعل فارق و كفر بخمسة أصوع دقيقاً .

و قال المرتضى : في ذات البعل يتصدق بخمسة دراهم لرؤية أبي بصير عن الصادق عليه السلام وقال ابن إدريس : يستحب الكفارة .

الحديث الرابع : موثق .

قوله عليه السلام : « وأن مادته » أي نفقته وإنما ذكر هذا لرفع الشبهة الدارئة للحد ، وقال في المسالك : مع علمها لاشيء لها لأنها بقي ، وإن كان الزوج جاهلاً

تزوجها ، قلت : فالمهر الذي أخذت منه كيف يصنع به ؟ قال : إن أصاب منه شيئاً فليأخذه وإن لم يصب منه شيئاً فإنَّ كلَّ ما أخذت منه حرام عليها مثل أجر الفاجرة .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام ضرب رجلاً تزوج امرأة في نفاسها قبل أن تطهر الحدَّ

﴿ باب ﴾

﴿ الرجل يأتي الجارية ولغيره فيها شرك والرجل يأتي مكاتبته ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن صالح بن سعيد ، عن يونس ، عن عبد الله بن سنان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : قوم اشتركو في شراء جارية فائتمنوا بعضهم وجعلوا الجارية عنده

انتهى .

أقول : لا يمكن الاستدلال به على الرجوع مع تلف العين ولا عدمه كما لا يخفى على المتأمل .

الحديث الخامس : حسن .

و قال الشيخ في التهذيب : كان أبو جعفر محمد بن بابويه (ره) يقول في هذا الحديث إنَّه إنما ضربه الحد ، لأنَّه كان وطأها ، لأنَّه لو لم يكن وطأها لما وجب عليها الحد لأنَّها خرجت من العدة بوضعها ما في بطنها ، وهذا الذي ذكره (ره) يحتمل إذا كانت المرأة مطلقة فأما إذا قدَّرت أنَّها كانت متوفى عنها زوجها فوضعها الحمل لا يخرجها عن العدة ، بل تحتاج أن تستوفي العدة أربعة أشهر و عشرة أيام فأما المؤمن عليه السلام إنما ضربه لأنَّها لم تخرج بعد من العدة التي هي عدة المتوفى عنها زوجها ، والوجهان جميعاً محتملان .

باب الرجل يأتي الجارية ولغيره فيها شرك والرجل يأتي مكاتبته
الحديث الاول : مجهول .

فوطئها؟ قال : يجلد الحد ويدراً عنه من الحد بقدر ماله فيها وتقوّم الجارية ويغرم ثمنها للشركاء فإن كانت القيمة في اليوم الذي وطئها أقل مما اشترت به فإنّه يلزم أكثر الثمن لأنّه قد أفسد على شركائه وإن كانت القيمة في اليوم الذي وطئها أكثر مما اشترت به يلزم الأكثر لاستفسادها .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سئل عن رجل أصاب جارية من الفبيء فوطئها قبل أن تقسم ، قال : تقوّم الجارية وتدفع إليه بالقيمة ويحطّ له منها ما يصيبه منها من الفبيء ويجلد الحد ويدراً عنه من الحد بقدر ما كان له فيها ، فقلت : وكيف صارت الجارية تدفع إليه هو بالقيمة دون

وقال في الدروس : لو وطأها أحد الشركاء حدّ بنصيب غيره مع العلم ولحق به الولد ، وعليه قيمة نصيب الشريك يوم وضع حياً و تصير أم ولد ، فعليه قيمتها يوم الوطئ و يسقط منها بقدر نصيبه ، وفي رواية ابن سنان ^(١) عليه أكثر الأمرين من قيمتها يوم التقويم و ثمنها ، واختاره الشيخ .

و قال في المسالك : المشهور إنّها لا تقوّم عليه بنفس الوطئ بل لو حملت ، وأوجب الشيخ تقويمها بنفس الوطئ و ثمنها إستناداً إلى رواية عبدالله بن سنان ^(٢) .
الحديث الثاني : مرسل كالحسن .

وقال في المختلف : قال الشيخ في النهاية : من وطئ جارية من المغنم قبل أن يقسم قومت عليه وأسقط عنه من قيمتها بمقدار ما يصيبه منها ، والباقي بين المسلمين ويقام عليه الحد ، ويدراً عنه بمقدار ما كان له منها ، وتبعه ابن البرّاج وابن الجنيد . وقال المفيد : عزّره الامام بحسب ما يراه من تأديبه وقوّمها عليه وأسقط من قيمتها سهمه وقسم الباقي بين المسلمين .

و قال ابن ادريس : إن ادّعى الشبهة في ذلك يدراً عنه الحد ، والوجه أن نقول إن وطئ مع الشبهة فلا حد ولا تعزير ، وإن وطئ مع علم التحريم عزّر لعدم علمه بقدر النصيب وهو شبهة ، واحتجّ الشيخ برواية عمرو بن عثمان ^(٣) والجواب أنّه

غيره؟ قال : لأنه وطئها ولا يؤمن أن يكون ثم حبل .

٣ - يونس ، عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على مكاتبته ، قال : إن كانت أدت الربع جلد وإن كان محصناً رجم وإن لم يكن أدت شيئاً فليس عليه شيء .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن أبي ولاد الحنط قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن جارية بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه منها فلمّا رأى ذلك شريكه وثب على الجارية فوقع عليها قال : فقال : يجلد الذي وقع عليها خمسين جلدة ويطرح عنه خمسين جلدة ويكون نصفها حرّاً ويطرح عنها من النصف الباقي الذي

محمول على ما إذا عيّنها الإمام لجماعة هو أحدهم .

الحديث الثالث : مجهول .

و يمكن حمله على أن ذكر الربع على سبيل التمثيل بقريضة مقابلته بعدم أداء شيء .

وقال في المختلف : قال الصدوق في المفنع : إذا وقع الرجل على مكاتبته فإن كانت أدت الربع ضرب الحدّ ، وإن كان محصناً رجم ، وإن لم تكن أدت شيئاً فليس عليه شيء . والوجه أن نقول : إذا كانت المكاتبه مطلقه جلد المولى بقدر ما تحرّر منها وسقط بقدر ما بقي منها ، لأن شبهة الملك متمكنة فيه ، ولرواية الحسين ابن خالد^(١) واحتج الصدوق بصحيفة الحلبي^(٢) ، والجواب القول بالموجب ، فإنه لم يذكر في الرواية كمية الجلد وأما الرجم فيحمل على ما إذا أدت جميع مال الكتابة .

الحديث الرابع : صحيح .

وفي نسخ التهذيب^(٣) ويعتق عنهما من النصف الباقي ، وعلى الذي لم يعتق ونكح عشر قيمتها إن كانت بكر أو ولعلّه أظهر ثم إنّه ينبغي حل الخبر على ما إذا كانت الأمة جاهلة بالتحريم أو مكرهة ، وإلا فلا مهر لبغيّ وحينئذ فالمراد بقوله عليه السلام ويطرح عنها إنّه يطرح عنها من نصيب الحرية أيضاً فلا تحدّ مطلقاً ، ثمّ الموافق لاصول

لم يعتق وإن كانت بكراً عشر قيمتها وإن كانت غير بكر نصف عشر قيمتها و تستسعى هي في الباقي .

٥ - ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن مالك بن أعين ، عن أبي عبد الله عليه السلام في أمة بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه فلمّا سمع ذلك منه شريكه وثب على الجارية فاقتضها من يومه ؟ قال : يضرب الذي افتضها خمسين جلدة و يطرح عنه خمسين جلدة لحقه منها ويغرم للأمة عشر قيمتها لواقعته إياها وتستسعى في الباقي .

٦ - أحمد بن محمد الكوفي ، عن محمد بن أحمد النهدي ، عن محمد بن الوليد ، عن أبان بن عثمان ، عن إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي ، عن أبي جعفر عليه السلام في جارية بين رجلين وطئها أحدهما دون الآخر فأحبها ؟ قال : يضرب نصف الحد ويغرم نصف القيمة .

٧ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن أحمد بن الحسن الميثمي ، عن أبان بن عثمان ، عن إسماعيل الجعفي ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجلين اشتريا جارية فنكحها أحدهما دون صاحبه قال : يضرب نصف الحد ويغرم نصف القيمة إذا أحب .

٨ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سمعت عباد البصري يقول : كان جعفر عليه السلام يقول : يدراً عنه من الحد

الأصحاب أن يحمل ذلك على ما إذا لم يتحقق شرائط السراية، بأن يكون المولى معسراً، وأيضاً الأوفق لأصولهم أن يلزم هيهنا نصف مهر المثل للحرّة، لأن لزوم المهر إنّما هو في قدر الحرّة، فلا يلزم ما يلزم في وطء الأمة، وعلى تقديره يشكّل الحكم بلزوم تمامه إلا أن يقال يعتق جميعاً، وإنّما يلزم عليها نصف القيمة ، وسقوط الحد إنّما هو لشبهة الملكيّة والله يعلم .

الحديث الخامس : مجهول أو حسن .

الحديث السادس : ضعيف .

الحديث السابع : موثق .

الحديث الثامن : ضعيف .

بقدر حصته منها ويضرب ماسوى ذلك - يعني في الرجل إذا وقع على جارية له فيها حصّة - .

﴿ باب ﴾

﴿ المرأة المستكرهة ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن أبي عبيدة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : أتني علي عليه السلام بامرأة مع رجل قد فجر بها فقالت : استكرهني والله يا أمير المؤمنين ، فدرأ عنها الحد ولو سئل هؤلاء عن ذلك لقالوا : لا تصدق وقد فعله أمير المؤمنين عليه السلام .

﴿ باب ﴾

﴿ الرجل يزني في اليوم مراراً كثيرة ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن الرجل يزني في اليوم الواحد مراراً كثيرة قال : فقال : إن زنى بامرأة واحدة كذا وكذا مرة فإنما عليه حد واحد وإن هو زنى بنسوة شتى في يوم واحد وفي ساعة واحدة فإن عليه في كل امرأة فجر بها حداً

باب المرأة المستكرهة

الحديث الاول : صحيح .

باب الرجل يزني في يوم مراراً كثيرة

الحديث الاول : موثق أو ضعيف .

وقال بمضمونه ابن الجنيد والصدوق في المقنع ، والمشهور بين الأصحاب أن للزنا المكرر قبل إقامة الحد حداً واحداً مطلقاً .

﴿ باب ﴾

﴿ الرجل يزوج امته ثم يقع عليها ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل زوّج أمته رجلاً ثم وقع عليها قال : يضرب الحد .

﴿ باب ﴾

﴿ نفى الزاني ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : النفي من بلدة إلى بلدة وقال : قد نفى علي صلوات الله عليه رجلين من الكوفة إلى البصرة .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن زرعة ، عن سماعة قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا زنى الرجل فجلد ينبغي للإمام أن ينفه من الأرض التي جلد فيها إلى غيرها فإتّما على الإمام أن يخرج من المصر الذي جلد فيه .

٣ - يونس ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الزاني إذا زنى أينفى ؟ قال : فقال : نعم من التي جلد فيها إلى غيرها .

باب الرجل يزوج امته ثم يقع عليها

الحديث الاول : حسن .

و يدلّ على أن شبهة الملكية لا تدفع الحد ههنا ، وبه قال الشيخ في النهاية ولم أره في كلام غيره .

باب نفى الزاني

الحديث الاول : حسن .

الحديث الثاني : موثق .

الحديث الثالث : صحيح .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن أبي نجران ، عن مثنى الحنطاط عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الزاني إذا جلد الحد قال : ينفي من الأرض إلى بلدة يكون فيها سنة .

﴿ باب ﴾

﴿ حد الغلام و الجارية اللذين يجب عليهما الحد تاماً ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عبد العزيز العبدى ، عن حمزة بن همران ، عن حمزان قال : سألت أبا جعفر عليه السلام قلت له : متى يجب على الغلام أن يؤخذ بالحدود التامة و تقام عليه و يؤخذ بها ؟ فقال : إذا خرج عنه اليتيم و أدرك ، قلت : فلذلك حد يعرف به ؟ فقال : إذا احتلم أو بلغ خمسة عشر سنة أو شعر أو أنبت قبل ذلك أقيمت عليه الحدود التامة و أخذ بها أو أخذت له ، قلت : فالجارية متى تجب عليها الحدود التامة و تؤخذ لها و يؤخذ بها ؟ قال : إن الجارية ليست مثل الغلام إن الجارية إذا تزوجت و دخل بها ولها تسع سنين ذهب عنها اليتيم و دفع إليها مالها و جاز أمرها في الشراء و البيع و أقيمت عليها الحدود التامة و أخذ لها بها ، قال : والغلام لا يجوز أمره في الشراء و البيع و لا يخرج من اليتيم حتى يبلغ خمسة عشر سنة أو يحتلم أو يشعر أو يفبت قبل ذلك .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب الخزّاز ، عن يزيد الكناسي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الجارية إذا بلغت تسع سنين ذهب عنها اليتيم و زوجت و أقيمت عليها الحدود التامة عليها ولها ، قال : قلت : الغلام إذا تزوجه أبوه و دخل

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

باب حد الغلام و الجارية اللذين يجب عليهما الحد تاماً

الحديث الاول : ضعيف .

قوله عليه السلام : « إذا تزوجت » لعل المراد حان لها التزويج .

الحديث الثاني : صحيح على الظاهر ، ويحتمل الجهالة للاشتباه في الكناسي .

بأهله وهو غير مدرك أرقام عليه الحدود وهو على تلك الحال ؟ قال : فقال : أما الحدود الكاملة التي يؤخذ بها الرجال فلا ولكن يجلد في الحدود كلها على مبلغ سنة فيؤخذ بذلك ما بينه وبين خمسة عشر سنة ولا تبطل حدود الله في خلقه ولا تبطل حقوق المسلمين بينهم .

﴿باب﴾

﴿ الحد في اللواط ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن محمد بن سنان ، عن العلاء بن الفضيل قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : حد اللواط مثل حد الزاني وقال : إن كان قد أخصن رجم وإلا جلد .

٢ - الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن حماد بن عثمان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل أتى رجلاً قال : إن كان محصناً فعليه القتل وإن لم يكن محصناً فعليه الجلد ، قال : فقلت : فما على الموطى ؟ قال : عليه القتل على كل حال محصناً كان أو غير محصن .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لو كان ينبغي لأحد أن يرحم مرتين لرحم

باب الحد في اللواط

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

و قال في المسالك : مذهب الأصحاب أن حد اللواط الموقب القتل ليس إلا ، و يتخير الإمام في جهة قتله ، فإن شاء قتله بالسيف ، و إن شاء ألقاه من شاهق ، و إن شاء أحرقه بالنار ، و إن شاء رجمه . و ورد روايات بالتفصيل بأنه إن كان محصناً رجم ، و إن كان غير محصن جلد ، ولم يعمل بها أحد .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

اللوطي .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن بكر بن صالح ، عن محمد بن سنان ، عن أبي بكر الحضرمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتني أمير المؤمنين عليه السلام برجل وامرأة قد لاط زوجها بابنها من غيره وثقبه وشهد عليه بذلك الشهود فأمر به أمير المؤمنين عليه السلام ف ضرب بالسيف حتى قتل و ضرب الغلام دون الحد وقال : أما لو كنت مدركاً لقتلتك لا مكانك إياه من نفسك بثقبك .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن يوسف بن الحارث ، عن محمد بن عبد الرحمن العزمي ، عن أبيه عبد الرحمن ، عن أبي عبد الله ، عن أبيه عليه السلام قال : أتني عمر برجل وقد نكح في دبره فهم أن يجلدوه فقال للشهود : رأيتموه يدخله كما يدخل الميل في المكحلة ؟ فقالوا : نعم ، فقال لعلي عليه السلام : ما ترى في هذا ؟ فطلب الفحل الذي نكحه فلم يجده ، فقال علي عليه السلام : أرى فيه أن تضرب عنقه ، قال : فأمر به ف ضربت عنقه ، ثم قال : خذوه فقد بقيت له عقوبة أخرى ، قالوا : وما هي ؟ قال : ادعوا بطن من حطب فدعا بطن من حطب فلف فيه ثم أخرجه فأحرقه بالنار ، قال : ثم قال : إن الله عباداً لهم في أصلابهم

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

و قال في الشرايع : موجب الإيقاب القتل على الفاعل والمفعول إذا كان كل منهما بالغاً عاقلاً ، ويستوى في ذلك الحر والعبد والمسلم والكافر والمحسن وغيره ، ولولواط بالصبي موقباً قتل البالغ ، وأدب الصبي وكذا لواط المجنون .

الحديث الخامس : مجهول .

وقال في القاموس : الطن بالضم حزمة القصب ، وقال : الغدة طاعون الإبل ولا يكون الغدة إلا في البطن ، والغدة السلعة وما بين الشحم والسنام ، وقال الشهيدان (ره) في اللمعة وشرحها : وقتله إما بالسيف أو الإحراق بالنار أو الرجم بالحجارة وإن لم يكن بصفة الزاني المستحق للرجم أو بإلقاء جدار عليه أو بإلقائه من شاهق كجدار رفيع يقتل مثله ، و يجوز الجمع بين إثنيين منها أي من هذه الخمسة ،

أرحام كأرحام النساء قال : فما لهم لا يحملون فيها ؟ قال : لأنّها منكوسة ، في أدبارهم غدة كغدة البعير فإذا هاجت هاجوا وإذا سكنت سكنوا .

٦ - أبو علي الأشعري ، عن الحسن بن علي الكوفي ، عن العباس بن عامر ، عن سيف بن عميرة ، عن عبد الرحمن العزمي قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : وجد رجل مع رجل في إمارة عمر فهرب أحدهما وأخذ الآخر فجبى به إلى عمر فقال للناس : ماترون ؟ قال : فقال هذا : اصنع كذا ، وقال هذا : اصنع كذا ، قال : فقال : ماتقول يا أبا الحسن ؟ قال : اضرب عنقه فضرب عنقه قال : ثم أراد أن يحمله فقال : مه إنّه قد بقي من حدوده شيء ، قال : أي شيء بقي ؟ قال : ادع بحطب قال : فدعا عمر بحطب فأمر به أمير المؤمنين عليه السلام فأحرق به .

٧ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد الجوهري ، عن عبد الصمد بن بشير ، عن سليمان بن هلال ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يفعل بالرجل ، قال : فقال : إن كان دون الثقب فالجلد وإن كان ثقب أقيم قائماً ثم ضرب بالسيف ضربة أخذ السيف منه ما أخذ فقلت له : هو القتل ؟ قال : هو ذلك .

بحيث يكون أحدهما الحريق والاخر أحد الأربعة بأن يقتل بالسيف أو الرجم أو الرمي به أو عليه ثم يحرق زيادة في الردع .

الحديث السادس : صحيح .

الحديث السابع : ضعيف .

قوله عليه السلام : « هو ذلك » أي هو القتل ولا بد من أن يقتل به ، فالمراد بقوله عليه السلام : « أخذ السيف منه » ما أخذ أي موضع وقع عليه السيف أو المعنى أن الحد هو ما ذكرت لك بأنه يضرب ضربة سواء قتل به أم لا ، والأول أوفق لمذهب الأصحاب وسائر الأخبار والله يعلم .

و قال في المسالك : إن كان اللواط دون الايقاب بأن فعل بين الاليتين أو بين الفخذين فقد اختلف الأصحاب في حكمه ، والمشهور الجلد لكلّ منهما ذهب إلى

٨ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الملوّط حدّه حدّ الزاني .

٩ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبدالله جبلة ، عن إسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : محرم قبل غلاماً من شهوة قال : يضرب مائة سوط .

١٠ - الحسين بن محمد الأشعري ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن حماد بن عثمان ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : رجل أتى رجلاً قال : عليه إن كان محصناً القتل وإن لم يكن محصناً فعليه الحدّ ، قال : قلت : فما على الموتى ؟ قال : عليه القتل على كلّ حال محصناً كان أو غير محصن .

ذلك المفيد والمرضى وابن أبي عقيل وسالار وأبو الصلاح وابن ادريس وسائر المتأخرين وقال الشيخ في كتابي الأخبار والنهاية وتبعه القاضي وجماعة : يرمم إن كان محصناً وإلاّ جلد مائة جمعاً بين الروايات ، ويظهر من الصدوقين وابن الجنيد وجوب القتل مطلقاً ، لأنهم فرضوه في غير الموقب وجعلوا الإيقاب هو الكفر بالله تعالى أخذاً من رواية حذيفة بن منصور^(١) وحمل على المبالغة في الذنب أو على المستحل .

الحديث الثامن : موثق كالصحيح .

وقال في القاموس : لاط : عمل عمل قوم لوط ، كلا وط وتلوط .

الحديث التاسع : مجهول .

والمشهور بين الأصحاب وجوب التعزير بالتقبيّل مطلقاً من غير فرق بين المحرم وغيره .

وقال الشيخ في النهاية^(٢) ومتى قبل غلاماً ليس بمحرم له وجب عليه التعزير فإن فعل ذلك وهو محرم غلظ تأديبه كي ينزجر عن مثله في المستقبل إنتهى ولم أرفائلاً بمضمون الخبر .

الحديث العاشر : ضعيف على المشهور .

١١- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن هارون ، عن أبي يحيى الواسطي رفعه قال : سألته عن رجلين يتفاخضان قال : حدّهما حدّ الزاني فإن أدغم أحدهما على صاحبه ضرب الداعم ضربة بالسيف أخذت منه ما أخذت وتركت منه ما تركت يريد بها مقتله والداعم عليه يحرق بالنار .

١٢- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : إن في كتاب علي عليه السلام إذا أخذ الرجل مع غلام في لحاف مجرّ دين ضرب الرجل وأدّب الغلام وإن كان ثقب وكان محصناً رجم .

﴿ باب ﴾

﴿ (آخر منه) ﴾

١- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن ابن رئاب ، عن مالك بن عطية عن أبي عبد الله عليه السلام قال : بينا أمير المؤمنين عليه السلام في ملأ من أصحابه إذ أتاه رجل فقال :

وقد تقدم الخبر بعينة متناً وسنداً في صدر الباب .

الحديث الحادي عشر : ضعيف .

قوله فإن ادغم في بعض النسخ بالعين المهملة وفي بعضها بالمعجمة قال في القاموس : دغمه كمنعه: مال فأقامه ودعم المرأة جامعها أو طعن فيها أو لجمه أجمع ، وقال أدغم الفرس اللجام: أدخله في فيه قوله عليه السلام « مقتله » أي قتله أو موضع قتله فتدبر .

الحديث الثاني عشر : صحيح .

وقد مرّ الكلام فيه في باب ما يوجب الجلد .

باب آخر منه

الحديث الاول : حسن .

وقال الفيروز آبادي: الملاء: كجبل الجماعة، قوله عليه السلام: «مراراً» يطلق المرة على

يا أمير المؤمنين: إنّي قد أوقبت على غلام فطهرني ، فقال له : يا هذا امض إلى منزلك لعلّ مراراً هاج بك فلماً كان من غد عاد إليه فقال له : يا أمير المؤمنين إنّي أوقبت على غلام فطهرني فقال له : يا هذا امض إلى منزلك لعلّ مراراً هاج بك حتّى فعل ذلك ثلاثاً بعد مرّته الأولى فلماً كان في الرابعة قال له : يا هذا إنّ رسول الله ﷺ حكم في مثلك بثلاثة أحكام فاختر أيّهنّ شئت ، قال : وما هنّ يا أمير المؤمنين ؟ قال : ضربة بالسيف في عنقك بالغة ما بلغت أو اهداء من جبل مشدود اليدين والرجلين ، أو إحراق بالنار فقال : يا أمير المؤمنين أيّهنّ أشدّ عليّ ؟ قال : الإحراق بالنار قال : فإنّي قد اخترتها يا أمير المؤمنين قال : خذ لذلك أهبتك فقال : نعم فقام فصلّى ركعتين ثمّ جلس في تشهده فقال : اللهمّ إنّي قد أتيت من الذنب ما قد علمته وإنّي تخوّفت من ذلك فجئت إلى وصيّ رسولك وابن عمّ نبيّك فسألته أن يطهرني فخيرني بين ثلاثة أصناف من العذاب اللهمّ فإنّي قد اخترت أشدّها اللهمّ فإنّي أسألك أن تجعل ذلك كفّارة لذنوبي وأن لا تحرقني بنارك في آخرتي ثمّ قام وهو باك حتّى جلس في الحفرة التي حفرها له أمير المؤمنين عليه السلام وهو يرى النار تتأجج حوله قال : فبكى أمير المؤمنين عليه السلام وبكى أصحابه جميعاً فقال له أمير المؤمنين عليه السلام : قم يا هذا فقد أبكيت ملائكة السماء وملائكة الأرض فإنّ الله قد تاب عليك فقم ولا تعاودنّ شيئاً ممّا قد فعلت .

الصفراء والسوداء ، قولهما أو اهداه أي إماتة مسقطاً من جبل من قولهم هدأ أي مات ، والأظهر ما في التهذيب^(١) أو إهدارك والهادر الساقط ، وأظهر منه أنّه تصحيف دهدة أو دهداة ، يقال : دهده الحجر فتدهده دحرجه فتدحرج كدهداً فتدهدى ، والمشهور بين الأصحاب لو أقرّ بعد ثمّ تاب كان الإمام مخيراً في إقامة رجاً كان أو حدّاً وقيد ابن إدريس بكون الحدّ رجماً ، والمعتمد المشهور ، وفي القاموس : الأجيح ، تلهب النار .

﴿ باب ﴾

﴿ الحد في السحق ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن أبي حمزة ؛ وهشام ؛ وحفص ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه دخل عليه نسوة فسالته امرأة منهن عن السحق ، فقال : حدّها الزاني فقالت المرأة : ما ذكر الله عز وجل ذلك في القرآن ؟ فقال : بلى ، قالت : وأين هو ؟ قال : هن أصحاب الرس .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة بن مهران قال : سألته عن المرأتين توجدان في لحاف واحد قال : تجلد كل واحد منهما مائة جلدة .

باب الحد في السحق

الحديث الاول : حسن .

والمشهور بين الأصحاب أنّ الحد في السحق مائة جلدة حرّة كانت أو أمة مسلمة كانت أو كافرة محصنة أو غير محصنة للمفاعلة والمفعولة .

و قال الشيخ في النهاية : ترجم مع الاحصان و تجلد مع عدمه ، وقال في المسالك : ومستند المشهور رواية زرارة ، وفيه نظر لأنّ المفرد المعروف لا يعم ، والحكم بالحدّ على المساحقة في الجملة لا إشكال فيه ، وقال الشيخ والقاضي وابن حمزة ترجم المحصنة ، وتجلّد غيرها لحسنة ابن أبي حمزة وهشام وحفص .

قوله : « ما ذكر الله عز وجل ذلك » قال في المسالك : إشارة إلى السحق نفسه لا إلى حدّه ، وإن كان السؤال عقيبّه لأنّه عليه السلام أجابها بأنّهن أصحاب الرس ، ورضيت بالجواب ، ومعلوم أنّه ليس في القرآن بيان حدّهن ، فدلّ على أنّ المقصود مجرد ذكرهن ، وقد روي أنّ ذلك الفعل كان في أصحاب لوط .

الحديث الثاني : موثق .

٣- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن أبان بن عثمان عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : السحافة تجلد .

٤- محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم ، عن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس لامرأتين أن تبيتا في لحاف واحد إلا أن يكون بينهما حاجز فان فعلتا نهيتا عن ذلك فان وجدتا مع النهي جلدت كل واحدة منهما حداً حداً فان وجدتا أيضاً في لحاف جلدتا فان وجدتا الثالثة قتلتا .

﴿باب﴾

﴿آخر منه﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عمرو بن عثمان ؛ وعن أبيه جميعاً ، عن هارون بن الجهم ، عن محمد بن مسلم قال : سمعت أبا جعفر و أبا عبد الله عليهما السلام يقولان : بينا الحسن بن علي عليه السلام في مجلس أمير المؤمنين عليه السلام إذ أقبل قوم فقالوا : يا أبا محمد اردنا أمير المؤمنين عليه السلام ، قال : وما حاجتكم ؟ قالوا : أردنا أن نسأله عن مسألة

الحديث الثالث : موثق كالصحيح .

الحديث الرابع : مختلف فيه .

و قال في الشرايع : الاجنبيتان إذا وجدتا في لحاف مجردتين عزرت كل واحدة دون الحد فإن تكرّر الفعل منهما والتعزير مرتين أقيم عليهما الحد في الثالثة ، فإن عادتا قال في النهاية قتلتا ، والاولى الاقتصار على التعزير . انتهى واختار الصدوق فيه الحد كاملاً مكان التعزير .

باب آخر منه

الحديث الاول : صحيح .

(١)

وقال في الشرايع : لو وطئ زوجته فساقت بكرة فحملت قال في النهاية : على المرأة الرجم ، وعلى الصبية جلد مائة بعد الوضع ، ويلحق الولد بالرجل ويلزم المرأة المهر ، أمّا الرجم فعلى ما مضى من التردد ، والاشبه الاقتصار على الجلد ، وأمّا

قال : وما هي تخبرونا بها ، فقالوا : امرأة جامعها زوجها فلمّا قام عنها قامت بحموتها فوقعت على جارية بكر فساحقتها فألقت النطفة فيها فحملت فما تقول في هذا ؟ فقال الحسن عليه السلام : معضلة وأبو الحسن لها و أقول فإن أصبت فمن الله ثم من أمير المؤمنين عليه السلام وإن أخطأت فمن نفسي فأرجو أن لا أخطي إن شاء الله : يعمد إلى المرأة فيؤخذ منها مهر الجارية البكر في أوّل وهلة لأنّ الولد لا يخرج منها حتّى تشقى فتذهب عذرتها ثمّ ترحم المرأة لأنّها محصنة ثمّ ينتظر بالجارية حتّى تضع ما في بطنها ويردّ الولد إلى أبيه صاحب النطفة ثمّ تجلد الجارية الحدّ ، قال : فانصرف القوم من عند الحسن عليه السلام فلقوا أمير المؤمنين عليه السلام فقال : ما قلتم لأبيّ محمد وما قال لكم ؟ فأخبروه فقال : لو أنني المسؤول ما كان عندي فيها أكثر ممّا قال ابني .

٢- عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن عليّ بن أبي حمزة ، عن إسحاق ابن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : دعانا زياد فقال : إن أمير المؤمنين كتب إليّ أن أسألك عن هذه المسألة ، فقلت : وما هي ؟ فقال : رجل أتى امرأة فاحتملت ماء فساحقت به جارية فحملت ، فقلت له : فسل عنها أهل المدينة قال : فألقى إليّ كتاباً فإذا فيه سل عنها جعفر بن محمد فإن أجابك وإلا فاحمله إليّ ، قال : فقلت له : ترحم المرأة وتجلد

جلد الصبيّة فموجبه ثابت ، وهي المساحقة ، وأما لحوق الولد فلاّنه ماء غير زان ، وقد اخلق منه الولد فيلحق به ، وأما المهر فلاّنها سبب في إذهاب العذرة وديتها مهر نسائها ، وليست كالزّانية في سقوط دية العذرة ، لأنّ الزّانية أذنته في الاقتضاض وليست هذه كذا ، وأنكر بعض المتأخّرين ذلك ، وظنّ أن المساحقة مثل الزّانية في سقوط دية العذرة ، و سقوط النسب . إنتهى والمراد ببعض المتأخّرين ابن إدريس ، وقال في المسالك : بقي من أحكام المسألة لحوق الولد بالمرأة ، أمّا الكبيرة فلا يلحق بها قطعاً ، وأمّا الصغيرة ففي إلحاقها بها وجهان : والأقوى عدم اللّحوق .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

الجارية ويلحق الولد بأبيه ، قال : ولا أعلمه إلا قال : وهو الذي ابتلى بها .
 ٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عبدالله بن سنان ، عن
 أبي عبدالله عليه السلام في امرأة افتضت جارية بيدها قال : عليها مهرها وتجلد ثمانين .

﴿ باب ﴾

﴿ الحدّ على من يأتي البهيمة ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن إسحاق بن جرير ، عن
 سدير عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يأتي البهيمة قال : يحدّ دون الحدّ ويفرم قيمة البهيمة

قوله : « وهو الذي ابتلى بها » أي الخليفة .

الحديث الثالث : حسن .

وقال في الشرايع^(١) : من افتض بكرةً بأصبعه لزمه مهر نساؤها ، ولو كانت أمة
 لزمه عشر قيمتها ، وقيل : يلزمه الأرض والأول مروي .

باب الحدّ على من يأتي البهيمة

الحديث الاول : حسن أو موثق .

وقال في الشرايع^(٢) : إذا وطئ البالغ العاقل بهيمة مأكولة اللحم كالشاة والبقر
 تعلّق بوطئها أحكام : تعزير اللواط ، وإغرامه ثمنها إن لم يكن له ، وتحريم الموطوءة
 ووجوب ذبحها وإحراقها ، أمّا التعزير فتقديره إلى الإمام ، وفي رواية يضرب خمسة^(٣)
 وعشرين سوطاً ، وفي أخرى الحدّ^(٤) ، وفي أخرى يقتل^(٥) ، والمشهور الأول . أمّا التحريم
 فيتناول لحمها ولبنها ونسلها تبعاً لتحريمها ، والذبح إما تلقياً أو لما لا يؤمن من
 شياع نسلها ، وتعدّر اجتنابها ، وإحراقها لثلاث تشبّه بعد ذبحها بالمحلّلة . وإن كان
 الأمر الأهمّ فيها ظهرها لحملها كالخيل والبغال والحمير لم تذبح وأغرم الواطئ
 ثمنها لصاحبها ، وأخرجت من بلد الواقعة وبيعت في غيره ، إمّا عبادة
 لا لعلّة مفهومة لنا أو لثلاث يعيّر بها صاحبها ، وأمّا الذي يصنع بثمنها :

(١) الشرايع ج ٤ ص ١٥٨ (٢) الشرايع ج ٤ ص ١٨٧

(٣) (٥٧٢-٥٧٠ ح ١-٧-٦ .

لصاحبها لأنه أفسدها عليه وتذبح و تحرق و تدفن إن كانت مما يؤكل لحمه و إن كانت مما ير كب ظهره اغرم قيمتها وجلدون الحد وأخرجها من المدينة التي فعل بها فيها إلى بلاد أخرى حيث لا تعرف فيبيعها فيها لكيلا يغيّر بها .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي بهيمة أو شاة أو ناقة أو بقرة قال : فقال : عليه أن يجلد حداً غير الحد ثم ينفي من بلاد إلى غيرها ، وذكروا أن لحم تلك البهيمه محرّم ولبنها .

٣ - علي بن محمد ، عن صالح بن أبي حماد ، عن بعض أصحابه ، عن يونس ، عن عبد الله ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ؛ والحسين بن خالد ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ؛ و صباح الحداء ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي إبراهيم عليه السلام في الرجل يأتي البهيمه فقالوا جميعاً : إن كانت البهيمه للمفاعل ذبحت فإذا ماتت أحرقت بالنار ولم ينتفع بها وضرب هو خمسة وعشرون سوطاً ربع حد الزاني و إن لم تكن البهيمه له قومت فأخذ ثمنها منه ودفع إلى صاحبها وذبحت وأحرقت بالنار ولم ينتفع بها وضرب خمسة وعشرون سوطاً ، فقلت : وما ذنب البهيمه ؟ فقال : لا ذنب لها ولكن رسول الله ﷺ فعل هذا وأمر به لكيلا يجتري الناس بالبهاائم وينقطع النسل .

قال بعض الأصحاب يتصدق به و لم أعرف المستند ، و قال آخرون يعاد على المقترم وإن كان الواطىء هو المالك دفع إليه وهو أشبه .

الحديث الثاني : موثق .

قوله : « أو شاة » ليست كلمة « أو » في التهذيب ، و هو الاظهر قوله عليه السلام : « غير الحد » أي أقل من الحدود المقررة في الزنا أو من مطلق الحدود .

قوله عليه السلام : « ثم ينفي » لم يتعرض الاصحاب للنفي لخلو سائر الاخبار عنه .

قوله : « وذكروا » أي الأئمة عليهم السلام ولعله من كلام يونس أو سماعة ، ويحتمل أن يكون من كلام الامام والاول أظهر .

الحديث الثالث : ضعيف .

(١) التهذيب ج ١٠ ح ٢

٤ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الذي يأتي البهيمة فيولج قال : عليه الحد .

﴿ باب ﴾

﴿ حد القاذف ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : قضى أمير المؤمنين عليه السلام أن الفرية ثلاثة - يعني ثلاث وجوه - إذ رمى الرجل الرجل بالزنى ، وإذا قال : إن أمه زانية ، وإذا دعي لغير أبيه ، فذلك فيه حد

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

وقال الشيخ في التهذيب ^(١) بعد إيراد هذه الروايات ، وصحيحة جميل ^(٢) عن أبي عبد الله عليه السلام : « في رجل أتى بهيمة قال : يقتل » الوجه في هذه الأخبار أحد شيئين ، أحدهما : أن يكون محمولة على أنه إذا كان الفعل دون الإيلاج ، فإنه يكون فيه التعزير ، وإذا كان الإيلاج كان عليه حد الزاني كما تضمنه خبر أبي بصير ^(٣) من تقييده بالإيلاج ، والوجه الآخر أن تكون محمولة على من تكرر منه الفعل وأقيم فيه عليه الحد بدون التعزير حينئذ قتل ، أو أقيم عليه حد الزاني على ما يراه الإمام ، وقال رحمه الله في الاستبصار ^(٤) : يمكن أن يكون خرج مخرج التقيّة ، لأن ذلك مذهب العامة ، لأنهم يراعون في كون الإنسان زانياً إيلاج فرج في فرج ، ولا يفرقون بين الإنسان وغيره من البهائم ، والأظهر من مذهب الطائفة المحقة الفرق .

أقول : يمكن حمل خبر القتل على قتل البهيمة .

باب حد القاذف

الحديث الاول : حسن .

وقال في الشرايع : لو قال لولده الذي أقربّه لست ولدي وجب عليه الحد ،

(١) التهذيب ج ١٠ ص ٦٢ . باختلاف يسير .

(٣٠٢) التهذيب ج ١٠ ص ٦١ ح ٦-٨ (٤) الاستبصار ج ٤ ص ٢٢٤

ثمانون .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن زرعة ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال في الرجل إذا فذف المحصنة قال : يجلد ثمانين حراً كان أو مملوكاً .

٣ - عدة من أصحابنا ، عن سهل زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم ابن حميد ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يقذف الرجل بالزنى قال : يجلد هوني كتاب الله عز وجل وسنة نبيه عليه السلام ، قال : وسألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقذف الجارية الصغيرة ، فقال : لا يجلد إلا أن يكون قد أدركت أو قاربت

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة قذفت رجلاً قال : تجلد ثمانين جلدة .

٥ - أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن القاسم بن سليمان عن أبي مريم الأنصاري قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الغلام لم يحتلم يقذف الرجل هل يجلد ؟ قال : لا ، وذاك لو أن رجلاً قذف الغلام لم يجلد .

٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن

وكذا لو قال لغيره لست لأبيك .

الحديث الثاني : موثق .

قوله عليه السلام : «حرأكان أو مملوكاً» هذا هو المشهور ، والظاهر بل ادعى جماعة عليه

الإجماع ، وقال الشيخ في المبسوط والصدوق : يجلد المملوك نصف الحد أربعين .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

ولعله محمول : فيما إذا قاربت^(١) على التعزير الشديد ، إذ لم يفرق الأصحاب ،

وظواهر سائر الأخبار في سقوط الحد عن قذف غير البالغ بين من قارب البلوغ أم لا .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : مجهول .

الحديث السادس : موثق .

(١) هكذا في النسخ ولعله اشتباه من النسخ والصواب «قاربت» كما جاء في النص

أبى قاربت البلوغ .

محبوب ، عن الحكم الأعمى ؛ وهشام بن سالم ، عن عمار السابطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قال لرجل : يا ابن الفاعلة - يعني الزنى - قال : فإن كانت أمّه حية شاهدة ثم جاءت تطلب حقّها ضرب ثمانين جلدة وإن كانت غائبة انتظر بها حتّى تقدم فتطلب حقّها وإن كانت قد ماتت ولم يعلم منها إلّا خيرٌ ضرب المفترى عليها الحدّ ثمانين جلدة .

٧ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان الخزّاز ، عن الفضل ابن إسماعيل الهاشمي ، عن أبيه قال : سألت أبا عبد الله و أبا الحسن عليهما السلام عن امرأة زنت فأنت بولد وأقرّت عند إمام المسلمين بأنّها زنت وأنّ ولدها ذلك من الزنى فأقيم عليها الحدّ وإنّ ذلك الولد نشأ حتّى صار رجلاً فافتري عليه رجل هل يجلد من افتري عليه ؟ فقال : يجلد ولا يجلد ، فقلت : كيف يجلد ولا يجلد ؟ فقال : من قال له : يا ولد الزنى لم يجلد إنّما يعزّر وهو دون الحدّ ، ومن قال له : يا ابن الزانية جلد الحدّ تاماً ، فقلت : كيف يجلد [هذا] هكذا ؟ فقال : إنّّه إذا قال : يا ولد الزنى كان قد صدق فيه وعزّر على تعبيره

و يدلّ على أنّه إذا قال : يا ابن الزّانية أو يا ابن الفاعلة كان المقذوف الامّ وهي المطالبة بالحدّ كما ذكره الأصحاب .

قوله عليه السلام : «ضرب المفترى» وحينئذ كان المطالب بالحدّ وادّعى أنّها إذا الحدّ موروث .
الحديث السابع : مجهول .

وقال في المختلف : قال الشيخ : من قال : لو لد الزنا الذي أقيم على أمّه الحدّ بالزنا يا ولدا الزنا أو زنت بك أمّاك لم يكن عليه الحدّ تاماً ، وكان عليه التعزير ، فإن كانت أمّه قد تابت وأظهرت التوبة كان عليه الحدّ تاماً و أطلق ، و تبعه ابن البراج . وقال ابن الجنيد وكذلك أي يجب الحد على من قذف من ولد النكاح داريء فيه الحدّ أو اللقيط أو ابن المحدودة إذا جاءت تائبة أو مقرة فأقيم عليها الحد وهو جيد ، لأنّ إقرارها واعترافها وإقامة الحد عليها بسببه توبة منها وندم ، فألحق بالتائبة ولا منافاة في الحقيقة ولا خلاف بين الكلامين .

وقال في الشرايع : لو قال لابن الملاعنة يا ابن الزانية فعليه الحدّ ، ولو قال :

أُمّه ثانية وقد أُقيم عليها الحدّ وإذا قال له : يا ابن الزانية جلد الحدّ تاماً لفريقته عليها بعد إظهارها التوبة وإقامة الإمام عليها الحدّ .

٨ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قذف ملاعنة ، قال : عليه الحدّ .

٩ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيّوب ، عن حريز ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سئل عن ابن المفصوبة يقتري عليه الرجل فيقول : يا ابن الفاعلة فقال : أرى أنّ عليه الحدّ ثمانين جلدة ويتوب إلى الله عزّ وجلّ ممّا قال .

١٠ - عليّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة وهبت جاريبتها لزوجها فوقع عليها فحملت الأمة فأنكرت المرأة أنّها وهبتها له ، وقالت : هي خادمي ، فلمّا خشيت أن يقام على الرجل الحدّ أقرّت بأنّها وهبتها له فلمّا أقرّت بالهبة جلدتها

لابن المحدودة قبل التوبة لم يجب به الحدّ ، وبعد التوبة يثبت الحدّ .

وقال في المسالك^(١) : يدلّ عليه حسنة إسماعيل بن الفضل الهاشمي . انتهى

وأقول : يرد عليه أولاً أنّها ليست بحسنة بل مجهولة ، لأنّ الفضل ابنه غير المذكور في الرجال^(٢) ، وثانياً أنّ الجلد والتعزير كليهما في الرّواية وردا في صورة واحدة فحمل أحدهما على صورة التوبة ، والأخرى على غيرها بعيد ، بل ظاهر الرّواية أنّ الفرق إنّما هو في لفظ القذف ، فإنّه في الأوّل قال : يا ولد الزنا فلم ينسب إليها إلّا الزنا السابق الذي أقرت ، به فلذا يعزّو في الثاني قال يا ابن الزّانية ، وظاهره كونها حين القذف أيضاً متّصفة بها ، فلذا حكم فيه بالحدّ ، وهذا وجه متين لم يتعرّض له أحد .

الحديث الثامن : حسن .

الحديث التاسع : حسن .

الحديث العاشر : حسن .

(١) المسالك ج ٢ ص ٤٣٦ . وفي المصدر حسنة اسماعيل بن الفضل . و الصواب الفضل بن اسماعيل كما في المتن .

(٢) أقول : ذكر الصدوق في المشيخة في طريقه الى اسماعيل بن الفضل الهاشمي الفضل بن اسماعيل بن الفضل الهاشمي . لاحظ الفقيه ج ٤ - شرح المشيخة - ص ١٠١ .

الحدّ بقذفها زوجها .

١١ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن الحكم الأعمى ؛ وهشام بن سالم ، عن عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في رجل قال لرجل : يا ابن الفاعلة - يعني الزنى - قال : إن كانت أمّه حية شاهدة ثم جاءت تطلب حقّها ضرب ثمانين جلدّة وإن كانت غائبة انتظر بها حتّى تقدم فتطلب حقّها وإن كانت قد ماتت ولم يعلم منها إلّا خير ضرب المقتري عليها الحدّ ثمانين جلدّة .

١٢ - عليّ بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن بعض أصحابه رفعه قال : كان على عهد أمير المؤمنين عليه السلام رجلان متواخيان في الله عزّ وجلّ فمات أحدهما وأوصى إلى الآخر في حفظ بنية كانت له ، فحفظها الرجل وأنزلها منزلة ولد في اللطف والإكرام والتعاهد ، ثم حضره سفر فخرج وأوصى امرأته في الصبيّة فأطال السفر حتّى إذا أدركت الصبيّة وكان لها جمال وكان الرجل يكتب في حفظها والتعاهد لها فلمّا رأت ذلك امرأته خافت أن يقدم فيراها قد بلغت مبلغ النساء فيعجبه جمالها فيتزوّجها فعمدت إليها هي ونسوة معها قد كانت أعدتهنّ فأمسكها لها ثم افتترعتها باصبعها فلمّا قدم الرجل من سفره وصار في منزله دعا الجارية فأبّت أن تجيبه استحياء ممّا صارت إليه فألحّ عليها بالدعاء كلّ ذلك تأبى أن تجيبه فلمّا أكثر عليها قالت له امرأته : دعها فإنّها تستحيي أن تأتيك من ذنب كانت فعلته قال لها : وما هو ؟ قالت : كذا وكذا ورمتها بالفجور فاسترجع الرجل ثمّ قام إلى الجارية فوبّخها وقال لها : ويحك أما علمت ما كنت أصنع بك من الألفاف والله ما كنت أعدك إلّا لبعض ولدي أو إخواني وإن كنت لابنتي فما دعاك إلى ما صنعت ، فقالت الجارية : أمّا إذا قيل لك ما قيل فوالله ما فعلت الذي رمتني به امرأتك ولقد كذبت عليّ وإنّ القصّة لكذا وكذا ووصفت له ما صنعت بها امرأته قال : فأخذ الرجل بيد امرأته وبدالجارية فمضى بهما حتّى أجلسهما بين يدي أمير المؤمنين عليه السلام وأخبره

الحديث الحادي عشر : حسن أو موثق .

وقد مرّ الخبر آنفاً متناً وسنداً مع اضافة سند آخر في أوّل السند .

الحديث الثاني عشر : مرفوع .

بالقصة كلها وأقرت المرأة بذلك قال : و كان الحسن عليه السلام بين يدي أبيه ، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام : افض فيها ، فقال الحسن عليه السلام : نعم ، على المرأة الحد لئلا يفسد الحاربه وعليها القيمة لا فتراعها إياها قال : فقال أمير المؤمنين عليه السلام : صدقت ، ثم قال : أما لو كلف الجمل الطحن لفعل .

١٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ وعده من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن سليمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يجلد قازف الملاعنة .

١٤ - ابن محبوب ، عن نعيم بن إبراهيم ، عن عباد البصري ، عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : إذا قذف الرجل الرجل فقال : إنك لتعمل عمل قوم لوط تنكح الرجال ، قال : يجلد حب القازف ثمانين جلدة .

١٥ - ابن محبوب ، عن أبي أيوب ؛ وابن بكير ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يقذف الرجل فيجلد فيعود عليه بالقذف قال : إن قال له : إن الذي قلت لك حق لم يجلد وإن قذفه بالزنى بعد ما جلد فعليه الحد وإن قذفه قبل أن يجلد بعشر قذفات لم يكن عليه إلا حد واحد .

وقال الجوهري : افتترعت البكر : إفتضتها قوله عليه السلام : «أما لو كلف» لعل المراد أن من كلف أمراً يتأتى منه ويقوى عليه يفعله فمثل ذلك للحسن عليه السلام ، بأنه يتأتى منه الحكم بين الناس ، لكنه لم يأت أو أنه ولو كلف لفعل ، ويحتمل أن يكون تمثيلاً لبيان اضطراب الجارية فيما فعل بها ، والأول أظهر .

الحديث الثالث عشر : مجهول .

الحديث الرابع عشر : مجهول .

الحديث الخامس عشر : صحيح .

وقال في الشرائع : لو قذف فحد فقال : الذي قلت كان صحيحاً وجب بالثاني التعزير ، لأنه ليس بصريح والقذف المتكرر يوجب حداً واحداً لا أكثر .

١٦ - ابن محبوب ، عن عباد بن صهيب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : كان علي عليه السلام يقول : إذا قال الرجل للرجل : يامعفوج ويا منكوح في دبره فإن عليه الحدّ حدّ القاذف .

١٧ - ابن محبوب ، عن عبد العزيز العبدى ، عن عبيد بن زرارة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لو أتيت برجل قد قذف عبداً مسلماً بالزنى لا نعلم منه إلا خيراً لضربتة الحدّ حدّ الحرّ الأسوطاً .

١٨ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن حمزة بن حمران ، عن أحدهما عليه السلام قال : سألته عن رجل أعتق نصف جاريته ثم قذفها بالزنى ؟ قال : فقال : أرى عليه خمسين جلدة ويستغفر الله عز وجل من فعله ، قلت : أرايت إن جعلته في حلّ من قذفه إياها وعفت عنه ؟ قال : لا ضرب عليه إذا عفت عنه من قبل أن ترفعه .

١٩ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يحدّ قاذف اللقيط ويحدّ قاذف ابن الملاعة .

الحديث السادس عشر : موثق .

وفي القاموس : عفج جاريته جامعها .

الحديث السابع عشر : ضعيف .

وبدلّ على ما هو المشهور من اشتراط الحرّية بالمقذوف لوجوب الحدّ كاملاً بل لاختلاف فيه بين الأصحاب .

الحديث الثامن عشر : مجهول .

وقال الشيخ (ره) في التهذيب^(١) : محمول على أنّه كان أعتق خمسة أثمانها لأنّ بذلك يستحقّ خمسين جلدة ، فأما إذا كان النصف سواء فليس عليه أكثر من الأربعين لانه نصف الحد ، ويجوز أيضاً أن يكون إستحقّ الأربعين بما عتق منه ، وما زاد على ذلك يكون التعزير ، لأنّ من قذف عبداً يستحقّ التعزير .

الحديث التاسع عشر : مرسل .

٢٠ - عنه ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : إذا سئلت الفاجرة من فجرك ؟ فقالت : فلانُ فإِنَّ عليها حدَّين حدًّا لفجورها وحدًّا لفريقتها على الرَّجل المسلم .

٢١ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الوشاء ، عن أبان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : النصرانية واليهودية تكون تحت المسلم فتجلبد فيقذف ابنها قال : تضرب حدًّا لأنَّ المسلم حصنها .

٢٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن بعض أصحابه ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجل يقذف الجارية الصغيرة قال : لا يجلد إلا أن تكون قد أدركت أو قاربت .

٢٣ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي نصر ، عن عاصم بن حميد ،

الحديث العشرون : ضعيف على المشهور .

الحديث الحادي والعشرون : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « لان المسلم حصنها » ظاهره ان الحد إنما هو لحرمة زوجها لاولدها كما فهمه الاصحاب ، إلا أن يقال : المراد أنه بسبب الزوج المسلم صار الولد في حكم المسلم ، فلذا يحده لحرمة الولد ولا يخفى بعده ، بل الاظهر إن ذلك لحرمة الزوج لانها حرمة .

وقال في الشرايع^(١) : لو قال : يا ابن الزانية أو أمك زانية وكانت أمه كافرة أو أمة : قال في النهاية : عليه الحد تاماً لحرمة ولدها والأشبه التعزير . وقال في المسالك : الشيخ إستند إلى رواية عبد الرحمن ، وفيها قصور في السند والدلالة ، وافق الشيخ على ذلك جماعة ، وقبله ابن الجنيد وذكر أنه مروى عن الباقر عليه السلام ، قال : وردني الطبري أن الأمر لم يزل على ذلك إلى أن أشار عبد الله بن عمر على عمر بن عبد العزيز بأن لا يحده المسلم بكافر فترك ذلك ، والأقوى الأول .

الحديث الثاني والعشرون : مرسل وقد مرّ بسند آخر .

الحديث الثالث والعشرون : صحيح .

عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يقذف الصبيّة يجلد ؟ قال : لا حتّى تبلغ .

﴿باب﴾

﴿الرجل يقذف جماعة﴾

١ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل افترى على قوم جماعة قال : إن أتوا به مجتمعين ضرب

باب الرجل يقذف جماعة

الحديث الاول : حسن .

ورواه في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير ^(١) فالخبر صحيح .
قوله : « جماعة » إمّا حال عن القوم أي حال كونهم مجتمعين أو صفة له أو صفة
لصدر محذوف أي قذفه مجتمعة في اللفظ أو متعدّدة في مجلس واحد .
ولعل الاول أظهر ثم الثالث .

وقال في الشرايع : إذا قذف جماعة واحداً بعد واحد فلكلّ واحد حدّ ، ولو
قذفهم بلفظ واحد وجأوا به مجتمعين فلكلّ واحد ، ولو افترقوا في المطالبة فلكلّ
واحد حدّ .

وقال في المسالك : هذا التفصيل هو المشهور ، ومستنده صحيحة جميل ، وإمّا
حملناه على ما لو كان القذف بلفظ واحد مع أنّه أعمّ جماعاً بينه وبين رواية الحسن
الطّائري ^(٢) بحمل الأولى على ما لو كان القذف بلفظ واحد ، والثانية على ما لو جأوا به
مجتمعين وابن الجنيد عكس الامر فجعل القذف بلفظ واحد موجباً لاتّحاد الحدّ
مطلقاً ، وبلفظ متعدد موجباً للاتّحاد إن جأوا به مجتمعين و للتعدّد إن جأوا به
متفرقين ، ونفى عنه في المختلف البأس محتجاً بدلالة الخبر الأوّل عليه وهو أوضح
طريقاً ، وإمّا يتمّ دلالة الخبر عليه إذا جعلنا لجماعة صفة للقذف المدلول عليه بالفعل

حداً واحداً وإن أتوا به متفرقين ضرب لكل واحد منهم حداً .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان بن عثمان ، عن الحسن العطار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل قذف قوماً ؟ قال : قال بكلمة واحدة ؟ قلت : نعم ، قال : يضرب حداً واحداً فإن فرق بينهم في القذف ضرب لكل واحد منهم حداً .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن محمد بن حمران ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل افتري على قوم جماعة ؟ قال : فقال : إن أتوا به مجتمعين ضرب حداً واحداً وإن أتوا به متفرقين ضرب لكل رجل حداً .
عنه ، عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

﴿باب في نحوه﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن نعيم بن إبراهيم ، عن عباد البصري قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن ثلاثة شهدوا

وهو أقوى ، وأريد بالجماعة القذف المتعدد ، ولو جعلناه صفة مؤكدة للقوم شمل القذف المتحد والمتعدد ، فالعمل به يقتضي التفصيل فيهما ، ولا يقولون به وفي الباب أخباراً أخرى مختلفة غير معتبرة الإسناد .
الحديث الثاني : موثق كالصحيح .

الحديث الثالث : مجهول والسند الثاني موثق .

باب في نحوه

الحديث الاول : مجهول .

وقال في القواعد : إذا لم يكمل شهود الزنا حدوا وكذا لوكملوا غير متصفين كالفساق ، ولو كانوا مستورين ولم يثبت عدالتهم ولا فسقهم فلا حد عليهم ، ولا يثبت

على رجل بالزنى وقالوا : الآن نأتي بالرابع قال : يجلدون حدّ الفاذف ثمانين جلدة كل رجل منهم .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا أكون أوّل الشهود الأربعة على الزنى أخشى أن ينكل بعضهم فأجلد .

٣ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدّق بن صدقة ، عن عثمان بن موسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل شهد عليه ثلاثة أنّه زنى بفلانة وشهد الرابع أنّه لا يدري بمن زنى قال : لا يجلد ولا يرجم .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عن أبيه عليه السلام في ثلاثة شهدوا على رجل بالزنى ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام : أين الرابع ؟ فقالوا : الآن يجيء فقال أمير المؤمنين عليه السلام : حدّوهم فليس في الحدود نظرة ساعة .

الزنا ويحتمل أن يجب الحدّ إن كان ردّ الشهادة لمعنى ظاهر كالعمى والفسق الظاهر للمعنى خفي كالفسق الخفي ، فإنّ غير الظاهر خفي عن الشهود فلم يقع منهم تفريط .

الحديث الثاني : حسن .

الحديث الثالث : موثق .

ويدلّ على أن مع ذكرهم لمن وقع عليها الزنا يلزم اتّفاقهم فيها ، ولا يدلّ على أنّه يجب التعرّض لمن وقع عليها كما يفهم من كلام بعض الأصحاب ، وليس في الخبر حدّ الشهود ، وظاهر الأصحاب أنّهم يحدّون .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

﴿باب﴾

﴿الرجل يقذف امرأته وولده﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن العلاء بن رزين ؛ وأبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل قال لامرأته : يا زانية أنا زنيت بك قال : عليه حدٌ واحد لقذفه إيتاها وأما قوله : أنا زنيت بك فلا حد فيه إلا أن يشهد على نفسه أربع شهادات بالزنى عند الإمام .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يقذف امرأته قبل أن يدخل بها قال : يضرب الحد و يغلّي بينه وبينها .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن محمد بن مضارب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من قذف امرأته قبل أن يدخل بها جلد الحد وهي امرأته .

٤ - عنه ، عن يونس ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا قذف

باب الرجل يقذف امرأته وولده

الحديث الاول : صحيح .

و لو قال لامرأته : أنا زنيت بك قيل : لا يحد لاحتمال الإكراه ، والمشهور بين الأصحاب ثبوته ما لم يدّع الإكراه ، ولا يمكن الاستدلال عليه بهذا الخبر للتصريح فيه بقوله «يا زانية» الشيخ في النهاية فرض المسألة موافقاً للخبر ، وحكم بذلك ، وغفل من تأخر عنه عن ذلك ، وأسقطوا قوله «يا زانية» وقال في القواعد : لو قال لامرأة : أنا زنيت بك حد لها على اشكال ، فإذا أقرّ أربعاً حدّاً للزنا أيضاً .

الحديث الثاني : حسن .

الحديث الثالث : مجهول .

الحديث الرابع : صحيح .

الرجل امرأته ثم أكذب نفسه جلد الحدّ وكانت امرأته وإن لم يكذب على نفسه تلاعنا ويفرق بينهما .

٥ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن مثنى الحنّاط ، عن زرارة قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ : « و الذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ^(١) » قال : هو الذي يقذف امرأته فإذا قذفها ثمّ أقرّ بآثمه كذب عليها جلد الحدّ وردّت إليه امرأته وإن أبي إلا أن يمضي فشهد عليها أربع شهادات بالله إنّه لمن الصادقين والخامسة يلعن فيها نفسه إن كان من الكاذبين وإن أرادت أن تدرأ عن نفسها العذاب والعذاب هو الرّجم شهدت أربع شهادات بالله إنّه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين وإن لم تفعل رجعت فإن فعلت درأت عن نفسها الحدّ ، ثم لا تحلّ له إلى يوم القيامة .

٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن عباد بن صهيب ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أوقفه الإمام للّعان فشهد شهادتين ثمّ نكل وأكذب نفسه قبل أن يفرغ من اللّعان قال : يجلد حدّ القاذف ولا يفرّق بينه وبين المرأة .

٧ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عبد الكريم عن الحلبيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل لاعن امرأته وهي حبلى ثمّ ادّعى ولدها بعد

ولا خلاف في اشتراط الدخول في اللّعان بنفي الولد ، وأمّا اللّعان بالقذف فاختلّفوا فيه ، والاشهر الاشتراط كما يدلّ عليه ظواهر هذه الأخبار بل صريحها .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

الحديث السادس : موثق .

الحديث السابع : حسن .

وقال في المسالك : اختلف الأصحاب في جواز لعان الحامل إذا قذفها أو نفى

ولدها قبل الوضع ، فذهب الأكثر إلى جوازه ، لعموم الآية ^(٢) وخبر الحلبي وإن

ماولدت وزعم أنه منه قال : يردّ إليه الولد ولا يجلد لأنه قد مضى التلاعن .

٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم قال : سألته عن الرجل يفترى على امرأته ، قال : يجلد ثم يخلّى بينهما ولا يلاعنها حتى يقول : أشهد أنمي وأيتك تفعلين كذا وكذا .

٩ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرجل يقذف امرأته : يجلد ثم يخلّى بينهما ولا يلاعنها حتى يقول : إنه قد رأى من يفجر بها بين رجلها .

١٠ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن شعيب ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل قذف امرأته فتلاعنا ثم قذفها بعد ماتفرقاً أيضاً بالزنى أعليه حد ؟ قال : نعم عليه حد .

١١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبد ، عن يونس ، عن إسحاق بن مزار

نكلت أو اعترفت لم تحدّ إلى أن تضع قوله **يُجْلَدُ** : « يردّ إليه الولد » بأن يرثه الولد ، ولا يرث هو من الولد .

الحديث الثامن : صحيح .

ولا خلاف في اشتراط دعوى المعاينة في اللعان اذا قذف ، وأمّا إذا نفى الولد فلا .

الحديث التاسع : صحيح .

الحديث العاشر : موثق .

وقال في الشرايع^(١) : إذا قذفها ولم يلاعن فحدّ ثم قذفها به ، قيل : لا حدّ ، وقيل : يحدّ تمسكاً بحصول الموجب وهو الأ شبه ، وكذا الخلاف فيما إذا تلاعنا ثم قذفها به ، وهنا سقوط الحدّ أظهر .

وقال في المسالك^(٢) : الأقوى السقوط وموضع الخلاف ما إذا كان القذف الثاني لم يتعلق الأول ، أمّا لو قذفها بزنية أخرى فلا إشكال في ثبوت الحد عليه ثانياً .

الحديث الحادى عشر : صحيح .

(١) الشرايع ج ٣ ص ١٠١

(٢) المسالك ج ٢ ص ١٢١ ذيل المسألة الاولى . باختلاف يسير .

عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته : لم أجذك عذراء ، قال : يضرب ، قلت : فإنته عاد ؟ قال : يضرب فإنته يوشك أن ينتهي ، قال : يونس يضرب ضرب أدب ، ليس بضرب الحدود لئلا يؤذي امرأة مؤمنة بالتعريض .

١٢ - يونس ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته : لم تأتني عذراء ، قال : ليس عليه شيء لأن العذرة تذهب بغير جماع .

١٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قذف ابنه بالزنى ، قال : لو قتله ما قتل به وإن قذفه لم يجلد له ، قلت : فإن قذف أبوه أمه ؟ فقال : إن قذفها وانتفى من ولدها تلاعنا ولم يلزم ذلك الولد الذي انتفى منه وفرق بينهما ولم تحل له أبداً ؛ قال : وإن كان قال لابنه وأمّه حية : يا ابن الزانية ولم ينتف من ولدها جلد الحد لها ولم يفرق بينهما ، قال :

و قال في المختلف : المشهور أن الرجل إذا قال لامرأته بعد ما دخل بها لم أجذك عذراء لم يكن عليه حد ، بل يعزّر ، وقال ابن الجنيّد : لو قال لها من غير حرّ^(١) ولا سباب لم أجذك عذراء لم يحد ، وهو يشعر به بأنّه لو قال مع الحرّ^(٢) والسباب كان عليه الحد من حيث المفهوم ، وقال ابن أبي عقيل : ولو أن رجلاً قال لامرأته لم أجذك عذراء جلد الحد ، ولم يكن في هذا وأشباهه لعان .

الحديث الثاني عشر : حسن .

الحديث الثالث عشر : مجهول ،

ويدلّ ظاهراً على ماذهب إليه الصدوق (ره) من أن اللعان لا يكون إلا بنفى

الولد ، ويمكن حمله على ما إذا لم يدّع المعينة .

وقال في القواعد : لو قذف الأب ولده عزّر ولم يحد ، وكذا لو قذف زوجته

الميتة ولا وارث لها سواء ، ولو كان لها ولد من غيره كان له الحد كمالاً دون الولد الذي من صلبه .

(١) الحرّ : الغضب . اقرب الموارد ج ١ ص ١٧٨

(٢) كذا في النسخ والظاهر زيادة كلمة « به » من النسخ .

وإن كان قال لابنه : يا ابن الزانية وأمه ميتة ولم يكن لها من يأخذ بحقها منه إلا ولدها منه فإنه لا يقام عليه الحد لأن حق الحد قد صار لولده منها وإن كان لها ولد من غيره فهو وليها يجلد له وإن لم يكن لها ولد من غيره وكان لها قرابة يقومون بأخذ الحد جلد لهم .
١٤ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الوشاء ، عن أبان ، عن ابن مضارب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من قذف امرأته قبل أن يدخل بها ضرب الحد وهي امرأته .

﴿ باب ﴾

﴿ (صفة حد القاذف) ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ابن مهران قال : سألته عن رجل يفترى كيف ينبغي للإمام أن يضربه ؟ قال : جلد بين الجلدتين .
٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : أمر رسول الله صلى الله عليه وآله أن لا ينزع شيء من ثياب القاذف إلا الرداء .
٣ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال : يجلد المفترى ضرباً بين الضربين يضرب جسده كله .

الحديث الرابع عشر : ضعيف .

باب صفة حد القاذف

الحديث الاول : موثق .

و قال في الشرايع : الحد ثمانون جلدة حرّاً كان أو عبداً و يجلد بثيابه و لا يجرد ، و يقتصر على الضرب المتوسط و لا يبلغ به الضرب في الرّثا .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

الحديث الثالث : موثق .

- ٤ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : المقتري يضرب بين الضربين يضرب جسده كله فوق ثيابه .
- ٥ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شمعون ، عن عبد الله بن عبد الرحمن ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الزاني أشد ضرباً من شارب الخمر وشارب الخمر أشد ضرباً من القاذف والقاذف أشد ضرباً من التعرير .

﴿ باب ﴾

﴿ ما يجب فيه الحد في الشراب ﴾

- ١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن إسحاق بن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شرب حسوة خمر قال : يجلد ثمانين جلدة ، قليلها وكثيرها حرام .
- ٢ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : كيف كان يجلد رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ قال : فقال : كان يضرب بالنعال ويزيد كلما أتي بالشارب ثم لم يزل الناس يزيدون حتى وقف على ثمانين ، أشار بذلك

الحديث الرابع : موثق .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

باب ما يجب فيه الحد في الشراب

الحديث الاول : موثق .

و قال في النهاية : « فيه ما أسكر منه الفرق فالحسوة منه حرام » الحسوة بالضم ؛ الجرعة من الشراب بقدر ما يحسى مرة واحدة .

الحديث الثاني : صحيح .

قوله : « يزيدون » لعل المراد أنه صلى الله عليه وآله كان يزيد بسبب كثرة الشاربين

عليّ عليه السلام على عمر فرضي بها .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن زرارة قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : أقيم عبيد الله بن عمر وقد شرب الخمر فأمر به عمر أن يضرب فلم يتقدم عليه أحد يضربه حتى قام عليّ عليه السلام بنسعة مئنة فضربه بها أربعين .

٤ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن بريد ابن معاوية قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن في كتاب عليّ عليه السلام يضرب شارب الخمر ثمانين و شارب النيد ثمانين .

٥ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رأيت النبي صلى الله عليه وآله كيف كان يضرب في الخمر؟ فقال : كان

فكأنتهم زادوه لانهم صاروا سبياً لذلك .

الحديث الثالث : موثق كالصحيح .

وقال في النهاية: النسعة بالكسر: سير مضفور يجعل زمماً للبعير وغيره انتهى. ويظهر منه ومما سيأتي الاكتفاء بالأربعين إذا كان السوط ذا شعبتين أو مئنتياً ولم يتعرض له الأصحاب ، ولعلّ هذا منشأ توهّم جماعة من العامة حيث ذهبوا إلى الاكتفاء بالأربعين مطلقاً ، ويمكن أن يكون إنما فعله عليه السلام تقيّةً فضرب بذي الشعبتين ليكون أقرب إلى الحكم الواقعي ، إذ لا خلاف بين الأصحاب في أن حدّ شرب الخمر ثمانون في الحرّ ، والمشهور في العبد أيضاً ذلك ، وذهب الصدوق (ره) إلى أن حدّه أربعون .

الحديث الرابع : حسن .

ولا خلاف بيننا في عدم الفرق بين الخمر و سائر المسكرات في لزوم كمال الحدّ .

الحديث الخامس : حسن .

يضرب بالنعال ويزيد إذا أتي بالشارب ثم لم يزل الناس يزيدون حتى وقف ذلك على ثمانين ؛ أشار بذلك عليّ صلوات الله عليه على عمر .

٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ بن الحكم ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : إن الوليد بن عقبة حين شهد عليه بشرب الخمر قال عثمان لعليّ عليه السلام : أفض بينه وبين هؤلاء الذين زعموا أنه شرب الخمر فأمر عليّ عليه السلام فجلد بسوطله شعبتان أربعين جلدة .

٧ - عليّ بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال : إن علياً عليه السلام كان يقول : إن الرجل إذا شرب الخمر سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري فاجلدوه حدّ المفتري .

٨ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن عليّ ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أحدهما عليه السلام قال : كان عليّ عليه السلام يضرب في الخمر والنبذ ثمانين الحرّ والعبد واليهودي والنصراني ، قلت : وما شأن اليهودي والنصراني ؛ قال : ليس لهم أن يظهروا شربه ، يكون ذلك في بيوتهم .

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

الحديث السابع : موثق .

قوله عليه السلام : « وإذا سكر » هذا إتمام بيان لعلّة الحكم واقعاً أو إلزام على المخالفين كما يظهر من كتبهم حيث ذكروا أنه عليه السلام ألزمهم بذلك فقبلوا منه .

الحديث الثامن : موثق .

وقال في الشرايع : الحدّ ثمانون جلدة رجلاً كان الشارب أو امرأة ، حرّاً كان أو عبداً ، وفي رواية يحدّ العبد أربعين ، وهي متروكة ، وأمّا الكافر فإنّ ظاهره به حدّ ، وإن استتر لم يحدّ ويضرب الشارب عرياناً على ظهره وكتفيه ، ويتقى وجهه وفرجه ولا يقام عليه الحدّ حتى يفيق .

٩ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن سماعة ، عن أبي بصير قال :
كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلد الحر والعبد واليهودي والنصراني في الخمر و النبيذ ثمانين
فقلت : ما بال اليهودي والنصراني ؟ فقال : إذا أظهروا ذلك في مصر من الأمصار لا نهم ليس
لهم أن يظهروا شربها .

١٠ - يونس ، عن عبد الله بن سنان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : الحد في الخمر إن
شرب منها قليلاً أو كثيراً ، قال : ثم قال : أئني عمر بقدامة بن مظعون وقد شرب الخمر
وقامت عليه البيعة فسأل علياً عليه السلام فأمره أن يجلده ثمانين فقال قدامة : يا أمير المؤمنين
ليس علي حد أنا من أهل هذه الآية : « ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح

الحديث التاسع : صحيح .

الحديث العاشر : ضعيف على المشهور .

ولعل المراد أن الله قيّد الحكم بالإيمان والأعمال الصالحة ، فمن شرب محرماً
لا يكون داخلاً فيه ، فالمراد بعدم الجناح أنهم لا يحاسبون يوم القيامة على ما تصرفوا
فيه من الحلال ، أو المراد أن ما أحل الله للعباد لا يحل حلاً خالصاً على غير الصالحاء
والله يعلم .

و قال في مجمع البيان ^(١) لما نزل تحريم الخمر والميسر قالت الصحابة : يا
رسول الله ما تقول في إخواننا الذين مضوا وهم يشربون الخمر ويأكلون الميسر ؟
فأنزل الله هذه الآية و قيل : إنها نزلت في القوم الذين حرّموا على أنفسهم اللحوم
وسلكوا طريق الترهّب كعثمان بن مظعون وغيره ، والمعنى « ليس على الذين آمنوا
و عملوا الصالحات جناح » ^(٢) أي إثم و حرج « فيما طعموا » من الحلال و هذه اللفظة
صالحة للأكل والشرب جميعاً « إذا ما اتقوا » شربها بعد التحريم « و آمنوا بالله و عملوا
الصالحات » أي الطاعات .

(١) المجمع ج ٣ ص ٢٤٠ .

(٢) سورة المائدة الآية ٩٣ .

فيما طعموا ، قال : فقال عليٌّ عليه السلام : لست من أهلها إن طعام أهلها لهم حلال ليس يأكلون ولا يشربون إلا ما أحله الله لهم ، ثم قال عليٌّ عليه السلام : إن الشارب إذا شرب لم يدر ما يأكل ولا ما يشرب فاجلدوه ثمانين جلده .

١١ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن حماد ابن عثمان ، عن عمر بن يزيد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : في كتاب عليٍّ عليه السلام يضرب شارب الخمر وشارب المسكر ، قلت : كم ؟ قال : حدّهما واحد .

١٢ - عليٌّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي المغراء ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان عليٌّ عليه السلام يجلد الحرّ والعبد واليهودي والنصراني في الخمر ثمانين .

١٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ بن النعمان ، عن أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كل مسكر من الأشرية يجب فيه كما يجب في الخمر من الحدّ .

١٤ - عليٌّ بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير قال : قال : حدّ اليهودي والنصراني والمملوك في الخمر والفرية سواء وإنما صولح أهل الذمة أن يشربوها في بيوتهم ، قال : وسألت عن السكران والزاني قال : يجلدان بالسياط مجرّدين بين الكتفين ، فأما الحدّ في القذف فيجلد على ثيابه ضرباً بين الضربين .

١٥ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن سالم ، عن أحمد بن النضر ، عن عمرو بن شمر ، عن جابر رفعه عن أبي مريم قال : أُنّي أمير المؤمنين عليه السلام بالنجاشي الشاعر قد شرب الخمر في

الحديث الحادي عشر : حسن .

الحديث الثاني عشر : حسن .

الحديث الثالث عشر : صحيح .

الحديث الرابع عشر : صحيح .

الحديث الخامس عشر : ضعيف .

شهر رمضان فضربه ثمانين ثم حبسه ليلة ، ثم دعى به من الغد فضربه عشرين سوياً فقال له : يا أمير المؤمنين : فقد ضربتني في شرب الخمر وهذه العشرين ما هي ؟ فقال : هذا لتجرّيك على شرب الخمر في شهر رمضان .

١٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : شرب رجل الخمر على عهد أبي بكر فرفع إلى أبي بكر فقال له : أشربت خمرأ ؟ قال : نعم قال : ولم وهي محرّمة ؟ قال : فقال له الرجل : إني أسلمت وحسن إسلامي ومنزلي بين ظمرائي قوم يشربون الخمر ويستحلّونها ولو علمت أنها حرام اجتنبتها فالتفت أبو بكر إلى عمر فقال : ما تقول في أمر هذا الرجل ؟ فقال عمر : معضلة وليس لها إلا أبو الحسن قال : فقال أبو بكر : ادع لنا علياً فقال عمر : يؤتى الحكم في بيته فقاما والرجل معهما ومن

و قال في التحرير : لو شرب المسكر في رمضان أو موضع شريف أقيم عليه الحدّ وأدب بعد ذلك بما يراه الإمام .
الحديث السادس عشر : حسن أو موثق .

وقال في النهاية : العضل : المنع والشدة يقال : عضل في الأمر إذا ضاقت عليك فيه الحيل ، ومنه حديث عمر «أعوذ بالله من كلّ معضلة ليس لها أبو الحسن» وروي معضلة أراد المسألة الصعبة أو الخطبة الضيقة الخارج من الأعضاء والتعضيل ، ويريد بأبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام قوله «يؤتى الحكم» بالضم أو بالتحريك ، والأخير أظهر ، وهو مثل سائر .

قال الجوهرى : الحكم بالتحريك : الحاكّم ، وفي المثل في بيته يؤتى الحكم وقال الميداني في مجمع الامثال وشارح اللباب وغيرهما : هذا ممّا زعمت العرب عن ألسن البهايم ، قالوا : إنّ الارنب التقطت ثمرة فاختلسها الثعلب فأكلها فانطلقا يختصمان إلى الضبّ ، فقالت الارنب : يا أبا الحسن فقال : سمياً دعوت ، قالت : آتيناك لنختصم إليك ، قال : عادلا حكيماً ، قالت : فاخرج إلينا قال : «في بيته يؤتى الحكم» قالت : وجدت ثمرة قال : حلوة فكلّيتها ، قالت : فاختلسها الثعلب قال : لنفسه

حضرهما من الناس حتى أتوا أمير المؤمنين عليه السلام فأخبراه بقصة الرجل وقص الرجل قصته قال: فقال: ابعثوا معه من يدور به على مجالس المهاجرين والأنصار من كان نالا عليه آية التحريم فليشهد عليه، ففعلوا ذلك به فلم يشهد عليه أحدٌ بأنه قرأ عليه آية التحريم فخلّى عنه وقال له: إن شربت بعدها أقمنا عليك الحد.

﴿ باب ﴾

﴿ (الاقوات التي يحد فيها من وجب عليه الحد) ﴾

١ - الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن أبي داود المسترق قال: حدثني بعض أصحابنا قال: مررت مع أبي عبد الله عليه السلام بالمدينة في يوم بارد، وإذا رجل يضرب بالسوط

بغى الخير قالت: فلطمته، قال: بحقك أخذت قالت: فلطمنى قال: حرّ انتصر، قالت: فاقض بيننا، قال: حدثت حديثي امرأة فإن أبت فأربعة، فذهبت أقواله كلها أمثلاً إنتهى، وقال في الشرايع: من شرب الخمر مستحلاً استتيب فإن تاب أقيم الحد عليه وإن امتنع قتل، وقيل: يكون حكمه حكم المرتد وهو قو، أما سائر المسكرات فلا يقتل مستحلاً لتحقق الخلاف بين المسلمين فيها، ويقام الحد مع شر بها مستحلاً ومحرمًا، و قال في المسالك: القول باستتابة للشيخين و أتباعهما من غير نظر إلى الفطري وغيره، نظراً إلى إمكان عروض شبهة: والأصح ما اختاره المصنف والمتأخرون و منهم ابن إدريس من كونه مرتدًا، فينقسم إلى الفطري والملي كغيره من المرتدين، لأنّ تحريم الخمر مما قد علم ضرورة من دين الإسلام، هذا إذا لم يمكن الشبهة في حقه لقرب عهده بالإسلام ونحوه، وإلاّ اتجه قول الشيخين: هذا حكم الخمر، وأما غيرها من المسكرات والأشربة كاللقّاع فلا يقتل مستحلاً مطلقاً، ولا فرق بين كون الشارب لها ممن يعتقد إباحتها كالحنفي وغيره فيحدّ عليها ولا يكفر.

باب الأوقات التي يحد فيها من وجب عليه الحد

الحديث الاول: ضعيف على المشهور.

فقال أبو عبد الله عليه السلام : سبحان الله في مثل هذا الوقت يضرب ؟ قلت له : وللضرب حد ؟ قال : نعم إذا كان في البرد ضرب في حرّ النهار وإذا كان في الحرّ ضرب في برد النهار .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صفوان ، عن الحسين بن عطية ، عن هشام ابن أحر ، عن العبد الصالح عليه السلام قال : كان جالساً في المسجد وأنا معه فسمع صوت رجل يضرب صلاة الغداة في يوم شديد البرد قال : فقال : ما هذا ؟ فقالوا : رجل يضرب ، فقال : سبحان الله في مثل هذه الساعة إنه لا يضرب أحد في شيء من الحدود في الشتاء إلا في آخر ساعة من النهار ولا في الصيف إلا في أبرد ما يكون من النهار .

٣ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن علي بن مراد ، عن سعدان بن مسلم عن بعض أصحابنا ، قال : خرج أبو الحسن عليه السلام في بعض حوائجه فمرّ برجل يحدّ في الشتاء فقال : سبحان الله ما ينبغي هذا ؟ فقلت : ولهذا حد ؟ قال : نعم ينبغي لمن يحدّ في الشتاء أن يحدّ في حرّ النهار ولمن حدّ في الصيف أن يحدّ في برد النهار .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال ، عن يونس بن يعقوب ، عن أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يقام على أحد حدّ بأرض العدو .

وقال في المسالك : لا يقام الحدّ في الحرّ والبرد المفرطين خشية الهلاك : بتعاون الجلد والهواء ، ولكن يؤخّر إلى اعتدال الهواء وذلك وسط نهار الشتاء ، وطرفي نهار الصيف ، ونحو ذلك ممّا يراعى فيه السلامة ، وظاهر النصّ والفتوى أن الحكم على وجه الوجوب لا الاستحباب فلو أقامه لا كذلك ضمن لتفريطه .

الحديث الثاني : مجهول .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

الحديث الرابع : حسن أو موثق .

وقال في المسالك : يكره إقامة الحدّ في أرض العدو وهم الكفار ، مخافة أن يلحق المحدود الهزيمة فيلحق بهم ، روى ذلك إسحاق ، والعلة مخصوصة بحدّ

﴿ باب ﴾

﴿ ان شارب الخمر يقتل في الثالثة ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن المعلّى ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أُمّي بشارب الخمر ضربه ثم إن أُمّي به ثانية ضربه ، ثم إن أُمّي به ثالثة ضرب عنقه .

٢ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبيدة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاقتلوه .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد الثالثة فاقتلوه .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، وابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في شارب الخمر إذا شرب ضرب فإن عاد ضرب لا يوجب القتل .

باب أن شارب الخمر يقتل في الثالثة

الحديث الاول : صحيح على الظاهر .

والمشهور بين الاصحاب أن الشارب يقتل في الثالثة ، وقال الشيخ في المبسوط والخلاف ، والصدوق في المقنع : يقتل في الرابعة ، ولا يخفى ما فيه من ترك الأخبار الصحيحة الصريحة بلامعارض يصلح لذلك والله يعلم .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : صحيح .

الحديث الرابع : صحيح .

فإن عاد قتل في الثالثة ، قال جميل : وروى بعض أصحابنا أنه يقتل في الرابعة ، قال ابن أبي عمير : كان المعنى أن يقتل في الثالثة ومن كان إنما يؤتى به يقتل في الرابعة .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أحدهما عليهما السلام قال : من شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه ، فإن عاد فاقتلوه .

٦ - محمد ، عن أحمد بن محمد ، عن صفوان ، عن يونس ، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : أصحاب الكبائر كلها إذا أقيم عليهم الحدود مرتين قتلوا في الثالثة .

﴿ باب ﴾

﴿ ما يجب على من أقر على نفسه بحد ومن لا يجب عليه الحد ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أقر على نفسه بحد ولم يسم أي حد هو قال : أمر أن يجلد حتى يكون

قوله إنما يؤتى به لعل المعنى إن لم يؤت به إلى الإمام في الثالثة وأتى به في الرابعة أو فر في الثالثة فأتى به في الرابعة يقتل في الرابعة ، قوله : في الرابعة ، يتعلق بيؤتى به ويقتل على التنازع .

الحديث الخامس : موثق .

الحديث السادس : صحيح .

باب ما يجب على من أقر على نفسه بحد ومن لا يجب عليه الحد

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

وقال في الشرايع : لو أقر بحد لم يبيته لم يكلف البيان وضرب حتى ينهي عن نفسه ، وقيل : لا يتجاوز به المائة ولا ينقص عن ثمانين ، وربما كان صواباً في طرف الزيادة ، و لكن ليس بصواب في طرف النقصان ، لجواز أن يريد بالحد التعزير .

هو الذي ينهى عن نفسه [في] الحد .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، عن جميل بن دراج ، عن بعض أصحابنا ، عن أحدهما عليهما السلام في رجل أقر على نفسه بالزنى أربع مرّات وهو محصن يرمم إلى أن يموت أو يكذب نفسه قبل أن يرمم فيقول : لم أفعل فإن قال ذلك ترك ولم يرمم ، وقال : لا يقطع السارق حتّى يقرّ بالسرقة مرّتين فإن رجع ضمن السرقة ولم يقطع إذا لم يكن شهود ؛ وقال : لا يرمم الزاني حتّى يقرّ أربع مرّات بالزنى إذا لم يكن شهود فإن رجع ترك ولم يرمم .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أقرّ الرجل على نفسه بحدّ أوفرية ثمّ جحد جلد ، قلت :

الحديث الثاني : ضعيف .

قوله عليه السلام : « حتّى يقرّ بالسرقة » هذا هو المشهور ، وذهب الصدوق إلى ثبوت الحد في السرقة بالاقرار مرة ، و تبعه بعض المتأخرين ، قوله عليه السلام : « فإن رجع ، أي بعد الاقرار مرة وعليه الفتوى .

الحديث الثالث : حسن .

وهذا الخبر وما يوافقه من الاخبار الآتية محمولة على أنّه جحد بعد الاقرار فإنّه يسقط به الرجم دون غيره من الحدود ، ويكون الحد المذكور في بعض الاخبار محمولاً على التعزير ، إذ ظاهر كلامهم أنّه مع سقوط الرجم لا يثبت الجلد تاماً ، والله يعلم .

وقال في الشرايع : لو أقرّ بما يوجب الرجم ثمّ أنكر سقط الرجم ، ولو أقرّ بحدّ سوى الرجم لم يسقط بالإنكار ، و لو أقرّ بحدّ ثمّ تاب كان الامام مخيراً في إقامته رجماً كان أو حداً .

وقال في المسالك : تخير الامام عليه السلام : بعد توبة المقر مطلقاً هو المشهور وقيد

أرأيت إن أقرَّ بعدَّ على نفسه يبلغ فيه الرِّجم أكنت ترجمه ؟ قال : لا ولكن كنت ضاربه (٢) .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أقرَّ على نفسه بعدَّ ثمَّ جحد بعد فقال : إذا أقرَّ على نفسه عند الإمام أنه سرق ثمَّ جحد قطعت يده وإن رغب أنفه فإن أقرَّ على نفسه أنه شرب خمرًا أو بقرية فاجلدوه ثمانين جلدة ، قلت : فإن أقرَّ على نفسه بعدَّ يجب فيه الرِّجم أكنت راجحه ؟ قال : لا ولكن كنت ضاربه الحد .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أقرَّ على نفسه بعدَّ أقمته عليه إلا الرِّجم فإنه إذا أقرَّ على نفسه ثمَّ جحد لم يرجم .

٦ - علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن بعض أصحابه ، عن أحدهما عليه السلام أنه قال : إذا أقرَّ الرجل على نفسه بالقتل قتل إذا لم يكن عليه شهود ، فإن رجع وقال : لم أفعل ترك ولم يقتل .

٧ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن ضريس ،

إبن إدريس بكون الحد رجماً، والمعتمد المشهور

الحديث الرابع : حسن كالصحيح .

وقال في الشرايع : يسقط الحد بالتوبة قبل ثبوته ، ويتحتم لو تاب بعد البيّنة ، ولو تاب بعد الإقرار قيل : يتحتم القطع ، و قيل : يتمخّر الإمام في الإقامة والعفو على رواية فيها ضعف ، وقال في المسالك : الأصحّ تحتم الحد كالبيّنة .

الحديث الخامس : حسن .

الحديث السادس : مرسل .

ولعل المراد ما يوجب القتل من الحدود .

الحديث السابع : صحيح .

عن أبي جعفر عليه السلام قال : العبد إذا أقرّ على نفسه عند الإمام مرة أنه قد سرق قطعه ؛ والأمة إذا أقرّت على نفسها بالسرقه قطعها .

٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : السارق إذا جاء من قبل نفسه تائباً إلى الله عزّ وجلّ و ردّ سرقته على صاحبها فلا يقطع عليه .

٩ - ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن الفضيل بن يسار ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال : من أقرّ على نفسه عند الإمام بحقّ أحد من حقوق المسلمين فليس على الإمام أن يقيم عليه الحدّ الذي أقرّ به عنده حتّى يحضر صاحب حقّ الحدّ أو وليّه فيطلبه بحقه .

﴿ باب ﴾

﴿ باب قيمة ما يقطع فيه السارق ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ؛ عن يونس ، عن سماعة بن مهران عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قطع أمير المؤمنين عليه السلام في بيضة ، قلت : وما بيضة ؟ قال : بيضة قيمتها ربع دينار ، وقلت : هو أدنى حدّ السارق فسكت .

الحديث الثامن : حسن .

الحديث التاسع : صحيح .

باب قيمة ما يقطع فيه السارق

الحديث الاول : موثق .

و قال في المسالك : لا خلاف بين الأصحاب في اشتراط النصاب في القطع ، واختلف في قدره فالمشهور بينهم أنّه ربع دينار من الذهب الخالص المضروب بسكة المعاملة ، أو ما قيمته ربع دينار ، واعتبر ابن أبي عقيل ديناراً فصاعداً ، وقال الصدوق : يقطع في خمس دينار أو في قيمة ذلك ، ويظهر من ابن الجنيد الميل إليه ، والمذهب هو الأوّل .

٢ - عنه ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يقطع يد السارق إلا في شيء تبلغ قيمته مجنناً وهو ربع دينار .

٣ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يقطع يد السارق حتى تبلغ سرقة ربع دينار وقد قطع علي صلوات الله عليه في بيضة حديد ، قال علي : وقال أبو بصير : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق فقال : في بيضة حديد قلت : وكم ثمنها ؟ قال : ربع دينار .

٤ - علي ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن محمد بن جرير ، وعن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج جميعاً ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : أدنى ما يقطع

الحديث الثاني : صحيح .

وفي القاموس : المجنن والمجننة بكسرهما الترس .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

الحديث الرابع : حسن كالصحيح :

وهذا الخبر والخبر الآتي يدلان على ما ذهب إليه الصدوق وابن الجنيد ، ولعله أقوى دليلاً من المشهور ، لكون الأخبار الواردة فيه أقوى سنداً وأبعد من موافقة العامة ، إذ الأشهر بينهم هو ربع الدينار ، ولم أرقائلاً منهم بالخمسة ، ولو كان فيهم قائل به كان نادراً ، فحمل أخبار الربع على التقيّة أولى من حمل أخبار الخمس على التقيّة كما فعله الشيخ في التهذيب^(١) ، مع أن السكوت في خبر سماعة وغيره يشعر بالتقيّة .

قال محيي السنة : روى عن عايشة «أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : القطع في ربع دينار فصاعداً»^(٢) ثم قال : هذا حديث متفق على صحته ، وروى أيضاً عن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله قطع سارقاً في مجن ثمنه ثلاثة دراهم»^(٣) ثم قال : اختلف أهل العلم فيما يقطع فيه يد السارق؛ فذهب أكثرهم إلى حديث عايشة ، روى ذلك عن

(١) التهذيب ج ١٠ ص ١٠٢ .

(٢) سنن أبي داود ج ٤ ص ١٣٦ ح ٤٣٨٤ - ٤٣٨٥

فيه يدالسارق خمس دينار .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن بعض أصحابه ، عن أبان بن عثمان ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : أقل ما يقطع فيه الرجل خمس دينار .

٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : في كم يقطع السارق ؟ فقال في ربع دينار ، قال : قلت له : في درهمين ؟ فقال : في ربع دينار - بلغ الدينار ما بلغ - قال : فقلت له : رأيت من سرق أقل من ربع دينار هل يقع عليه حين سرق اسم السارق ؟ وهل هو عند الله سارق في تلك الحال ؟ فقال كل من سرق من مسلم شيئاً قد حواه وأحرزه فهو يقع عليه اسم السارق وهو عند الله سارق ولكن لا يقطع إلا في ربع دينار أو أكثر ولو قطعت أيدي السارق فيما هو أقل من ربع دينار لألفت عامة الناس مقطعين .

أبي بكر وعمر وعثمان وعلي عليهم السلام وعائشة ، وهو قول عمر بن عبد العزيز والاوزاعي والشافعي .

و قال مالك : نصابها ثلاثة دراهم ، و قال أحمد إن سرق ذهباً فربع دينار ، وإن سرق فضة فتلاثة دراهم ، وإن سرق متاعاً فإذا بلغت قيمتها ثلاثة دراهم أو ربع دينار ، وذهب قوم إلى أنه لا يقطع في أقل من دينار أو عشرة دراهم ، روى ذلك عن ابن مسعود وإليه ذهب الثوري وأصحاب الرأي ، وقال قوم : لا يقطع إلا في خمسة دراهم انتهى ، فظهر أن خمس الدينار أبعد الأقوال مما ذهبوا إليه والله يعلم .

الحديث الخامس : مرسل .

الحديث السادس : صحيح .

﴿ باب ﴾

﴿ حد القطع وكيف هو ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : من أين يجب القطع ؟ فبسط أصابعه وقال : من ههنا - يعني من مفضل الكف - .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم : عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : القطع من وسط الكف ولا يقطع إلا بهام وإذا قطعت الرجل ترك العقب لم يقطع .

٣ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان بن عثمان عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان علي صلوات الله عليه لا يزيد على قطع اليد والرجل ويقول : إني لا أستحي من ربي أن أدعه ليس له ما يستنجي به أو يتطهر به قال : وسألته إن هوسرقت بعد قطع اليد والرجل ، فقال : استودعه السجن أبداً وأغنى عن الناس شره .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ وعدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن

باب حد القطع وكيف هو

الحديث الاول : صحيح .

قوله من مفضل الكف ، أي المفصل التي بين الكف والأصابع ، فإن المشهور بين الأصحاب أنه يقطع الأصابع الأربع من اليد اليمنى أولاً ، ويترك له الراحة والابهام ، ولو سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم يترك له العقيب يعتمد عليها ، فإن سرق ثالثة حبس دائماً ، ولو سرق بعد ذلك قتل .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

الحديث الثالث : مرسل كالموثق .

الحديث الرابع : حسن كالصحيح .

ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في السارق إذا سرق قطعت يمينه وإذا سرق مرة أخرى قطعت رجله اليسرى ثم إذا سرق مرة أخرى سجنته وتزكت رجله اليمنى بمشي عليها إلى الغائط وبده اليسرى يأكل بها ويستنجي بها وقال : إني لأستحيي من الله أن أتركه لا ينتفع بشيء ولكنني أسجنه حتى يموت في السجن ؛ وقال : ما قطع رسول الله صلى الله عليه وآله من سارق بعد يده ورجله .

٥ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد عن القاسم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل سرق فقال : سمعت أبي يقول : أُمي علي عليه السلام في زمانه برجل قد سرق فقطع يده ثم أُمي به ثانية فقطع رجله من خلاف ثم أُمي به ثالثة فخلّده في السجن وأنفق عليه من بيت مال المسلمين وقال : هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وآله لا أخالفه .

٦ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان بن يحيى ، عن شعيب ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قطع رجل السارق بعد قطع اليد ثم لا يقطع بعد فإن عاد حبس في السجن وأنفق عليه من بيت مال المسلمين .

٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ وعدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أمر به أن يقطع يمينه فقدّمت شماله فقطعوها وحسبوها يمينه و قالوا : إنما قطعنا شماله أنقطع يمينه قال : فقال : لا يقطع يمينه وقد قطعت شماله ؛ وقال :

الحديث الخامس : مجهول .

الحديث السادس : صحيح .

الحديث السابع : حسن كالصحيح .

قوله عليه السلام : « لا يقطع يمينه » أقول : المشهور بين الأصحاب أن مع علم الحداد عليه الفصص ، ولا يسقط قطع اليمين بالسرقة ، ولو ظنّها اليمين فعلى الحداد الدية وهل يسقط قطع اليمين قال في المبسوط : لا ، لتعلّق القطع بها قبل ذهابها ، وهذه

في رجل أخذ بيضة من المغنم وقالوا : قد سرق اقطعه فقال : إني لم أقطع أحداً له فيما أخذ شرك .

٨ - عدّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ابن مهران قال : قال : إذا أخذ السارق قطعت يده من وسط الكف فإن عاد قطعت رجله من وسط القدم ، فإن عاد استودع السجن فإن سرق في السجن قتل .

٩ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان ابن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سرق سرقة فكابر عنها فضرب فجاء بها بعينها هل يجب عليه القطع ؟ قال : نعم ولكن لو اعترف ولم يجيء بالسرق لم تقطع يده لأنه اعترف على العذاب .

١٠ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي قال :

الرواية المعتبرة يدل على السقوط كما اختاره في المختلف، قوله عليه السلام : «إني لم أقطع» أقول: عمل بمضمونها المفيد وسائر من المتقدمين وفخر الدين من المتأخرين إلى أنه إن زاد ما سرق عن نصيبه بقدر النصاب قطع وإلا فلا، ويدل عليه صحيحة عبد الله بن سنان^(١) قال في المسالك : وفيها دلالة على أن الغانم يملك نصيبه من الغنيمة بالحيازة أو على أن القسمة كاشفة عن سبق ملكه بها ، وفي المسألة رواية أخرى بقطعه مطلقاً .

الحديث الثامن : موثق .

الحديث التاسع : حسن .

وقال في الشرايع : لو أقرّ مكرهاً لا يثبت به حدّ ، ولا غرم فلو ردّ السرقة بعينها بعد الإقرار بالضرب قال في النهاية: يقطع، وقال : بعض الأصحاب : لا يقطع لتطرق الاحتمال إلى الإقرار إذ من الممكن أن يكون المال في يده من غير جهة السرقة ، وهذا حسن .

أقول : واختار الأخير ابن إدريس ، والعلامة في أكثر كتبه .

الحديث العاشر : حسن .

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ثقب يميناً فأخذ قبل أن يصل إلى شيء قال : يعاقب فإن أخذ وقد أخرج متاعاً فعليه القطع ، قال : وسألته عن رجل أخذوه وقد حمل كارة من ثياب وقال صاحب البيت : أعطانيها ، قال : يدراً عنه القطع إلا أن يقوم عليه البيّنة فإن قامت البيّنة عليه قطع ، قال : ويقطع اليد والرجل ثم لا يقطع بعد ولكن إن عاد حبس وأنفق عليه من بيت مال المسلمين .

١١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في السارق إذا أخذ وقد أخذ المتاع وهو في البيت لم يخرج بعد ، فقال : ليس عليه القطع حتى يخرج به من الدار .

١٢ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن بكير بن أعين ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل سرق فلم يقدر عليه ثم سرق مرة أخرى فلم يقدر عليه وسرق مرة أخرى فأخذ فجاءت البيّنة فشهدوا عليه بالسرقّة الأولى والسرقّة الأخيرة فقال : تقطع يده بالسرقّة الأولى ولا تقطع رجله بالسرقّة الأخيرة فقل : كيف ذاك ؟ فقال : لأنّ الشهود شهدوا جميعاً في مقام

وفي الصحاح : الكارة : ما يحمل على الظهر من الثياب .

الحديث الحادي عشر : ضعيف على المشهور .

الحديث الثاني عشر : حسن .

وقال في المسالك : إذا تكررت السرقّة ولم يرافع بينهما فعليه حد واحد لأنّه حد فيمتدّ داخل أسبابه لو اجتمعت كغيره من الحدود ، و هل القطع بالأولى أو الأخيرة قولان : جزم المحقّق بالثاني ، والعلامة بالأوّل و يظهر فائدة القولين فيما لو عفى من حكم بالقطع لأجله ، والحق أنّه يقطع على كلّ حال حتى لو عفى أحدهما قطع بالآخر لأن كلّ واحدة منهما سبب تام ، هذا إذا أقرّ بهما دفعة ، أو قامت البيّنة بهما كذلك ، أمّا لو شهدت البيّنة عليه بواحدة ثمّ أمسكت ثمّ شهدت أو غيرها عليه بأخرى قبل القطع ، ففي التداخل قولان : أقرّ بهما عدم تعدّد القطع كالسابق ، ولو

واحد بالسرقه الأولى و الآخيرة قبل أن يقطع بالسرقه الأولى ولو أن الشهود شهدوا عليه بالسرقه الأولى ثم أمسكوا حتى يقطع ثم شهدوا عليه بالسرقه الأخيرة قطعت رجله اليسرى .

١٣ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي إبراهيم عليه السلام قال : تقطع يد السارق و يترك إبهامه و صدر راحته و تقطع رجله و تترك له عقبه يمشي عليها .

١٤ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : أئني أمير المؤمنين عليه السلام برجال قد سرقوا فقطع أيديهم ثم قال : إن الذي بان من أجسادكم قد وصل إلى النار فإن تتوبوا تجرؤنها وإن لم تتوبوا تجرؤكم .

١٥ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن منصور بن حازم ، عن سليمان بن خالد قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : إذا سرق السارق قطعت يده و غرم ما أخذ .

١٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن عبدالله بن

أمسكت الثانية حتى قطع بالأولى ثم شهدت ففي ثبوت قطع رجله بالثانية قولان أيضاً ، وأولى بالثبوت لو قيل به ثم يؤيده رواية بكير ، و توقف ابن إدريس والمحقق في ذلك وله وجه مراعاة للاحتياط .

الحديث الثالث عشر : موثق .

الحديث الرابع عشر : موثق .

الحديث الخامس عشر : صحيح .

الحديث السادس عشر : صحيح .

وقال في الشرايع : لا يقطع اليسار مع وجود اليمين بل يقطع اليمين ولو كانت شلاء ، و كذا لو كانت اليسار شلاء ، أو كانتا شلاوين قطعت اليمين على التقديرين وقال في المسالك : ما ذكره من قطع اليمين و لو كانت شلاء مذهب الشيخ في النهاية و جماعة أخذوا بعموم الأدلة و خصوص صحيحة ابن سنان .

سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أشلّ اليد اليمنى أو أشلّ اليد الشمال سرق قال :
تقطع يده اليمنى على كل حال .

١٧ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبد الله بن هلال ، عن أبيه ، عن
أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : أخبرني عن السارق لم تقطع يده اليمنى ورجله
اليسرى ولا تقطع يده اليمنى ورجله اليمنى ؟ فقال عليه السلام : ما أحسن ما سألت إذا
قطعت يده اليمنى ورجله اليمنى سقط على جانبه الأيسر ولم يقدر على القيام فإذا قطعت
يده اليمنى ورجله اليسرى اعتدل واستوى قائماً ، قلت له : جعلت فداك وكيف يقوم
وقد قطعت رجله قال : إن القطع ليس من حيث رأيت يقطع إنما يقطع الرجل من الكعب
و يترك من قدمه ما يقوم عليه ، يصلي ويعبد الله ، قلت له : من أين تقطع اليد ؟ قال : تقطع
الآربع أصابع وتترك الإبهام ، يعتمد عليها في الصلاة و يغسل بها وجهه للصلاة ، قلت :
فهذا القطع من أول من قطع ؟ قال : قد كان عثمان بن عفان حسن ذلك لمعاوية .

وقال في المبسوط : إن قال أهل العلم بالطب أن الشلاء متى قطعت بقيت أفواه
العروق مفتحة كانت كالعدومة ، وإن قالوا : يندمل قطعت الشلاء ، و وافقه القاضي
والعلامة في المختلف ، وأما إذا كانت اليسار شلاء واليمين صحيحة فقطع اليمين هو
مقتضى الأدلة ، و قال ابن الجنيّد : إن كانت يساره شلاء لم يقطع يمينه ولا رجله ،
وكذا لو كانت يده اليسرى مقطوعة في قصاص فسرق لم يقطع يمينه ، وحسب في هذه
الأحوال وأنفق عليه من بيت المال إن كان لامال له ، لرواية المفضل بن صالح ، ومنه
يظهر عدم القطع لو كانتا شلاوين بطريق الأولى .

الحديث السابع عشر : مجهول .

وقال الوالد العلامة (ره) : الظاهر أن الفرض أنه إذا قطعنا من جانب واحد
يضرّ بالبدن بحيث يصير مزمناً غالباً ، أو المراد بالسقوط أن الإنسان سيما مثل هذا
إذا أراد القيام فهو يعتمد على العضو الصحيح ، فإذا حصل للبدن مثل هذا الضعف
وأراد القيام واعتمد على اليسرى يسقط عليها ، وهو كذلك في الغالب مع أنه عليه السلام إنما

﴿ باب ﴾

﴿ ما يجب على الطرار و المختلس من الحد ﴾

١- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أحدهما عليهما السلام قال : سمعته يقول : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا أقطع في الدغارة المعلنة وهي الخلصة ولكن أعزّره .

٢- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ وعدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل اختلس ثوباً من السوق فقالوا : قد سرق هذا الرجل ، فقال : إنني لا أقطع في الدغارة المعلنة ولكن أقطع يد من يأخذ ثم يخفي .

٣- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن عدة من أصحابنا ، عن أبان ابن عثمان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ليس على الذي يستلب

يحكم" معه على قدر عقله .

باب فيما يجب على الطرار و المختلس من الحد

الحديث الاول : موثق .

وقال في النهاية : في حديث علي عليه السلام « لا قطع في الدغرة » قيل : هي الخلصة وهي من الدّفع ، لان المختلس يدفع نفسه على الشيء يستلبه انتهى ، وقال في الروضة لا يقطع المختلس وهو الذي يأخذ المال خفية من غير الحرز ، ولا المستلب وهو الذي يأخذه جهراً ويهرب مع كونه غير محارب ، ولا المحتمل على أخذ الأموال بالرسائل الكاذبة و نحوها ، بل يغزر كل واحد منهم بما يراه الحاكم ، لأنه فعل محرّم لم ينص الشارع على حدّه .

الحديث الثاني : حسن كالصحيح .

الحديث الثالث : مرسل كالموثق .

(١) كذا في النسخ و الظاهر « لا يتكلم معه »

قطع و ليس على الذي يطرّ الدّراهم من ثوب الرّجل قطع .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : قال : من سرق خلسة اختلسها لم يقطع ولكن يضرب ضرباً شديداً .

٥ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النّوئليّ ، عن السّكونيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أئني أمير المؤمنين عليه السلام بطرّار قد طرّ دراهم من كمّ رجل ، قال : فقال : إن كان قد

وفي الصحاح : الطرّ : الشق والقطع ، ومنه الطرّار .

الحديث الرابع : موثق .

وقال في النهاية : في الحديث « ليس في النهبة ولا في الخلسة قطع » أي ما يؤخذ سلباً ومكابرة .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

وقال الشهيدان في اللّمعنة وشرحها : الجيب والكمّ الباطنان حرزلا الظاهران والمراد بالجيب الظاهر ما كان في ظاهر الثوب الأعلى ، والباطن ما كان في باطنه أو في ثوب داخل مطلقاً ، وأمّا الكمّ الظاهر فقيل : المراد به ما كان معقوداً في خارجه لسهولة قطع السارق له ، فيسقط ما في داخله و لو في وقت آخر ، وبالباطن ما كان معقوداً من داخل كمّ الثوب الأعلى أو في الثوب الذي تحته مطلقاً .

و قال الشيخ في الخلاف : المراد بالجيب الباطن ما كان فوقه قميص آخر ، وكذا الكمّ سواء شدّه في الكمّ من داخل أو من خارج .

وفي المبسوط إختار في الكمّ عكس ما ذكرناه ، فنقل عن قوم أنّه إن جعلها في جوف الكمّ وشدّها من خارج فعليه القطع ، وإن جعلها من خارج وشدّها من داخل فلا قطع ، وقال : وهو الذي يقتضيه مذهبنا والأخبار في ذلك مطلقة في اعتبار الثوب الأعلى والأسفل ، فيقطع في الثانی دون الاول وهو موافق للخلاف ، و مال إليه في المختلف : وجعله المشهور ، وهو في الكمّ حسن ، أمّا في الجيب فلا ينعصر الباطن منه فيما كان فوقه ثوب آخر بل يصدق به ، وبما كان في باطن الثوب الأعلى كما قلناه .

طرّ من قميصه الأعلى لم أقطعه و إن كان طرّ من قميصه الدّاخل قطعته .

٦ - عليّ ، عن أبيه ، عن النوفليّ ، عن السكونيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : أربعة لا قطع عليهم : المختلس والغلول و من سرق من الغنيمة و سرقة الأجير فإنّها خيانة .

٧ - وبهذا الإسناد أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أتى برجل اختلس درّة من أذن جارية قال : هذه الدّغارة المعلنّة فضربه وحبسه .

٨ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شمعون ، عن عبد الله ابن عبد الرحمن ، عن مسمع أبي سيار ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أتى بطرّاً رقد طرّاً من رجل من رده دراهم قال : إن كان طرّاً من قميصه الأعلى لم نقطعه و إن كان طرّاً من قميصه الأسفل قطعناه .

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « والغلول ومن سرق من الغنيمة » يمكن أن يكون المراد بالغلول مطلق الخيانة أو السرقة قبل الحيازة ، وبما بعده السرقة بعدها ، قال في النهاية : الغلول هو الخيانة في المغنم والسرقة من الغنيمة قبل القسمة ، وكلّ من خان في شيء خفية فقد غلّ انتهى .

ثم اعلم أنّه يمكن حمل بعض أخبار عدم القطع على ما إذا لم يكن محرّراً كما هو الغالب فيها ، وأخبار القطع على ما إذا نقلت إلى الحرز ، والله يعلم وقد تقدم القول فيه .

الحديث السابع : ضعيف على المشهور .

الحديث الثامن : ضعيف على المشهور .

وفي الصحاح : الرّدن بالضم : أصل الكم .

﴿ باب ﴾

﴿ (الأجير و الضيف) ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال في رجل استأجر أجيراً فأقعدته على متاعه فسرقه قال : هو مؤتمن ، وقال في رجل أتى رجلاً فقال : أرسلني فلان إليك لترسل إليه بكذا وكذا فأعطاه وصدقته ، فلقى صاحبه فقال له : إن رسولك أتاني فبعثت إليك معه بكذا وكذا فقال : ما أرسلته إليك و ما أتاني بشيء . وزعم الرسول أنه قد أرسله وقد دفعه إليه ، فقال : إن وجد عليه بيّنة أنه لم يرسله قطعت يده . ومعنى ذلك أن يكون الرسول قد أقر مرة أنه لم يرسله وإن لم يجد بيّنة فيمينه بالله ما أرسلته ويستوفي الآخر من الرسول المال ، قلت : أرايت إن زعم أنه إنما حمله على ذلك الحاجة ؟ فقال : يقطع لأنه سرق مال الرجل .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن موسى بن بكر ، عن علي بن سعيد قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل اكترى حماراً ثم أقبل به إلى أصحاب

باب الأجير و الضيف

الحديث الاول : حسن و نسب في المختلف القول بمضمونه إلى الصدوق ، وأجاب بأنه محمول على ما إذا اعتاد ذلك ، فإنّ للامام أن يعزّره و يؤدبه بما يراه رادعاً له ولغيره ، فجاز أن يكون للامام أن يقطعه جماً بين الأدلة ، قوله « و معنى ذلك » لعلمه من كلام الكليني أدخله بين الخبر لتصحيح شهادة النفي ، وهو غير منحصر فيما ذكره إذ يمكن أن يكون إدعى إرساله في وقت محصور يمكن للمشاهد الاطلاع على عدمه ، ولعلمه ذكره على سبيل التمثيل ، وقال الشهيد الثاني (ره) في الروضة : حمل الشيخ هذا الخبر على أن قطعه حداً للإفساد لا لأنه سارق ، مع أن الرواية صريحة في قطعه للسرقة انتهى ، وفيه كلام لا يخفى .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

الثياب ، فابتاع منهم ثوباً أو ثوبين و ترك الحمار ، فقال : يردُّ الحمار على صاحبه ويتبع الذي ذهب بالثوبين و ليس عليه قطع إنما هي خيانة .

٣- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يستأجر أجيراً فيسرق من بيته هل تقطع يده ؟ قال : هذا مؤتمن ليس بسارق هذا خائن .

٤- عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ و علي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الضيف إذا سرق لم يقطع وإن أضاف الضيف ضيفاً فسرق قطع ضيف الضيف .

٥- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سألته ، عن رجل استأجر أجيراً فأخذ الأجير متاعه فسرقه فقال : هو مؤتمن ، ثم قال : الأجير

الحديث الثالث : صحيح .

وقال في الشرايع : يقطع الاجير إذا أحرز المال من دونه وفي رواية لا يقطع وهي محمولة على حال الاستيمان .

و قال في المسالك : كون الاجير كغيره من السارقين هو المشهور بين الاصحاب و قال الشيخ في النهاية لا قطع عليه إستناداً إلى رواية سليمان و حسنة الحلبي ، والمصنف و غيره من الاصحاب حملوا الروايات على ما لو كان المستأجر قد استأمنه على المال ولم يحرز عنه ، وفي الروايات إيماء إليه بل في رواية الحلبي تصريح به .

الحديث الرابع : حسن كالصحيح .

أقول : في الضيف قولان : أحدهما عدم القطع مطلقاً كما هو ظاهر الرواية ، و ذهب إليه الشيخ في النهاية و ابن الجنيد والصدوق و ابن ادريس محتجاً عليه بالاجماع ، والقول الآخر القطع إذا أحرز من دونه ، و عليه المتأخرون لعموم الآية ^(١) وحملت الروايات على ما لو لم يحرز المال عنه ، قال في المسالك : وينبه عليه الحكم بقطع ضيف الضيف لأن المالك لم يأتمنه .

الحديث الخامس : موثق .

و الضيف أُمْنَاء ، ليس يقع عليهم حدّ السرقة .

٦- عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قوم اصطحبوا في سفر رفقاء فسرق بعضهم متاع بعض فقال : هذا خائن لا يقطع ولكن يتبع بسرقة و خيانتة ، قيل له : فإن سرق من منزل أبيه فقال : لا يقطع لأن ابن الرجل لا يحجب عن الدخول إلى منزل أبيه هذا خائن ، و كذلك إن سرق من منزل أخيه و أخته إذا كان يدخل عليهم لا يحجبانه عن الدخول ..

﴿ باب ﴾

﴿ حدّ النِّبَاش ﴾

١ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : حدّ النِّبَاش حدّ السَّارِق .

٢ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن آدم بن إسحاق ، عن عبد الله بن محمد الجعفي

الحديث السادس : حسن .

و الحكم بعدم القطع لعدم الاحراز عنهم لالخصوص القرابة ، فلو أحرز عنهم فسرّقوا وجب القطع إلّا في الوالد إذا أخذ من مال ولده إجماعاً على قول أبي الصلاح والله يعلم .

باب حدّ النِّبَاش

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

الحديث الثاني : ضعيف .

وقال في المسالك : للإصحاب في حكم سارق الكفن من القبر أقوال : أحدها ؛ أنّه بقطع مطلقاً بناءً على أنّ القبر حرز للكفن ، والكفن لا يعتبر بلوغه نصاباً لإطلاق الأخبار .

قال : كنت عند أبي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب هشام بن عبد الملك في رجل نبش امرأة فسلبها ثيابها ثم نكحها فإن الناس قد اختلفوا علينا ههنا فطائفة قالوا : اقتلوه ، وطائفة قالوا : أحرقوه ؟ فكتب إليه أبو جعفر عليه السلام : أن حرمة الميت كحرمة الحي ، حدّه أن تقطع يده لنبشه و سلبه الثياب ويقام عليه الحد في الزنى إن أحسن رجم وإن لم يكن أحسن جلد مائة .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن غير واحد من أصحابنا قال : أنمي أمير المؤمنين عليه السلام برجل نبش فأخذ أمير المؤمنين عليه السلام بشعره ف ضرب به الأرض

وثائبها: إشتراط بلوغ قيمته النصاب لعوم أخبار الإشتراط ، ويؤيده قول علي عليه السلام « كما يقطع سارق الأحياء » ، وقوله عليه السلام « كما تقطع لأحيائنا » و ظاهر التشبيه المساواة في الشرايط .

وثالثها: أنه يشترط بلوغ النصاب في المرة الأولى خاصة .
ورابعها: أنه يقطع مع اخراجه الكفن مطلقا أو اعتياده النبش وإن لم يأخذ الكفن ، وهو قول الشيخ في الاستبصار ، قال المحقق في النكت : وهو جيد إلا أن الأحوط اعتبار النصاب في كلّ مرّة .

وخامسها: عدم قطعه مطلقا إلا مع النبش مراراً ، وهو قول الصدوق ، ومقتضى كلامه عدم الفرق بين بلوغه النصاب وعدمه ، وفي كثير من الاخبار دلالة عليه ، وقال في الشرايع : وطىء الميتة من بنات آدم كوطىء الحية في تعلق الائم والحدّ و اعتبار الاحسان وعدمه ههنا الخيانة أفحش فتغلظ العقوبة بزيادة عن الحد بما يراه الامام ، فلو كانت زوجته اقتصر في التأديب على التعزير ، وسقط الحد بالشبهة .
الحديث الثالث : حسن .

و قال في النهاية : الوطىء في الأصل: الدوس بالقدم ، وقال الشيخ (ره) في التهذيب^{١٦٦} : الرواية محمولة على أنه إذا تكرّر منهم الفعل ثلاث مرّات وأقيم عليهم الحدّ ، فإنّه يجب عليه القتل كما يجب على السارق ، والإمام مخير في كيفية القتل

ثم أمر الناس أن يطؤوه بأرجلهم فوطؤوه حتى مات .

٤ - حبيب بن الحسن ، عن محمد بن الوليد ، عن عمرو بن ثابت ، عن أبي الجارود ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : يقطع سارق الموتى كما يقطع سارق الأحياء .

٥ - عنه عن محمد بن عبد الحميد العطار ، عن سيّار ، عن زيد الشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أخذ نبشّاش في زمن معاوية فقال لأصحابه : ما ترون ؟ فقالوا : تعاقبه و تخلى سبيله ، فقال رجل من القوم : ما هكذا فعل عليّ بن أبي طالب عليه السلام قال : وما فعل ؟ قال : فقال : يقطع النبشّاش و قال : هو سارق و هناك للموتى .

٦ - محمد بن جعفر الكوفي ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن سيف بن عميرة ، عن منصور ابن حازم قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : يقطع النبشّاش والطرّار ، ولا يقطع المختلس .

﴿ باب ﴾

﴿ حد من سرق حرّاً فباعه ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن حنان ، عن معاوية بن طريف ، عن سفیان الثوري قال : سألت جعفر بن محمد عليه السلام عن رجل سرق حرّاً فباعها قال : فقال : فيها

كيف شاء بحسب ما يراه أردع في الحال .

الحديث الرابع : ضعيف .

الحديث الخامس : مجهول .

الحديث السادس : صحيح على الظاهر .

باب حد من سرق حرّاً فباعه

الحديث الاول : مجهول .

وقال في المسالك : ثبوت القطع بسرقة المملوك الصغير واضح ، و يشترط فيه شروطه التي من بطلته كونه محرراً ، و كون قيمته بقدر النصاب ، و لو كان كبيراً مخيراً فلا قطع بسرّقه ، و أمّا الحرّ فاختلاف في حكم سرّقه ، فقيل : لا يقطع ، لأنّه

أربعة حدود : أما أولها فسارق تقطع يده ، والثانية إن كان وطئها جلد الحدّ وعلى الذي اشترى إن كان و طئها وقد علم إن كان محصناً رجم وإن كان غير محصن جلد الحدّ وإن كان لم يعلم فلا شيء عليه وعليها هي إن كان استكرهها فلا شيء عليها وإن كانت أطاعته جلدت الحدّ .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام أُمّي برجل قد باع حرّاً فقطع يده .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن حفص ، عن عبد الله بن طلحة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع الرجل و هما حرّاً أن يبيع هذا هذا و هذا هذا و يفرّان من بلد إلى بلد فيبيعان أنفسهما و يفرّان بأموال الناس ؟ فقال : تقطع يديهما لأنّهما سارقان أنفسهما و أموال الناس .

﴿ باب ﴾

﴿ نفي السارق ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن علي بن الحسن ابن رباط ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أُقيم على السارق الحدّ نفي إلى بلدة أخرى .

ليس بمال ، وذهب الشيخ وجماعة إلى أنّه يقطع لامن حيث سرقته المال ، بل من جهة كونه مفسداً في الأرض ، يؤيّده رواية السكوني ورواية عبد الله بن طلحة و ظاهر الروايتين بل صريح الثانية عدم اشتراط صغر الحرّ المبيع ، وكذلك أطلقه الشيخ في النهاية وجماعة ، وقوّده في المبسوط بالصغير وبعه الأكثر .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

الحديث الثالث : مجهول .

باب نفي السارق

الحديث الاول : صحيح .

﴿ باب ﴾

﴿ (ما لا يقطع فيه السارق) ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا قطع في ريش يعني الطير كله .

٢ - و بهذا الإسناد قال : قال النبي ﷺ : لا قطع على من سرق الحجارة يعني الرّخام وأشباه ذلك .

٣ - و بهذا الإسناد قال : قضى النبي ﷺ فيمن سرق الثمار في كمّه فما أكل منه فلا شيء عليه وما حمل فيعزّر و يغرم قيمته مرتين .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن يحيى الخزّاز ، عن غياث ابن إبراهيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ عليّاً صلوات الله عليه أئتمى بالكوفة برجل سرق حماماً فلم يقطعه و قال : لا قطع في الطير .

ولم أر أحداً تعرّض للنفي في السارق ، وظاهر المصنف أنّه قال به .

باب ما لا يقطع فيه السارق

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

وحمل^(١) إذا لم يسرق من الحرز كما هو الغالب فيه أو على عدم بلوغ النصاب .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

وفي الصحاح: الرخام: حجر أبيض رخو، وقال في الشرايع: وفي الطير وحجارة الرخام رواية بسقوط الحد ضعيفة .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

و لم يعمل بظاهره أحد من الأصحاب فيما رأينا، قال: الوالد العلامة (ره) يمكن أن يكون المرّتان لما أكل ولما حمل، لأنّ جواز الأكل مشروط بعدم الحمل .

الحديث الرابع : موثق .

(١) كذا في النسخ والصواب « وحمل على ما اذا » .

٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : كل مدخل يدخل فيه بغير إذن صاحبه فسرقة منه السارق فلا قطع عليه يعني الحمامات و الخانات و الأرحية .

٦ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شمعون ، عن عبد الله ابن عبد الرحمن الأصم ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام أُمّي برجل سرق من بيت المال فقال : لا يقطع فإن له فيه نصيباً .

٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا قطع في ثمر ولا كثر - و الكثر شحم النخل - .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

و قال في الشرايع : فيما ليس بمحرز لا يقطع سارقه كالمأخوذ من الأرحية و الحمامات ، و المواضع المأذون في غشيانها كالمساجد ، و قيل : إذا كان المالك مراعياً له كان محرزاً كما قطع النبي صلى الله عليه وآله سارق مئزر صفوان في المسجد وفيه تردد .

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

ولعلّ حكم بيت المال حكم الغنيمة كما عرفت .

الحديث السابع : ضعيف على المشهور .

و قال في النهاية : فيه لا قطع في ثمر ولا كثر ، الكثر بفتح الحين ، بجاز النخل وهو الشحم الذي في وسط النخلة ، و قال في الشرايع : لا قطع في ثمرة على شجرها ، و يقطع بعد إحرازها .

و قال في المسالك : هذا هو المشهور ، ووردت في الأخبار الكثيرة ، و ظاهرها عدم الفرق مع كون الثمرة على الشجرة بين المحرز بقلق ونحوه ، و غيرها وهي على إطلاقتها مخالفة للأصول المقررة في الباب ، و مع كثرة الروايات وهي مشتركة في ضعف السند ، و من ثم ذهب العلامة و ولده إلى التفصيل في الشجر كالثمرة بالقطع مع إحرازهما ، و عدمه ، وهو الأجود .

﴿ باب ﴾

﴿ (انه لا يقطع السارق في المجاعة) ﴾

١ - محمد بن يحيى ؛ وغيره ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن زياد القندي ، عمن ذكره ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يقطع السارق في سنة المحل في كل شيء يؤكل مثل الخبز واللحم وأشباه ذلك .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال : لا يقطع السارق في عام سنة - يعني في عام مجاعة - .

٣ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن علي بن الحكم ، عن عاصم بن حميد ، عمن أخبره ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يقطع السارق في أيام المجاعة .

باب أنه لا يقطع السارق في المجاعة

الحديث الاول : مرسل ، وهذا هو المشهور بين الأصحاب .

قال في المسالك : المراد بالمأكل الصالح للأكل فعلاً أو قوة كالخبز واللحم ، والحبوب ، ومقتضى إطلاقه كغيره عدم الفرق بين المضطر وغيره فلا يقطع السارق في ذلك العام مطلقاً عملاً بإطلاق النصوص ، والعمل بمضمونها مشهور لا راد له .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

الحديث الثالث : مرسل .

﴿ باب ﴾

﴿ (حد الصبيان في السرقة) ﴾

- ١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصبي يسرق قال : يعفى عنه مرة و مرتين و يعزّر في الثالثة ، فإن عاد قطعت أطراف أصابعه ، فإن عاد قطع أسفل من ذلك .
- ٢ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : سألته عن الصبي يسرق قال : إذا سرق مرة و هو صغير عفي عنه ، فإن عاد عفي عنه ، فإن عاد قطع بنيه ، فإن عاد قطع أسفل من ذلك .
- ٣ - عنه ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي إبراهيم عليه السلام : الصبيان إذا أتى بهم علي عليه السلام قطع أنا ملهم ، من أين قطع ؟ فقال : من المفصل مفصل الأنامل .
- ٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن

باب حد الصبيان في السرقة

الحديث الاول : صحيح .

وقال في الشرايع : لو سرق الطفل لم يحدّ ويؤدّب ولو تكررت سرقة ، وفي النهاية : يعفى عنه أولاً فإن عاد أدّب فإن عاد حكّت أنامله حتّى تدمى ، فإن عاد قطعت أنامله ، فإن عاد قطع كما يقطع الرجل ، وبهذا روايات .

و قال في المسالك : ما اختاره هو المشهور بين المتأخّرين ، والذي نقله عن النهاية وافقه عليه القاضي والعلامة في المختلف ، لكثرة الأخبار الواردة به ، وهي مع وضوح سندها وكثرة مختلف الدلالة ، و ينبغي حملها على كون الواقع تأديباً منوطاً بنظر الإمام لاحقاً .

الحديث الثاني : صحيح .

الحديث الثالث : موثق .

الحديث الرابع : حسن .

الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا سرق الصبيّ عفي عنه فإن عاد عزّر ، فإن عاد قطع أطراف الأصابع ، فإن عاد قطع أسفل من ذلك ؛ وقال : أنّي عليّ عليه السلام بغلام يشكّ في احتلامه فقطع أطراف الأصابع .

٥ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفليّ ، عن البسكونيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أنّي عليّ عليه السلام بجارية لم تحض قد سرقت فضربها أسواطاً ولم يقطعها .

٦ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الصبيّ يسرق قال : يعفى عنه مرّة ، فإن عاد قطعت أنامله أو حكت حتى تدمى ، فإن عاد قطعت أصابعه ، فإن عاد قطع أسفل من ذلك .

٧ - حميد بن زياد ، عن ابن سماعة ، عن غير واحد من أصحابه ، عن أبان بن عثمان ، عن زرارة قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : أنّي عليّ عليه السلام بغلام قد سرق فطرف أصابعه ثمّ قال : أمالئن عدت لأقطعنها ثمّ قال : أما إنّه ما عمله إلّا رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا .

٨ - أبان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا سرق

ويمكن حمل قطع أطراف الأصابع في مثله على قطع لحمها كما ورد في غيرها من الأخبار ، ويمكن الحمل على التخيير أيضاً كما يؤمّي إليه خبر ابن سنان ، ويحتمل الحمل على اختلاف السنّ ، والأظهر أنّه منوط بنظر الامام عليه السلام .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

الحديث السادس : صحيح .

الحديث السابع : مرسل كالموثق .

قوله عليه السلام : « فطرف أصابعه » أي قطع أطرافها أو خضبته بالدم ، كناية عن حكها ، قال الفيروز آبادي : طرفت المرأة بنائها خضبته .

الحديث الثامن : مرسل كالموثق .

الصبي^١ ولم يحتلم قطعت أطراف أصابعه، قال : وقال [علي^{عليه السلام}] : لم يصنعه إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا .

٩ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن بعض أصحابه ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر ^{عليه السلام} عن الصبي يسرق ، فقال : إن كان له تسع سنين قطعت يده ولا يضيع حد من حدود الله عز وجل .

١٠ - الحسين بن محمد ، عن معلّى بن محمد ، عن الوشاء ، عن أبان ، عن زرارة قال : سمعت أبا جعفر ^{عليه السلام} يقول : أئني علي^{عليه السلام} بغلام قد سرق فطرق أصابعه ، ثم قال : أمانتني عدت لأقطعنها ، قال : ثم قال : أمانته ما عمله إلا رسول الله ^{صلى الله عليه وآله} وأنا .

١١ - حميد بن زياد ، عن عبيد الله بن أحمد النهمكي ، عن ابن أبي عمير ، عن عدة من أصحابنا ، عن محمد بن خالد بن عبد الله القسري قال : كنت على المدينة فأُتيت بغلام قد سرق فسألت أبا عبد الله ^{عليه السلام} عنه فقال : سله حيث سرق كان يعلم أن عليه في السرقة عقوبة فإن قال : نعم ، قيل له : أي شيء تلك العقوبة فإن لم يعلم أن عليه في السرقة قطعاً فخل عنه قال : فأخذت الغلام فسألته وقلت له : أكنت تعلم أن في السرقة عقوبة ؟ قال : نعم ، قلت : أي شيء هو ؟ قال : الضرب فخلّيت عنه .

قوله ^{عليه السلام} : «وقال» أي أمير المؤمنين ^{عليه السلام} بقرينة السابق واللاحق ، والظاهر أنه سقط من الخبر شيء .

الحديث التاسع : مرسل .

وحملها الشيخ في الاستبصار^(١) أولاً على ما إذا تكرّر منهم الفعل ، وثانياً على ما يعلم وجوب القطع عليه من الصبيان في السرقة وإن لم يكن قد احتلم ، قال : فأنه إذا كان كذلك جاز للإمام أن يقطعه .

الحديث العاشر : ضعيف على المشهور .

الحديث الحادي عشر : مجهول .

﴿ باب ﴾

﴿ ما يجب على الممالك و المكاتبين من الحد ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا قذف العبد الحرّ جلد ثمانين وقال : هذا من حقوق الناس .
 ٢ - عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سأله عن المملوك يقتري على الحرّ قال : يجلد ثمانين قلت : فإنّه زنى قال : يجلد خمسين .
 ٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سأله عن عبداً فترى على حرّ قال : يجلد ثمانين .

٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن الحارث بن الأحمول عن بريد ، عن أبي جعفر عليه السلام في الأمة تزني قال : تجلد نصف حدّ الحرّ ، كان لها زوج أو لم يكن .

٥ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن

باب ما يجب على الممالك و المكاتبين من الحدّ

الحديث الاول : حسن .

وهذا هو المشهور بين الاصحاب ، وقال الشيخ في المبسوط والصدوق يجلّد أربعين للرّقبة ، واستند إلى أخبار حملها على التقيّة أظهر .

الحديث الثاني : موثق .

الحديث الثالث : مجهول .

الحديث الرابع : مجهول .

و عليه الأصحاب قال في الشرايع : المملوك يجلّد خمسين محضناً كان أو غير محضن ، ذكرراً كان أو أنثى ، ولا جزّ على أحدهما ولا تغريب .

الحديث الخامس : حسن كالصحيح .

عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال :
قضى أمير المؤمنين عليه السلام في عبد سرق و اختان من مال مولاة قال : ليس عليه قطع .

٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن
محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : سألته عن قول الله تعالى : « فاذا أحصن » قال :
إحصائهم أن يدخل بهم ؟ قلت : إن لم يدخل بهم أما عليهم حد ؟ قال : بلى .

٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أصبغ بن الأصبغ ، عن محمد بن سليمان ، عن
مروان بن مسلم ، عن عبيد بن زرارة أو عن يزيد العجلي - الشك من محمد - قال : قلت لأبي
عبدالله عليه السلام : أمة زنت قال : تجلد خمسين ، قلت : فإن عادت ؟ قال : تجلد خمسين
قلت : فيجب عليها الرجم في شيء من الحالات ؟ قال : إذا زنت ثمان مررات يجب عليها الرجم
قلت : كيف صار في ثمان مررات ؟ قال : لأن الحر إذا زنى أربع مررات وأقيم عليه الحد
قتل فاذا زنت الأمة ثمان مررات رجمت في التاسعة ، قلت : وما العلة في ذلك ؟ فقال : إن الله
رحمها أن يجمع عليها ربى الرقى وحد الحر ثم قال : وعلى إمام المسلمين أن يدفع ثمنه

وقال في الشرايع^(١) : لا يقطع عبد الانسان بسرقة ماله ، ولا عبد الغنيمة بالسرقه
منها ، لأن فيه زيادة إضرار ، نعم يؤدب بما يحسم المرأة .

وقال في المسالك : في طريق الروايات ضعف ، ولكن لا راد لها .

الحديث السادس : صحيح .

الحديث السابع : مجهول .

و اختلف الأصحاب في أن المملوك هل يقتل في التاسعة أو الثامنة ، فذهب
المفيد والمرضى وابنا بابويه وابن إدريس وجماعة أنه يقتل في الثامنة ، وذهب الشيخ
في النهاية وجماعة والقاضى واختاره العلامة أنه يقتل في التاسعة وجمع الراوندى بين
الروايتين بحمل الثامنة على ما إذا أقامت البينة ، والتاسعة على الإقرار .

قوله عليه السلام : « أن يدفع ثمنه » قال في المسالك : اختاره بعض الأصحاب ونفى عنه

إلى مولاة من سهم الرقاب .

٨ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن بكير ، عن غنبة بن مصعب العابد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : كانت لي جارية فزنت أحدها ؟ قال : نعم ولكن ليكون ذلك في سرّ لحال السلطان .

٩ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام في مملوك قذف محصنة حرّة قال : يجلد ثمانين لآثمه إنّما يجلد لحقّها .

١٠ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نصر ، عن حميد بن ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا زنى العبد ضرب خمسين فإن عاد ضرب خمسين فإن عاد ضرب خمسين إلى ثمانين مرّات فإن زنى ثمانين مرّات قتل وأدى الإمام قيمته إلى مولاة من بيت المال .

١١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مملوك طلق امرأته تطليقتين ثمّ جامعها بعد فأمر رجلاً يضربهما ويفرق ما بينهما يجلد كلّ واحد منهما خمسين جلدة .

الشهيد في الشرح البعد .

الحديث الثامن : ضعيف ، ووصف ابن مصعب بالعابد غريب ، وإنّما المشتهر

لهذا الوصف هو ابن بجاد .

وقال في القواعد : للسيد إقامة الحدّ على عبده وأتمته من دون إذن الامام عليه السلام وللإمام أيضاً الاستيفاء ، وهو أولى وللسيد أيضاً التعزير .

الحديث التاسع : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « لى لحقّها » أي إنّما العبرة في الحرّية والزّية بحال المقذوف ،

لا القاذف فتأمل .

الحديث العاشر : مجهول .

الحديث الحادي عشر : حسن . ومحمولة على ما إذا كانت المرأة أيضاً مملوكة .

١٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام في المكاتب يزني قال : يجلد في الحد بقدر ما أعتق منه .

١٣ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : يجلد المكاتب إذا زنى على قدر ما أعتق منه فإن قذف المحصنة فعليه أن يجلد ثمانين حراً كان أو مملوكاً .

١٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : يجلد المكاتب على قدر ما أعتق منه ، وذكر أنه يجلد ببعض السوط ولا يجلد به كله .

١٥ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن يوسف بن عقيل ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتبته زنت قال : ينظر ما أخذ من مكاتبته فيكون فيها حد الحرية ومالم يقض فيكون فيه حد الأمة ، وقال : في مكاتبته زنت وقد أعتق منها ثلاثة أرباع وبقي ربع فجلدت ثلاثة أرباع الحد حساب الحر على مائة فذلك خمسة وسبعون سوطاً وجلد ربعها حساب خمسين من الأمة اثني عشر سوطاً ونصفاً فذلك سبعة وثمانون جلدة ونصفاً وأبى أن يرجعها وأن ينفقها قبل أن يبين عتقها .

١٦ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، وعن أبيه ، عن ابن أبي نجران جميعاً ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام مثله : إلا أن يونس قال :

الحديث الثاني عشر : حسن .

الحديث الثالث عشر : موثق .

الحديث الرابع عشر : حسن .

الحديث الخامس عشر : صحيح .

و قال في اللّمة : من تحرّر بعضه فإنّه يحدّ من حدّ الأحرار بقدر ما فيه من الحرية ، ومن حدّ العبيد بقدر العبوديّة .

الحديث السادس عشر : صحيح .

يؤخذ السوط من نصفه فيضرب به وكذلك الأقل والأكثر .

١٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن حماد ، عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن المكاتب افتري على رجل مسلم قال : يضرب حد الحر ثمانين إن أدى من مكاتبته شيئاً أولم يؤد قيل له : فإن زنى وهو مكاتب ولم يؤد شيئاً من مكاتبته قال : هو حق الله يطرح عنه من الحد خمسين جلدة ويضرب خمسين .

١٨ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن ضريس الكناسي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : العبد إذا أقر على نفسه عند الإمام مرة أنه سرق قطعه والأمة إذا أقرت على نفسها عند الإمام بالسرقة قطعها .

١٩ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن سيف بن عميرة ، عن أبي بكر الحضرمي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عبد مملوك قذف حرّاً قال : يجلد ثمانين هذا من حقوق الناس فأما ما كان من حقوق الله عز وجل فإنه يضرب نصف الحد قلت : الذي من حقوق الله عز وجل ما هو ؟ قال : إذا زنى أو شرب خمرأ فهذا من الحقوق

الحديث السابع عشر : حسن .

الحديث الثامن عشر : صحيح .

و روى الشيخ في التهذيب في الصحيح ^(١) عن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أقر العبد على نفسه بالسرقة لم يقطع ، وإذا شهد عليه شاهدان قطع « ثم روى هذا الخبر وقال : الوجه فيه أن نحمله على أنه إذا انضاف إلى الإقرار البيّنة ، فأما بمجرد الإقرار فلا قطع عليه حسب ما تضمنه الخبر الأول .

و قال الشهيد الثاني (ره) في شرح الشرايع : يمكن حمله على ما إذا صادقه المولى عليها ، فإنه يقطع حينئذ ، لانتفاء المانع عن نفوذ إقراره ، كما في كل إقرار على الغير إذا صادقه ذلك الغير .

الحديث التاسع عشر : حسن .

التي يضرب فيها نصف الحد .

٢٠ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : عبدي إذا سرقني لم أقطعهُ وعبدي إذا سرق غيري قطعته و عبد الإمارة إذا سرق لم أقطعهُ لأنّه فيء .

٢١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صالح بن سعيد ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سئل عن رجل كانت له أمة فكتبها فقالت : ما أدت من مكاتبتي فأنا به حرة على حساب ذلك ، فقال لها : نعم فأدت بعض مكاتبتي وجامعها مولاها بعد ذلك ، فقال : إن كان استكرها على ذلك ضرب من الحد بقدر ما أدت من مكاتبتي ودرى عنه من الحد بقدر ما بقي من مكاتبتي ، وإن كانت تابعته كانت شريكته في الحد ضربت مثل ما يضرب .

٢٢ - علي ، عن أبيه . عن صالح بن سعيد ، عن يونس ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المملوك إذا سرق من واليه لم يقطع فإن سرق من غير مواليه قطع .

الحديث العشرون : ضعيف على المشهور .

الحديث الحادي والعشرون : مجهول .

وكان المراد بالحسين بن خالد هو ابن أبي العلاء الخفاف .

وقال في المختلف : قال الصدوق في المقتنع : إذا وقع الرجل على مكاتبته فإن كانت أدت الربع جلد ، وإن كان محصناً رجم ، وإن لم تكن أدت مطلقة ، جلد المولى بقدر ما تحرّر منها ، لأن شبهة الملك متمكنة ، ولرواية الحسين بن خالد ، واحتج الصدوق بصحيفة الحلبي ^(١) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل وقع على مكاتبته؟ قال : إن كانت أدت الربع جلد ، وإن كان محصناً رجم ، وإن لم تكن أدت شيئاً فلا شيء عليه ، والجواب القول بالموجب ، فإنه لم يذكر في الرواية كمية الجلد ، وأما الرجم فيحمل على ما إذا أدت جميع مال الكتابة .

الحديث الثاني والعشرون : مجهول .

(١) من لا يحضره الفقيه ج ٤ ص ١٨ ح ١٧ .

٢٣ - عليٌّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في العبيد والإماء إذا زنى أحدهم أن يجلد خمسين جلدة إن كان مسلماً أو كافراً أو نصرانياً ولا يرحم ولا ينفي .

﴿ باب ﴾

﴿ ما يجب على أهل الذمة من الحدود ﴾

١ - عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلد الحرَّ والعبد واليهوديَّ والنصرانيَّ في الخمر و مسكر النبيذ ثمانين فقيل : ما بال اليهوديَّ والنصرانيَّ ؟ قال : إذا أظهروا ذلك في مصر من الأمصار لأنهم ليس لهم أن يظهروه .

٢ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن جعفر بن رزق الله - أو رجل عن جعفر بن رزق الله - قال : قدم إلى المتوكل رجل نصرانيَّ فجر بامرأة مسلمة فأراد أن يقيم عليه الحد فأسلم فقال : يحيى بن أكنم قد هدم إيمانه شرَّكه وفعله وقال بعضهم : يضرب ثلاثة حدود وقال بعضهم : يفعل به كذا وكذا فأمر المتوكل بالكتاب إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام وسؤاله عن ذلك فلمَّا قرأ الكتاب كتب : يضرب حتى يموت فأنكر يحيى بن أكنم وأنكر فقهاء العسكر ذلك وقالوا : يا أمير المؤمنين سل عن هذا فإنه شيء ولم ينطق به كتاب ولم تجيء به سنة فكتب إليه أن فقهاء المسلمين قد أنكروا هذا وقالوا : لم يجيء به سنة ولم

الحديث الثالث والعشرون : حسن .

باب ما يجب على أهل الذمة من الحدود

الحديث الاول : موثق .

و لاختلاف في أن حدَّ شرب المسكر في الحرِّ ثمانون ، والمشهور في العبد أيضاً ذلك ، وذهب الصدوق إلى أن حدَّه أربعون .

الحديث الثاني : مجهول .

ينطق به كتاب فيبين لنا لم أوجبت عليه الضرب حتى يموت ؟ فكتب بسم الله الرحمن الرحيم
« فلمّا أحسّوا بأننا قالوا آمنا بالله وحده و كفرنا بما كنّا به مشركين فلم يك ينفعهم
إيمانهم لمّا رأوا بأننا سنّـه الله الّتي قدخلت في عباده و خسر هنالك الكافرون » قال :
فأمر به المتوكّل فضرب حتّى مات .

٣ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن حنان بن سدير ، عن أبي عبد الله عليه السلام
قال : سألته عن يهوديٍّ فجر بمسلمة قال : يقتل .

٤ - عليّ بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير
قال : قال : حدّ اليهوديِّ والنصرانيِّ والمملوك في الخمر والفربة سواء وإنّما صولح أهل
الذمّة على أن يشربوها في بيوتهم .

٥ - يونس ، عن سماعة قال : سألته ، عن اليهوديِّ والنصرانيِّ يقذف صاحبه ملّة
على ملّة والمجوسيِّ يقذف المسلم قال : يجلد الحدّ .

٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عباد بن صهيب قال : سئل
أبو عبد الله عليه السلام عن نصرانيٍّ قذف مسلماً فقال له : يا زان ، فقال : يجلد ثمانين جلدة لحقّ
المسلم وثمانين سوطاً إلّا سوطاً لحرمة الإسلام ويحلق رأسه ويطاف به في أهل دينه لكي
ينكل غيره .

ولا خلاف في ثبوت القتل بزنا الذمّي بالمسلمة .

الحديث الثالث : موثق .

الحديث الرابع : صحيح .

الحديث الخامس : موثق .

الحديث السادس : موثق ولم أرسو الحد في كلامهم

الحديث السابع : (١) .

قوله عليه السلام : « حتى يصيروا » أي إلّا أن يجيئوا مع السكر بين المسلمين ، فهو
أيضاً اظهر فيحدون عليه .

(١) لا تعرض في النسخ لسند هذا الحديث ولعله سقط من النسخ .

٧ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الوشاء ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام أن يجلد اليهودي والنصراني في الخمر والنبيذ المسكر ثمانين جلدة إذا أظهروا شربه في مصر من أمصار المسلمين وكذلك المجوسي ولم يعرض لهم إذا شربوها في منازلهم وكنائسهم حتى يصيروا بين المسلمين .

﴿ باب ﴾

﴿ كراهية قذف من ليس على الاسلام ﴾

١ - عليُّ بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه نهى عن قذف من ليس على الإسلام إلا أن يطلع على ذلك منهم ، وقال : أيسر ما يكون أن يكون قد كذب .

٢ - عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه نهى عن قذف من كان على غير الإسلام إلا أن يكون قد اطلعت على ذلك منه .

٣ - عليُّ بن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فساأني رجلٌ ما فعل غريمك ؟ قلت : ذاك ابن الفاعلة فنظر إليّ أبو عبدالله عليه السلام نظراً شديداً ، قال : فقلت : جعلت فداك إنه مجوسي أمّه أخته فقال : أو ليس ذلك في دينهم نكاحاً .

باب كراهية قذف من ليس على الاسلام

الحديث الاول : صحيح .

الحديث الثاني : حسن .

الحديث الثالث : مجهول .

﴿ باب ﴾

﴿ ما يجب فيه التعزير في جميع الحدود ﴾

١ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق ابن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التعزير كم هو ؟ قال : بضعة عشر سوطاً ما بين العشرة إلى العشرين .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين افتريا كل واحد منهما على صاحبه فقال : يدركهما الحد و يعزّران .

٣ - عنه ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سب رجلاً بغير قذف يعرض به هل يجلد ؟ قال : عليه تعزير .

٤ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن جعفر بن سماعة ، عن أبان بن عثمان ، عن إسماعيل بن الفضل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الافتراء على أهل الذمة وأهل الكتاب هل يجلد المسلم الحد في الافتراء عليهم ؟ قال : لا ؛ ولكن يعزّر .

باب ما يجب فيه التعزير في جميع الحدود

الحديث الاول : موثق .

و يدلّ على أن أقلّ التعزير عشرة و أكثره عشرون ، و هو خلاف ما ذكره الأصحاب من أن حدّه لا يبلغ حدّ الحرّ إن كان المعزّر حرّاً وحدّ المملوك إن كان مملوكاً ، و ينافيه بعض ما مرّ من الأخبار ، و يمكن تخصيصه ببعض أفراد التعزير ، أو حمله على التأديب كتأديب العبد والصبي .

الحديث الثاني : صحيح . وبه أفتى الأصحاب .

الحديث الثالث : صحيح .

الحديث الرابع : موثق وعليه فتوى الأصحاب .

٥ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن حماد بن عثمان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : كم التعزير ؟ فقال : دون الحد قال : قلت : دون ثمانين ؟ قال : فقال : لا ؛ ولكن دون الأربعين فإنه حد المملوك ، قال : قلت : وكم ذلك ؟ قال : قال : على قدر ما يرى الوالي من ذنب الرجل وقوة بدنه .

٦ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن القاسم بن سليمان ، عن جراح المدائني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا قال الرجل للرجل : أنت خبيث وأنت خنزير فليس فيه حد ولكن فيه موعظة و بعض العقوبة .

٧ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن زرعة ، عن سماعة قال : سألته عن شهود الزور قال : فقال : يجلدون حداً ليس له وقت وذلك إلى الإمام و يطاف بهم حتى يعرفهم الناس ، وأما قول الله عز وجل : «ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً» . «إلا الذين تابوا» قال : قلت : كيف تعرف توبته ؟ قال : يكذب نفسه على رؤوس الناس حتى يضرب ويستغفر ربه وإذا فعل ذلك فقد ظهرت توبته .

٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صالح بن سعيد ، عن بعض أصحابه ، عن منصور ابن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل تزوج ذميمة على مسلمة ولم يستأمرها قال : ويفرق بينهما ، قال : فقلت : فعليه أدب ؟ قال : نعم ، اثني عشر سوطاً ونصف

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

ولعله على المشهور محمول على تعزير المملوك ، وظاهره العموم .

الحديث السادس : مجهول .

الحديث السابع : موثق .

الحديث الثامن : مرسل مجهول .

وروي الشيخ الخبر بهذا الاسناد بعينه ، وذكر فيه «سألته عن رجل تزوج أمة على مسلمة» والأصحاب تبعوه في ذلك وقالوا بضمونه ، والظاهر أنه أخذه من الكافي ، وفيما رأينا من نسخته ذميمة مكان أمة ، ولعله أظهر في مقابلة المسلمة ، وقال الشهيدان في اللعة وشرحها : من تزوج بأمة على حرّة مسلمة ووطأها قبل الإذن

ثمن حد الزاني وهو صاغر ، قلت : فإن رضيت المرأة الحرّة المسلمة بفعله بعدما كان فعل ؟ قال : لا يضرب ولا يفرق بينهما بيقين على النكاح الأوّل .

٩ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة ، عن أبي جميلة ، عن إسحاق بن عمار ، وسماعة ، عن أبي بصير قال : قلت : آكل الربا بعد البيّنة ؟ قال : يؤدّب فإن عاد أدّب فإن عاد قتل .

١٠ - وبهذا الإسناد ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : آكل الميتة والدم ولحم الخنزير عليه أدب فإن عاد أدّب فإن عاد أدّب وليس عليه حد .

١١ - علي بن إبراهيم ، عن صالح بن السندي ، عن جعفر بن بشير ، عن الحسين بن أبي العلاء ، عن أبي مخلد السراج ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل دعا آخر ابن المجنون فقال له الآخر : أنت ابن المجنون فأمر الأوّل أن يجلد صاحبه عشرين جلدة وقال له : اعلم أنه مستحقّ مثلها عشرين فلما جلده أعطى

من الحرّة وإجازتها عقد الأمة فعليه ثمن حد الزاني إثنا عشر سوطاً ونصف ، بأن يقبض في النصف على نصفه ، وقيل : أن يضربه ضرباً بين ضربين .

الحديث التاسع : ضعيف .

ويؤمّي إلى أن أرباب الكبائر يقتلون في الثالثة .

الحديث العاشر : ضعيف .

ويؤمّي إلى أن تلك الأفعال ليست من الكبائر .

وقال في التحرير : كل من استحل شيئاً من المحرمات المجمع على تجريمها كالمتة والدم ولحم الخنزير والزنا كان مرتدّاً . فإن كان مولوداً على الفطرة قتل ، وإلا استتيب فإن تاب وآل ضربت عنقه ، وإن تناول شيئاً من ذلك محرّماً له كان عليه التعزير ، فإن عاد بعد ذلك عزّر وغلّظ عقابه ، فإن تكرّر منه فعل به كما فعل أوّلاً وبغلّظ زياده ، فإن عاد في الرابعة قتل .

الحديث الحادي عشر : مجهول .

المجلود السوط فجلده نكلاً ينكل بهما .

١٢ - علي بن محمد بن بندار ، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر ، عن عبد الله بن حماد الأنصاري ، عن مفضل بن عمر ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أتى امرأته وهي صائمة وهو صائم قال : إن كان قد استكرهها فعليه كفارتان وإن لم يستكرهها فعليه كفارة وعليها كفارة وإن كان أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطاً نصف الحد وإن كانت طاوخته ضرب خمسة وعشرين سوطاً وضربت خمسة وعشرين سوطاً .

١٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صالح بن سعيد ، عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أتى أهله وهي حائض قال : يستغفر الله ولا يعود ، قلت : فعليه أدب ؟ قال : نعم ، خمسة وعشرين سوطاً ربع حد الزاني وهو صاغر لأنه أتى سفاحاً .

١٤ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن أبي ولاد الحنطاط قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجلين قد قذف كل واحد منهما صاحبه بالزنى في بدنه فدرأ عنهما الحد وعزهما .

١٥ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن القاسم بن محمد المانقري ، عن النعمان بن عبد السلام ، عن أبي حنيفة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال لا خير : يافاسق ، قال : لا حد عليه ويعزر .

١٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن سماعة قال : شهود الزور يجلدون حدًا ليس له وقت ، ذلك إلى الإمام ويطاق بهم حتى يعرفوا فلا يعودوا ، قلت له : فإن تابوا وأصلحوا تقبل شهادتهم بعد ؟ قال : إذا تابوا تاب الله عليهم

الحديث الثاني عشر : ضعيف وعليه الفتوى .

الحديث الثالث عشر : مجهول .

الحديث الرابع عشر : صحيح .

الحديث الخامس عشر : ضعيف .

الحديث السادس عشر : موثق .

وقبلت شهادتهم بعد .

١٧ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الوشاء ، عن أبان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل سب رجلاً بغير قذف عرض به ، هل عليه حد؟ قال : عليه تعزير .

١٨ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن أحمد بن الحسن الميثمي ، عن أبان بن عثمان ، عن إسماعيل بن الفضل قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الافتراء على أهل الذمة هل يجلد المسلم الحد في الافتراء عليهم؟ قال : لا ولكن يعزّر .

١٩ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن فضال ، عن يونس بن يعقوب ، عن أبي مريم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الهجاء التعزير .

٢٠ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن جعفر ، عن أبي حبيب ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يأتي المرأة وهي حائض ، قال : يجب عليه في استقبال الحيض دينار وفي استدباره نصف دينار ، قال : قلت : جعلت فداك يجب عليه شيء من الحد؟ قال : نعم ، خمسة وعشرين سوطاً ربع حد الزاني لأنه أتى سفاحاً .

﴿ باب ﴾

﴿ الرجل يجب عليه الحد وهو مريض أو به قروح ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن حبان بن سدير ، عن يحيى بن عباد المكي قال : قال لي سفيان الثوري : إنني

الحديث السابع عشر : ضعيف على المشهور .

الحديث الثامن عشر : موثق .

الحديث التاسع عشر : حسن أو موثق .

الحديث العشرون : موثق .

باب الرجل يجب عليه الحد وهو مريض أو به قروح

الحديث الاول : مجهول .

أرى لك من أبي عبدالله عليه السلام منزلة فصله عن رجل زنى وهو مريض إن أقيم عليه الحد مات ماتقول فيه ؟ فسألته فقال : هذه المسألة من تلقاء نفسك أوقال لك إنسان أن تسألني عنها ؟ فقلت : سفيان الثوري سألني أن أسألك ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : « إن رسول الله صلى الله عليه وآله أتني برجل احتبى مستسقى البطن قد بدت عروق فخذه وقد زنى بامرأة مريضة فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله بمذق فيه مائة شمراخ فضرب به الرجل ضربة و ضربت به المرأة ضربة ثم خلّى سبيلهما ثم قرء هذه الآية « وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث » .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن يحيى بن أبي عمران ، عن يونس ، عن إسحاق ابن عمار قال : سألت أحدهما عليه السلام عن حد الأخرس والأصم والأعمى فقال : عليهم

قوله عليه السلام : « احتبى » في بعض النسخ أحبين ، وهو الظاهر وقال في النهاية : فيه « أن رجلاً أحبين أصاب امرأة فجلد بأكول النخلة » الأحن من المستسقى من الحبن بالتحريك ، وهو عظم البطن .

وقال في الصحاح : الشمراخ هو ما عليه البسر من عيدان الكناس ، وهو في النخلة بمنزلة المعقود في الكرم .

و قال في القاموس : الضغث بالكسر : قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس وقال : الحنث بالكسر : الأثم والخلف في اليمين ، وقال في المسالك : المشهور أن الرجم لا يؤخر بالمرض مطلقاً ، وإن كان الواجب الجلد ، فإن كان المرض مما يرجى زواله أخر إلى أن يبرء ، ولو رأى الحاكم صلاحاً في تعجيله في المرض ضرب بحسب ما يحتمله من الضرب بالضغث وغيره ، وإن كان المريض مما لا يرجى برؤه . فلا يؤخر ، إذ لا غاية ينتظر ، ولا يضرب بالسياط لئلا يهلك بل يضرب بالضغث ، وقال : يعتبر ما يسمى ضرباً ، فلا يكفي وضعها عليه ، وينبغي أن يشد الشماريج أو ينكبس بعضها على بعض ليناله الألم . .

الحديث الثاني : مجهول .

وقال في الشرايع : يجب الحد على الأعمى فإن ادعى الشبهة قيل : لا يقبل ،

الحدود إذا كانوا يعقلون ما يأتون .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن أبي همام ، عن محمد بن سعيد ، عن السكوني
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أُنِي أمير المؤمنين عليه السلام برجل أصاب حداً وبه قروح في جسده
كثيرة فقال أمير المؤمنين عليه السلام : أخروه حتى يبرأ لا تنكثوها عليه فتقتلوه .

٤ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي
العبّاس ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال : أُنِي رسول الله صلى الله عليه وآله برجل دميم قصير قدسقى
بطنه وقد درّت عروق بطنه قد فجّر بامرأة فقالت المرأة : ما علمت به إلا وقد دخل عليّ فقال
له رسول الله صلى الله عليه وآله : أزييت ؟ فقال : نعم ، ولم يكن أحسن فصعد رسول الله صلى الله عليه وآله بصره و
خفضه ثم دعا بعذق فعده مائة ثم ضرب به بشماريخه .

٥ - عده من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شمعون ، عن
عبد الله بن عبد الرحمن الأصم ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين
عليه السلام أُنِي برجل أصاب حداً وبه قروح ومرض وأشباه ذلك فقال أمير المؤمنين عليه السلام :
أخروه حتى يبرأ لا تنكثا قروحه عليه فيموت ولكن إذا برىء حداً دناه .

والأشبهه القبول مع الإحتمال ، وقال في المسالك : القول بعدم القبول للشيخين وابن
البراج وسائر ، والأظهر قبول دعواه ، وقيد ابن إدريس قبول دعواه بشهادة الحال
بما ادّعا . وربما قيد بعضهم قبول قوله بكونه عدلاً والوجه القبول مطلقاً .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

وفي الصحاح : نكأت القرحة أنكأها : إذا قشرتها .

الحديث الرابع : موثق .

قوله عليه السلام : « دميم » وقال في النهاية بالفتح : القصر والقبح ، ورجل دميم وفي
بعض النسخ دميم بالذال المعجمة أي زمانة ، قوله عليه السلام : « وقد درّت » الدرة : كثرة
اللبن وامتلاء الضرع منه ، وظاهره المرة وحمل على الأربع .

الحديث الخامس : ضعيف على المشهور .

﴿ باب ﴾

﴿ حدّ المحارب ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ؛ وحميد بن زياد ، عن ابن سماعة ، عن غير واحد من أصحابه جميعاً ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي صالح ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قدم على رسول الله قوم من بني ضبة مرضى فقال لهم رسول الله عليه السلام : أقيموا عندي فإذا برئتم بعثتكم في سرية ، فقالوا : أخرجنا من المدينة فبعث بهم إلى إبل الصدقة يشربون من أبوها ويأكلون من ألبانها فلما برئوا واشتدوا قتلوا ثلاثة ممن كانوا في الإبل فبلغ رسول الله عليه السلام فبعث إليهم علياً عليه السلام فهم في واد قد تحيروا ليس يقدر أن يخرجوا منه قريباً من أرض اليمن فأمرهم وجاء بهم إلى رسول الله عليه السلام فنزلت هذه الآية عليه : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » (١) ، فاختر رسول الله عليه السلام القطع فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ وأبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار جميعاً عن صفوان بن يحيى ، عن طلحة النهدي ، عن سورة بن كليب قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل يخرج من منزله يريد المسجد أو يريد الحاجة فيلقاه رجل أو يستقيه فيضربه

باب حدّ المحارب

وقال في الشرايع : المحارب كل من جرّد السلاح لإخافة الناس في برّ أو بحر ، ليلاً أو نهاراً في مصر أو غيره ، و هل يشترط كونه من أهل الريبة ، فيه تردد أصحابه أنه لا يشترط مع العلم بقصد الإخافة و يستوي في هذا الحكم الذكر والانثى ، وفي ثبوت هذا الحكم للمجرّد مع ضعفه عن الإخافة تردد أشبهه الثبوت ، ويجتزى بقصده .

الحديث الاول : موثق على الظاهر ، إذ الظاهر أن أبا صالح هو عجلان .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

ويأخذ ثوبه قال : أي شيء يقول فيه من قبلكم ؟ قلت : يقولون هذه دغارة معلنة وإنما المحارب في قرى مشركية فقال : أيتهما أعظم حرمة دار الإسلام أو دار الشرك ؟ قال : فقلت : دار الإسلام فقال : هؤلاء من أهل هذه الآية « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله - إلى آخر الآية - » .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم - إلى آخر الآية - » فقلت : أي شيء عليهم من هذه الحدود التي سمى الله عز وجل ؟ قال : ذلك إلى الإمام إن شاء قطع وإن شاء صلب وإن شاء نفى وإن شاء قتل ، قلت : النفي إلى أين ؟ قال : ينفي من مصر إلى مصر

ويمكن أن يعدّ موثقاً ، ومحمول على المحارب بل هو الظاهر .

الحديث الثالث : حسن .

و قال في المسالك : إختلف الأصحاب في عقوبات المحارب هل هي على وجه التخيير أو الترتيب ؟ فذهب المفيد وسالار وجاعة إلى الأول ، لظاهر الآية^(١) وصحيفة جميل ، وصحيفة بريد^(٢) .

وذهب الشيخ وأتباعه إلى أن ذلك على الترتيب ، لرواية عبدالله بن اسحاق^(٣) ، وعبد بن مسلم وغيرهما ، وهي كلها ضعيفة الإسناد مضطربة المتن ، وما ذكره الشيخ من أنه يقتل إن قتل ولو عفى وليّ الدّم قتله الإمام ، ولو قتل وأخذ المال استعيد منه وقطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ، ثم قتل وصلب ، وإن أخذ المال ولم يقتل قطع مخالفاً ونفي ، ولو جرح ولم يأخذ المال إقتص منه ونفي ، ولو اقتصر على شهر السلاح والإخافة نفي لا غير ، فهذا لا يستفاد من كلّ واحدة من الروايات ، وإنما يجتمع منها على إختلاف فيها .

و قال في الشرايع : يصلب المحارب حيّاً على القول بالتخيير ، ومقتولاً على القول الآخر ، وقال : لا يعتبر في قطع المحارب أخذ النصاب ، وفي الخلاف ولا يعتبر

(٢) الآية ص ٣٨٣ ح ٥

(٤) الآية ص ٣٨٥ ح ١٢

(١) المائدة : ٣٣

(٣) الآية ص ٣٨٤ ح ٨

آخر ؛ وقال : **إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ** نفى رجلين من الكوفة إلى البصرة .

٤ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حنان ، عن أبي عبد الله **عليه السلام** في قول الله عزّ وجلّ : **« إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ - »** ، قال : لا يبايع ولا يؤوى ولا يتصدّق عليه .

٥ - عنه ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن يحيى الحلبيّ ، عن يزيد بن معاوية قال : سألت رجل أبا عبد الله **عليه السلام** عن قول الله عزّ وجلّ : **« إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، قَالَ : ذَلِكَ إِلَى إِمَامٍ يَفْعَلُ بِهِ مَا يَشَاءُ ، قُلْتُ : فمفوض ذلك إليه قال : لا ، ولكن نحو الجناية . »**

٦ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الحسن بن محبوب ، عن عليّ بن رثاب ، عن ضريس الكناسي ، عن أبي جعفر **عليه السلام** قال : من حمل السلاح بالليل فهو محارب **إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الرَّبِيبَةِ .**

٧ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفليّ ، عن السكونيّ ، عن أبي عبد الله **عليه السلام**

انتزاعه من حرز .

الحديث الرابع : حسن أو موثق .

الحديث الخامس : صحيح .

ولا ينافي هذا الخبر القول بالتخيير إذ مفاده أنّ الإمام يختار ما يعلمه صلاحاً بحسب جنايته لا بما يشتهيه ، وبه يمكن الجمع بين الأخبار المختلفة .

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

قوله **عليه السلام** : **«إِلَّا أَنْ يَكُونَ»** محمول على ما إذا شهر السلاح ، وبه استدل من قال باشتراط كون المحارب من أهل الرّيبّة و يمكن أن يكون الاشتراط في الخبر لتحقيق الإخافة .

الحديث السابع : ضعيف .

وقال في الشرايع لا يترك على خشبته أكثر من ثلاثة أيّام ثمّ ينزل و يغسل

أن أمير المؤمنين عليه السلام صلب رجلاً بالحيرة ثلاثة أيام، ثم أنزله يوم الرابع فصلّى عليه ودفنه .

٨ - عليّ ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن عبيد الله بن إسحاق المدائني ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سئل عن قول الله عز وجل : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو الآية » فما الذي إذا فعله استوجب واحدة من هذه الأربع ؟ فقال : إذا حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً فقتل قتل به وإن قتل وأخذ المال قتل وصلب وإن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ، وإن شبر السيف فحارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً ولم يقتل ولم يأخذ المال ينفي من الأرض ، قلت : كيف ينفي وما حدّ نفيه ؟ قال : ينفي من المصر الذي فعل فيه ما فعل إلى مصر غيره ويكتب إلى أهل ذلك المصر أنه منفي فلا تجالسوه ولا تباعوه ولا تناكحوه ولا تؤاكلوه ولا تشاربوه فيفعل ذلك به سنة ، فإن خرج من ذلك المصر إلى غيره كتب إليهم بمثل ذلك حتى تتم السنة ، قلت : فإن توجه إلى أرض الشرك ليدخلها ؟ قال : إن توجه إلى أرض الشرك ليدخلها فوكل أهلها .

٩ - عليّ ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن محمد بن سليمان ، عن عبيد الله بن إسحاق ، عن أبي الحسن عليه السلام مثله إلا أنه قال في آخره : يفعل به ذلك سنة فإنه سيتوب قبل ذلك وهو صاغر ، قال : قلت : فإن أم أرض الشرك يدخلها ؟ قال : يقتل .

١٠ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن حفص ، عن عبد الله بن طلحة ، عن

ويكفن ويصلّى عليه ويدفن، ولعلّ عدم ذكر التفسير والتكفين لأمره بهما قبله .

الحديث الثامن : ضعيف على المشهور .

الحديث التاسع : مجهول .

وبه عمل الأصحاب إلا أنهم يقيّدوا النفي بالسنة ، وفي المسالك : ظاهر الأكثر عدم تحديده بمدة بل ينفي دائماً إلى أن يتوب ، وقد تقدّم في الرواية كونه سنة ، وحملت على التوبة في الأثناء ، وهو بعيد .

الحديث العاشر : ضعيف .

أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا - الآية - » هذا نفي المحاربة غير هذا النفي قال : يحكم عليه الحاكم بقدر ما عمل و ينفى و يحمل في البحر ثم يقذف به لو كان النفي من بلد إلى بلد كأن يكون إخراجاً من بلد إلى بلد آخر عدل القتل والصلب والقطع ولكن يكون حدّاً يوافق القطع والصلب .

١١ - علي بن محمد ، عن علي بن الحسن التيمي ، عن علي بن أسباط ، عن داود بن أبي [زيد] ، عن عبيدة بن بشير الخثعمي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قاطع الطريق فقلت : إن الناس يقولون : إن الإمام فيه مخير أي شيء شاء صنع ؟ قال : ليس أي شيء شاء صنع ولكنه يصنع بهم على قدر جناياتهم من قطع الطريق فقتل وأخذ المال قطعت يده ورجله وصل ، ومن قطع الطريق فقتل ولم يأخذ المال قتل ، ومن قطع الطريق وأخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله [من خلافه] ، ومن قطع الطريق ولم يأخذ مالاً ولم يقتل نفي من الأرض .

١٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : من شهر السلاح في مصر من الأمصار فعقر اقتص منه أو نفي من تلك البلدة ، ومن شهر السلاح في غير الأمصار وضرب وعقر وأخذ المال ولم يقتل فهو محارب فجزاؤه جزاء المحارب وأمره إلى الإمام إن شاء قتله و [إن شاء] صلبه

قوله عليه السلام : « لو كان النفي » لعل هذا استفهام إنكارى ، أي لو كان مجزئ الإخراج من بلد إلى آخر كيف يكون معادلاً للقتل والصلب ، بل لا بد أن يكون على هذا الوجه المتضمن للقتل ، حتى يكون معادلاً لهما ، ولم يقل بهما أحد من الأصحاب سوى ما يظهر من كلام الصدوق في الفقيه ، حيث قال : وينبغي أن يكون نفياً يشبه الصلب والقتل بثقل رجله ، ويرمى به في البحر .

الحديث الحادي عشر : مجهول .

الحديث الثاني عشر : صحيح .

وإن شاء قطع يده ورجله ، قال : وإن ضرب و قتل وأخذ المال فعلى الإمام أن يقطع يده اليمنى بالسرقه ثم يدفعه إلى أولياء المقتول فيتبعونه بالمال ثم يقتلونه قال : فقال أبو عبيدة : أصلحك الله أرأيت إن عفى عنه أولياء المقتول قال : فقال أبو جعفر عليه السلام : إن عفوا عنه فإن على الإمام أن يقتله لأنه قد حارب وقتل وسرق قال : فقال أبو عبيدة : أرأيت إن أراد أولياء المقتول أن يأخذوا منه الدية ويدعوه ، ألهم ذلك ؟ قال : فقال : لا ، عليه القتل .

١٣ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن داود الطائي ، عن رجل من أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن المحارب فقلت له : إن أصحابنا يقولون : إن الإمام مخير فيه إن شاء قطع وإن شاء صلب وإن شاء قتل ، فقال : لا ، إن هذه أشياء محدودة في كتاب الله عز وجل فإذا ما هو قتل وأخذ قتل وصلب ، وإذا قتل ولم يأخذ قتل ، وإذا أخذ ولم يقتل قطع ، وإذا هو فر ولم يقدز عليه ثم أخذ قطع إلا أن يتوب ، فإن تاب لم يقطع .

﴿ باب ﴾

﴿ من زنى أو سرق أو شرب الخمر بجهالة لا يعلم أنها محرمة ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : رجل دعواه إلى جملة ما نحن عليه من جملة الإسلام فأقر به ثم شرب الخمر وزنى وأكل الربا ولم يتبين له شيء من الحلال والحرام أقيم عليه الحد إذا جهله ؟ قال : لا ، إلا أن تقوم عليه بينة إنّه قد كان أقرًا بتحريمها .

وفي الصحاح : « عقره » أي جرحه .

الحديث الثالث عشر : ضعيف على المشهور .

باب من زنى أو سرق أو شرب الخمر بجهالة لا يعلم أنها محرمة

الحديث الاول : صحيح .

٢ - عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عمن رواه، عن أبي عبيدة الحدّاء قال : قال أبو جعفر عليه السلام : لو وجدت رجلاً من العجم أقرّ بجملّة الإسلام لم يأت به شيء من التفسير زنى أو سرق أو شرب الخمر لم أقم عليه الحدّ إذا جهله إلا أن تقوم عليه بينة أنه قد أقرّ بذلك وعرفه .

٣ - عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن بعض أصحابه، عن أحدهما عليهما السلام في رجل دخل في الإسلام فشرّب خمرأ وهو جاهل، قال : لم أكن أقيم عليه الحدّ إذا كان جاهلاً ولكن أخبره بذلك وأعلمه فإن عاد أقمت عليه الحدّ .

٤ - عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن عمرو بن عثمان، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لقد قضى أمير المؤمنين صلوات الله عليه بقضية ما قضى بها أحدٌ كان قبله وكانت أوّل قضية قضى بها بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وذلك أنه لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وأفضى الأمر إلى أبي بكر أتني برجل قد شرب الخمر، فقال له أبو بكر : أشربت الخمر ؟ فقال الرجل : نعم، فقال : ولم شربتها وهي محرّمة ؟ فقال : إنني لما أسلمت ومنزلي بين ظهرائي قوم يشربون الخمر ويستحلّونها ولو أعلم أنها حرام فاجتنبها قال : فالتفت أبو بكر إلى عمر فقال : ما تقول يا أبا حفص في أمر هذا الرجل ؟ فقال : معضلة و أبو الحسن لها فقال أبو بكر : يا غلام ادع لنا علياً قال عمر : بل يؤتى الحكم في منزله فأتوه ومعه سلمان الفارسي فأخبره بقصة الرجل فاقصّ عليه قصّته فقال عليّ عليه السلام لأبي بكر : ابعت معه من يدور به على مجالس المهاجرين والأنصار فمن كان تلا عليه آية التحريم فليشهد عليه فإن لم يكن تلا عليه آية التحريم فلا شيء عليه ففعل أبو بكر بالرجل ما قال عليّ عليه السلام فلم يشهد عليه أحدٌ فخلّى سبيله فقال سلمان لعليّ عليه السلام : لقد أرشدتهم فقال عليّ عليه السلام : إنما أردت أن أجدّ تأكيد هذه الآية فيّ وفيهم وأمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدي فما لكم كيف تحكمون .

الحديث الثاني : حسن .

الحديث الثالث : كالحسن .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

﴿ باب ﴾

﴿ من وجبت عليه حدود أحدها القتل ﴾

- ١- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يؤخذ عليه حدود أحدها القتل فقال : كان علي عليه السلام يقيم عليه الحدود ثم يقتله ولا يخالف علي عليه السلام .
- ٢- علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يكون عليه الحدود منها القتل ؟ قال : تقام عليه الحدود ثم يقتل .
- ٣- عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن أخيه الحسن ، عن زرعة بن محمد ، عن سماعة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن قتل وشرب خمرأ وسرق فأقام عليه الحد فجلده لشربه الخمر وقطع يده في سرقته وقتله بقتله .
- ٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان ، وابن بكير عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل اجتمعت عليه حدود فيها القتل قال : يبدأ بالحدود التي هي دون القتل ثم يقتل بعد .

باب من وجبت عليه حدود أحدها القتل

الحديث الاول : صحيح .

وقال في التحرير : إذا اجتمعت حدود مختلفة كالقذف والقطع والقتل بدئي بالجلد ثم القطع ، ولا يسقط ما دون القتل استحقاق القتل ولو أسقط مستحق الطرف حده إستوفي الجلد ، ثم قتل ولو كانت الحدود لله تعالى بدئي بما لا يفوت معه الآخر .

الحديث الثاني : حسن .

الحديث الثالث : موثق .

الحديث الرابع : حسن .

﴿ باب ﴾

﴿ من أتى حداً فلم يقيم عليه الحد حتى تاب ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ؛ وابن أبي عمير جميعاً ، عن جميل بن دراج ، عن رجل عن أحدهما عليهما السلام في رجل سرق أو شرب الخمر أو زنى فلم يعلم بذلك منه ولم يؤخذ حتى تاب واصلح ؛ فقال : إذا صلح وعرف منه أمر جميل لم يقيم عليه الحد .

قال محمد بن أبي عمير : قلت : فإن كان أمراً قريباً لم يقيم قال : لو كان خمسة أشهر أو أقل منه وقد ظهر أمر جميل لم يقيم عليه الحدود .

وروى ذلك عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام .

٢ - أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن بعض أصحابه ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أقيمت عليه البيعة بأنه زنى ثم هرب قبل أن يضرب قال : إن تاب فما عليه شيء وإن وقع في يد الإمام أقام عليه الحد وإن علم مكانه بعث إليه .

باب من أتى حداً فلم يقيم عليه الحد حتى تاب

الحديث الأول : مرسل كالصحيح بسنده .

ويدل على أنه يسقط الحد بالتوبة قبل ثبوته وهو موضع وفاق ، والمشهور أنه يتحتم لو تاب بعد البيعة ولو تاب بعد الإقرار قيل : يتحتم ، وقيل : يتخير الإمام في الإقامة والعفو .

واختار في المسالك : الأول ، وقوله « لو كان خمسة أشهر » لعلمه على سبيل المثال ، ولم أرفأئلاً بالتفصيل سوى ما يظهر من المصنف .

الحديث الثاني : صحيح .

﴿ باب ﴾

﴿ (العفو عن الحدود) ﴾

١ - عَدَّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ابن مهران ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أخذ سارقاً فعفى عنه فذاك له فإن رفع إلى الإمام قطعه فإن قال الذي سرق منه : أنا أحب له لم يدعه الإمام حتى يقطعه إذا رفع إليه وإنما الهبة قبل أن يرفع إلى الإمام وذلك قول الله عز وجل : « والحافظون لحدود الله » فإذا انتهى الحد إلى الإمام فليس لأحد أن يتركه .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يأخذ اللص يرفعه أو يتركه ؟ فقال : إن صفوان بن أمية كان مضطجعاً في المسجد الحرام فوضع رداءه وخرج يهريق الماء فوجد رداءه قد سرق حين رجع إليه ، فقال : من ذهب بردائي ؟ فذهب يطلبه فأخذ صاحبه فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال

باب العفو عن الحدود

الحديث الاول : موقوف .

وقال في التحرير : لو قامت البيّنة بالسّرقه من غير مراعاة المالك لم يقطع ، وإنما القطع موقوف على مطالبة المالك ، ولو وهبه المسروق سقط الحد ، وكذا لو عفى عن القطع ، فأما بعد المراعاة لا يسقط بهمة ولا عفو .

الحديث الثاني : حسن .

و قال في المسالك : لا شبهة في أن المواضع المطروقة من غير مراعاة المالك ليست حرزاً ، وأما مع مراعاة المالك فذهب الشيخ في المبسوط ومن تبعه إلى كونه محرزاً بذلك ، ول هذا قطع النبي صلى الله عليه وآله سارق رداء صفوان بن أمية من المسجد ، والرواية وردت بطرق كثيرة ، وفي الاستدلال بها للقول بأن المراعاة حرز ، نظريتين لأن المفهوم منها - وبه صرح كثير - أن المراد بها النظر إلى المال فكيف يجتمع الحكم بالمراعاة مع فرض كون المالك غائباً عنه ، وفي بعض الروايات أن صفوان قام فأخذ

النبي ﷺ : أقطعوا يده فقال صفوان : أقطع يده من أجل ردائي يا رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : فأنا أهبه له فقال رسول الله ﷺ : فهلاً كان هذا قبل أن ترفعه إليّ قلت : فالإمام بمنزلة إذا رفع إليه قال : نعم ، قال : وسألته عن العفو قبل أن ينتهي إلى الإمام ؟ فقال : حسن .

٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن الحسين ابن أبي العلاء قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ اللص يده أفضل أم يرفعه ؟ فقال : إن صفوان بن أمية كان متسكناً في المسجد على ردائه فقام يبول فرجع وقد ذهب به فطلب صاحبه فوجده فقدّمه إلى رسول الله ﷺ فقال : أقطعوا يده فقال صفوان : يا رسول الله أنا أهب ذلك له فقال له رسول الله ﷺ : ألا كان ذلك قبل أن تنتهي به إليّ قال : وسألته عن العفو عن الحدود قبل أن ينتهي إلى الإمام ، فقال : حسن .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن ضريس الكناسي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يعفى عن الحدود التي لله دون الإمام فأمّا ما كان من حقّ الناس في حدّ فلا بأس أن يعفى عنه دون الإمام .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : رجل جنى عليّ أعفوه أو أرفعه إلى السلطان ؟ قال : هو حقّك إن عفوت عنه فحسن وإن رفعته إلى الإمام فإنما طلبت حقّك وكيف لك بالإمام .

من تحته ، والكلام فيها كما سبق وإن كان النوم عليه أقرب من المراعاة مع الغيبة وفي المبسوط فرض المسألة على هذا التقدير ، واكتفى في حرز الثوب بالنوم عليه أو الاتكاء عليه أو تودّده ، وهذا الوجه .

الحديث الثالث : حسن .

الحديث الرابع : حسن كالصحيح .

الحديث الخامس : صحيح .

٦- ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخذف الرجل بالزني فيعفو عنه ويجعله من ذلك في حل ثم إنه بعد يبدو له في أن يقدمه حتى يجلد له قال : فقال : ليس له حد بعد العفو فقلت له : أرايت إن هو قال : يا ابن الزانية فعفا عنه وترك ذلك لله ؟ فقال : إن كانت أمه حية فليس له أن يعفو ، العفو إلى أمه متى شاءت أخذت بحقها قال : فإن كانت أمه قد ماتت فإنه ولي أمرها يجوز عفو .

﴿ باب ﴾

﴿ الرجل يعفو عن الحد ثم يرجع فيه والرجل يقول للرجل ﴾

﴿ يا ابن الفاعلة ولامه وليان ﴾

١ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن أخيه الحسن ، عن زرعة بن محمد ، عن سماعة بن مهران ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يقتري على الرجل فيعفو عنه ثم يريد أن يجلد بعد العفو قال : ليس له أن يجلد بعد العفو .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى جميعاً ، عن الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن عمار الساباطي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام :

الحديث السادس : موثق .

وقال في الشرايع: إذا ورث الحد جماعة لم يسقط بعضه بعفو البعض ، وللباقين المطالبة بالحد تاماً ، ولو بقي واحد ، أمّا لو عفى الجماعة أو كان المستحق واحداً فعفى فقد سقط الحد ، والمستحق الحد أن يعفو قبل ثبوت حقه وبعده وليس للحاكم الاعتراض عليه ، ولا يقام إلا بعد مطالبة المستحق .

باب الرجل يعفو عن الحد ثم يرجع فيه ، والرجل يقول

لرجل يا ابن الفاعلة ولامه وليان

الحديث الاول : موثق .

الحديث الثاني : موثق .

لو أن رجلاً قال لرجل : يا ابن الفاعلة يعني الزنى وكان للمقذوف أخ لأبيه وأمه فعفا أحدهما عن القاذف وأراد أحدهما أن يقدمه إلى الوالي ويجلده أكان ذلك له؟ فقال : أليس أمه هي أم الذي عفا؟ قلت : نعم ، ثم قال : إن العفو إليهما جميعاً إذا كانت أمهما ميتة فلا أمر إليهما في العفو فإن كانت حية فالأمر إليها في العفو .

﴿ باب ﴾

﴿ انه لا حد لمن لا حد عليه ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا حد لمن لا حد عليه .
وتفسير ذلك لو أن مجنوناً قذف رجلاً لم يكن عليه شيء ولو قذفه رجل لم يكن عليه حد .

٢ - ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن فضيل بن يسار قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : لا حد لمن لا حد عليه ، يعني لو أن مجنوناً قذف رجلاً لم أر عليه شيئاً ولو قذفه رجل فقال له : يا زان لم يكن عليه حد .

﴿ باب ﴾

﴿ انه لا يشفع في حد ﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان بن عثمان ،

باب أنه لا حد لمن لا حد عليه

الحديث الاول : حسن أو موثق .

قوله و تفسير ذلك لعلمه من إسحاق أو ابن محبوب ، والمقطوع به في كلام الأصحاب اشتراط كمال العقل في القاذف والمقذوف للمحد .

الحديث الثاني : حسن .

باب أنه لا يشفع في حد

الحديث الاول : مجهول .

عن سلمة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أسامة بن زيد يشفع في الشيء الذي لا حد فيه فأمر رسول الله ﷺ بأنسان قد وجب عليه حد فشفع له أسامة فقال له رسول الله ﷺ : لا يشفع في حد .

٢ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وعبد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان لأُم سلمة زوجة النبي ﷺ أمة فسرفت من قوم فأُتي بها النبي ﷺ فكلّمته أُم سلمة فيها ، فقال النبي ﷺ : يا أُم سلمة هذا حد من حدود الله عز وجل لا يضيع ، فقطعها رسول الله ﷺ .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا يشفعن أحد في حد إذا بلغ الإمام فإنه يملكه واشفع فيما لم يبلغ الإمام إذا رأيت الندم واشفع عند الإمام في غير الحد مع الرجوع من المشفوع له ولا تشفع في حق امرئ مسلم ولا غيره إلا بأذنه .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن أبي نجران ، عن مثنى الحنط

و قال في الشرايع^(١) : لا كفاة في حد ولا تأخير فيه مع الإمكان والأمن من توجه ضرر ، ولا شفاعة في إسقاطه .

الحديث الثاني : كالصحيح .

الحديث الثالث : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : «فإنه يملكه» لعل المعنى أنه يلزم عليه ولا يمكنه تركه ، فلا تنفع الشفاعة ، ولا يبعد أن يكون «لا يملكه» فسقطت كلمة «ولا» من النسخ ، وفي الفقيه^(٢) هكذا «فإنه لا يملكه فيما يشفع فيه وما لم يبلغ الإمام فإنه يملكه» وهو أظهر وفي التهذيب^(٣) كما هنا .

الحديث الرابع : ضعيف على المشهور .

(١) الشرايع ج ٤ ص ١٦١ (٢) الفقيه ج ٣ ص ١٩ ح ١

(٣) التهذيب ج ١٠ ص ١٤٧ ح ١٢

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله لأُسامة بن زيد : يا أُسامة لا تشفع في حدّ .

﴿باب﴾

﴿انه لا كفالة في حد﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا كفالة في حدّ .

﴿باب﴾

﴿ان الحد لا يورث﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : إن الحد لا يورث كما تورث الدية والمال والعقار ولكن من قام به من الورثة فطلبه فهو وليّه ومن تركه فلم يطلبه فلا حقّ له وذلك مثل رجل قذف رجلاً وللمقذوف أخ فإن عفا عنه أحدهما

باب أنه لا كفالة في حد

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

باب أن الحد لا يورث

الحديث الاول : موثق .

قوله عليه السلام : « رجلا » أي امه مع موت الام ، قوله عليه السلام : « وللمقذوف أخ » وفي بعض النسخ أخوان كما في التهذيب والظاهر ما في الاصل .

و قال في الشرايع : حدّ القذف موروث يرثه من يرث المال من الذكور والأنثى عدا الزوج والزوجة .

وقال في المسالك : المراد من كونه موروثاً لمن ذكر ، أنّ لأقارب المقذوف

كان للآخر أن يطلبه بحقه لأنها أمّهما جميعاً والعفو لهما جميعاً .

٢ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الحد لا يورث .

﴿ باب ﴾

﴿ انه لا يمين في حد ﴾

١ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام برجل فقال : هذا قد قذفني ولم تكن له بيعة ، فقال : يا أمير المؤمنين استخلفه فقال : لا يمين في حد ولا قصاص في عظم .

﴿ باب ﴾

﴿ حد المرتد ﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ وعدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد جميعاً ، عن

الذين يرثون ماله أن يطالبوا به ، وكذا لكل واحد مع عفو الباقي ، وليس ذلك على حدّ إرث المال فيرث كل واحد حصته منه ، بل هو مجرد ولاية على استيفائه ، فللواحد من الجماعة المطالبة بتمام الحد ، وبهذا يجمع بين الحكم بكونه موروثاً وما ورد من الأخبار بكونه غير موروث ، بمعنى أنّه لا يورث على حدّ ما يورث المال وإلا لورثه الزوّجان ، ولم يكن للواحد المطالبة بأزيد من حصته منه .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

باب أنه لا يمين في حد

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

باب حد المرتد

الحديث الاول : حسن كالصحيح .

ابن محبوب ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرتد فقال : من رغب عن الإسلام وكفر بما أنزل الله على محمد عليه السلام بعد إسلامه فلا توبة له وقد وجب قتله و بأت منه امرأته ويقسم ما ترك على ولده .

٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن موسى بن بكر ، عن الفضيل بن يسار ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن رجلاً من المسلمين تنصّر فأتني به أمير المؤمنين عليه السلام فاستتابه فأنجى عليه فقبض على شعره ثم قال : طئوا ياعباد الله فوطئ حتى مات .

٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن غير واحد من أصحابنا ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام في المرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل والمرأة إذا ارتدت

و قال في المسالك : المشهور بين الأصحاب أن الارتداد على قسمين ، فطري وملي ، فالأول إرتداد من ولد على الإسلام بأن انعقد حال إسلام أحد أبويه ، وهذا لا يقبل إسلامه لو رجع إليه بحسب الظاهر ، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فقبول توبته هو الوجه ، وحينئذ فلو لم يطلع أحد أولم يقدر على قتله أو تأخر قتله وتاب قبلت توبته فيما بينه وبين الله ، وصحت عباداته ومعاملاته ، و لكن لا تعود ماله وزوجته إليه بذلك ، ويظهر من ابن الجنيد أن الارتداد قسم واحد ، وأنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل ، وهو مذهب العامة على خلاف بينهم في مدّة إمهاله ، وعموم الأدلة المعتبرة تدلّ عليه ، وتخصيص عامّها أو تقييد مطلقها برواية عمّار لا يخلو من إشكال ، ورواية علي بن جعفر ليست صريحة في التفصيل ، إلا أن المشهور بل المذهب هو التفصيل المذكور .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

الحديث الثالث : حسن .

وقال في الدروس : وإن أسلم عن كفر ثم ارتدّ لم يقتل بل يستتاب بما يؤمل معه عوده ، و قيل : ثلاثة أيام للرواية ، فإن لم يتب قتل ، و استتابته واجبة عندنا ، والمرأة لا تقتل مطلقاً ، بل تضرب أوقات الصلوات ويدام عليها السّجن حتّى تتوب

عن الإسلام استتبت فإن تاب ورجعت وإلا خلدت في السجن وضيق عليها في حبسها .

٤ - عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن القاسم بن سليمان ، عن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام في العبي يغتار الشرك وهو بين أبويه قال : لا يترك وذلك إذا كان أحد أبويه نصرانياً .

٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن حديد ، عن جميل بن دراج وغيره ، عن أحدهما عليه السلام في رجل رجع عن الإسلام قال : يستتاب فإن تاب وإلا قتل قيل لجميل : فما تقول : إن تاب ثم رجع عن الإسلام ؟ قال : يستتاب قيل : فما تقول : إن تاب ثم رجع ؟ قال : لم أسمع في هذا شيئاً ولكنه عندي بمنزلة الزاني الذي يقام عليه الحد مرتين ثم يقتل بعد ذلك ، وقال : روى أصحابنا أن الزاني يقتل في المرة الثالثة .

٦ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد الحسن بن شمعون ، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصبي ، عن مسمع ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام أتى بزندق

أوتموت ، ولو لحقت بدار الحرب قال في المبسوط : تسترق .

الحديث الرابع : مجهول .

قوله : « نصرانياً » أي والآخر مسلماً .

الحديث الخامس : ضعيف .

وقال في الدروس : إن تكررت منه الردة والاستتابة قتل في الرابعة أو الثالثة على الخلاف .

الحديث السادس : ضعيف على المشهور .

وقال في القاموس : الزندق بالكسر من الثنوية أو القائل بالنور والظلمة ،

أومن لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية أومن يبطن الكفر ويظهر الإيمان ، أوهو معرب « زن دين » أي دين المرأة .

فضرب علاوته .

٧- حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد من أصحابه ، عن أبان بن عثمان ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الصبي " إذا شب فاختار النصرانية وأحد أبويه نصراني أو مسلمين قال : لا يترك ولكن يضرب على الإسلام .

٨- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله قال : أتى قوم أمير المؤمنين عليه السلام فقالوا : السلام عليك ياربنا ، فاستتابهم فلم يتوبوا فحضر لهم حفيرة وأوقد فيها ناراً وحفر حفيرة أخرى إلى جانبها وأفضى بينهما ، فلما لم يتوبوا ألقاهم في الحفيرة وأوقد في الحفيرة الأخرى حتى ماتوا .

٩- أبو علي الأشعري ، عن محمد بن سالم ، عن أحمد بن النضر ، عن عمرو بن شمر ، عن جابر ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتني أمير المؤمنين صلوات الله عليه برجل من بني ثعلبة قد تنصّر بعد إسلامه فشهدوا عليه فقال له أمير المؤمنين عليه السلام : ما يقول هؤلاء اليهود ؟ قال : صدقوا وأنا أرجع إلى الإسلام فقال : أما إنك لو كذبت الشهود لضربت عنقك وقد قبلت منك ولا تعد فإنك إن رجعت لم أقبل منك رجوعاً بعده .

وقال في التحرير : الزنديق و هو الذي يظهر الإيمان و يطن الكفر يقتل بالاجماع ، وقال في الصحاح : العلاوة : رأس الإنسان مادام في عنقه ، يقال : ضرب علاوته أي رأسه .

الحديث السابع : مرسل .

وظاهره عدم قتل الفطري ابتداءً ، ويمكن حمله على المراهق للبلوغ .

الحديث الثامن : ضعيف .

الحديث التاسع : صحيح .

لعلّ القتل على تقدير التكذيب بناء على عدم توبته مع ثبوت إرتداده بالشهود

وفيه إشكال .

و كذا في قوله عليه السلام : " لم أقبل منك رجوعاً " ويمكن تأويله بأن عدم قبول

١٠ - محمد بن يحيى ، عن العمركي بن علي النيسابوري ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن مسلم تنصر قال : يقتل ولا يستتاب ، قلت : فنصراني أسلم ثم ارتد عن الإسلام ؟ قال : يستتاب فإن رجع وإلا قتل .

١١ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن عمار الساباطي قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الإسلام وجحد محمد صلى الله عليه وآله نبوته وكذب به فإن دمه مباح لكل من سمع ذلك منه وامراته باينة منه يوم ارتد فلا تقر به ويقسم ماله على ورثته وتعتد امرأته [بعد] عدة المتوفى عنها زوجها وعلى الإمام أن يقتله ولا يستتبه .

١٢ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أخذ في شهر رمضان وقد أفطر فرفع إلى الإمام يقتل في الثالثة .

١٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن حماد بن عثمان ، عن ابن أبي يعفور قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن بريعا زعم أنه نبي فقال : إن سمعته يقول :

الرجوع لا يبدل على القتل ، فلعله عليه السلام . كان يعززه لو فعل ذلك على أن الظاهر في المقامين أنه عليه السلام فالهما للتهديد تورية .

الحديث العاشر : موثق .

الحديث الحادي عشر : صحيح .

فظاهره اختصاص الحكم بمن كان أبواه مسلمين ، فلا يشمل من كان أحد أبويه مسلماً ، والمشهور بل المتفق عليه الاكتفاء فيه بكون أحدهما مسلماً ، ولعله ورد على سبيل المثال .

و قال في الدروس : و قاتل المرتد الإمام أو نائبه ، و لو بادر غيره إلى قتله فلا ضمان ، فإنه مباح الدم ، ولكنه يأثم ويعزر قاله الشيخ ، وقال الفاضل يحل قتله لكل من سمعه وهو بعيد .

الحديث الثاني عشر : موثق .

ذلك فاقتله ، قال : فجلست له غير مرة فلم يمكنني ذلك .

١٤ - علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن عبد الرحمن الأبراري الكناسي ، عن الحارث بن المغيرة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أرايت لو أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال : والله ما أدري أنبي أنت أم لا ، كان يقبل منه ؟ قال : لا ، ولكن كان يقتله أنه لو قبل ذلك منه ما أسلم منافق أبداً .

١٥ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شمعون ، عن عبد الله بن عبد الرحمن ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أئني أمير المؤمنين عليه السلام يزيدني ضرب علاوته ، فقبل له : إن له مالا كثيراً فلمن يجعل ماله ؟ قال : لولده ولورثته ولزوجته .

١٦ - وبهذا الإسناد أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه كان يحكم في زنديق إذا شهد عليه رجلان عدلان مرضيان وشهد له ألف بالبراعة جازت شهادة الرجلين وأبطل شهادة الألف لأنه دين مكنوم .

١٧ - وبهذا الإسناد قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : المردّة تعزل عنه امرأته ولا تؤكل ذبيحته ويستتاب ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قتل يوم الرابع .

١٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن

الحديث الثالث عشر : مجهول .

وقال في التحرير : من ادّعى النبوة وجب قتله ، وكذا من صدّق من ادّعاها وكذا من قال : لا أدري محمد بن عبد الله صادق أم لا وكان على ظاهر الإسلام .

الحديث الرابع عشر : مجهول .

قوله عليه السلام : « أنه لو قبل أي بعد إسلامهم .

الحديث الخامس عشر : ضعيف على المشهور .

الحديث السادس عشر : ضعيف على المشهور .

الحديث السابع عشر : ضعيف على المشهور .

الحديث الثامن عشر : حسن .

أبي عبد الله عليه السلام قال : أتى قوم أمير المؤمنين عليه السلام فقالوا : السلام عليك ياربنا فاستتابهم فلم يتوبوا فحفر لهم حفيرة وأوقد فيها ناراً وحفر حفيرة أخرى إلى جانبها وأفضى ما بينهما فملأها ثم يتوبوا ألقاهم في الحفيرة و أوقد في الحفيرة الأخرى [ناراً] حتى ماتوا .

١٩ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ؛ ومحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن أبي عبيدة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : العبد إذا أبق من مواليه ثم سرق لم يقطع وهو آبق لأنه مرتد عن الإسلام ولكن يدعى إلى الرجوع إلى مواليه والدخول في الإسلام فإن أبى أن يرجع إلى مواليه قطعت يده بالسرقة ، ثم قتل والمرتد إذا سرق بمنزلته .

٢٠ - ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن يزيد العجلي قال : سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل شهد عليه شهود أنه أفطر من شهر رمضان ثلاثة أيام ، فقال : يسأل هل عليك في إفطارك إثم ؟ فإن قال : لا فإن على الإمام أن يقتله ، وإن هو قال : نعم فإن على الإمام أن ينهكه ضرباً .

٢١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأل عمن شتم رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : يقتله الأذى فالأذى قبل أن يرفعه إلى الإمام .

ولم أر أحداً من الأصحاب قال بظاهر الخبر ، غير أن المصنف والصدوق أورداه في كتابيهما ، ويمكن أن يحمل على ما إذا ارتد بعد الامان .

الحديث التاسع عشر : صحيح .

الحديث العشرون : حسن .

وقال في الصحاح : نهكه السلطان : بالغ في عقوبته .

الحديث الحادي والعشرون : حسن .

وقال في الدرر : سَابَ النبي صلى الله عليه وآله أو أحد الأئمة يجب قتله و يحل دمه لكل سامع مع الأمن ولو عرض عزر .

٢٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن حماد بن عثمان ، عن ابن أبي يعفور قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن زريعاً يزعم أنه نبي ؟ قال : فإن سمعته يقول ذلك فاقتله ، قال : فجلست غير مرّة فلم يمكنني ذلك .

٢٣ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن صالح بن سهل ، عن كردين ، عن رجل ، عن أبي عبد الله ؛ و أبي جعفر عليه السلام قال : إن أمير المؤمنين عليه السلام لما فرغ من أهل البصرة أتاه سبعون رجلاً من الزُّط فسلموا عليه وكلموه بلسانهم فردّ عليهم بلسانهم ، ثم قال لهم : إني لست كما قلتم أنا عبد الله مخلوق ، فأبوا عليه وقالوا : أنت هو ، فقال لهم : لئن لم تنتهوا وترجعوا عما قلتم فيّ وتوبوا إلى الله عزّ وجلّ لأقتلنكم فأبوا أن يرجعوا ويتوبوا فأمر أن تحفر لهم آبار فحفرت ثم خرق بعضها إلى بعض ، ثم فذفهم فيها ثم خمر رؤوسها ثم ألهمت النار في بئر منها ليس فيها أحد منهم فدخل الدخان عليهم فيها فماتوا .

﴿باب﴾

﴿حد السّاحر﴾

١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : ساحر المسلمين يقتل وساحر الكفار لا يقتل ، قيل : يا رسول الله ولم لا يقتل ساحر الكفار ؟ قال : لأنّ الكفر أعظم من السحر ولأنّ السحر والشرك

الحديث الثاني والعشرون : موثق كالصحيح ، ومكرّر قد مرّ بعينه آنفاً .

الحديث الثالث والعشرون : ضعيف .

وقال في القاموس : الزُّط بالضم : جبل من الهند معرّب جت بالفتح ، والقياس يقتضي فتح معرّبه أيضاً .

باب حدّ السّاحر

الحديث الاول : ضعيف على المشهور .

وقال في الشرايع : من عمل بالسحر يقتل إن كان مسلماً ، و يؤدّب إن كان

مقرونان .

٢ - محمد بن يحيى ؛ ومحمد بن الحسين ؛ وحبيب بن الحسن ، عن محمد بن عبد الحميد العطّار ، عن بشّار ، عن زيد الشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : السّاحر يضرب بالسيف ضربة واحدة على [أُمِّ] رأسه .

﴿باب النوادر﴾

١ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن الحسن بن صالح الثوري ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إنّ أمير المؤمنين عليه السلام أمر قنبر أن يضرب رجلاً حداً فقلط قنبر فزاده ثلاثة أسواط فأفاده عليّ عليه السلام من قنبر ثلاثة أسواط .

٢ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفليّ ، عن السكونيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إنّ أبغض الناس إلى الله عزّ وجلّ رجل جرّ ظهر مسلم بغير حقّ .
٣ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عليّ بن أسباط ، عن بعض أصحابنا قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الأدب عند الغضب .

٤ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن عمر الحلال قال : قال ياسر عن بعض الفلمان عن أبي الحسن عليه السلام أنّه قال : لا يزال العبد يسرق حتّى إذا استوفى ثمن يده أظهر [ها] الله عليه .

كافراً .

الحديث الثاني : مجهول .

باب النوادر

الحديث الاول : ضعيف .

الحديث الثاني : ضعيف على المشهور .

الحديث الثالث : مرسل .

الحديث الرابع : مجهول .

٥ - عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد في مسائل إسماعيل بن عيسى عن الأخير في مملوك يعصى صاحبه أيحلّ ضربه أم لا ؟ فقال : لا يحلّ لك أن تضربه إن وافقت فأمسكه وإلا فخلّ عنه .

٦ - علي بن محمد بن بندار ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عن أبيه ، عن أبي البختري ، عن أبي عبدالله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قال : من أقرّ عند تجريد أو تخويف أو حبس أو تهديد فإلحدّ عليه .

٧ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن أسلم الجبلي ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن امرأة ذات بعل زنت فحبلت فلما ولدت قتلت ولدها سرّاً قال : تجلد مائة [جلدة] لقتلها ولدها وترجم لأنها محصنة ، قال : وسألته عن امرأة غير ذات بعل زنت فحبلت ولدها سرّاً قال : تجلد مائة لأنها زنت وتجلد مائة لأنها قتلت ولدها .

الحديث الخامس : مجهول .

ويمكن أن يعدّ صحيحاً لشهادة أحمد بالجواب .

وفيه نظر قوله : « عن الأخير » كأنه أبو الحسن الثالث عليه السلام ، وأورده الشيخ

في زيادات كتاب الحدود مرتين ، مرة كما هنا ، ومرة هكذا عنه أي محمد بن علي ابن محبوب عن إسماعيل بن عيسى عن أبي الحسن ، قال : سألته عن الأجير يعصى إلى آخر الخبر ، وعدم حل الضرب بهذا أنسب ، وعلى ما في الكتاب لعلمه محمول على الكراهة أو مجاوزة الحدّ .

الحديث السادس : ضعيف .

الحديث السابع : ضعيف ، وإثماً لا تقتل بقتل ولدها ، لأنّ الولد ولد زنا ، ولا يقتل ولد الرشدة بولد الزنية ، قبل البلوغ اتفاقاً وبعده خلاف ، لا لأنها أمّه لأنّ الأمّ تقتل بالولد ، وأمّا الجلد مائة فلم أر مصراً به من الأصحاب .

٨ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قال : من أقر بولد ثم نفاه جلد الحد وألزم الولد .

٩ - علي بن أبيه ، عن صالح بن سعيد رفعه ، عن أحدهما عليه السلام قال : سألت عن رجل يسرق فتقطع يده بإقامة البينة عليه ولم يرد ما سرق كيف يصنع به في مال الرجل الذي سرق منه أوليس عليه ردّه وإن ادّعى أنّه ليس عنده قليل ولا كثير و علم ذلك منه ؟ قال : يستسعى حتى يؤدّي آخر درهم سرقه .

١٠ - علي بن أبيه ، عن محمد بن سليمان ، عن عبد الله بن سنان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أخبرني عن القواد ما حدّه ؟ قال : لا حدّ على القواد ليس إنّما يعطى الأجر على أن يقود ؟ قلت : جعلت فداك إنّما يجمع بين الذكر والأنثى حراماً ، قال : ذاك المؤلّف بين الذكر والأنثى حراماً ؟ قلت : هو ذاك جعلت فداك ، قال : يضرب ثلاثة أرباع حدّ الزاني - خمسة وسبعين سوطاً - وينفي من المصر الذي هو فيه ، قلت : جعلت فداك فما على

الحديث الثامن : ضعيف على المشهور .

قوله عليه السلام : « جلد الحد » إذ يشترط في اللّعان عدم سبق الإقرار ، و قال الشيخ في التهذيب^(١) : هذا الخبر هو الذي أفتي به دون الخبر الذي ، رواه العلادين الفضيل أنّ عليه خمسين جلدة إن كان من حرّة ، ولا شيء عليه إن كان الولد من أمة لأنّ هذا الخبر موافق للأخبار كلّها ، لأنّنا قد بينّا أنّ من قذف حرّة كان عليه الحد ثمانين ويوشك أن يكون ذلك الخبر وهماً من الراوي .

الحديث التاسع : مرفوع .

الحديث العاشر : مجهول .

و قال في الشرايع^(٢) : القيادة هي الجمع بين الرّجال والنّساء ، وأبين الرّجال والرّجال للرّجال ويثبت بالإقرار مرّتين مع بلوغ المقرّ وكمال له وحرّيته واختياره أو شهادة شاهدين ، ومع ثبوته يجب على القواد خمس وسبعون جلدة ، وقيل : يحلق رأسه ويشهر ويستوي فيه الحر والعبد والمسلم ، والكافر ، وهل ينفي بأول مرّة ؟

رجل الذي وثب على امرأة فحلق رأسها قال : يضرب ضرباً وجيعاً ويحبس في سجن المسلمين حتى يستبرئ شعرها فإن نبت أخذ منه مهر نساءها وإن لم ينبت أخذت منه الدية كاملة خمسة آلاف درهم ، فقلت : فكيف صار مهر نساءها إن نبت شعرها ؟ قال : يا ابن سنان إن شعر المرأة و عذرتها يشتركان في الجمال فإذا ذهب بأحدهما وجب لها المهر كاملاً .

١١ - محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ، عن العلاء بن الفضيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : الرجل ينتفي من ولده وقد أقر به فقال : إن كان الولد من حرة جلد الحدّ خمسين سوطاً حدّ الملوكة وإن كان من أمة فلا شيء عليه .

١٢ - محمد بن أحمد ، عن أبي عبد الله الرازي ، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة ، عن أبي عبد الله المؤمن ، عن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الزنى أشرّ أو شرب الخمر وكيف صار في الخمر ثمانين وفي الزنى مائة ؟ فقال : يا إسحاق الحدّ واحد ولكن زيد هذا لتضييعه النطفة ولوضعه إياها في غير موضعها الذي أمره الله عز وجلّ به .

١٣ - محمد بن أحمد ، عن بعض أصحابه ، عن إبراهيم بن محمد الثقفي ، عن إبراهيم بن

قال في النهاية : نعم . وقال المفيد : ينفي في الثانية ، والأول مروى ، وأمّا المرأة فتجلد ، وليس عليها جزّ ، ولا شهرة ، ولا نفي قوله عليه السلام : «أخذ منه مهر نساءها» الحكمان مقطوع بهما في كلام الاصحاب .

الحديث الحادي عشر : مختلف فيه .

ويمكن حمل الخمسين على التعزير تقيّة ، لأن بعض العامة لا يعدون قول الرجل لولده لست ولدي قذفاً ، أو تحمل الحرة على من تحرّر منها خمسة أنماها ، ويمكن حملها على ما إذا لم يصّرّح بنفي الولد .

الحديث الثاني عشر : ضعيف .

قوله عليه السلام : «لتضييعه النطفة» ربما يناسب هذا ما سيأتى من أن دية النطفة عشرون ديناراً فلا تغفل .

الحديث الثالث عشر : مجهول .

يحيى الثوري ، عن هيثم بن بشير ، عن أبي بشير ، عن أبي روح أن امرأة تشبهت بأمة لرجل وذلك ليلاً فواقعها وهو يرى أنها جاريته فرفع إلى عمر فأرسل إلى علي عليه السلام فقال : اضرب الرجل حداً في السرّ واضرب المرأة حداً في العلانية .

١٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يقام الحدّ على المستحاضة حتى ينقطع الدّم عنها .

١٥ - علي بن محمد ، عن محمد بن أحمد الحمودي ، عن أبيه ، عن يونس ، عن الحسين ابن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : الواجب على الإمام إذا نظر إلى رجل يزني أو يشرب الخمر أن يقيم عليه الحدّ ولا يحتاج إلى بيّنة مع نظره لأنّه أمين الله في خلقه ؛ وإذا نظر إلى رجل يسرق فالواجب عليه أن يزبره وينهاه ويمضي ويدعه قلت : كيف ذلك ؟ قال : لأنّ الحقّ إذا كان لله فالواجب على الإمام إقامته وإذا كان

والمشهور بين الأصحاب إختصاص الحدّ بالمرأة وعمل بمضمون الرواية القاضي واقتصر الشيخان على ذكرها بطريق الرواية وكذا المحقق ويمكن حملها على أنّه عليه السلام كان يعلم أنّه إنّما فعل ذلك عمداً ، وادّعى الشبهة لدرء الحدّ ، فعمل عليه السلام « في ذلك بعلمه » .

الحديث الرابع عشر : ضعيف على المشهور، وعمل به الأصحاب .

الحديث الخامس عشر : مجهول .

وفي القاموس : الزبر : المنع والنهي ، وقال في الشرايع : تجب على الحاكم إقامة حدود الله بعلمه ، كحدّ الزّناء، أمّا حقوق الناس فتقف إقامتها على المطالبة حداً كان أو تعزيراً .

وقال في المسالك : المختار أن يحكم بعلمه مطلقاً ، لأنّه أقوى من البيّنة ، ومن جملة الحدود ، ثمّ إن كانت لله تعالى فهو المطالب بها والمستوفي لها ، وإن كانت من حقوق الناس كحدّ القذف توقف إقامتها على مطالبة المستحق ، فإذا طالبها حكم بعلمه فيها ، لأنّ الحكم بحقّ آدمي مطلقاً يتوقف على إلتماسه ، ويؤيد هذا التفصيل

للناس فهو للناس .

١٦ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد رفعه قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يولي الشهود الحدود .

١٧ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : من ضرب مملوكاً حداً من الحدود من غير حدٍّ أوجبه المملوك على نفسه لم يكن لضاربه كفارة إلا عتقه .

١٨ - حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن أحمد بن الحسن الميثمي ، عن أبان بن عثمان ، عن ابن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله إنني سألت رجلاً بوجه الله فضربني خمسة أسواط فضربه النبي صلى الله عليه وآله خمسة أسواط أخرى وقال : سل بوجهك اللئيم .

١٩ - عدةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : قال: إن رجلاً قال لرجل على عهد أمير المؤمنين عليه السلام : إنني احتملت بأهلك فرفعه إلى

رواية الحسين بن خالد .

الحديث السادس عشر : مرفوع .

الحديث السابع عشر : صحيح .

وقال الشيخ ظاهراً : بظاهر الخبر ، فقال بوجوب الاعتاق حينئذٍ حيث قال : ومن ضرب عبده فوق الحدِّ كان كفارته أن يعتقه ، كذا فهمه الأصحاب من كلامه مع عدم صراحته في الوجوب ، والمشهور بالإستحباب .

الحديث الثامن عشر : موثق .

ولعلّ التعزير لا يهجم كلامه القول بالجسم ، ويحتمل أن يكون للاستخفاف به تعالى حيث عرّضه للإيمان في الأمور الدنيّة ، والأوّل أظهر .

الحديث التاسع عشر : موثق وآخره مرسل .

وقال الشيخ في النهاية كلّ كلام يؤذي المسلمين فإنّه يجب على قائله به التعزير

أمير المؤمنين عليه السلام قال : إن هذا افتري على أمي فقال له : وما قال لك ؟ قال : زعم أنه احتلم بأمي فقال له أمير المؤمنين عليه السلام : في العدل إن شئت أقمتك لك في الشمس فأجلد ظله فإنّ الحلم مثل الظل ولكن سنضربه حتى لا يعود يؤذي المسلمين ؛ وفي رواية أخرى ضربه ضرباً وجيعاً .

٢٠ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن أمير المؤمنين عليه السلام رأى قاصاً في المسجد فضربه بالدرة وطرده .
٢١ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عبدالرحمن بن الحجاج رفعه أن أمير المؤمنين عليه السلام كان لا يرى الحبس إلا في ثلاث رجل أكل مال اليتيم أو غصبه أو رجل أؤتمن على أمانة فذهب بها .

٢٢ - الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن علي بن مرداس ، عن سعدان بن مسلم عن بعض أصحابنا ، عن الحارث بن حصيرة قال : مررت بحبشي وهو يستسقي بالمدينة وإذا هو أقطع فقلت له : من قطعك ؟ فقال : قطعني خير الناس إنما أخذنا في سرقة ونحن ثمانية نفر فذهب بنا إلى علي بن أبي طالب عليه السلام فأقرنا بالسرقه فقال لنا : تعرفون أنها حرام ؟

ثم ذكر هذه الرواية ، ثم قال : وإنا فعل عليه السلام ذلك لما فيه من ايذائه له ، ومواجهته إياه بما يؤلمه ، لئلا يعود فيما بعد لأن ذلك قول قبيح يوجب الحد أو التعزير انتهى .

الحديث العشرون : حسن .

ويدلّ على أن للإمام أن يؤدّب في المكروهات ، ويحتمل أن يكون محرماً لاشتماله على القصص الكاذبة ، مع أنه لا استبعاد في حرمة في المسجد مطلقاً إذا كان لغواً .

الحديث الحادي والعشرون : مرفوع .

قوله « إلا في ثلاث » لعلّ الحصر إضافي .

الحديث الثاني والعشرون : ضعيف على المشهور .

قلنا : نعم ، فأمر بنا فقطعت أصابعنا من الراحة وخلصت الإبهام ثم أمر بنا فحبسنا في بيت يطعمنا فيه السمن والعسل حتى برئت أيدينا ثم أمر بنا فأخرجنا وكسانا فأحسن كسوتنا ثم قال لنا : إن تتوبوا وتصلحوا فهو خير لكم يلحقكم الله بأيديكم في الجنة وإن لا تفعلوا يلحقكم الله بأيديكم في النار .

٢٣ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل جاء به رجلان وقالوا : إن هذا سرق درعاً فجعل الرجل يناشده لما نظر في البيئته وجعل يقول : والله لو كان رسول الله ﷺ ما قطع يدي أبداً قال : ولم ؟ قال : يخبره ربه أنني بريء فيبرئني ببرائتي فلما رأى مناشدته إياه دعا الشاهدين وقال : اتقيا الله ولا تقطعا يد الرجل ظلماً وناشدهما ثم قال : ليقطع أحدكما يده ويمسك الآخر يده ، فلما تقدما إلى المصطبة ليقطع يده ضرب الناس حتى اختلطوا فلما اختلطوا أرسلوا الرجل في غمار الناس حتى اختلطوا بالناس فجاء الذي شهدا عليه فقال : يا أمير المؤمنين شهد علي الرجلان ظلماً فلما ضرب الناس واختلطوا أرسلاني وفرأ ولو كانا صادقين لم يرسلاني فقال أمير المؤمنين عليه السلام : من يدلني على هذين أنكلهما .

٢٤ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الوشاء ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجلين سرقا من مال الله أحدهما عبد لمال الله والآخر من عرض الناس ، فقال : أما هذا فمن مال الله ليس عليه شيء من مال الله

الحديث الثالث والعشرون : حسن .

وقال في القاموس : ناشده مناشدة ونشاداً حلقه .

وقال المصطبة بالكسر كالذكان للجلوس عليه ، وقال في الصحاح : الغمرة : الزحمة من الناس ، والجمع غمار ، ودخلت في غمار الناس ، وغمار الناس يضم ويفتح أي في زحهم وكثرتهم ، وقال : نكل به تنكيلاً إذا جعله نكلاً وعبرة لغيره .

الحديث الرابع والعشرون : حسن وقد مر الكلام فيه .

أكل بعضه بعضاً وأما الآخر فقدّمه فتمطع يده ثم أمر أن يطعم السمن واللحم حتى برئت منه .

٢٥ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن سنان ، عن طلحة بن زيد ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن أمير المؤمنين عليه السلام أتني برجل عبث بذكره فضرب يده حتى احمرت ثم زوجته من بيت المال .

٢٦ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن الوليد ؛ ومحمد بن الفرات ، عن الأصمغ بن نباتة رفعه قال : أتني عمر بخمسة نفر أخذوا في الزنى فأمر أن يقام على كل واحد منهم الحد وكان أمير المؤمنين عليه السلام حاضراً ، فقال : يا عمر ليس هذا حكمهم ، قال : فأقم أنت عليهم الحكم فقدّم واحداً منهم فضرب عنقه وقدّم الثاني فرجه وقدّم الثالث فضربه الحد وقدّم الرابع فضربه نصف الحد وقدّم الخامس فمزّره ، فتعيس عمر وتعجب الناس من فعله فقال عمر : يا أبا الحسن خمسة نفر في فضيئة واحدة أقمت عليهم خمس حدود ليس شيء منها يشبه الآخر فقال أمير المؤمنين عليه السلام : أما الأول فكان زميماً خرج عن زمته لم يكن له حكم إلا السيف ، وأما الثاني فرجل محصن كان حده الرجم ، وأما الثالث فغير محصن جلد الحد ، وأما الرابع فعبد ضربناه نصف الحد ، وأما الخامس فمجنون مغلوب على عقله .

٢٧ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن بكير ، عن زرارة ، عن

الحديث الخامس والعشرون : ضعف على المشهور .

وقال في الشرايع : من استمنى بيده غوّر وتقديره منوط بنظر الإمام ، وفي رواية أن علياً عليه السلام ضرب يده حتى احمرت وزوجه من بيت المال ، وهو تدبير استصلحه لأئمة من اللوازم .

وقال في المسالك : الاستمنا باليد وغيرها من أعضاء المستمنى وغيره عدا الزوجة والأمة محرمة تحريماً مؤكّداً .

الحديث السادس والعشرون : مرفوع .

الحديث السابع والعشرون : حسن أو موثق .

حمران قال : سألت أبا عبد الله أو أبا جعفر عليهما السلام عن رجل أقيم عليه الحد في الدنيا أيعاقب في الآخرة ؟ فقال : الله أكرم من ذلك .

٢٨ - علي بن إبراهيم عن أبيه ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أحدث في الكعبة حدثاً قتل .

٢٩ - علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الحجاج ، عن علي بن محمد بن عبد الرحمن ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أئني أمير المؤمنين عليه السلام برجل نصراني كان أسلم ومعه خنزير قد شواه وأدرجه بريحان قال : ما حملك على هذا ؟ قال الرجل : مرضت فقرمت إلى اللحم فقال : أين أنت من لحم المعز وكان خلفاً منه ثم قال : لو أنك أكلته لأفمت عليك الحد ولكن سأضربك ضرباً فلا تعد فضربه حتى شفر بيوله .

الحديث الثامن والعشرون : مرسل .

ولعل المراد إحداث ما يوجب الحد كالسرقة والزنا وغيرهما ، و يحتمل أن يكون المراد البول والغائط ، و على التقديرين إنما يقتل لتضمنه إستخفاف الكعبة والله يعلم .

الحديث التاسع والعشرون : ضعيف على المشهور .

وفي بعض النسخ هكذا علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحجاج عن علي بن محمد ولا يخفى بعد تخلل واسطتين بين إبراهيم بن هاشم والنوفلي ، مع أنه قد مر غير مرة روايته عنه بلا واسطة ، و في كثير من النسخ علي بن إبراهيم عن الحجاج علي ابن محمد .

قوله : « فقرمت » وفي الصحاح : القرم بالتحرريك : شدة شهوة اللحم ، قوله .

عليه السلام : « حتى شفر » الكلب كمنع رفع إحدى رجليه بال أو لم يبل وقيل : فبال .

٣٠ - الحسين بن محمد ، عن علي بن محمد ، عن الحسن بن علي الوشاء قال : سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول : شتم رجل علي عهد جعفر بن محمد عليه السلام رسول الله ﷺ فأُتي به عامل المدينة فجمع الناس فدخل عليه أبو عبد الله عليه السلام وهو قريب العهد بالعلّة وعليه رداء له مورّد فأجلسه في صدر المجلس و استأذنه في الاتكاء و قال لهم : ما ترون ؟ فقال له عبد الله ابن الحسن والحسين بن زيد وغيرهما : نرى أن يقطع لسانه فالتفت العامل إلى ربيعة الرأي وأصحابه فقال : ما ترون ؟ فقال : يؤدّب فقال له أبو عبد الله عليه السلام : سبحان الله فليس بين رسول الله ﷺ وبين أصحابه فرق .

٣١ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن سليمان الديلمي ، عن هارون بن الجهم ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : أُمّي أمير المؤمنين عليه السلام يقوم لصوم قد سرقوا فقطع أيديهم من نصف الكف وترك الإبهام ولم يقطعها وأمرهم أن يدخلوا دار الضيافة وأمر بأيديهم أن تعالج فأطعمهم السمن والعسل واللحم حتّى برئوا فدعاهم وقال : يا هؤلاء إن أيديكم قد سبقت إلى النار فإن تبتم وعلم الله منكم صدق النية تاب الله عليكم وجررتهم أيديكم إلى الجنة وإن لم تقبلوا ولم تنتهوا عما أنتم عليه جرّكم أيديكم إلى النار .

٣٢ - عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن أسباط ، عن علي بن جعفر قال : أخبرني أخي موسى عليه السلام قال : كنت واقفاً على رأس أبي حين أتمّ رسول زياد ابن عبيد الله الحارثي عامل المدينة قال : يقول لك الأمير : انهمض إليّ فاعتلّ بعلّة فعاد إليه الرسول فقال له : قد أمرت أن يفتح لك باب المقصورة فهو أقرب لخطوتك ، قال : فنهض

الحديث الثلاثون : ضعيف على المشهور .

و في الصحاح : قميص مورّد صبغ على ألوان الورد وهو دون المضرج .

الحديث الحادي والثلاثون : ضعيف على المشهور .

الحديث الثاني والثلاثون : ضعيف على المشهور .

و قال الطبري : وادي القرى اسم حصن قريب من خيبر كان يسكنه اليهود حين هاجر النبي ﷺ إلى المدينة .

أبي واعتمد عليّ ودخل على الوالي وقد جمع فقهاء المدينة كلّهم و بين يديه كتاب فيه شهادة على رجل من أهل وادي القرى فذكر النبي ﷺ فنال منه ، فقال له : الوالي يا أبا عبد الله انظر في الكتاب قال : حتّى انظر ما قالوا فالتفت إليهم فقال : ما قلتم ؟ قالوا : فلنأبؤدّب ويضرب ويعزّر ويحبس ، قال : فقال لهم : رأيتم لو ذكر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ بمثل ما ذكر به النبي ﷺ ما كان الحكم فيه ؟ قالوا : مثل هذا قال : سبحان الله ، فقال : فليس بين النبي ﷺ وبين رجل من أصحابه فرق ؟ قال : فقال الوالي : دع هؤلاء يا أبا عبد الله لو أردنا هؤلاء لم ترسل إليك فقال أبو عبد الله ﷺ : أخبرني أبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : [إنّ] الناس في أسوة سواء من سمع أحداً يذكّرني فالواجب عليه أن يقتل من شتمني ولا يرفع إلى السلطان والواجب على السلطان إذا رفع إليه أن يقتل من نال منّي ، فقال زياد بن عبيد الله : أخرجوا الرجل فاقتلوه بحكم أبي عبد الله عليه السلام .

٣٣ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن ربعي ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ﷺ قال : إنّ رجلاً من هذيل كان يسبّ رسول الله ﷺ فبلغ ذلك النبي ﷺ صلى الله عليه وآله فقال : من لهذا ، فقام رجلان من الأنصار فقالا : نحن يا رسول الله فانطلقا حتّى أتيا عربة فسألا عنه فإذا هو يتلقّى غنمه فلحقاه بين أهله و غنمه فلم يسلمّا عليه فقال : من أنتما وما اسمكما ؟ فقالا له : أنت فلان بن فلان ؟ فقال : نعم ، فنزلا وضربا عنقه ، قال محمد بن مسلم : فقلت لأبي جعفر ﷺ : رأيتم لو أنّ رجلاً الآن سبّ النبي ﷺ

وقال في القاموس : نال من عرضه سبّه قوله ﷺ : « في أسوة » بتشديد الياء وتخفيفها .

والاول أظهر ، وفي النهاية : الاسوة بكسر الهمزة وضمها القدوة .
الحديث الثالث والثلاثون : حسن .

وقال في النهاية : العربة بالتحريك ناحية قرب المدينة ، وأقامت قريش بعربة فنسب العرب إليها ، وفي الصحاح : لفت الشيء بالكسر وتلقفته أي تناولته بسرعة .

أَيَقْتُلُ؟ قَالَ : إِنْ لَمْ تَخَفْ عَلَى نَفْسِكَ فَاقْتُلْهُ .

٣٤ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : رَبِّمَا ضَرَبْتَ الْغُلَامَ فِي بَعْضِ مَا يَحْرَمُ فَقَالَ : وَكَمْ تَضْرِبُهُ ؟ فَقُلْتُ : رَبِّمَا ضَرَبْتَهُ مِائَةً فَقَالَ : مِائَةُ مِائَةٍ ؟ فَأَعَادَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ قَالَ : حَدُّ الزَّانَا ؟ أَتَقَى اللَّهَ فَقُلْتُ : جَعَلْتُ فِدَاكَ فَكَمْ يَنْبَغِي لِي أَنْ أَضْرِبَهُ فَقَالَ : وَاحِدًا ، فَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَوْ عَلِمْتُ أَنِّي لَا أَضْرِبُهُ إِلَّا وَاحِدًا مَا تَرَكْتُ لِي شَيْئًا إِلَّا أَفْسَدَهُ فَقَالَ : فَائْتَنِي ، فَقُلْتُ : جَعَلْتُ فِدَاكَ هَذَا هُوَ هَلَاكِي إِذَا قَالَ : فَلَمْ أَزَلْ أُمَّا كَسَهُ حَتَّى بَلَغَ خَمْسَةَ ثُمَّ غَضِبَ فَقَالَ : يَا إِسْحَاقُ إِنْ كُنْتَ تَدْرِي حَدَّ مَا أَجْرَمَ فَأَقِمِ الْحَدَّ فِيهِ وَلَا تَعُدْ حُدُودَ اللَّهِ .

٣٥ - الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَدَبِ الصَّبِيِّ وَالْمَمْلُوكِ ، فَقَالَ : خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ وَارْفُقْ .

٣٦ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النُّوفَلِيِّ ، عَنْ السَّكُونِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : إِذَا كَانَ الرَّجُلُ كَلَامَهُ كَلَامَ النِّسَاءِ وَمَشِيَّتُهُ مَشْيَةَ النِّسَاءِ وَيُمْكِنُ مِنْ نَفْسِهِ فَيَنْكَحُ كَمَا تَنْكَحُ الْمَرْأَةُ فَارْجِعْهُ وَلَا تَسْتَحْيِهِ .

٣٧ - وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ بَلَغَ حَدًّا فِي غَيْرِ حَدٍّ فَهُوَ مِنَ الْمُعْتَدِينَ .

٣٨ - وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَلْفَى صَبِيانَ الْكِتَابِ أَلْوَاهِمَ بَيْنَ يَدَيْهِ

الحديث الرابع والثلاثون : موقوف .

وقال في الشرايع : يكره أن يزاد في تأديب الصبي على عشرة أسواط ، وكذا المملوك ، وقال في المسالك ذكر الشيخ في النهاية خمسة أو ستة كما في الخبر .

الحديث الخامس والثلاثون : ضعيف على المشهور .

الحديث السادس والثلاثون : ضعيف على المشهور .

قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَلَا تَسْتَحْيِهِ » ، وفي القاموس : استحياء : استبقاه .

الحديث السابع والثلاثون : ضعيف على المشهور .

الحديث الثامن والثلاثون : ضعيف على المشهور .

ليخبرينهم فقال : أما إنيها حكومة و الجور فيها كالجور في الحكم ، أبلغوا معلمكم إن ضربكم فوق ثلاث ضربات في الأدب اقتصر منه .

٣٩ - وبهذا الإسناد أن رسول الله ﷺ قال : لا تدعوا المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى ينزل فيدفن .

٤٠ - عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : بعث أمير المؤمنين عليه السلام إلى بشر بن عطار التميمي في كلام بلغه فمر به رسول أمير المؤمنين عليه السلام : في بني أسد و أخذه فقام إليه نعيم بن دجاجة الأسدي فأقلته فبعث إليه أمير المؤمنين عليه السلام فأتوه به وأمر به أن يضرب ، فقال له نعيم : أما والله إن المقام معك لذل وإن فراقك لكفر ، قال : فلمّا سمع ذلك منه قال له : يا نعيم قد عفونا عنك إن الله عز وجل يقول : « ادفع بالتي هي أحسن السيئة » أما قولك : إن المقام معك لذل فسيئة اكتسبتها و أما قولك : إن فراقك لكفر فحسنة اكتسبتها فهذه بهذه ثم أمر أن يخلى عنه .

٤١ - الحسين بن محمد الأشعري ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي الوشاء ، عن أبان ، عن علي بن إسماعيل ، عن عمرو بن أبي المقدام ، عن رجل ، عن رزين قال : كنت أتوضأ في مياضة الكوفة فإذا رجل قد جاء فوضع نعليه ووضع درته فوقها ثم دنا فتوضأ معي فزحمته فوق علي يديه فقام فتوضأ فلمّا فرغ ضرب رأسي بالدرة ثلاثاً ثم قال : إياك أن تدفع فتكسر فتغرم ، فقلت : من هذا ؟ فقالوا : أمير المؤمنين عليه السلام فذهبت أعتذر إليه فمضى ولم يلتفت إلي .

٤٢ - محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن محبوب ، عن يونس بن يعقوب ،

الحديث التاسع و الثلاثون : ضعيف على المشهور .

الحديث الأربعون : ضعيف على المشهور .

ويظهر منه تفسير غريب للآية فلا تغفل .

الحديث الحادي والأربعون : مجهول .

الحديث الثاني والأربعون : مجهول .

عن مطر بن أرقم قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن عبد العزيز بن عمر الوالي بعث إليّ فأتيته وبين يديه رجلان قد تناول أحدهما صاحبه فمرش وجهه وقال : ما تقول يا أبا عبد الله في هذين الرجلين ؟ قلت : وما قالا ؟ قال : قال أحدهما : ليس لرسول الله صلى الله عليه وآله فضل على أحد من بني أمية في الحسب ، وقال الآخر : له الفضل على الناس كلهم في كل حين ، وغضب الذي نصر رسول الله صلى الله عليه وآله فصنع بوجهه ما ترى فهل عليه شيء ؟ قلت له : إنني أظنك قد سألت من حولك فأخبروك ، فقال : أقسمت عليك لما قلت فقلت له : كان ينبغي للذي زعم أن أحداً مثل رسول الله صلى الله عليه وآله في الفضل أن يقتل ولا يستحي ، قال : فقال : أوما الحسب بواحد فقلت : إن الحسب ليس النسب ألا ترى لو نزلت برجل من بعض هذه الأجناس ففراك فقلت : إن هذا الحسب [لجاز ذلك] فقال : أوما النسب بواحد ؟ قلت : إذا اجتمعا إلى آدم عليه السلام فإن النسب واحد إن رسول الله صلى الله عليه وآله : لم يخلطه شرك ولا بني فأمر به الوالي فقتل .

٤٣ - عنه ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن ربيع بن محمد ، عن عبد الله بن سليمان العامري قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أي شيء تقول في رجل سمعته يشتم علياً

وقال في النهاية : أصل المرش الحك بأطراف الاظفار .

وقال في القاموس : الحسب ما تعدّه من مفاخر آبائك ، أو المال أو الدين أو الكرم أو الشرف في الفعل ، أو الفعال الصالح أو الشرف الثابت في الآباء .

وقال : « قري الضيف ، أضافة ، قوله عليه السلام : « إذا اجتمعا إلى آدم » لعل المراد إن وحدة النسب لا يستلزم عدم الفضل في الحسب ، وإلا يلزم أن لا يكون لأحد فضل على أحد لاتحاد نسبهم إذا انتهى إلى آدم ، ولكن للأحساب والفضائل وخصوصيات الانساب مدخل في ذلك ، و يحتمل أن يكون المراد أن إتخاذ النسب إنما يكون إذا لم يخلطه بنى وزنا إلى آدم ، ونسب النبي صلى الله عليه وآله لم يخلطه ذلك ، ونسب بنى أمية قد خلط بذلك والله يعلم .

الحديث الثالث والاربعون : صحيح .

عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَتَبَرَّأُ مِنْهُ؟ قَالَ : فَقَالَ لِي : وَاللَّهِ حَلَالُ الدِّمِّ وَمَا أَلْفَ مِنْهُمْ بِرَجُلٍ مِنْكُمْ دَعَا لَاتَعْرِضَ لَهُ إِلَّا أَنْ تَأْمَنَ عَلَى نَفْسِكَ .

٤٤ - وَ عَنْهُ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ سَبَّاهُ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : فَقَالَ لِي : حَلَالُ الدِّمِّ وَاللَّهِ لَوْ لَا أَنْ تَعْمَ بِهِ بَرِيئاً قَالَ : فَقُلْتُ : فَمَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ مَوْذُلُنَا؟ قَالَ : فَقَالَ : فِيمَاذَا؟ قُلْتُ : مَوْذُلُنَا فِيكَ بِذِكْرِكَ؟ قَالَ : فَقَالَ لِي : لَهُ فِي عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَصِيبٌ ، قُلْتُ : إِنَّهُ لَيَقُولُ ذَاكَ وَيُظْهِرُهُ قَالَ : لَا تَعْرِضْ لَهُ .

٤٥ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « دَعَا أَلْفَ رَجُلٍ » أَي لَا تَفْعَلُوا ذَلِكَ الْيَوْمَ فَإِنَّهُمْ يَقْتُلُونَكُمْ قَوْدًا وَلَا يَسَادِي أَلْفَ رَجُلٍ مِنْهُمْ بَوَاحِدٍ مِنْكُمْ .

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ : مَرْسَلٌ .

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَوْ لَا أَنْ تَعْمَ » أَي أَنْتَ أَوْ الْبَلِيَّةُ بِسَبَبِ الْقَتْلِ مِنْ هُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَهُ فِي عَلِيٍّ نَصِيبٌ » يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ هَلْ يَتَوَلَّى عَلِيًّا وَيَقُولُ بِإِمَامَتِهِ فَقَالَ الرَّاوي : نَعَمْ ، هُوَ يَظْهَرُ وَلَا يَتَبَرَّأُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ « لَا تَعْرِضْ لَهُ » أَي لِأَجْلِ أَنَّهُ يَتَوَلَّى عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَكُونُ هَذَا إِبْدَاءَ عَذْرٍ ظَاهِرَةً لِثَلَاثَةِ تَعَرُّضِ السَّائِلِ لِقَتْلِهِ فَيُورَثُ فَتَنَةٌ ، وَإِلَّا فَهُوَ حَلَالُ الدِّمِّ إِلَّا أَنْ يَحْمَلَ عَلَى مَا لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الشَّتْمِ ، بَلْ نَفَى إِمَامَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِسْتِفْهَامًا لِنَكَارِيٍّ أَيٍ مِنْ يَذْكُرُ نَابِسُوءَ كَيْفَ يَزْعُمُ أَنَّ لَهُ فِي عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَصِيبًا ، فَتَوَلَّى السَّائِلُ نَكَارًا مَا قَالَ أَوَّلًا ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ لَهُ رَاجِعًا إِلَى الذِّكْرِ أَيِ قَوْلِهِ يَسْرِي إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُوَ تَصْحِيفٌ نَصَبَ بِدُونِ الْبَاءِ .

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ وَالْأَرْبَعُونَ : مَرْسَلٌ .

قال : لا يخلد في السجن إلا ثلاثة : الذي يمثل ، والمرأة ترتد عن الإسلام ، والسارق بعد قطع اليد والرجل

تم كتاب الحدود من الكافي و يتلوه كتاب الديات والقصاص

انشاء الله تعالى سبحانه

قوله **يُحْيِي** : الذي يمثل، التمثيل، عمل الصور ، والتمثال : التنكيل والتشويه بقطع الأنف والأذن والاطراف، والجس فيهما مخالف للمشهور، وفي التهذيب ^(١) يمسك على الموت، وهو الموافق لسائر الأخبار وأقوال الأصحاب كما سيأتي ولعله كان يمسك فصحف .

إلى هنا تم الجزء الثالث والعشرون بحمد الله تبارك وتعالى من هذه الطبعة حسب تجزئتنا وقد بذلنا غاية الجهد في تصحيحه والتعليق عليه فنشكر الله تعالى على ما وفقنا لذلك ويتلوه الجزء الرابع والعشرون وأوله كتاب الديات إن شاء الله تبارك وتعالى و كان الفراغ منه في الثاني والعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٤٠٨ والحمد لله رب العالمين .

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

وانا العبد المذنب

الشيخ على الاخواندي

كتاب الوصايا

| | | |
|----|--|----|
| ٥ | باب الوصية وما أمر بها . | ٥ |
| ٧ | د الإشهاد على الوصية . | ٧ |
| ٦ | د الرجل يوصي إلى آخر ولا يقبل وصيته . | ١٢ |
| ١٠ | د أن صاحب المال أحق بما له مادام حياً . | ١٤ |
| ٦ | د الوصية للوارث . | ٩ |
| ٧ | د ما للإنسان أن يوصي بعد موته وما يستحب له من ذلك . | ١٩ |
| ١ | د (بدون العنوان) | ٢١ |
| ٤ | د الرجل يوصي بوصية ثم يرجع عنها . | ٢٢ |
| ٣ | د من أوصى بوصية فمات الموصى له قبل الموصي أو مات قبل أن يقبضها . | ٢٣ |
| ٥ | د إنفاذ الوصية على جهتها . | ٢٤ |
| ٢ | د آخر منه . | ٢٧ |
| ٢ | د آخر منه . | ٢٧ |
| ١٨ | د من أوصى بعتق أو صدقة أو حج . | ٢٨ |
| ٢ | د أن من خاف في الوصية فله الوصي أن يردها إلى الحق . | ٣٤ |
| ٣ | د أن الوصي إذا كانت الوصية في حق فغيرها فهو ضامن . | ٣٥ |
| ٤ | د أن المدبر من الثلث . | ٢٢ |
| ٣ | د أنه يبدء بالكفن ثم بالدين ثم بالوصية . | ٣٧ |
| ٧ | د من أوصى وعليه دين . | ٣٨ |
| ٣ | د من أعتق وعليه دين . | ٤٢ |
| ١ | د الوصية للمكاتب . | ٤٥ |
| ٤ | د وصية الغلام والجارية التي لم تدرك وما يجوز منها وما لا يجوز . | ٤٦ |

| | | |
|-------------------|--|-----|
| ٤٧ | باب الوصية لامتهات الأولاد . | ٤ |
| ٤٩ | ما يجوز من الوقف و الصدقة و النحل و الهبة و السكنى | |
| ٤١ | والعمرى و الرقبى وما لا يجوز من ذلك على الولد و غيره . | ٤١ |
| ٦٧ | من أوصى بجزء من ماله . | ٣ |
| ٦٨ | من أوصى بشيء من ماله . | ٢ |
| ٦٩ | من أوصى بسهم من ماله . | ٢ |
| ٧٠ | المريض يقرّ لو ارث بدين . | ٥ |
| ٧٢ | بعض الورثة يقرّ لعقّ أودين . | ٣ |
| ٧٣ | الرجل يترك الشيء القليل وعليه دين أكثر منه وله عيال . | ٣ |
| ٧٤ | (بدون العنوان) | ٤ |
| ٧٦ | من لا تجوز وصيته من البالغين . | ١ |
| ٤٥ | من أوصى لقرباته و مواليه كيف يقسم بينهم . | ٣ |
| ٧٧ | من أوصى إلى مدرك و أشرك معه الصغير . | ٢ |
| ٧٨ | من أوصى إلى اثنين فينفرد كل واحد منهما ببعض التركة . | ٢ |
| ٨٠ | صدقات النبي ﷺ وفاطمة والأئمة عليهم السلام ووصاياهم . | ١٤ |
| ٩٢ | ما يلحق الميت بعد موته . | ٥ |
| ٩٣ | النوادر . | ٣١ |
| ١٠٦ | من مات على غير وصية و له وارث صغير فيباع عليه . | ٣ |
| ١٠٨ | الوصي يدرك أيتامه فيمتنعون من أخذ ما لهم و من يدرك | |
| | ولا يؤنس منه الرشد وحد البلوغ . | ٩ |
| ٢٤٠ | | |
| * كتاب المواريث * | | |
| ١١١ | باب وجوه الفرائض . | ... |
| ١١٣ | بيان الفرائض في الكتاب . | ١ |

| | | |
|-----|--|-----|
| ٢ | باب (بدمون العنوان) . | ١١٧ |
| | • أن الميراث لمن سبق إلى سهم قريبه وأن ذا السهم أحق | ١١٩ |
| ٣ | • ممن لا سهم له . | |
| ٣ | • أن الفرائض لا تقام إلا بالسيف . | ١١٩ |
| ٢ | • نادر . | ١٢٠ |
| ٣ | • في إبطال العول . | ١٢٢ |
| ٧ | • آخر في إبطال العول و أن السهام لا تزيد على ستة . | ١٢٤ |
| ٣ | • معرفة إلقاء العول . | ١٢٥ |
| ١ | • أنه لا يرث مع الولد و الوالدين الأزوج أو زوجة . | ١٢٦ |
| | • العلة في أن السهام لا تكون أكثر من ستة وهو من كلام | ١٢٧ |
| ... | يونس . | |
| ٣ | • علة كيف صار للذكر سهمان وللأنثى سهم . | ١٢٩ |
| ٤ | • ما يرث الكبير من الولد دون غيره . | ١٣٠ |
| ٩ | • ميراث الولد . | ١٣٢ |
| ٤ | • ميراث ولد الولد . | ١٣٤ |
| ٣ | • ميراث الأبوين . | ١٣٨ |
| | • ميراث الأبوين مع الإخوة و الأخوات لأب و الإخوة و | ١٣٩ |
| ٧ | الأخوات لأم . | |
| ٣ | • ميراث الولد مع الأبوين . | ١٤٢ |
| ٣ | • ميراث الولد مع الزوج و المرأة و الأبوين . | ١٤٥ |
| ٥ | • ميراث الأبوين مع الزوج و الزوجة . | ١٤٧ |
| ٣ | • الكلالة . | ١٤٩ |

عدداً لحديث

رقم الصفحة

| | | |
|----|--|-----|
| ٨ | باب ميراث الإخوة و الأخوات مع الولد . | ١٥٠ |
| ١١ | » الجد . | ١٦٢ |
| ٢ | » الإخوة من الأم مع الجد . | ١٦٥ |
| ١٦ | » ابن أخ و جد . | ١٦٧ |
| ٩ | » ميراث ذوي الأرحام . | ١٧٩ |
| ٧ | » المرأة تموت ولا تترك الأزوجها . | ١٨٤ |
| ٥ | » الرجل يموت ولا يترك إلا امرأته . | ١٨٦ |
| ١١ | » أن النساء لا يرثن من العقار شيئاً . | ١٨٧ |
| ١ | » اختلاف الرجل و المرأة في متاع البيت | ١٩١ |
| ١ | » نادر . | ١٩٣ |
| ٣ | » ميراث الغلام و الجارية بزواج و هما غير مدركين . | ١٩٤ |
| ٤ | » ميراث المتزوجة المدركة ولم يدخل بها . | ١٩٦ |
| ٧ | » في ميراث المطلقات في المرض و غير المرض . | ١٩٧ |
| ٩ | » ميراث ذوي الأرحام مع الموالى | ١٩٩ |
| ٧ | » ميراث الغرقى و أصحاب الهدم . | ٢٠٢ |
| ٨ | » موارث القتلى و من يرث من الدية و من لا يرث . | ٢٠٥ |
| ١٠ | » ميراث القاتل . | ٢٠٨ |
| ٦ | » ميراث أهل الملل . | ٢١٢ |
| ٤ | » آخر في ميراث أهل الملل . | ٢١٣ |
| ٧ | » أن ميراث أهل الملل بينهم على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ . | ٢١٦ |
| ٢ | » من يترك من الورثة بعضهم مسلمون و بعضهم مشركون . | ٢١٩ |
| ٨ | » ميراث المماليك . | ٢١٩ |
| ٤ | » أنه لا يتوارث الحر و العبد . | ٢٢٣ |
| ١ | » الرجل يترك وارثين أحدهما حر و الآخر مملوك . | ٢٢٤ |

| رقم الصفحة | عنداً لأ حادىث |
|------------|---------------------------|
| ٢٢٥ | باب (بدون العنوان) . |
| ٢٢٦ | ميراث المكاتبين . |
| ٢٢٨ | ميراث المرتد عن الإسلام . |
| ٢٢٩ | ميراث المفقود . |
| ١٥٥ | ميراث المستهلك . |
| ٢٣٤ | ميراث الخنثى . |
| ٢٣٧ | آخر منه . |
| ٢٣٨ | (بدون العنوان) . |
| ٢٣٩ | آخر [منه] . |
| ٢٤٠ | ميراث ابن الملاعنة . |
| ٢٤٤ | آخر في ابن الملاعنة . |
| ٢٤٥ | ميراث ولد الزنا . |
| ٢٤٧ | آخر منه . |
| ٢٤٨ | (بدون العنوان) . |
| ٢٤٩ | الحميل . |
| ٢٥١ | الإقرار بوارث آخر . |
| ١٦٧ | إقرار بعض الورثة بدين . |
| ٢٥٤ | (بدون العنوان) . |
| ٢٥٤ | من مات وليس له وارث . |
| ٢٥٥ | (بدون العنوان) . |
| ٢٥٦ | أنّ الولاء لمن أعتق . |

| | | |
|-----|---|-----|
| ٩ | باب ولاء السائبة . | ٢٥٨ |
| ٢ | د آخر منه . | ٢٦٢ |
| ٣١٠ | ﴿كتاب الحدود﴾ | |
| ١٣ | باب التحديد . | ٢٦٣ |
| ٧ | د الرجم والجلد ومن يجب عليه ذلك . | ٢٦٦ |
| ١٣ | د ما يحصن وما لا يحصن وما [لا] يوجب الرجم على المحصن . | ٢٦٩ |
| | د الصبي يزني بالمرأة المدركة والرجل يزني بالصبيّة غير المدركة . | ٢٧٢ |
| ٣ | | |
| ١١ | د ما يوجب الجلد . | ٢٧٣ |
| ٣ | د صفة حد الزاني . | ٢٧٧ |
| ٥ | د ما يوجب الرجم . | ٢٧٨ |
| ٦ | د صفة الرجم . | ٢٧٩ |
| ٣ | د آخر منه . | ٢٨٢ |
| ٥ | د الرجل يفتصب المرأة فرجها . | ٢٨٧ |
| ٧ | د من زنى بذات محترم . | ٢٨٨ |
| ٢ | د في أن صاحب الكبيرة يقتل في الثالثة . | ٢٩٠ |
| ٣ | د المجنون و المجنونة يزنيان . | ٢٩١ |
| | د حد المرأة التي لها زوج فتزوّج أو تنزوّج وهي في عدتها | ٢٩٢ |
| ٥ | و الرجل الذي يتزوّج ذات زوج . | |
| ٨ | د الرجل يأتي الجارية ولغيره فيها شرك والرجل يأتي مكاتبته . | ٢٩٥ |
| ١ | د المرأة المستكرهه . | ٢٩٩ |
| ١ | د الرجل يزني في اليوم مراراً كثيرة . | ٢٩٩ |

| رقم الصفحة | عند الأحاديث |
|------------|---|
| ٢٩٥ | باب الرجل يزوج أمته ثم يقع عليها . |
| ٣٠٠ | » نفي الزاني . |
| ٣٠١ | » حد الغلام و الجارية اللذين يجب عليهما الحد تماماً . |
| ٣٠٢ | » الحد في اللواط . |
| ٣٠٦ | » آخر منه . |
| ٣٠٨ | » الحد في المستحق . |
| ٣٠٩ | » آخر منه . |
| ٣١١ | » الحد على من يأتي البهيمة . |
| ٣١٣ | » حد القاذف . |
| ٣٢١ | » الرجل يقذف جماعة . |
| ٣٢٢ | » في نحوه . |
| ٣٢٤ | » الرجل يقذف إمرأته و ولده . |
| ٣٢٨ | » صفة حد القاذف . |
| ٣٢٩ | » ما يجب فيه الحد في الشراب . |
| ٣٣٥ | » الأوقات التي يحد فيها من وجب عليه الحد . |
| ٣٣٧ | » أن شارب الخمر يقتل في الثالثة . |
| ٣٣٨ | » ما يجب على من أقر على نفسه بحد ومن لا يجب عليه الحد . |
| ٣٤١ | » قيمة ما يقطع فيه السارق . |
| ٣٤٤ | » حد القطع و كيف هو . |
| ٣٥٠ | » ما يجب على الطوار و المختلس من الحد . |
| ٣٥٣ | » الأجير و الضيف . |
| ٣٥٥ | » حد النباش . |
| ٣٥٧ | » حد من سرق حرّاً فباعه . |

| عدد الأحادیث | رقم الصفحة |
|--------------|--|
| ١ | ٣٥٨ » نفي السارق . |
| ٧ | ٣٥٩ » مالا يقطع فيه السارق . |
| ٣ | ٣٦١ » أنه لا يقطع السارق في الجماعة . |
| ١١ | ٣٦٢ » حد الصبيان في السرقة . |
| ٢٣ | ٣٦٥ » ما يجب على المالك والمكتبين من الحد . |
| ٧ | ٣٧١ » ما يجب على أهل الذمة من الحدود . |
| ٣ | ٣٧٣ » كراهية فذف من ليس على الإسلام . |
| ٢٠ | ٣٧٤ » ما يجب فيه التعزير في جميع الحدود . |
| ٥ | ٣٧٨ » الرجل يجب عليه الحد وهو مريض أو به قروح . |
| ١٣ | ٣٨١ » حد المحارب . |
| ٤ | ٣٨٦ » من زنى أو سرق أو شرب الخمر بجهالة لا يعلم أنها محرمة . |
| ٤ | ٣٨٨ » من وجبت عليه حدود أحدها القتل . |
| ٦ | ٣٨٩ » من أتى حداً فلم يقم عليه الحد حتى تاب . |
| ٦ | ٣٩٠ » العفو عن الحدود . |
| | ٣٩٢ » الرجل يعفو عن الحد ثم يرجع فيه والرجل يقول للرجل |
| ٢ | يا ابن الفاعلة ولامه وليان . |
| ٢ | ٣٩٣ » أنه لا حد لمن لا حد عليه . |
| ٤ | ٣٩٣ » أنه لا يشفع في حد . |
| ١ | ٣٩٥ » أنه لا كفالة في حد . |
| ٢ | ٣٩٥ » أن الحد لا يورث . |
| ١ | ٣٩٦ » أنه لا يمين في حد . |
| ٣ | ٣٩٦ » حد المرتد . |
| ٢ | ٤٠٤ » حد الساحر . |
| ٤٥ | ٤٠٤ » النوادر . |